من أجل القضية الوطنية

مقالات نشرت بأسماء مستعارة

في الفترة

من2007م الى 2008م

د.يونس فنوش

سنة النشر : 2026

عنوان الكتاب: **من أجل القضية الوطنية**: **مقالات الكتاب**

المؤلف: **د. يونس عمر فنوش**

سنة النشر: **2026**

بِاسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾

سورة التكوير: 29

إهداء

إلى أولئك المناضلين، الذين فرضت عليهم ممارسات القمع والإرهاب أن يختفوا وراء أسماء مستعارة.. وكنت أحد هؤلاء، عندما أخذت أكتب المقالات موضوع هذا الكتاب، من داخل الوطن.

تقديم

في أواخر عام 1995 كنت قد وصلت إلى قناعة قوية بأن محاولاتي لفعل شيء لإنقاذ "جبهة الإنقاذ"، من حالة الجمود والتخلف عن مجريات الأحداث ومسار الحركة النضالية الليبية ضد نظام القذافي، ثم لإيجاد عنصر نضالي جديد، قد يكون أكثر حضوراً وفاعلية في الساحة، قد انتهت جميعها إلى طريق مسدودة، ومن ثم أخذت تترسخ عندي القناعة بأن وجودي في الخارج لم يعد له أي معنى.

لم يكن اتخاذ ذلك القرار بالعودة إلى الوطن، والقذافي ما زال جاثماً عليه، بالقرار السهل الهين؛ فقد كان بالغ الصعوبة من جهتين: أولاهما أنه يعني إعلاناً صريحاً ومباشراً عن الهزيمة، وعن الاستسلام للعدو الذي قضيت أكثر من ثلاثة عشر عاماً أناصبه العداء، وأسعى للقضاء عليه وإسقاطه، والجهة الثانية أن العودة في تلك الظروف وعلى ذلك النحو كانت محفوفة بما لم يكن خافياً علي من المخاطر والمحاذير.

ومع ذلك فكرت ملياً، ثم اتخذت القرار، وشرعت في البحث عن وسيلة للحصول على نوع من الأمان على سلامتي الشخصية، وبعد الحصول على وعود بذلك شرعت في رحلة العودة التي استقرت بي لدى أهلي وذوي في بنغازي.

بعد انتهاء أيام السلام والترحاب، أخذت أبحث عن وسيلة لكسب العيش، ثم اضطررت، من أجل ضمان دخل شهري ثابت، لإتمام إجراءات استئناف عملي في وزارة التعليم.

لم يكن وارداً، لا لدي ولا لدى الجهات المسؤولة عن الجامعة، أن أعود لممارسة مهنتي الأصلية كعضو هيئة التدريس في **قسم اللغة العربية بكلية الآداب، فقد كنت أُبْعِدْتُ عن الجامعة عندما "شرّفتني" الطلائع الثورية بتصنيفي ضمن عناصر اليمين الرجعي** في الجامعة في صيف عام 1976، ولذا فقد حاولت أن أمارس مهنتي كدارس وباحث في الأدب والنقد بعيداً عن الدائرة الأكاديمية الرسمية، فاتجهت للعمل، متعاوناً مع بعض الأصدقاء والرفاق، في توثيق التراث الشعبي ودراسته، وأحسب أني قد أنجزت في هذا المجال أعمالاً لا بأس بها.

ومع ذلك لم أســـتطع أن أقاوم تلك النـــــــزعة القوية التي ما انفكت تأخذ علي فكري وعقلي ومشـاعري لأن أعود لأمسـك القلم وأباشـر الكتابة، ولكن مجال الكتابة في السـياسـة كان موصـداً تماماً، إلا لمن يريد أن يداهن النظام ويدبج المقالات في إطرائه وتعداد أمجاده وإنجازاته.

ذات مسـاء جمعتني صـدفة محضـة بصـديق قديم في مأتم، انتحيت به جانباً، فأسـر لي بأنه يحمل لي تحيات من أصـدقاء ورفاق كنت عرفتهم وصـحبتهم أيام العمل السـياسـي المعارض في الخارج، وكان هؤلاء الأصـدقاء يديرون مواقع إلكترونية، تهتم بالشـأن الليبي. كان هذا اللقاء بمثابة اللمسـة السـحرية التي أزاحت الرماد عن النار، فعادت لتشـتعل من جديد. وشـرعت في كتابة مقال عن الأوضـاع السـياسـية الراهنة في ليبيا، أذكر أنه كان تقريباً بعنوان (الأزمة والسـبيل إلى الحل). وحين تقرر نشره برزت مشكلة الاسم الذي ينشر به، تكفل الأصدقاء بحلها، فاخترعوا اسماً مستعاراً هو (الدكتور عبد الله جبريل).

واصـــلت الكتابة باســـم عبد الله جبريل، وحين كثرت تلك الكتابات، وكانت بعض الظروف والأحداث تسـتدعي نشـر أكثر من مقال في الوقت نفسـه، أضـفت إليه رفيقين آخرين هما: سـامي العربي وعمرو عبد الســلام. وكانت تلك بالطبع مخاطرة كبيرة، فقد كنت في متناول قبضـــة الأمن واللجان الثورية، وأوشكت بالفعل أن ألقى مصيراً مؤسفاً، وحين استدعاني موسى كوسا (رئيس جهاز الأمن الخارجي)، ذات يوم، إلى طرابلس، أيقنت أن الأمر كله قد انكشـــف، فذهبت إلى هناك دون أدنى أمل في العودة. لكن رحمة الله كانت أوســع وأرحب، فانتهت المقابلة مع موســى كوســا على خير، وعندما خرجت من ذلك المكتب، وأنا لا أصـــدق أني عائد إلى أهلي وبيتي ســـالماً، كنت قد قررت أن أطوي صـــفحة الكتابة نهائياً، وأن أنســـى رفاقي في تلك الرحلة المغامرة: عبد الله جبريل وسامي العربي وعمرو عبد السلام.

وهكذا عدت من جديد للانكفاء وراء ستر الصمت والكتمان، وصار أقصى ما أحلم به أن يأتي يوم يعرف فيه الناس مَنْ ذلك الذي كان يسـتتر خلف تلك الأسـماء المسـتعارة، وربما يجد أبنائي وأهلي في كتاباتهم مصدر فخر واعتزاز. ولكني كنت أستبعد أن يتحقق ذلك الحلم في حياتي، وكنت أقول بأني سأكتفي بأن يعيش أبنائي ليشهدوا تحققه.

ولكن رحمة الله كانت أوســـع وأرحب من كل أحلامي، فمد في عمري حتى عشـــت اللحظة التاريخية التي انفكت فيها عني وعن كل الليبيين جميع القيود والأصـفاد، وبات بوسـعي أن أجاهر بفخر واعتزاز أني أنا صاحب هذه الأسماء المستعارة الثلاثة.

بقيت كلمة لابد منها تتعلق بمحتوى هذه الكتابات، فهي كلها قد أنجزت خلال مرحلة متميزة من تاريخ بلادنا، شـهدت ما بات متعارفاً على تسـميته "مشـروع الإصـلاح"، وهي مرحلة اختلفت حولها مواقف الليبيين في الداخل والخارج، بل تضـاربت وتناقضـت في أحيان كثيرة، بين مؤيد لها ورافض، وبين رافض لها على نحو هادئ، ورافض لها على نحو بالغ التطرف، بلغ في أحيان كثيرة حد اتهام المؤيدين بخيانة القضـــية الوطنية، مروراً بتصـــنيفهم في خانة المتخاذلين اليائســـين المستسلمين.

بالطبع سوف يكون للتاريخ ودارسيه الموضوعيين أن يقرروا بشأن الوصف والتصنيف اللذين يجدر إطلاقهما على هذه الكتابات. أما أنا –صـــاحبها–فمؤمن بكل كلمة قلتها فيها، ومؤمن فوق ذلك بأن هدفي من ورائها كان محاولة طرق أية أبواب قدَّرْتُ وقَدَّر غيري كثيرون أنها قد تفتح آفاقاً لتغيير الأوضاع السيئة التي كنا نرزح تحتها ونعيشها بكل ما تحفل به من مآس وكوارث.

وها هي ذي رحمة الله –العلي القدير– تفاجئنا جميعاً، إصلاحيين وغير إصلاحيين، بتحقق ما لم يكن أحد منا يحلم به، وهو تفجر ثورة شـعبية على هذا النحو المفاجئ المذهل: في توقيته، وفي حجمه، وفي روعته.

وهكذا نجد أنفسنا نطوي صفحة من التاريخ، لنفتح صفحة جديدة، وليصبح كل ما سطرناه في الصفحة الأولى ملكا للتاريخ وللأجيال اللاحقة، فعسى أن يجد فيه أبناؤنا وأحفادنا شيئاً مفيداً.

يونس فنوش

بنغازي في 2011/5/29

{ 1 }

مقالات نشرت بالاسم المستعار

عبد الله جبريل

لا حل إلا بإغلاق ملفات الداخل

2 أغسطس 2007

بإغلاق ملف ما صـــار يعرف بقضـــية "الإيدز"، بعودة الممرضـــات البلغاريات والطبيب الفلسـطيني إلى بلغاريا، وقبول أولياء الأطفال الضـحايا للتعويضـات، تمكن النظام الحاكم في ليبيا من حل آخر معضـــلة كانت تواجه علاقاته مع العالم الخارجي، ونعني بالطبع أمريكا والاتحاد الأوروبي، وها نحن أولاء نشـــهد تقاطر زعماء كبريات الدول الأوروبية لزيارة القذافي في خيمته، والاســـتجابة لجميع مطالبه بالتطبيع الكامل لعلاقاتها معه، ونســـمع في الأخبار تصـــريح وزيرة الخارجية الأمريكية بعزمها على القيام بزيارة إلى القذافي عما قريب، ولعله لم يعد مستبعداً مطلقاً أن تكون آخر زيارة يقوم بها الرئيس الأمريكي قبل انتهاء ولايته إلى ليبيا، حيث يحظى هو أيضـــاً بالجلوس في هذه الخيمة التي أصبحت تستحق بجدارة أن توصف بأنها خيمة تاريخية.

ومع ذلك فعلى القذافي أن يدرك تمام الإدراك أنه ونظامه سوف يظلان يواجهان ملفات لا تقل أهمية عن تلك الملفات التي نجح في إغلاقها فيما يتصـل بعلاقاته بالعالم الخارجي، ونعني الملفات التي تتعلق بجوانب أسـاسـية من الأزمة التي يواجهها على الصـعيد الداخلي، فيما يتصـل بعلاقاته بشعبه وبلاده، وفي مقدمتها قضيتا الشرعية والديمقراطية. ولابد أن يظل واضحاً لدى القذافي وجميع أركان حكمه أنه دون امتلاك الشـــجاعة اللازمة والكافية لمواجهة هذين الملفين بما ينبغي من الموضـوعية والعقلانية والصـدق، ومن القراءة الصـحيحة لمختلف المعطيات الداخلية، فإنهم سـوف يظلون يواجهون أزمة حادة، وسوف يدركون أنه لا مفر من هذه المواجهة، مهما تخيلوا أنهم قادرون على إدامة هيمنتهم على مقاليد الأمور، بأساليب القمع والإرهاب، لسنوات قادمة أخرى.

فمهما تمكن النظام الحاكم في ليبيا من الحصـــول على اعتراف العالم الخارجي به، بالرضـــوخ لمختلف الضـــغوط التي مورســـت عليه، ودفع كل الأثمان التي طلبت منه، فإنه ســـوف يظل فاقداً للشـرعية الحقيقية ما لم يعد الأمر إلى الشـعب الليبي ليقرر في شـأن الحكم ما يختاره بملء إرادته الحرة، من خلال استفتاء عام ينظم بإشراف أطراف محايدة، تكفل له شروط النزاهة والشفافية.

وســوف يظل النظام بعيداً عن الديمقراطية الحقيقية ما لم يوجد في البلاد دســتور يكفل حقوق المواطنين وحرياتهم الأســاســـية، وعلى رأســـها حرية الرأي والتعبير، وحق الانتظام في الجماعات

والمنظمات السياسية السلمية، ويبين ويضبط الحدود بين السلطات، ويكفل التداول السلمي على السلطة، في ظل سيادة القانون على جميع المواطنين دون تمييز أو استثناء.

صحيح أن الشعب الليبي لا يملك في الوقت الحاضر أية أوراق يمكن أن يضغط بها على العقيد القذافي لكي يستجيب لمطالبه في الشرعية والديمقراطية، ولكن هذا لا يعني مطلقاً أن الليبيين سوف يرضخون كما رضخ العالم الخارجي، وينتهون للاعتراف للنظام بالشرعية التي يفتقدها، فسوف يظل الليبيون، باستثناء فئة محدودة من المستفيدين والمنتفعين، يرفضون هذا النظام ويعزفون عن المشاركة الفاعلة في أطره التنظيمية والعملية، ومن ثم فسوف تظل الأزمة على صعيد النظام السياسي، وبالنتيجة على مختلف الصعد الإدارية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، قائمة ومستفحلة وماضية في التردي والانهيار.

ومن هنا فإننا نعيد التأكيد، ولن نمل من تكرار ذلك المرة بعد المرة، أنه لا حل لأزمة الحكم والسياسة في ليبيا إلا بإغلاق الملفات الداخلية التي ما زالت عالقة، وكما قلنا إنها تتلخص في ملفين رئيسين هما ملفا: الشرعية والديمقراطية.

وبالرغم من أن الليبيين قد يختلفون في الرأي والاجتهاد حول الوسيلة الممكنة والمناسبة للتعامل مع هذه الملفات، بين من يرى أنه لا أمل في التمكن من ذلك إلا بزوال النظام الحاكم وزعيمه، استناداً إلى قناعة راسخة لديهم بأن زعيم النظام لن يرضخ بإرادته الحرة لهذه المطالب، كما رضخ بإرادته "الحرة" لمطالب أمريكا بالتخلي عن أسلحة الدمار الشامل، ومن ثم فلا أمل بأي حل أو انفراج إلا بزوال زعيم النظام، بالقوة أو بغيرها، وتولي الشعب الليبي من بعد تقرير مصيره ونوع الحكم الذي يصلح له، وبين من يرون أنه ليس ثمة ما يمنع –نظرياً على الأقل– من بلوغ زعيم النظام ومساعديه تلك الدرجة من اليقين بأن نظامهم قد انتهى، بعد عقود من التطبيق، وعديد من محاولات التعديل والتصليح والتطوير، إلى فشل ذريع وشامل، وأنه لا أمل في الخروج من هذه الطريق التي أدت بالنظام إلى ذلك الفشل والانهيار إلا بإعادة النظر في أسباب العلة الحقيقية، ومن ثم إعادة الأمانة إلى الشعب ليقرر بشأنها ما يراه صالحاً له، من خلال اتفاق غالبية أبنائه عبر التعبير الحر عن إرادتهم وقرارهم.

ليس هذا وحسب، بل إن أصحاب هذا الرأي الثاني يزعمون أن هذا الخيار هو الأفضل لا للشعب الليبي المطالب بالشرعية والديمقراطية وحسب، ولكن لزعيم النظام وأركانه أيضاً..ذلك أن ترك الأمور تنحدر في هذا المنحدر الذي تسير فيه الآن سوف ينتهي حتماً إلى فاجعة مدمرة يذهب ضحيتها الجميع، البلاد والشعب والنظام الحاكم نفسه. فما لم يبادر زعيم النظام إلى اتخاذ المبادرات الضرورية لإغلاق الملفات الداخلية العالقة، فلن يكون هناك حل للأزمة، وسوف تظل الأوضاع ماضية –كما أسلفنا– في طريق التدهور والتأزم، المودي بالضرورة في النهاية إلى الانفجار والحل العنيف.

وقد اتفق كثيرون من أصحاب هذا الرأي الثاني على أنهم مستعدون للتعاون من أجل بلورة ملامح الحل المطلوب، ومن ثم العمل على تطبيقه على أرض الواقع، بيد أنهم يرون أنه لا بد من مبادرة زعيم النظام لاتخاذ عدة إجراءات تعتبر بمثابة خطوات تمهيدية لازمة لفتح السبيل أمام مسيرة البحث عن الحل وبلورته، يرون أن أهمها ما يلي:

أولاً : الإعلان عن إلغاء كافة التشريعات والقوانين التي تصادر الحريات الأساسية، وفي مقدمتها حرية الرأي والتعبير، ومن ثم إغلاق كافة الملفات المتعلقة بحقوق الإنسان، وإنهاء عصر ومفهوم جرائم الرأي السياسي.

ثانياً : إتاحة القنوات والوسائل الضرورية لكافة الآراء للتعبير عن نفسها بحرية، من خلال وسائل إعلام حرة.

ثالثا : عقد مؤتمر شامل لمصالحة وطنية يشارك فيها جميع الأطراف: النظام والمختلفون معه، سواء أولئك المنتظمون فيما يعرف بأطر وتنظيمات المعارضة، أم غير المنتظمين إلى أية أطر من الوطنيين ذوي الرأي، يهدف إلى دراسة أبعاد القضية الوطنية دراسة شاملة، وبلورة اتفاق وطني شامل على ملامح ومراحل الحل.

الملف الأول: حرية الرأي والتعبير

إذا صح عزم النظام على الالتفات إلى جملة الملفات العالقة على الساحة الداخلية، استناداً إلى قراءة موضوعية صحيحة للمعطيات التي تفرض نفسها على الواقع الفعلي الذي تعيشه البلاد، ويكابد الشعب، أو بالأحرى الغالبية المسحوقة المحرومة من الشعب، مرارته وآثاره المدمرة، فإن أول ملف ينبغي البدء به هو ملف **حرية الرأي والتعبير**.

ويستند هذا الحكم إلى فكرة بالغة الأهمية تقول إن الأزمة التي تعيشها البلاد، وقد بلغت الآن غاية مدى يمكن أن تبلغه من التعقد والاشتداد، هي نتيجة حتمية لاستبداد رأي واحد بمقدراتها وتصريف سائر شؤونها. وقد ظل هذا الرأي يفرض نفسه بالقوة على مختلف الآراء التي أخذت تحاول منذ مراحل مبكرة أن تنبه إلى الأخطاء والانحرافات، وما لبث أن تورط في إغلاق كل المنافذ التي يمكن أن يبرز من خلالها أي رأي لا يتفق مع رأي السلطة الحاكمة، من خلال إصدار تشريعات تجرم الرأي المخالف، تحت شعار "**حماية الثورة**"، وهي التشريعات التي أدت بالضرورة إلى إيجاد ما يعرف بجرائم الرأي، ونصت على عقوبات صارمة تطبق على مرتكبيها، بلغت حد الإعدام والتصفية الجسدية.

تلك كانت البداية الفعلية لمسيرة الانهيار والتعثر. وقد كان يمكن أن تتجنب البلاد الانزلاق إلى تلك الطريق لو ظلت القرارات والسياسات فيها تنتج عن تبادل الآراء وتلاقح الأفكار، ولو ظل بإمكان النخب الفكرية المؤهلة أن تقول كلمتها وتبدي رأيها فيما ينبغي أن يوضع من سياسات، وما ينبغي أن يتبع من آليات للتطبيق والتنفيذ.

وحين انتهت الأمور إلى أن تصبح بالكامل رهن رأي واحد، كان من الطبيعي أن تنتهي إلى التعثر والفشل والارتباك، وألا تفلح مختلف المحاولات التي يبذلها صاحب ذلك الرأي للتصحيح أو التعديل أو تغيير المسار، بكل بساطة لأنه غير مؤهل لذلك من جهة، ومن جهة أخرى لأن أمور الأوطان والشعوب لا يمكن أن تصلح إذا انفرد بالقرار فيها فرد واحد.

دون الدخول في أي تفاصيل أخرى لا داعي لها، لأنها باتت معروفة ومسلم بها، لا عند المختلفين مع النظام فقط، ولكن عند قائد النظام نفسه، وبالتبعية سائر المتعاونين معه والمنفذين

لرأيه واختياراته السـياسـية والعملية، فإننا نقول إن الخطوة الأولى في المسـيرة، التي سـوف تكون بالضرورة طويلة وشاقة، نحو الوصول إلى حل ومخرج من الأزمة، هي وضع حد لهذه الحالة التي أدت إليها، ونعني حالة هيمنة الرأي الواحد واسـتبداده، من خلال اتخاذ القرار الاسـتراتيجي بإلغاء التشريعات التي تحظر على غير المتفقين مع رأي السلطة الحاكمة أن يكون لهم رأي مختلف، ومن ثم تضعهم في موقف الاتهام والتجريم، وتعرضهم للملاحقة والعقوبة.

حين تلغى هذه التشـريعات المقيدة لحرية الرأي، سـوف تنتفي بالنتيجة مبررات وجود الأجهزة التي كانت مخولة بتنفيذها، وخاصـة "اللجان الثورية"، وسـوف تلغى من قائمة المهام المخولة لجهازي الأمن الداخلي والخارجي مهمة متابعة المخالفين في الرأي، وبذلك تمهد الطريق نحو الشـروع في مرحلة جديدة من تاريخ البلاد، تكفل فيها لمختلف الآراء والتوجهات كل الحرية في التعبير عن نفسـها، للبدء في بحث متطلبات وشـروط الانتقال من مرحلة **(الثورة)** إلى مرحلة **(الدولة)**، وخوض عملية حوار وطني شامل، تشارك فيها كل الأطراف التي تؤمن بإمكانية الوصول إلى مخرج من الأزمة الوطنية بانتهاج أسلوب الحوار والتفاوض وتبادل الرأي.

هذه هي الخطوة الضرورية الأولى. فإذا صحت عزيمة النظام، وامتلك الشجاعة على اتخاذها، فسوف يكون عليه أن يتبعها بخطوة إجرائية عملية تجسدها على أرض الواقع، بما يعطيها مصداقية فعلية، وهي إطلاق حرية التعبير، من خلال وسـائل إعلام حرة مسـتقلة، لكي تتمكن هذه الآراء المختلفة من التعبير عن نفسها والتواصل مع الأطراف الأخرى ومع الجماهير، لكي تسهم جميعها في بلورة الرؤية الوطنية الشاملة لملامح "الدولة" التي يراد أن تحل محل "الثورة"، ولشروط ومراحل المرحلة الانتقالية التي سوف تكون لازمة للعبور من هذه إلى تلك.

الملف الثاني: الشرعية

وفي تقديرنا إن أهم وأخطر ملف يجب على النظام أن يلتفت إليه ويغلقه، بعد ملف حرية الرأي والتعبير، هو ملف الشرعية. فإذا كنا نتفق على أن الشرعية الفعلية هي تلك التي تستند إلى اتفاق أغلبية الشعب، فإن من البديهي أن نتفق بالضرورة على أن النظام الذي يحكم ليبيا منذ الأول من سبتمبر 1969 هو نظام يفتقد هذه الشرعية الفعلية، لأنه جاء إلى الحكم بالقوة، وظل يسيطر عليه طوال هذه السنين دون أن يرجع بخصوصه إلى رأي الشعب، لكي يعتمده ويوافق عليه، فيكتسب

الشرعية، أو يرفضه، فيفقد من ثم شرعيته. ويعود الأمر إلى الشعب ليقرر نظام الحكم الذي يريده، بإرادته الحرة.

في هذا الصدد من العبث وغير المجدي القول بشرعية ثورية، أو شرعية الأمر الواقع، فهذه التعبيرات تحمل التناقض في صلبها، فالثورة تعبير غائم، يعني في السياق الذي نحن بصدده الاستيلاء على الحكم بواسطة القوة المسلحة، ومن ثم فهو، من هذا المنطلق نفسه، يقف في الطرف النقيض للشرعية "الشعبية" التي تعني الاستناد إلى الاختيار الحر لأغلبية محددة من أفراد الشعب.

أما ما قد يسمى (شرعية الأمر الواقع)، فواضح أنها تعني الاعتراف القسري بوضع قائم، لم يكن نتيجة اختيار الشعب الحر، وإنما فرض فرضاً بالقوة أو بغيرها، ومن هنا فهو يفتقد الشرعية من حيث هو.

ظل هذا التحليل ينطبق دون لبس أو غموض على الوضع الذي قام في ليبيا منذ الأول من سبتمبر 1969، لكنه صار مشوباً بالكثير من الالتباس وعدم الوضوح منذ الثاني من مارس 1977، حين أعلن ما سمي (بسلطة الشعب)، وصار يتردد القول بأن السلطة قد أصبحت بيد الشعب. وفضلاً عما يعنيه هذا من أن السلطة فيما قبل ذلك التاريخ لم تكن بيد الشعب، وأن السلطة التي حكمت طوال تلك الفترة لم تكن سلطة شرعية، فإن إعلان سلطة الشعب نفسه لم يكتسب الشرعية الشعبية الفعلية، لأنه لم يستند إلى خيار شعبي فعلي، ولم يعرض على الشعب ليبدي فيه رأيه، بحرية، فيقبله أو يرفضه. ومن ثم فقد ظل هذا النظام، نظام (سلطة الشعب) فاقداً للشرعية، وسوف يظل كذلك حتى يعرض على الشعب، ليقول فيه كلمته.

وتمثل أهم وجه من وجوه الالتباس في المفهوم أنه ظل مائعاً غائماً وغير محدد الملامح، فبالرغم من الزعم بأن الشعب هو من يمتلك سلطة القرار، إلا أن الواقع الملموس يقول بأن القرار الفعلي هو، منذ إعلان قيام سلطة الشعب، بيد (قائد الثورة)، الذي يستند إلى (الشرعية الثورية) التي تجعل (توجيهاته وآراءه وإرشاداته) ملزمة التنفيذ، أي أن لها شرعية فوق شرعية (الشعب) الذي يفترض أنه ممثل من خلال المؤتمرات الشعبية، التي تلتقي في (مؤتمر الشعب العام).

ولقد ظل الواقع الذي يعيشه الليبيون بالفعل يؤكد مراراً وتكراراً أن سلطة القرار الفعلية ليست بأيديهم، بالرغم مما يسمح لعدد قليل جداً منهم بممارسته من خلال ما يصور لهم أنهم يناقشونه ويدلون بآرائهم فيه، ناهيك عن أنهم يتخذون بصدده قرارات، ويضعون سياسات. فالواقع الذي لا يمكن المجادلة فيه أن السياسات الكبرى، والقرارات الحيوية، لا أحد يملك أن يقرر بشأنها شيئاً سوى (قائد الثورة). وليس ثمة دليل على هذا أكبر من مراجعة التحولات الكبيرة التي شهدتها سياسات البلاد على الصعيدين الداخلي والخارجي، والتي ليس من المجدي الخوض في تفاصيلها.

ولكننا نريد أن نفترض جدلاً أن (سلطة الشعب) ممثلة في المؤتمرات واللجان الشعبية و(مؤتمر الشعب العام) هي تجسيد لنظام سياسي، له أطروحاته وتوجهاته الفكرية، وله أنصاره ومؤيدوه، وعناصره التي تقوده وتدير مفاصله التشريعية والتنفيذية والقضائية والأمنية وغيرها، ومن ثم يحق لنا أن نتساءل عن مدى الشرعية التي يمتلكها هذا النظام لكي يحق له أن يمارس السلطة؟

إن واقع الممارسة التي ظللنا نشهدها منذ بداية تطبيق هذا النظام يشهد شهادة قوية على أن المواطنين الذين يشاركون في ممارسة السياسة في إطار النظام القائم (نظام المؤتمرات الشعبية) لا يمثلون إلا نسبة ضئيلة جداً من عدد المواطنين الذين يكفل لهم القانون هذا الحق. للأسف لا تتوفر لنا كمراقبين من الخارج إحصاءات دقيقة في هذا الخصوص، ولكن ما يشاهده ويلمسه المواطنون في الواقع الذي يرونه بأعينهم، وأحياناً يشاهده الجميع من خلال شاشات التلفاز، أن أعداد الذين يحضرون إلى المؤتمرات، ويقال إنهم يمارسون السلطة، ويتخذون القرارات، لا تصل في أحيان كثيرة حتى إلى 1% من عدد الذين يحق لهم الممارسة، وليس ثمة دليل على هذا أكثر من مشاهدة جلسة لمؤتمر شعبي يبلغ تعداد السكان فيه عشرات الآلاف من الناس، تعقد في قاعة قد لا تتسع لأكثر من ثلاثمائة مقعد، وكثيراً ما يشاهد أكثر من نصف المقاعد خالياً. ومع ذلك يقال إن هذا العدد يمارس السلطة باسم سكان المؤتمر، الذين ينبغي أن يفسر عدم حضور غالبيتهم بأنه يستند إلى رفض النظام نفسه، وعزوف عن المشاركة فيه.

فهل يصح أن تسمى (سلطة) هذا العدد الضئيل من المواطنين **(سلطة شرعية)**؟

ليس ثمة إجابة ممكنة عن هذا السؤال إلا بطرح الأمر كله، ونعني أمر **(الشرعية)**، على الاختبار والقياس الفعلي، وذلك باستطلاع رأي المواطنين فيه، بطريقة الاستفتاء المباشر، الذي تضمن له كل شروط الشفافية والنزاهة والموضوعية والدقة، وقبل كل ذلك السرية. وينظر حينئذ في النتيجة، فإن حصل النظام القائم على موافقة الأغلبية، فيكون من حقه الحكم، وإن لم يحصل عليها، يكون عليه أن يعترف أن الأغلبية لا تؤيده، ومن ثم يكون عليه أن يعيد الأمانة إلى الشعب ليقرر أي نظام حكم يريد ويختار.

الملف الثالث: المصالحة الوطنية

إذا صح عزم النظام على تمهيد السبيل للشروع في الخطوات التي يؤمل أن تؤدي إلى إحداث النقلة المرجوة من حالة "**الشرعية الواقعية**" إلى "**الشرعية الشعبية**"، ومن حالة "**استبداد الرأي الواحد**" إلى حالة "**تعددية الآراء**"، وفي المحصلة من حالة "**الثورة**" إلى حالة "**الدولة**"، فإن خطوة أخرى بالغة الأهمية ينبغي أن يحسم النظام أمره بشأنها، وأن يمتلك الجرأة على اتخاذها، هي ما نسميه "**المصالحة الوطنية**". وهي خطوة نعتقد أنها ضرورية ولازمة لتنقية الساحة التي يراد أن تلتقي فيها الأطراف الوطنية المختلفة من أجل بلورة ملامح المرحلة الانتقالية وشروطها ومتطلباتها، ومن ثم الاشتراك في قيادتها حتى بلوغ غاياتها المرجوة، من مختلف المخلفات التي نتجت عن الممارسات التي تمت خلال "**مرحلة الثورة**"، والتي قد يؤدي بقاؤها دون إيجاد المعالجات المناسبة لها إلى تعكير الأجواء بما نعرفه جميعنا من مشاعر العداء التي تكمن في نفوس العديد من المواطنين، وما ظلت تنميه لديهم من حزازات وأحقاد ورغبات دفينة للثأر والانتقام، سوف تظل متحفزة للاشتعال والانفجار إن لم تتم معالجتها، وإطفاؤها بالطرق المناسبة.

هذه المشاعر الدفينة ينبغي أن يجد النظام الجرأة الكافية للاعتراف بها، من خلال القيام بعملية نقد ذاتي شاملة، تستعرض الآثار السلبية التي نجمت عن عدد من السياسات التي اتبعت في الماضي تطبيقاً لبعض توجهات القيادة أو بعض مقولاتها وطروحاتها الفكرية على الصعيدين الخارجي والداخلي.

فعلى الصعيد الخارجي سوف يظل على النظام أن يغلق ملف الحروب والمغامرات العسكرية التي ذهب ضحيتها الآلاف من أبناء الشعب، والذين لم يفعل النظام ما كان لازماً تجاه تضحياتهم، بالبحث عن رفات من ماتوا منهم، وإعادة دفنهم في مقابر خاصة تظل تحت إشراف ورعاية الدولة الليبية، وتعويض أهلهم وذويهم بما يرضيهم عن السنوات التي سلفت منذ وفاتهم، ثم تكفل الدولة بتأمين ظروف العيش اللائق لهم، من المسكن والمعاش الكافي لهم ولأبنائهم. ويظل على النظام أن يعلن للشعب أسماء أولئك الذين ما زالوا يحسبون في عداد المفقودين، وفعل ما ينبغي لترضية أهلهم، حتى تستنفد جميع الجهود في البحث عنهم وتقصي اليقين حول مصائرهم. ثم على النظام أن يعترف بمسؤوليته عن الليبيين الذين راحوا ضحية عمليات التصفية الجسدية التي نفذتها عناصر اللجان الثورية في عدد من دول العالم، واتخاذ ما يلزم لإعادة الاعتبار إليهم، وتعويض أهلهم وذريتهم بما يرضيهم.

أما على الصعيد الداخلي فسوف يلزم أن يغلق النظام ملف الانتهاكات التي مورست ضد المواطنين في حياتهم وكرامتهم، من إرهاب وقمع وتعذيب وتصفية جسدية، وفي ممتلكاتهم، من مصادرة تجارة وعقارات أو هدم منازل. وينبغي أن تحدد المسؤوليات المباشرة في كل هذه الانتهاكات، وأن تتم معالجتها بمحاكمة المسؤولين عنها، ثم بإنهائها بعد إرضاء ضحاياها ورد الاعتبار إليهم قانونيا ومدنيا.

ونعتقد أنه لن يكون بالغ الصعوبة أن توجد حلول وتخريجات قانونية تكون ملائمة للتعامل مع هذه الملفات، من قبيل تحمل النظام أو الدولة المسؤولية المدنية عن تلك الانتهاكات، وتحمل الأفراد الذين كانوا أطرافاً مباشرة فيها المسؤولية الجنائية، ثم العمل على إيجاد التسويات الكفيلة بترضية المتضررين، عن طريق دفع التعويضات المادية، واتخاذ الإجراءات القانونية لرد الاعتبار إليهم وإلى ذويهم أو ورثتهم، بتنقية سمعتهم مما كان قد نسب إليهم من تهم الخيانة والعمالة والتآمر وغيرها.

ومعروف أن النظام قد تمكن من الوصول إلى تسويات قانونية في القضايا والملفات الخارجية التي ظلت معلقة طوال سنوات عديدة، وعلى رأسها قضية الطائرتين الأمريكية والفرنسية، وآخرها قضية الممرضات البلغاريات والطبيب الفلسطيني الذين أدانهم القضاء الليبي بتهمة تعمد حقن الأطفال الليبيين بفيروس الإيدز.

ونعتقد أنه سوف يكون جديراً بالنظام أن يلتفت الآن إلى معالجة هذا الملف الداخلي، وأن يبذل بصدده قدراً من الجهود المضنية التي بذلها للانتهاء من ملفات الخارج. ونرى أن هذه الخطوة سوف تكون ضـرورية –كما سـبق أن أسـلفنا–لتمهيد الطريق نحو الشـروع في سـائر الخطوات المطلوبة للتحرك باتجاه الانتقال من مرحلة "الثورة" إلى مرحلة "الدولة"، إذ يتم ما يلزم لعلاج ما يحتقن في نفوس الناس من أحقاد وضـــغائن وثارات، فيمكن أن يتجهوا نحو بناء المســـتقبل بنفوس راضـــية، وقلوب مطمئنة.

الملف الرابع: الانتقال من الثورة إلى الدولة

الانتهاء من إغلاق الملفات السابقة سوف يمثل نهاية للمرحلة الأولى من مراحل إغلاق ملفات الداخل، ومن ثم يكون كفيلاً –كما أسلفنا– بتمهيد الطريق نحو الانتقال إلى المرحلة التالية، التي سوف تمثل تتويجاً منطقياً وضرورياً لما سبقها من خطوات، ونعني بها مرحلة "التحول من الثورة إلى الدولة"، وهي مرحلة سوف تتطلب القيام بجملة من الخطوات العملية والإجرائية، التي نعتقد أنها سوف تكون لازمة لتحقيق ذلك التحول على نحو متدرج وسلمي، يؤدي بطريقة سلسلة إلى بلوغ الأهداف المتوخاة، دون توريط مختلف الأطراف في صراعات أو تجاذبات عنيفة غير مرغوب فيها، وينبغي أن تظل مرفوضة من حيث المبدأ لدى الجميع.

ونحن نرى أن مقولة التحول من **(الثورة)** إلى **(الدولة)** تفترض بالضرورة التحول من السمات والخصائص الأساسية التي ميزت مرحلة الثورة، إلى السمات والخصائص التي تتميز بها مرحلة الدولة.

وإذا حاولنا تلخيص السمات والخصائص التي ميزت مرحلة الثورة، نجدها تتلخص في النقاط التالية:

1- قيام الدولة على ما سمي **(الشرعية الثورية)** القائمة على القوة، بديلاً عن **(الشرعية الدستورية)** القائمة على الاختيار الشعبي الحر.

2- عدم وجود دستور ديمقراطي، يحدد معالم نظام الحكم ومؤسساته، ويكفل الحقوق والحريات العامة، وينظم الفصل بين السلطات، ويقنن التداول السلمي على السلطة.

3- التطور السريع نحو تكريس نمط الحكم الفردي، من خلال تركيز كل السلطات في يد **(مجلس قيادة الثورة)** في مرحلة أولى، ثم في يد **(قائد الثورة)** في مرحلة لاحقة.

4- التطور السريع نحو تكريس نمط الحكم الشمولي الاستبدادي، من خلال فرض **(الرأي الواحد)** المتمثل في ما يسمى **(مبادئ الثورة)** في مرحلة أولى، و**(النظرية العالمية الثالثة)** في مرحلة ثانية، و**(سلطة الشعب)** في مرحلة ثالثة، وما ترتب على ذلك من مصادرة حرية الرأي والاختلاف، عبر قوانين تجريم الرأي المخالف **(قانون حماية الثورة)** ومقولات تجريم العمل السياسي في الكتاب الأخضر **(تجريم الحزبية)**.

5- تكريس نمط الحكم القمعي من خلال الملاحقة العنيفة لمن يشتبه في معارضتهم لتوجهات الحكم وقيادته، وهو المنحدر الذي أدى إلى مختلف أعمال التنكيل بالمعارضين (الإرهاب، السجن، التعذيب، القتل، مصادرة الحقوق والممتلكات..إلخ).

6- فرض ما سمي **(سلطة الشعب)** وخوض التجارب المتلاحقة لإيجاد أطر مناسبة لتطبيقها أو تجسيدها على أرض الواقع، وهو ما أدى إلى انهيار الدولة وانحلالها، وضياع السنوات الثمينة من عمر الشعب والدولة في محاولات التعديل والتصحيح المستمرة، التي لم تتعد كونها محاولات ترقيعية، لم تصل إلى أي نتيجة، بسبب الإصرار على عدم الاعتراف بأن الخلل في المبدأ نفسه، وليس في أطر وآليات التطبيق.

7- تورط البلاد في مواصلة السير في الطريق المنحدر الذي صار يؤدي إلى التدهور السريع والمفجع في مختلف مجالات الحياة في البلاد، حتى انتهى إلى بلوغ ما تعيشه البلاد اليوم من مأزق وأزمة حادة، باتت تفرض بشدة الوقوف الحازم، للاعتراف بوجود الأزمة، والشروع في البحث عن الحل.

إذا سلمنا بصحة الافتراضات السابقة، كتوصيف مجمل لأهم ما اتسمت به مرحلة الثورة السابقة، فلعله لا يعود من الصعب الاتفاق على توصيف لأهم ما ينبغي أن تتسم به مرحلة الدولة، وهو ما نلخصه في الآتي:

1- العودة إلى **(الشرعية الدستورية)** بمعنى تأسيس الحكم على الاختيار الشعبي الحر، وليس من خلال الفرض بالقوة.

2- بناء الحكم على **دستور دائم** تشارك في وضعه كل قوى الشعب، من خلال هيئة أو جمعية تأسيسية منتخبة، تعكف على وضع الدستور، وتشرف على تنظيم استفتاء الشعب عليه.

3- ضرورة أن يكون الدستور الدائم دستوراً ديمقراطياً، بمعنى أن تتوفر فيه الخصائص الأساسية التالية:

أ- كفالة **الحقوق والحريات العامة** للمواطنين، وعلى رأس هذه الحريات حرية الرأي وحرية التعبير وحرية العمل السياسي السلمي المنظم.

ب-**سيادة القانون** على الجميع، والمساواة أمامه بين كل المواطنين.

ج- حكم المؤسسات، **والفصل بين السلطات.**

د- كفالة **التداول السلمي** على السلطة.

بيد أن الانتقال من مرحلة إلى مرحلة، ليس بالأمر الهين الذي يمكن أن يتم في وقت قصير، أو بمجرد الرغبة فيه، فلا شك أن عملية التخلص من رواسب الممارسات والتجارب التي تراكمت عبر العقود الثلاثة الماضية يحتاج إلى وقت طويل، وجهود مضنية، بل إنه يحتاج إلى خوض معارك فكرية وسياسية ضارية، لابد من التحضير الجيد والمتأني لخوضها بما يتلاءم معها من أدوات وأسلحة ومنهجيات.

من هنا ينبغي التأمل في متطلبات ما لعلنا نسميه المرحلة الانتقالية:

1- متابعة وتعميق التأكيد على فشل التجربة الماضية وانتهائها إلى مأزق وطريق مسدود. وهو ما شرع في الإعلان عنه والمجاهرة به المهندس سيف الإسلام، وينبغي دعمه ومساندته في هذا السبيل بمختلف الطرق والوسائل.

2- الشروع في فتح ثغرات في جدار قمع حرية الرأي، عن طريق إيجاد وسائل إعلامية حرة، تبدأ في إتاحة المجال للتعبير عن مختلف الآراء، وبخاصة الآراء المعارضة التي لم يكن متاحاً لها في السابق أن تعبر عن آرائها بحرية.

3- هذه النقطة تتطلب بالطبع أن تسبقها خطوة جوهرية مهمة وهي إلغاء كل القوانين المجرمة لحرية الرأي، وذلك لكي يطمئن من يختلفون في الرأي مع نظام الحكم القائم إلى إمكانية التعبير عن آرائهم بحرية، دون التعرض للتجريم والملاحقة.

4- وهذه النقطة بدورها تتطلب عدداً من الخطوات اللازمة لإثبات حسن النية من قبل النظام، وإثبات الجدية في الرغبة في الوصول إلى حل سلمي للأزمة، وفي مقدمة هذه الخطوات إلغاء كل الآثار التي ترتبت على مرحلة (تجريم الرأي والعمل السياسي)، وفي مقدمتها إطلاق سراح الذين ما زالوا رهن الاعتقال، إغلاق الملفات العالقة من تعويض المتضررين وكشف الحقيقة عن مصائر المخطوفين أو المفقودين.

5- الشروع في اتخاذ مبادرات ملموسة في اتجاه ما يمكن تسميته (المصالحة الوطنية)، عن طريق الشروع في تنظيم لقاءات أو مؤتمرات للحوار الوطني، تشارك فيها مختلف الأطراف الوطنية، من أجل وضع ملامح الحل للأزمة السياسية القائمة، والخطوات الضرورية للانتقال إلى مرحلة الشرعية الدستورية.

6- عند بلوغ هذه الخطوات مرحلة كافية من التقدم، ربما يكون الأمر قد بلغ درجة كافية من النضج، بحيث يتم إعلان نهاية المرحلة الماضية، والشروع في تأسيس المرحلة الجديدة، التي يمكن تخيل أنها ستتم على النحو التالي:

أ- تنظيم انتخابات وطنية حرة (تحت إشراف أطراف دولية محايدة) لانتخاب هيئة تأسيسية، تناط بها مهمة وضع الدستور الدائم للبلاد.

ب- عرض مشروع الدستور الدائم على الشعب للاستفتاء عليه.

ج- الشروع في بناء مؤسسات الدولة كما ينص عليها الدستور، وفي مقدمتها تنظيم الانتخابات العامة لاختيار السلطة التشريعية والتنفيذية.

د- الشروع في ممارسة الحياة الدستورية الكاملة.

تعدون لقول كلمة الحق .. ولكن من يعطينا الأمان؟

2 أغسطس 2007

لا يستطيع أحد، بمن في ذلك العقيد القذافي نفسه، أن ينكر أن هناك ليبيين عديدين لا يتفقون معه على الطروحات النظرية التي جاء بها في الكتاب الأخضر، فيما يتعلق بنظام الحكم وكل ما يتفرع عن ذلك من أفكار حول أسلوب ممارسة السلطة الذي تم التنظير له في الصيغة التي سميت "سلطة الشعب"، ومن ثم فهم يعترضون على العديد من السياسات التي تم تطبيقها تحت هذا الشعار، ويرون أنها لم تكن سياسات صائبة، بل إنها كانت السبب المباشر فيما انتهت إليه البلاد بعد أربعة عقود من التطبيق من فشل وتعثر وتأخر.

إلا أن هؤلاء المختلفين مع أفكار العقيد القذافي وطروحاته ظلوا طوال هذه السنين يعيشون في ظل التهديد المستمر بأن ينكشف أمر اختلافهم أو معارضتهم، فيقعون تحت طائلة القانون الذي يحرم الاختلاف، ومن ثم يجرمه، ويجعل مرتكبه عرضة للملاحقة والعقاب، الذي بلغ بالفعل في الكثير من الحالات حد معاناة أبشع أشكال التعذيب، والانتهاء إلى فقدان الحياة نفسها.

ولقد بدأ هؤلاء المختلفون مع أفكار وسياسات العقيد القذافي، ونحن نقصد قصداً واضحاً إلى عدم تسميتهم "المعارضين"، يتطلعون إلى أن تتاح لهم الفرصة لقول كلمة الحق التي يؤمنون بها، كما أتيحت الفرصة ذاتها للمهندس سيف الإسلام، الذي جهر برأيه المخالف، ونطق بكلمة الحق التي يؤمن بها على الملأ، وبشتى الوسائل المتاحة، بالكتابة والكلمة وعبر وسائل الإعلام الداخلية والخارجية.

ولكن هؤلاء المختلفين، وهم داخل الوطن كثر، لا يستطيعون أن يجازفوا بقول كلمة الحق، قبل أن يأخذوا من صاحب الأمر في ليبيا، أي العقيد القذافي، الأمان على سلامتهم وحياتهم، فهو وحده الذي يملك أن يعطيهم ذلك الأمان، فلا تبادر "اللجان الثورية" لاتهامهم بأنهم "أعداء الثورة" أو "خونة للوطن" أو "عملاء للأعداء"، ومن ثم تطبق عليهم بنود قانون حماية الثورة، التي يمكن أن تحكم عليهم بالسجن أو حتى الموت.

إن هؤلاء المختلفين مع أفكار وطروحات العقيد القذافي هم أبناء لهذه الأرض، وينبغي أن نفترض أنهم حريصون مثله على مصلحتها ومصلحة شعبها، ولكن لهم رأياً آخر في السياسة التي يؤمنون

بأنها كفيلة بتحقيق تلك المصلحة، وهي سياسة تختلف عن تلك التي رآها العقيد القذافي، وطبقها منذ أن تولى مقاليد الأمور في البلاد. وهم لا يطالبون بأكثر من أن تتاح لهم الفرصة للتعبير عن ذلك الرأي، بطريقة علنية سلمية موضوعية، وبأسلوب علمي منهجي، لا يتجاوز حدود عرض الأفكار والدفاع عنها بالحجة والمنطق.

فهل آن الأوان لأن يفكر العقيد القذافي في أن يعطي هؤلاء المختلفين معه الأمان، لكي يتمكنوا من أن يقولوا كلمة الحق، دون أن يخشوا على أنفسهم وسلامتهم، وله أن يواجههم، بنفسه أو بواسطة أنصاره ومن يؤمنون بأفكاره، بالحجة والمنطق، فيعرضون آراءهم في نظريته وسياساته، ويقدمون لدعمها ما لديهم من حجج ومبررات ومسوغات. لعل تلك المواجهة تسفر عن جلاء الحق، وبيان المصلحة، بعد تدافع الآراء بعضها ببعض، وتقابل الحجج ووجهات النظر.

إن هؤلاء المختلفين في الرأي مع العقيد القذافي لن يكفوا عن الإيمان بأن لا مخرج لليبيا وشعبها من المأزق الذي انتهوا إليه، إلا بطرح الأمور كافة على بساط البحث والحوار والنظر، وهم مستعدون للإسهام والمشاركة في هذا الحوار والبحث، بنفوس خالية من الغرض والتحيز والانغلاق، ولكنهم لن يتمكنوا من فعل ذلك قبل أن يحصلوا من العقيد القذافي على الأمان على أنفسهم وسلامتهم، فهل هو مستعد لذلك؟ أم أن الأوان لم يئن بعد؟

بل الإصلاح السياسي هو الجوهر والمنطلق

9 أغسطس 2007

لقد حفلت المقابلة التي أجرتها قناة الجزيرة مع سيف الإسلام القذافي بالكثير من النقاط التي تحتاج إلى فحص وتعليق وتهميش. ولكننا نعبر عبوراً سريعاً على معظم هذه النقاط، إما لأن غيرنا قد أشار إليها بما يغني (محرر موقع أخبار ليبيا في المقالة المنشورة بخانة من المنبر)، أو لأنها لا تستحق منا أن نجهد أنفسنا بتحمل عناء الرد والتعليق، ويهمنا من كل ما جاء في تلك المقابلة أن نركز بالفحص والتعليق على ما ورد على لسان سيف الإسلام فيما يتعلق بمسألة "الإصلاح السياسي"، وما تبين من خلال محاولاته المستميتة للتبرير والشرح من أنه يحصر كل مسألة الإصلاح في هذا الجانب الاقتصادي الذي حاول جاهداً أن يثبت أنه ماض بسرعة حثيثة، من خلال بعض الإحصاءات والأرقام عن عقود ضخمة بمليارات من الدولارات يقول إنها قد تم التوقيع عليها لإنجاز بعض مشروعات البنية والتحتية والإسكان وشراء "مليون" حاسب آلي، وسيارات للشباب وما إلى ذلك.

وقد كان هذا الجانب أكثر ما سبب لي على الصعيد الشخصي الشعور بالأسف وخيبة الأمل، فقد كنت واحداً من الكتاب الذين رحبوا بمشروع سيف الإسلام المسمى "ليبيا الغد"، وأبدوا قدراً كبيراً من التجاوب مع الدعوة إلى الإصلاح التي عبر عنها في أكثر من تصريح ومقابلة صحفية، وقد حاولت من خلال العديد من الكتابات أن أبذل وسعي للمساهمة في بلورة هذا المشروع وإنضاج التصورات والرؤى حوله، من خلال الحديث المفصل عن المفهوم الذي ينبغي أن نتفق عليه لما بات يعرف بالإصلاح، ومن خلال الحديث المفصل والمعاد عن مفردات هذا المفهوم وشروطه وأبعاده الفكرية والعملية، بل ذهبنا إلى حد وضع التصورات المفصلة للمراحل والخطوات التي ينبغي أن يمر بها هذا المشروع إذا صدقت النوايا في جعله مشروعاً حقيقياً للإصلاح الشامل، في إطار أهداف استراتيجية، هي التي يسعى إليها الليبيون، وليست تلك التي يسعى إليها العقيد القذافي، وتبين بعد المقابلة مع قناة الجزيرة أنها هي ذاتها أهداف سيف الإسلام.

ولقد أسفت أسفاً بالغاً لما تبين لي من خلال المقابلة مع قناة الجزيرة أن المهندس سيف الإسلام لم يستوعب ما حاولت من جانبي، وحاول غيري كثيرون، أن ننبهه إليه من ضرورة أن

يحرص، إن كان بالفعل صـــادقا في توجهه لإحداث شـــيء من الإصـــلاح في ليبيا، على أن يبني تحركه في المشـــروع الذي ســـماه "معاً من أجل ليبيا الغد" على رؤية فكرية متكاملة، تحدد فلســـفته ومفاهيمه وأبعاده، ومن بعد على خطة عملية مدروســـــة ومتدرجة، لإنجازه على أرض الواقع، بما ينتهي به في مدى منظور ومحدد مسبقاً إلى بلوغ أهداف استراتيجية متفق عليها بين جميع الليبيين، على اختلاف مشاربهم ومذاهبهم وتوجهاتهم، وهي الملخصة في تأسيس دولة مؤسسات، يقوم عليها نظام حكم ديمقراطي، يكتسب شرعيته من الإرادة الحرة لجماهير الشعب.

ومن هنا فقد مثل حديث ســيف الإســلام في قناة الجزيرة صــدمة بالغة لكل من كانوا يتوقعون ويأملون أن يســتمعوا منه إلى ما يبشــر بقرب بروز مؤشــرات جديدة على إحداث تقدم في مســيرة الإصـــلاح نحو ما كان قد أكده هو نفســـه في مقابلته مع وكالة رويترز من توجه نحو "الإصـــلاح السياسي" وما يؤمل أن يؤدي إليه من تأسيس حكم ديمقراطي فعلي. ذلك أن سيف الإسلام بدا في مقابلته مع قناة الجزيرة وكأنه يتنصــل تماماً من مفهوم "الإصــلاح الســياســي"، ومن كل الجزئيات واللواحق المتصـلة به من حديث عن ديمقراطية وحقوق إنسـان، ومن شـرعية مبنية على الانتخابات التي يقرر من خلالها الشـعب بإرادته الحرة ما يختاره لنفسـه من خيارات سـياسـية، ومن يختار من بين أبنائه لإدارة الشؤون العامة، فاقتصر على الحديث عن بعض ما يعتقد أنه إصلاحات اقتصادية أو خدمية، ولم يســـتطع أن يقدم أية إجابات عن الأســـئلة التي وجهتها إليه مقدمة البرنامج، فيما يتعلق بجزئيات المفهوم السياسي للإصلاح، وفي مقدمتها الديمقراطية والانتخابات وحقوق الإنسان.

مهما كان الأمر .. فإن ثمة تياراً عريضـاً من الليبيين الذين رفعوا شـعار الإصـلاح ويؤمنون به وسيلة لحراك سياسي سلمي يمكن في حال نضـج المعطيات الواقعية وتوفر النوايا الصـادقة الحسنة عند الليبيين في الداخل والخارج أن يؤدي إلى إصـــلاح الأحوال المتدهورة التي تعاني منها البلاد، وربما تســاهم في تمهيد الطريق نحو إعادة بنائها على أســس الشــرعية والديمقراطية، بما يفتح كل الآفاق نحو تحقيق النماء الاقتصــادي والازدهار الســياســي والاجتماعي والثقافي، ما زالوا يؤكدون على قناعتهم الراســخة بأن أي حديث عن أي إصــلاح في أي مجال آخر، لن يكون ممكناً ولا ذا جدوى، ما لم يسبقه "إصـلاح سياسـي" يعيد تأسيس الأمور على أسـس مختلفة، تكون كفيلة بالفعل بإعادة تلك الأمور إلى صـاحبها الشـرعي وهو الشـعب الليبي، الذي تكون له عندئذ الكلمة النهائية في اختيار من يثق في صـلاحهم وكفاءتهم للحكم والقيادة ومن بعد لإدارة سائر الشؤون العامة، بما

يحقق الأهداف الوطنية الشـاملة في النماء والازدهار والتقدم، وعلى الأسـس والمبادئ المتفق عليها في الدستور الذي يقره الشعب بملء إرادته الحرة.

مرة أخرى ..عود على عودة ليبيي الخارج إلى الوطن

27 سبتمبر 2007

لم يكن الحديث الذي ورد على لســان الأســتاذ محمد طرنيش المدير التنفيذي لجمعية حقوق الانســان في الحوار الذي أجرته معه صــحيفة قورينا، ونشــر في عدد الإثنين 2007/9/24 أول حديث يصدر عن أشخاص أو جهات اعتبارية ذات صلة رسمية أو غير رسمية بالنظام الحاكم في ليبيا، يتطرق إلى مسألة أبناء الوطن الذين يعيشون في منافٍ قسرية أو اختيارية في بقاع شتى من العالم، وفكرة عودتهم إلى بلادهم، فقد تناول هذه الفكرة زعيم النظام نفسـه في العديد من المرات، ثم ظل يتداولها آخرون في مختلف المناسبات والسياقات، ثم تطورت المسألة حتى أخذت شكلاً محدداً من أشــكال الشــرعية والتقنين تمثل في الاعتراف بأن هناك أعداداً من الليبيين الذين يعيشــون في ديار الغربة، أخذت تتكاثر حتى فرضت نفسها كظاهرة لم يعد من الممكن تجاهلها، ومن ثم فرضت نفسـها في شـكل قانوني باسـتحداث إدارة خاصـة بهم، تتبع وزارة الخارجية، سـميت إدارة المغتربين، وســمي رئيســاً لها واحد من هؤلاء المغتربين (لنقل العائدين إلى أحضــان النظام قبل أن يعد من العائدين إلى أحضان الوطن) هو الأستاذ علي الريشي.

إلا أن جميع من تطرق إلى مســألة عودة الليبيين من المهجر، ممن تحدثوا بلســان النظام واسـتناداً إلى منطلقاته السـياسـية، ظلوا يصـرون إصـراراً عجيباً على الدوران حول المسـألة، وعدم الولوج إلى صــلبها وجوهرها، من خلال النظر إلى وجود الليبيين في المهاجر والمنافي على أنه مسـألة فردية شـخصـية، ليس لها من أبعاد خارج نطاق الحاجات الاجتماعية والاقتصـادية للأفراد، ومن خلالهم للأسـر والعائلات التي تكونت في ديار الغربة، وأخذت تنشـأ لها تفرعاتها الطبيعية في الأجيال الجديدة التي ولدت ونشـأت خارج تراب الوطن. ومن ثم فإن جميع من تناول هذه المسـألة من الناطقين والمنطلقين من موقف النظام الحاكم يحرص على تصوير المسألة وكأنها تنحصر في قضايا جزئية، مثل الحصول على جواز سفر، والقدرة على العودة إلى الوطن عودة نهائية أو لمجرد

الزيارة دون التعرض للمساءلة والملاحقة والاتهام، وربما الحصول على مساعدات مادية تعين على متطلبات العيش في الخارج، أو الحصول على تعويضات عن سكن اغتصب داخل الوطن، أو حق العودة إلى وظيفة تم الطرد منها لأسباب سياسية والتعويض عن مرتبات السنين التي مرت ..إلى غير ذلك من الشـــؤون التي تتعلق بالمهاجرين باعتبارهم أفراداً بأعينهم، وربما بعائلات وأســـر بأعيانها.

وبذلك يكون جميع هؤلاء، وبالطبع يكون النظام الســياســـي الحاكم برمته، كمن يحاول تغطية "عين الشمس بغربال"، إذ يحاولون محاولات عابثة ومفضوحة لتجاهل الحقيقة الساطعة وغير القابلة للإنكار وهي أن مسألة وجود الليبيين في الخارج هي مسألة سياسية بحتة، تضرب بجذورها إلى مراحل مبكرة من عمر النظام الســياســـي الذي ســيطر على مقاليد الأمور في البلاد بعد انقلاب 1969، ثم اتجه إلى فرض الهيمنة المطلقة لتلك القوة العسكرية التي نفذت الانقلاب، وهي الهيمنة التي لم تلبث أن تركزت في يد زعيم النظام وقائده بشـــكل مطلق، حيث انزلقت البلاد إلى تكريس نمط الحكم الفردي الشمولي الاستبدادي، ما قاد بسرعة إلى ما شهدته البلاد من قمع ومصادرة للحريات العامة، وعلى رأسها حريات الرأي والتعبير والعمل السياسي، ثم من ممارسات إرهابية ضد المخالفين في الرأي، أخذت تدفع بالعديد من أبناء الوطن، وخاصـــة في أوســـاط نخبة المثقفين وطلاب الجامعات، إلى تفضيل البحث عن ملجأ في إحدى ديار الغربة، حيث يجدون الحد الأدنى من العيش الكريم الذي يحفظ لهم آدميتهم، ويوفر لهم مناخاً من الحرية لم يعد يوجد داخل الوطن.

من الحق تاريخياً أن هناك أعداداً أخرى من الليبيين الذين يعيشـــون اليوم في الخارج لم تكن هجرتهم لأسباب سياسية، بمعنى أنهم لم يغادروا الوطن بسبب حرمانهم من حرية الرأي والتعبير، وإنما كانت لأسباب اقتصادية بحتة، حيث أخذت سبل العيش تضيق في وجوه الليبيين في الداخل، ومن ثم تدفعهم إلى التفكير في الهجرة بحثاً عن لقمة العيش، بدلاً من البقاء داخل الوطن لمعاناة آثار الفقر والبطالة والتشـرد. هذه الفئة من الليبيين ليس لها مشـكلة مطلقاً مع النظام الحاكم على الصعيد السياسي والفكري، ومن ثم فعودتهم يمكن أن تكون رهينة فقط بحدوث تحسن في الأوضاع المعيشية، يغريهم بالعودة، بعد أن يقنعهم بأنه بات بإمكانهم أن يجدوا داخل الوطن فرصـة معقولة لتحقيق نمط من العيش قريب، إن لم يكن مناظر لنمط العيش الذي وجدوه في المهاجر، ولعلهم تعودوا هم وأبناؤهم وأحفادهم عليه.

إذن فالخطاب الذي يتبناه النظام ومن يتحدثون من منطلقاته يمكن أن يكون موجهاً إلى هذه الفئة من الليبيين الذين يحتاجون إلى من يقنعهم بأن فرص الحياة المادية في بلادهم قد تحسنت، وأنه يمكنهم العودة دون أن يخشوا على سلامتهم الشخصية، فضلاً عن إمكانية أن يحصلوا على ما يشاؤون من تعويضات عما لعلهم فقدوه أو خسروه من جراء مغادرتهم الوطن تحت تأثير العوامل التي بات النظام نفسه يعترف بها، ويزعم أنه يحاول أن يعالج ما تسبب عنها من عواقب وآثار سلبية.

ولكن المسألة التي يرفض النظام الحاكم أن يواجهها بما يلزم من الشجاعة والحكمة هي أن مشكلته ليست مع هذه الفئة من الليبيين، وإنما هي مع أولئك الليبيين الذين غادروا الوطن لأسباب سياسية، حين صودرت حريتهم في أن يكون لهم رأي سياسي مختلف عن رأي الحاكم الفرد المستبد، ثم أخذوا يعايشون انزلاق البلاد إلى ما انزلقت إليه من تقنين لمصادرة الرأي تلك عبر إصدار القوانين التي تجعل مجرد امتلاك رأي مختلف جريمة يعاقب عليها بالسجن والإعدام.

ومن المعلوم أن الاتجاه إلى مغادرة البلاد قد بدأ في أوساط هذه الفئة، وكانت أساساً من المثقفين وطلاب الجامعات، في مرحلة مبكرة، تعود إلى إصدار قانون "حماية الثورة" (1972)، وما تلاه من إعلان "الثورة الثقافية والشعبية" في خطاب زوارة (1973)، ثم كرسته ما سميت "ثورة الطلاب" في (1976) التي دقت المسمار الأخير في نعش الحرية السياسية، وكرست عبر التصفيات الجسدية وأعواد المشانق، نمط الحكم القمعي الإرهابي الذي لا يتيح للمرء إلا وسيلة واحدة للتمكن من العيش، هي وسيلة الخضوع المطلق للنظام الحاكم وإرادته، ووسيلة واحدة للحصول على موقع في الإدارة والترقي فيه هي وسيلة النفاق والتزلف والتسلق والفساد.

وهكذا لم يكن أمام أفراد هذه الفئة إلا الاختيار بين مغادرة الوطن والأهل إلى حيث يمكن أن يجدوا قدراً معقولاً من الكرامة الآدمية، ونمطاً من العيش يتيح لهم ما حرموا منه من حرية الرأي والتعبير، أو البقاء في الوطن وبين الأهل خانعين مستسلمين خاضعين لتحكم تلك الشرذمة من زبانية النظام وعملاء لجانه الثورية، ومعرضين في كل لحظة للاتهام والملاحقة والإرهاب والقمع. وبالطبع فضل كثير منهم الخيار الأول، مع علمهم وإدراكهم لما ينطوي عليه من عواقب قاسية وصعبة عليهم وعلى ذويهم وعلى حاضرهم ومستقبلهم.

إذن فليس ثمة مقاربة ممكنة ومنطقية مع أفراد هذه الفئة إلا بالحديث معهم عن الأسباب والدوافع التي دفعتهم دفعاً إلى الهجرة، وهي كما أسلفنا أسباب ودوافع سياسية أساساً، ثم تناول هذه الأسباب والدوافع بالنقاش والدرس والبحث، من أجل الوصول إلى حل يرضي الطرفين (النظام ومعارضيه أو المختلفين معه)، ثم اتخاذ الترتيبات العملية اللازمة لإنهاء المشكلة وإغلاق ملف ليبيي الخارج إلى الأبد.

وليس ثمة سبيل إلى ذلك إلا ببلوغ النظام الحاكم في ليبيا الدرجة المطلوبة من الواقعية والشجاعة للاعتراف بأن مشكلة ليبيي الخارج هي مشكلة سياسية، أساسها حرمان المواطن الليبي من حرياته الأساسية في الرأي والتعبير، وأنه لا سبيل لإيجاد حل لهذه المشكلة إلا بإعادة هذه الحريات إلى المواطنين كافة.

فإذا استعد النظام لبلوغ هذه النقطة، فسوف يكون عليه بالطبع أن يتخذ ما سوف يترتب عليها من إجراءات عملية، يأتي في مقدمتها إلغاء كافة التشريعات والقوانين التي تصادر حرية الرأي والتعبير من المواطنين وتجعل امتلاك المواطن لرأي مختلف مع رأي الحاكم وتوجهات الحكم جريمة يعاقب عليها بالملاحقة والإرهاب والسجن والإعدام.

وحين يحدث ذلك فإنه لن تعود ثمة حاجة لمن يتوسط أو يتدخل لكي يقنع ليبيي المهجر بالعودة إلى وطنهم، لأنهم يعرفون طريق الوطن جيداً، ولم تفلح سنوات الغربة وعذابات المنافي في جعلهم ينسون ترابه، أو يتوقفون عن الشعور بالحنين إليه وانتظار تلك اللحظة التي يعودون لتنسم هوائه، والتنعم بالعيش فوق أرضه وتحت سمائه.

رسالة مفتوحة إلى إخواننا في المعارضة الليبية في الخارج

19 أغسطس 2007

إخوتنا الكرام.. أتوجه بهذه الرسالة المفتوحة إليكم جميعاً، وأخاطبكم باعتباركم أبناء لهذا الوطن الحبيب، وأنكم تسعون مخلصين لتخليص هذا الوطن من الحكم الذي استبد بأموره منذ ثمانية وثلاثين عاماً، وأن اختلاف مساعيكم واجتهاداتكم فيما يتعلق بالسبل الصالحة والمناسبة لتحقيق هذا الهدف ينبغي ألا يحول دون أن تكون العلاقة بينكم علاقة أخوة في الوطن، تتسامى فوق النوازع الشخصية، أو القضايا الجزئية التي تؤخر ولا تقدم، وتفسد ولا تخدم المسعى الوطني العام الذي هو هدف الجميع.

وأصـــارحكم القول بأننا هنا في الداخل نتابع ما تقومون به في الخارج لخدمة قضـــية الوطن، ونثمن تلك الجهود التي تبذلونها، ولكننا في الوقت نفسه نأسف لمشاهدة ومتابعة ما نراه يحدث بينكم من خلافات ونزاعات وصراعات وتبادل للأقاويل والاتهامات، وما يبلغ أحياناً حد القذف والسباب.

ولقد كنا نود أن تربؤوا بأنفســكم عن ذلك، وأن توظفوا ما لديكم من طاقات وقدرات قادرة على الحركة والفعل، وعقول وأقلام قادرة على الكتابة والتعبير لخدمة القضــية الوطنية التي تســمو على كل اعتبارات شــخصــية جزئية عابرة، وأن توحدوا صــفكم، وتنســقوا جهدكم، في خطة عمل متفق عليها، يقوم كل فرد أو طرف منكم بدور محدد معين فيها، حتى تتضـــافر جميع الجهود والطاقات، وتصب في النهاية في خدمة الهدف الأسمى الذي هو بدون شك هدف الجميع.

في هذا الخصــوص لي وجهة نظر أرجو أن تتســع صــدوركم لتقبلها باعتبارها رأياً من الآراء، لكم أن تتفقوا معه أو تختلفوا، من منطلق حرية الفكر والرأي التي أظن أننا نؤمن بها وندعو إليها جميعنا.

وجهة النظر هذه تقول إنه ليس ثمة على صـعيد ثوابت القضـية الوطنية وأهدافها الاسـتراتيجية خلاف بين جميع الليبيين الرافضــين لنظام الحكم القائم في ليبيا منذ 1969، فهؤلاء جميعهم، على اختلاف اجتهاداتهم وأســـاليبهم في التعبير عن تلك الأهداف، واختلاف مناهجهم التي اختاروها كوسـائل للنضـال من أجل تحقيقها، يلتقون دون اسـتثناء على ما يمكن أن نسـميه ثوابت القضـية الوطنية، وهي:

1) عودة الشرعية الدستورية إلى الوطن، من خلال استفتاء رأي الشعب الليبي في نظام الحكم الذي يرتضيه ويختاره.

2) إقامة حكم ديمقراطي يكفل المساواة التامة بين الليبيين، ويكفل الحريات والحقوق الأساسية، ويقيم دولة المؤسسات التي ينص الدستور على تنظيم العلاقات فيما بينها، كما هو العرف السائد في الأنظمة الديمقراطية.

ولكنهم اختلفوا حول المناهج التي رأوا أنها قد تكون كفيلة ببلوغ تلك الأهداف، فمنهم من رأى أنه لا سبيل إلى ذلك إلا بزوال النظام الحاكم، واستبداله بحكومة انتقالية تشرف على الانتقال إلى مرحلة تأسيس البديل الديمقراطي المنشود، ومنهم من رأى أن اشتراط زوال النظام القائم أولاً لإمكانية تحقق الأهداف الوطنية، يغلق أي فرص قد تكون ممكنة أو محتملة لبحث إمكانية بلوغ تلك الأهداف من خلال انتهاج سبل أخرى، مثل التفاوض أو الحوار مع النظام القائم كله أو جزء منه، إذا ما تحققت الظروف الملائمة، أو حدث من المتغيرات على الساحة الداخلية والخارجية ما يجعل النظام مجبراً أو مدفوعاً أو ذا مصلحة في قبول الجلوس إلى طاولة المفاوضات، من أجل الوصول إلى حل، لابد أن يكون حلاً وسطاً، لا يحصل منه أي طرف على جميع مطالبه، حيث يكون في المادة المعروضة للتفاوض هامش معين للمناورة بين الأخذ والعطاء.

بين هذين الاجتهادين اختلفت أجنحة وتنظيمات المعارضة، وبذل أصحاب كل اجتهاد جهوداً مختلفة، من حيث طبيعتها واتجاهاتها، ومن حيث فعاليتها وتأثيرها، ولكنها لم تفلح جميعها، حتى هذه اللحظة، في تحقيق أي من الأهداف المتوخاة. فالنظام الحاكم باق، يبسط هيمنته المطلقة على كل مقدرات الوطن تراباً وشعباً وموارد، كما يحقق نجاحات ملموسة على صعيد تسوية مشاكله مع العالم الخارجي، في حين تعاني المعارضة من الضعف والتفكك، ومن الوقوع ضحية الشعور بالعجز والإحباط، بسبب تعثر مختلف محاولاتها التي قامت بها لتغيير الوضع القائم وإزالته. ولعل هذا الشعور بعدم القدرة الفعلية على التأثير في مجريات الأحداث هو الذي أخذ يدفع المعارضين للانجرار إلى التنازع فيما بينهم، والتورط في العديد من الخصومات والمشاكسات والملاسنات والمزايدات التي لا معنى ولا مبرر لها.

ما يحدث الآن ينبغي في تقديري أن يدفع المخلصـــين من أولئك الذين ما زالوا نشـــطين في صفوف المعارضة الوطنية الليبية إلى الوقوف وقفة تأمل وفحص وإعادة تقدير للموقف، لكي ينظروا في طبيعة الخيارات التي ما زالت متاحة أمامهم للحركة والفعل. ولعلهم إذا نظروا نظرة موضـــوعية بعيدة عن الانفعال والعواطف سـوف يجدون أنفسـهم مجبرين على التسـليم بأمر في غاية الأهمية، وهو أن قدرة الليبيين عامة، وليس المعارضـــين وحدهم، على إزاحة النظام القائم في ليبيا بالقوة هي بالفعل، وحتى حدوث أي متغيرات غير منظورة، منعدمة تماماً. هذه حقيقة لا مفر من التسـليم بها، رغم ما تحمله من مرارة وشدة وطأة على النفوس.

إذن فما العمل؟ لا أقول إن عليهم أن يتوقفوا عن المطالبة بحقوقهم المشروعة المسلوبة، أو أن يسـتسـلموا لليأس والعجز والقنوط، ولكني أجد في الوقت نفسـه أنه من غير المجدي أن يواصـلوا الإصـــرار على فكرة أنه لا إمكانية لتحقيق الأهداف الوطنية إلا بزوال النظام القائم تماماً، وإزاحته من سـدة الحكم. ومن ثم فإني أرى أنه قد يكون الأكثر جدوى أن يباشـروا البحث عن أية سـبل أو فرص قد تكون ما زالت ممكنة ومتاحة أمامهم لخدمة قضـــيتهم الوطنية، بما لعله يفتح أمامهم آفاقاً جديدة للحركة، وسبلاً مختلفة ربما تكون أكثر فائدة.

بإمكاننا بالطبع أن نظل متمســكين بإزالة النظام، أو تنحي زعيمه عن ســدة الحكم، وألا نرى إمكانية لأي حل غير ذلك، ولكننا باتباع هذا الخيار أو النهج سوف نحكم على أنفسنا بالبقاء خارج ميدان الصـراع، بكل بسـاطة لأننا لا نملك السـلاح ولا القوة اللازمة لخوضـه، ناهيك عن الانتصـار فيه وحسـمه لصـــالحنا. ولكننا إذا امتلكنا الجرأة والشـــجاعة والواقعية اللازمة للاعتراف بعدم قدرتنا على حسم المعركة ضد الخصم وإزالته من الميدان تماماً، فإننا قد نفتح لأنفسنا أفقاً لحركة من نوع مختلف كنا نغلقه على أنفسنا طوال المرحلة الماضية، فنبدأ بالاعتراف بوجود الخصم، ونسعى لأن نحصل على أكبر قدر ممكن من المكاسب تتيحه لنا المعطيات الحاضرة أو المحتملة في المستقبل المنظور، في ظل استمرار المعطيات القائمة في الوقت الحاضر.

هذا الأفق الذي أشـير إليه هو أفق الحركة أو النضـال السـياسـي الذي يحاول الحصـول على أهدافه بانتهاج سبل التأثير والضـغط والمدافعة السياسية والفكرية، فإذا ما نجح في أن يمارس على الخصم قدراً كافياً من الضـغط يفرض عليه الجلوس للتفاوض معه، فإنه يكون بذلك قد خطا الخطوة الأكثر أهمية في الطريق التي سوف توصله إلى تلك الأهداف المتوخاة.

لن تكون المعارضـــة الليبية بدعاً من القوى التي وقفت مع الأنظمة الحاكمة في بلدانها مواقف حاسمة متشددة، وخاضت ضدها المعارك والحروب التي ربما دامت لعشرات السنين، ثم وجدت في النهاية أنها عاجزة عن حسـم الصـراع ضـد النظام الذي تصـارعه بالقوة، وأنه لا مفر، بل لا خيار أمامها إلا الجلوس إلى طاولة مفاوضات، تعرف مسبقاً أنها لن تحصل من ورائها على كل ما كانت تطالب به وتسـعى إليه، ولكنها قد تحصـل على قدر مناسـب منه، يحفظ لها الحد الأدنى الذي لا يمكنها التنازل عنه.

ولعل آخر نموذج يمكننا أن نستشهد به في هذا السياق المفاوضات التي تجري هذه الأيام بين المغرب ومنظمة البوليساريو، وتهدف إلى الوصول إلى حل وسط يرضى به الطرفان، بعد أن عجز أي منهما عن إنهاء الطرف الآخر وحسم المعركة ضده.

ربما يقول البعض إن المعارضـــة الليبية لا تملك تلك القوة التي حارب بها جون جارانج النظام الحاكم في السـودان، أو القوة التي تحارب بها البوليسـاريو المغرب، أو السـلاح الذي تملكه القوات التي تحارب النظام في تشـــاد، وما إلى ذلك من أمثلة يزخر بها التاريخ الحديث، ولكني أزعم أن القوة التي تحتاجها المعارضة الليبية، إذا ما صح عزمها على انتهاج سبيل الصراع السلمي والنضال السياسي، لن تكون قوة الرجال المقاتلين والعتاد العسكري، وإنما هي قوة الرجال المفكرين والماهرين في استثمار وسائل الحراك السياسي والتعامل مع الرأي العام المحلي والدولي، بما يجعلهم قادرين وفعالين في جعل القضية الليبية، ونعني في المقام الأول قضية الشرعية في ليبيا، حاضرة بقوة على الصـعيد الدولي، بما يمثل في النهاية ضـغطاً معنوياً وسـياسـياً على النظام الحاكم، ربما يكون ذا جدوى في حلحلة الأمور، والدفع بها في المسار الذي يؤدي إلى تحقيق الأهداف الوطنية المرجوة.

من هذا المنظور أتوجه بهذه الرسالة إليكم، يا رجال المعارضة في الخارج، بدعوة مخلصة لأن تتقوا الله في قضـــية شـــعبكم، وأن تتركوا اختلافاتكم وخلافاتكم جانباً، ثم تجلســوا معاً لإعادة تقييم الموقف، وتأمل الإمكانات المتوفرة فعلياً لديكم، واعتبار الفرص والمجالات المتاحة أمامكم للحركة، ثم تنتهوا إلى الاتفاق على صـيغة للتحرك من أجل القضـية الوطنية، تكون كفيلة بتوظيف جهودكم المختلفة وقدراتكم المتنوعة في خطة عمل مدروســة، توزع فيها الأدوار بينكم، كل بحســب مواهبه وقدراته وإمكاناته البدنية أو العقلية أو المادية، لتصـــب جميعها في خدمة الهدف الوطني الأكبر

الذي ينبغي أن نعبر عنه تعبيراً منطقيا معقولاً واقعياً يضـــمن له القبول عند كل الأطراف المحايدة، فنحصره في هدف واحد لا يمكن لأحد أن يجادلنا فيه وهو "استعادة الشرعية".

إننا حين نضـــــع على رأس أهدافنا هدف "إزالة النظام" أو "تنحي زعيمه" عن الحكم فإننا نغلق على أنفسـنا منذ البدء كل خطوط الحركة، فضـــلاً عن أننا من جهة أننا لا نملك حق الكلام باسـم الشـــعب الليبي، يجب أن نحصـــر مطالبنا في المطلب الوحيد الذي نعرف عن يقين أنه هو مطلب كل أبناء شـعبنا، وهو اسـتعادة هذا الشـعب حقه في تقرير المصـير، وحقه في اختيار نظام الحكم الذي يرتضيه. وينبغي علينا أن نواجه أنفسنا بالسؤال الذي يمكن أن توجهه إلينا أي أطراف تجادلنا في طلبنا إزالة النظام أو تنحي "القذافي" وهو السؤال الذي يقول: وما أدراكم أن الشعب الليبي يجمع على هذا المطلب؟ وما أدراكم أن الشعب الليبي لن يختار النظام القائم أو لن يختار "معمر القذافي" لو أتيحت له الفرصة لإبداء رأيه في مصيره؟

إذن فليس من حقنا أن نفترض أن الشـــعب الليبي يجمع على زوال النظام، بالرغم من قناعتنا وثقتنا في أن هذا بالفعل هو إجماعه وقراره، ومن ثم فإن ما يحق لنا أن نطالب به بقوة وثقة هو أن يعيننا المجتمع الدولي، ممثلاً في الدول الفاعلة، وفي منظمة الأمم المتحدة، على اسـتعادة حقنا في تقرير المصـير، كما فعل المجتمع الدولي ذلك في عام 1949 حين صـوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة على منح ليبيا الاسـتقلال، ثم أوفدت مندوباً عنها للإشـراف على تشـكيل الهيئة التأسـيسـية التي وضعت مشروع الدستور.

وأظن أن أفضـــل ما يمكن أن يفعله جميع العاملين من أجل القضـــية الوطنية هو أن يوحدوا أنفسـهم وراء هذا المطلب الشـرعي المنطقي الواقعي، ثم يوظفوا جهودهم وقدراتهم وإمكاناتهم للترويج له وخدمته، من خلال العديد من الأنشـــطة التي باتت في الوقت الحاضـــر ممكنة وذات جدوى وفعالية، مثل:

- تنســـيق جهود الليبيين في الداخل والخارج، عبر توجيه الرســـائل، وخاصـــة الرســـائل الإلكترونية، للاتصـــال بكل الجهات ذات التأثير والفعالية الدولية، مثل: رؤســـاء الدول، الشـخصـيات السـياسـية المرموقة، البرلمانيين، الصـحافيين، الكتاب..إلخ. وذلك للتعريف

بالقضـية والمطالبة بتأييد مطلب الليبيين المشـروع في ممارسـة حقهم في تقرير المصـير، واستعادة الشرعية.

- تنسيق الجهود الفكرية والإعلامية وتوجيهها لخدمة الهدف الوطني الأكبر، وهو ترسيخ ثقافة الشرعية والديمقراطية عند الليبيين عموماً، وحشد الصف الوطني وراء هذا الهدف، بما لعله يؤدي مع الوقت إلى إنضاج الظروف لوجود حركة شعبية عارمة، تتمكن من النـــزول إلى ساحة الفعل في داخل الوطن، بما يفرض على النظام الاستجابة إلى المطالب الشعبية.

وغير ذلك من أنماط الحركة والفعل التي لعلكم أنتم في الخارج أكثر دراية بها منا.

أما إذا تبين أن اتفاقكم جميعاً حول وجهة النظر هذه ما زال متعذراً وغير ممكن، لأن طرفاً منكم لا يزال متمسـكاً بوجهة النظر الأخرى، التي ترفض رفضـاً قاطعاً أي فكرة لبلوغ حل سـلمي للقضـية، ولا ترى بديلاً عن المطالبة بإزالة النظام وتنحيه عن السـاحة، فلا أقل من أن يلتقي كل الباقين حول هذا الرأي، وأن يبحثوا عن الصـيغة المناسـبة لتنسـيق جهودهم، وتفعيل حركتهم في إطار جماعي، قد يكون أكثر جدوى وفعالية في إنضـاج الظروف، وتحريك الأمور في اتجاه الهدف الوطني الأسمى.

وإني على الصـعيد الشـخصـي أتابع من خلال الشبكة العالمية ووسـائل الإعلام الجهود الجيدة التي يبذلها بعض إخوتنا الذين نحييهم ونشد على أيديهم، ولكني أشعر بالأسف أن هذه الجهود ما زالت مشـتتة وفردية، وأتصـور أنها كانت سـتقدم للقضـية خدمة جليلة لو أنها اتحدت وتضـافرت ونسقت فيما بينها. ولعلي إنما أصف ما يشعر به العديد من أبناء شعبنا في الداخل الذي يعتبرون أن إخوتهم في المعارضـة في الخارج هم الصـوت الذي يعبر عن قضـيتهم، وهم الراية التي تتقدم صـفوفهم، بحكم أنهم يتمتعون في البلاد الديمقراطية التي يعيشـون فيها بما لا يتاح لإخوانهم في الداخل من حرية التعبير والحركة

أحاديث حول الإصلاح..

9 سبتمبر 2007

(1) في التعريف والمفهوم

منذ أن أخذ لفظ "الإصلاح" يتردد في ساحة العمل السياسي في ليبيا، وبخاصة في صفوف القوى والأطراف التي لا تعترف ولا تتفق مع النظام الحاكم، وتطالب وتحلم بتغييره، باتت تتداول حوله أفكار عديدة، ويدور كلام واسع فضفاض، لا يكاد في الحقيقة يبين شيئاً، أو يحدد معنى يمكن الركون إليه، والثقة في أنه هو المعنى المقصود لدى المتحدثين عن الإصلاح ورافعي رايته، الذين باتوا محسوبين عليه، ويصنفون من دعاته وأتباعه.

ويزيد الأمر اضطراباً وبلبلة تلك المعاني والمضامين التي يحملها لدعوة "الإصلاح" طرف آخر من بين المضادين للحكم القائم والمطالبين بالخلاص منه، حين ينظرون إلى دعوة الإصلاح باعتبارها تخاذلاً وانهزاماً، وتراجعاً عن المطالب التي يحرصون على الزعم بأنها كانت دائما مطالب المعارضين للنظام والداعين إلى تغييره، ثم يحاولون من خلال الاستخدام المقصود للألفاظ تشويه معنى الإصلاح والانحراف به من خلال التسوية بينه وبين لفظ "التصالح"، الذي يعني في نظرهم تخلي المعارض الذي يذهب مذهب الإصلاح عن أهدافه الأصلية، واستعداده للقبول بالوضع القائم، وخفض سقف المطالب إلى الحد الذي يجعلها مجرد قشور، ليس فيها شيء من اللب والجوهر.

وبالطبع لا يخفى ما في هذه المحاولة من سعي غير نظيف النية لإفراغ مفهوم الإصلاح من معناه والانحراف به عن مضمونه الحقيقي، وأهدافه الاستراتيجية. ويجدر أن نعيد التأكيد، مهما كررنا القول وأعدناه، على أن الإصلاح، كما نؤمن به، هو رؤية في المنهج الذي نرى أنه وحده الكفيل ببلوغ وتحقيق الأهداف الاستراتيجية لنضال الشعب الليبي، ونعني به منهج النضال السياسي السلمي، القائم على توظيف مختلف أنماط التحرك الشعبي المدني، من أجل إنضاج الظروف الموضوعية لتغيير الأوضاع المرفوضة القائمة، والانتقال بالبلاد إلى الأوضاع المستهدفة، من خلال تحقيق هدفي النضال الوطني وهما: الشرعية والديمقراطية.

ومن هنا فإنه لا مجال للقول بأن الإصـــلاح يتضـــمن بالضـــرورة التنازل عن أهداف النضـــال الوطني، فلو كان هذا صـــحيحاً لما كان هناك معنى أصـــلاً لأن يحســـب الإصـــلاحيون في صـــف المعارضـــين لنظام الحكم القائم، ســـواء أكانوا خارج الوطن أم داخله، ولما كان لوجودهم أي معنى، لو كانوا يقرون للنظام القائم بالشرعية، ويقبلون مفهومه وتطبيقاته لما يسميه الديمقراطية.

إذن فالإصلاحيون هم دعاة الثبات على المطالبة بأهداف النضال الوطني الاستراتيجية في:

1- إعادة أمانة الحكم إلى صـــاحبها الحق، وهو الشـــعب الليبي، من خلال تمكينه من اتخاذ قراره باختيار نظام الحكم الذي يرتضـــــيه، عبر أســـــاليب الاختيار والاقتراع الحر المكفولة له كل ضمانات النزاهة والشفافية والموضوعية، وهذا هو ما يمثل الهدف الاستراتيجي الأول (الشرعية).

2- إقامة نظام حكم يسـتند إلى دسـتور ديمقراطي، تضـعه جمعية تأسـيسـية وطنية، منتخبة انتخاباً مباشراً من قبل الشعب، بعد التشاور والرجوع إلى جماهير الشعب ونخبه الفكرية والسياسية، وطرحه على الحوار والنقاش العام، ثم يتم إقراره عبر استفتاء حر مباشر، وهذا هو ما يمثل الهدف الاستراتيجي الثاني (الديمقراطية)..

ولكنهم يختلفون مع غيرهم في النظر إلى المناهج والوسائل الكفيلة والمقبولة لبلوغ هذه الأهداف وتحقيقها، ففي حين لا يرى البعض وســيلة لتحقيق الأهداف إلا عبر زوال النظام الحاكم تماماً عن الســاحة، ولا يمانعون، بل لعل كثيرين منهم يفضــلون لو أمكن أن يتم ذلك بالقوة، والمقصــود لديهم بالطبع القوة العسكرية، سواء بانقلاب عسكري من داخل البلاد، تقوم به جماعات مسلحة، أو بتدخل عسكري من قوى خارجية، مع اختلاف فيما بين أنصار التغيير بالقوة ما بين مؤيد لمثل هذا الخيار الأخير ومعارض له، يذهب أنصار الإصلاح إلى **رفض أسلوب التغيير بالقوة رفضاً مبدئياً**، لأنهم يرون أن الكارثة التي حلت بليبيا وشـعبها في الأول من سـبتمبر 1969 هي نتيجة لازمة وطبيعية لذلك الانقلاب العسـكري الذي أدى إلى تغيير الأوضــاع التي كانت قائمة آنذاك، ولكنه رفض بعد ذلك إعادة الأمانة إلى الشعب، وظل مصراً على الهيمنة على الأمور والسيطرة التامة على مقاليدها، حتى جر البلاد والشعب إلى هذا الدرك الذي انتهيا إليه.

وقد كانت تجربة الانقلاب العسكري في سبتمبر 1969 تجربة مريرة وقاسية، ولكنها كانت في الوقت ذاته ذات فائدة كبيرة، لأنها أعطت لليبيين ولغيرهم من شعوب العالم المتخلف درساً قيماً في

حقيقة الانقلابات العسكرية، وما تجره بالضرورة على البلدان والشعوب من تحكم فئة لا تملك من مؤهلات الحكم والجدارة بالمسؤولية سوى فوهات البنادق والمدافع، ومن بعد أعواد المشانق، وغرف التعذيب في المعتقلات والسجون.

وقد ثبت لهذه الشعوب والبلدان أن عمليات التغيير بالقوة هي أقرب الطرق لإجهاض الأهداف الوطنية المشروعة في الحرية والاستقرار والازدهار والتقدم، حيث يكون الهم الأول والأكبر لدى الانقلابيين، بعد أن تتم لهم السيطرة على الحكم، هو البقاء فيه والمحافظة عليه في أيديهم، وهو ما لا يتمكنون من فعله إلا بمصادرة حقوق المواطنين وحرياتهم، وقمع آرائهم وأفكارهم، وملاحقتهم بأساليب القمع والإرهاب.

ومن هنا فقد تبنى دعاة منهج الإصلاح مبدأ رفض التغيير بالقوة العسكرية، ولو كان ممكنا ميسوراً، مؤكدين على تأييدهم واختيارهم لمنهج التغيير السلمي عبر القوة المدنية لجماهير الشعب، منتظمة في أطر العمل السياسي الجماعي، كالأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وغيرها، ذلك أنهم يؤمنون إيماناً بات راسخاً ومؤسساً على قناعات فكرية وخبرات ودروس عملية واقعية بأن هذا التغيير السلمي المدني هو الذي يكون في النهاية معبراً عن إرادة الشعب وكفيلاً بإنجاز تطلعاته، وتحقيق أهدافه القومية الاستراتيجية، وهو الوحيد المؤدي إلى تأسيس دولة "الشرعية والديمقراطية" النابعة من الاختيار الحر للشعب كما تقره أغلبية قانونية، تفرزها صناديق الاقتراع السري الحر، النزيه والشفاف.

واستناداً إلى هذا التحليل والقناعة المبدئية اتجه مؤيدو نهج الإصلاح منذ البداية، (وهي بداية سبقت ظهور سيف الإسلام بسنوات عديدة، وفي الحقيقة منذ أن كان لا يزال فتى يافعاً لم يدرك بعد) إلى القول بأنهم لا يرون أن تحقيق الأهداف الاستراتيجية للنضال الوطني مرتبط ارتباطاً شرطياً بزوال النظام القائم حالياً، بمعنى أنه لا يمكن الحديث عن إمكانية بلوغ تلك الأهداف، ما لم يزل هذا النظام عن الساحة ويختفي تماماً، وهو ما يعبر عنه البعض من خلال مطلب "تنحي" قائد النظام عن كافة سلطاته، وأنه ليس ثمة ما يمنع من أن تؤدي المتغيرات المؤثرة في القضية الليبية، في الخارج والداخل، إلى دفع النظام القائم، وبالطبع المقصود الدفع بقائده والمهيمن وحده على مقاليده، إلى التسليم بضرورة إعادة أمانة الحكم إلى الشعب، والشروع في اتخاذ الإجراءات

والخطوات المؤدية إلى ذلك، في إطار من الحراك السياسي والشعبي السلمي، البعيد عن أساليب العنف والإرهاب.

وبناء على هذا التحليل أيضاً، واتساقا مع منطقه وحيثياته، لم يجد أصحاب منهج الإصلاح ضيراً في التعبير عن استعدادهم، في سبيل تحقيق هذه النقلة السلمية، من حالتي اللاشرعية والاستبداد، إلى حالتي الشرعية والديمقراطية، للجلوس مع أي طرف يمثل النظام الحاكم، للحوار والتفاوض حول متطلبات الخروج بالبلاد والشعب من الحالة المأسوية القائمة، ومتطلبات ما سوف يلزم ذلك الخروج من خطوات تمهد له وتقود إليه، عبر مرحلة انتقالية يراها دعاة الإصلاح لازمة لتأمين ذلك الانتقال السلمي، الذي يجنب البلاد والشعب عواقب الانتقال المفاجئ الذي لا تكون الظروف قد تهيأت بعد لتقبله والتعامل معه.

ولعل هذا الاعتبار الأخير، أي تأمين الانتقال التدريجي السلمي إلى الحالة المطلوبة، هو ما يجعل دعاة الإصلاح يعبرون عن استعدادهم للتعاون فيه إلى أبعد الحدود، بما في ذلك الاستعداد للجلوس إلى طاولة الحوار والتفاوض مع قائد النظام نفسه، والاستعداد لتقبل ما تفرضه بالضرورة فكرة التفاوض بين طرفين مختلفين، من استعداد كل طرف لتغليب جانب المصلحة العليا للوطن والشعب، ومن ثم التخلي عن بعض المطالب الجزئية التي يمكن التغاضي عنها، بما لا يمس الثوابت والأهداف الاستراتيجية.

معركة الإصلاح عبر المواقع الإلكترونية

دعوة إلى تنسيق الجهود بين مؤيدي الإصلاح: قضية ومنهج تغيير

30 سبتمبر 2007

لم يعد خافياً أن المعركة السياسية الدائرة بين المهتمين بالقضية الليبية، سواء في جانب النظام وأنصـــاره والعاملين معه، أو في جانب المختلفين مع النظام والمعارضـــين له على اختلاف درجات رفضـهم ومناهج معارضـتهم، قد أصـبحت تدور بشكل مكثف وأسـاسـي عبر وسـائل الإعلام، ولنقل أساساً عبر المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت. ولعله ليس أدل على ذلك من لجوء قائد النظام وأبنائه (ســيف وعائشــة) إلى مثل هذه المواقع للترويج لأفكارهم والدعاية لأشــخاصــهم، وخوض معاركهم ضــد خصــومهم. وقد لوحظ أن القائد وابنه ســيف لم يكتفيا بموقعيهما الســابقين بســبب جمودهما واتســامهما بصـفة الدعاية والرسـمية والجفاف، فاتجها إلى إنشـاء مواقع مختلفة من حيث التصميم والمحتوى واللغة الإعلامية، فأسس الأب موقع (القذافي اليوم وتم تغيير اسمه لموقع الوطن الليبية مؤخرا)، وأسس الابن موقع (الشباب) من منظور مختلف، لوحظ أنه يقترب كثيراً من المنظور والمنهجية التي تتحرك بها المواقع الإلكترونية الأخرى، وخاصـــة المواقع المعارضـــة والمواقع التي تسمى (إصلاحية) سواء المدارة من داخل البلاد أو من خارجها.

ولعل أهم ما يميز هذين الموقعين أن كلا منهما لـه غاية محددة، يوظف كل مواده وطاقاته لخدمتها: فمن القراءة السـريعة والأولية لموقع الأب يتضـح أنه صـمم ويوظف أسـاسـاً لخدمة فكرة واضـــحة ومحددة هي "تكريس موقع الأب كقائد ذي شـــرعية (ثورية) وذي أفكار ونظريات فلســفية (خارقة)، وكنصـير لجماهير الشـعب، ومدافع وحيد عن مصـالحها، وظن أجل ذلك شن حملة مركزة وموجهة لتبرئة الأب من الجريرة والمسؤولية عما وصلت إليه البلاد من كوارث وما حل بها وبالناس من مصـائب، عبر توجيه الاتهام والإدانة إلى المسـؤولين التنفيذيين (في اللجان الشـعبية والإدارات على مختلف المسـتويات التنفيذية)، وذلك لترسـيخ القناعة بأن الكارثة لم تنتج عن الحكم الشـمولي الفردي الاسـتبدادي، ولا عن نظام سـلطة الشـعب، وما أدى إليه من انهيار الإدارة وشـيوع الفسـاد، ولكن عن التنفيذيين غير الأكفاء الفاسـدين أو في أحسـن الأحوال عن جماهير المؤتمرات الشـعبية التي ينقصها الوعي والثقافة والمعرفة..

أما موقع الابن فقد اتضح الآن (كما اتضحت الرؤية بالنسبة للابن نفسه) أنه يلعب اللعبة نفسها، ولكن من منطلق ومنظور آخر، وهو التلاعب بفكرة (الإصلاح)، عن طريق رفع شعار الإصلاح الذي ينطلق من الوقوف موقف الإدانة الواضحة للأوضاع المتردية، ولا يستثني من ذلك القوى والجهات الرسمية التي يراد تحميلها مسؤولية ذلك التردي والفشل، ومن ثم يلتقي مع موقع (الأب) في الغاية النهائية التي عبر عنها (الابن) في آخر تجلياته بفكرة (الخط الأحمر) التي ترفع الأب فوق المساءلة وفوق الإدانة وفوق النقد.

هذه الملاحظات تقود إلى التفكير بأهمية أن يفكر مؤيدو الإصلاح، من حيث هو (قضية ومنهج تفكير)، كما ورد في عنوان هذه المقالة، في أن يعتبروا أنفسهم طرفاً أساسياً ومهماً في هذه المعركة الإعلامية التي تخوضها ثلاثة أطراف هي:

1) قائد النظام وابنه.

2) المعارضة الجذرية (إذا صح التعبير)، وتمثلها الأطراف التي صار يعبر عنها (المؤتمر الوطني للمعارضة الليبية) وهي التي ترفع إسقاط النظام وتنحي قائده كشرط أساسي وضروري للتغيير والإصلاح.

3) المعارضة (الإصلاحية) التي باتت تضم شريحة عريضة من كل أولئك الذين باتوا يلتقون حول الإيمان بمفهوم مختلف لفكرة الإصلاح، من جهة أنه رؤية متميزة لمنهج مختلف في معالجة القضية الوطنية، وتحقيق أهدافها الاستراتيجية التي يلخصونها في هدفين اثنين هما: الشرعية، الديمقراطية.

وبالطبع يهمنا في هذا الصدد الحديث عن هذه الشريحة الأخيرة.

في تقديري الشخصي إن هذه الشريحة قد أخذت تفرض نفسها على ساحة العمل السياسي الليبي باعتبارها الصوت الذي يعبر عن توجه غالبية من الليبيين، وبخاصة على صعيد النخبة من المفكرين والمثقفين، الذين يرفضون الوضع القائم، وينشدون تغييره إلى ما هو أفضل، بما يعيد الشرعية للحكم، والديمقراطية للممارسة، ولكنهم لا يرون أن هذا أمر مستحيل لا يمكن تحقيقه في ظل بقاء النظام وقائده، بل لعلهم كما قال عديد من الإصلاحيين لا يؤمنون بأنه ممكن فحسب، بل إنهم باتوا يؤمنون بأن وقوع التغيير من خلال الحراك السياسي السلمي، وبطريقة الانتقال التدريجي،

هو السبيل الأمثل لحل القضية، ولوضع خطى الشعب الليبي على طريق تحقيق أهدافه الاستراتيجية في الشرعية والديمقراطية.

بيد أن ما يلاحظ على طبيعة فعل وتحرك هؤلاء الإصلاحيين هو أنه ما زال يتم بطريقة فردية، وانطلاقاً من اجتهادات ذاتية، وأنه ما زال مبعثراً مشتتاً، لا يجد إطاراً يضمه، ولا جهة ما تحرص على أن تضع له خطة عمل مقصودة ومحددة الملامح والغايات والوسائل، بحيث تتضافر الجهود، ويتم توجيهها والتنسيق بينها لخدمة قضية الإصلاح ومنهجه.

من هنا تأتي فكرة هذه المقالة التي تحمل دعوة مباشرة لأن يلتقي مؤيدو الإصلاح وأنصاره (المقصود بالخطاب بالطبع أولئك المقيمون في الخارج) لكي يتفقوا على خطة عمل إعلامي وفكري محددة، ثم يتفقوا على نمط أو أسلوب ما لتوزيع الأدوار فيما بينهم، كمواقع إلكترونية قائمة، وككتاب ذوي فكر وقلم إصلاحي متميز، بحيث يسعى الإصلاحيون من خلال مواقعهم وكتابهم لتنفيذ حملة إعلامية وفكرية وسياسية مركزة ومبرمجة للتعبير عن منهج الإصلاح وقضيته، ولمواجهة طرفي الصراع الآخرين وهما النظام وأركانه والمعارضون الجذريون (أي مؤيدو التغيير بالقوة). وفي تقديري أن هذه الخطة كفيلة بأن تعطي لمنهج الإصلاح وأنصاره زخماً وحضوراً على الساحة الفكرية والسياسية، يمكن أن ينقل معركتهم نقلة نوعية مهمة، ويحولهم إلى صوت مسموع ومؤثر.

وإذا أردت أن أسهم برأي فيما ينبغي على الإصلاحيين أن يركزوا حملتهم الإعلامية والسياسية عليه فإني أقترح الآتي:

<u>أولاً – على صعيد مواجهة قائد النظام:</u>

1– مواصلة الحملة المضادة في اتجاه نفي الشرعية عن (القذافي ونظامه)، ومواصلة التركيز على أن القضية الوطنية هي أساساً قضية الشرعية، وسبيل تحقيقها هو إعادة الأمانة لصاحبها من خلال الاستفتاء الحر.

2– مواجهة حملة القذافي وابنه لنفي المسؤولية عنه بتحميلها إلى المسؤولين التنفيذيين وذلك في اتجاه كشف ودراسة الأسباب الحقيقة للأزمة والفشل، والتأكيد على أنها ترجع أساساً إلى شمولية

الحكم وفرديته، ثم إلى نظام سلطة الشعب وإفرازاته الكارثية على صعيد الإدارة، وإشاعة ممارسات الفساد.

ثانياً – على صعيد مفهوم القضية الوطنية وأهدافها:

في هذا الصدد يتم العمل على إشاعة وترسيخ المفاهيم التي تستند عليها رؤية الإصلاحيين للقضية الوطنية وأبعادها، من خلال التناول النظري والتطبيقي لمفاهيم الشرعية والديمقراطية وما يتصل بهذين المفهومين من قضايا وجزئيات، كالحديث عن الدستور، ودولة المؤسسات وسيادة القانون، والحقوق الأساسية والحريات (حرية الرأي والتعبير والعمل السياسي)، مع التركيز على رفض وإدانة الموقف المضاد للتعددية والحزبية..إلخ.

ثالثاً – على صعيد التغيير ومنهجيته:

في هذا الخصوص يجدر توجيه جهود محددة لمعالجة قضايا مثل:

1- تأسيس مفهوم متميز للتغيير كما يراه الإصلاحيون، بمعنى أن التغيير المقصود هو التغيير على صعيد المبادئ والأسس السياسية، وليس فقط على صعيد الأشخاص والأفراد، وهو الذي يكفل بالفعل الانتقال من حالتي الاستبداد والفردية، إلى حالتي الشرعية والديمقراطية.

2- التأكيد على رفض منهج التغيير بالقوة (الانقلاب العسكري) رفضاً مبدئياً، بسبب نتائجه المدمرة كما تبين من خلال تجارب الشعوب (وشعبنا الليبي في مقدمتها) مع الانقلابات العسكرية، وما آلت إليه جميعها من تكريس لنظم حكم شمولية فردية استبدادية، تبين أنها تؤدي بالضرورة إلى إهدار الإمكانات وجر البلاد إلى مهاوي التعثر والتخبط، وبالضرورة التخلف والانهيار والتأزم.

منهج التغيير بالقوة المدنية

2 اكتوبر 2007

لا يختلف الليبيون، على اختلاف مذاهبهم وقناعاتهم في تصور القضية الوطنية ومناهج العمل من أجل بلوغ الأهداف الاستراتيجية للنضال الوطني، على أن الأوضاع القائمة في البلاد قد بلغت حداً لا مزيد عليه من التدهور والانهيار، وأنه لا حل للقضية إلا عبر تغيير هذه الأوضاع في اتجاه إعادة تأسيس الحكم على أسس مختلفة، تنقله من نمط الحكم الفردي الشمولي الذي أدى إلى الكارثة والمأزق، إلى نمط الحكم الديمقراطي التعددي الذي ينبع بالفعل من إرادة الشعب الحرة.

إلا أن اختلافاً مهماً وجوهرياً، أخذ يحدث بين المعارضين للنظام القائم والمطالبين بتغييره حول المنهج والأسلوب الذي يجب أن يتم به التغيير، فانقسم المعارضون إزاء هذه المسألة إلى تيارين متمايزين:

الأول : هو التيار الذي يرى أنه لا سبيل إلى إحداث التغيير في الوضع القائم إلا عن طريق القوة، انطلاقاً من قناعة راسخة لدى أصحاب هذا الرأي بأن النظام الحاكم، متمثلاً أساساً وكلياً في قائده وزعيمه (معمر القذافي)، لا يمكن أن يقبل التنحي عن الحكم والسلطة التي وصل إليها وانتزعها انتزاعاً بالقوة العسكرية المسلحة، وأنه لا سبيل إلى إسقاطه وتنحيته إلا بقوة مماثلة للقوة التي أتى بها، أي القوة العسكرية المسلحة، سواء أكانت تلك القوة العسكرية المحترفة المتمثلة في الجيش النظامي، أم كانت قوة عسكرية منظمة تنتمي إلى تنظيم سياسي مدني معارض.

الثاني: هو التيار الذي ينطلق بدوره من قناعة راسخة بأن تجارب التغيير عن طريق القوة المسلحة، وهي التي تعرف بالانقلابات العسكرية، قد انتهت جميعها، لا في ليبيا فقط، بل في كل البلاد التي شهدت مثل تلك الانقلابات، عربية وغير عربية، إلى كارثة محققة، حيث كانت جميعها تكريساً لنمط الحكم الفردي الشمولي الاستبدادي، الذي يجد نفسه غير قادر على التمسك بتلك السلطة التي استولى عليها عن طريق القوة، إلا بممارسة سياسة مقصودة من القمع والإرهاب ضد الأطراف التي ترفضها وتعارضها، وتظل تطالبها بتسليم أمانة الحكم إلى صاحبها الشرعي الوحيد، وهو الشعب. وباتت هذه الطريقة في تغيير الأوضاع، أي التغيير باستخدام القوة العسكرية، طريقاً

معروفة لجر البلاد التي تحدث فيها إلى سلسلة لا خلاص منها من الانقلابات، التي يؤدي أحدها إلى الذي يليه، في تلاعب خطر بإرادة الشعوب صاحبة الأمر وصاحبة القضية.

وبناء على هذه القناعة بات أصحاب هذا الرأي يلتقون على رفض منهج التغيير بالقوة العسكرية رفضاً مبدئياً، لأنهم يؤمنون بأن هذه الطريقة عندما تفلح في تغيير الوضع القائم فهي لا تفعل شيئاً إلا استبدال حاكم فرد أو حزب بحاكم غيره، يفرض نفسه بالقوة فرضاً على الوطن والشعب، بحجة أنه آت لإنقاذهما من السلبيات والكوارث التي تسبب فيها الحكم السابق المطاح به، ولكنه لا يلبث أن يتكشف عن أنه مجرد سلطة فرضت نفسها على الشعب فرضاً، دون استناد إلى إرادة شعبية، يتم اختبارها والتحقق منها عبر أسلوب الاستفتاء المباشر.

ومن هنا فإن أصحاب هذا الرأي يرفضون التغيير بالقوة العسكرية رفضاً مبدئياً، بمعنى أنهم يرفضونه حتى حين يكون ممكناً، من منطلق رفض تغيير شر قائم بشر مثله، فهم يؤمنون إيماناً راسخاً بأن الشر في جوهره هو الاستيلاء على السلطة بقوة السلاح، ثم الانفراد به بقوة القمع والإرهاب، ويؤمنون في الآن ذاته بأن نضال الشعب هو في جوهره نضال من أجل استعادة حقه في تقرير مصيره واختيار نظام الحكم الذي ترتضيه غالبية أفراده، ولذا فما لم يعد للشعب حقه في تقرير المصير عبر نظام الاستفتاء الشعبي المباشر، فإن أي حاكم أو سلطة تكون في موقع الحكم بدون سند من الإرادة الشعبية الحرة يعتبر حاكماً وتعتبر سلطة غير شرعية، وينبغي أن يظل النضال ضدها قائماً حتى يعود الحق إلى صاحبه وهو الشعب.

بيد أن مؤيدي هذا التيار يواجهون بتساؤل منطقي يفرض نفسه عند عرض مسألة أسلوب ومنهج التغيير على النظر والجدال هو: وما السبيل إذن إلى تغيير الأوضاع المرفوضة إذا أصر من استولى على الحكم بالقوة على مواصلة الهيمنة عليه، ورفض التنحي عنه؟

ويرد أصحاب هذا الرأي بالقول إنه لابد في هذه الحالة من قوة تفرض على الحاكم المستبد المرفوض أن يعيد الأمانة التي استولى عليها إلى صاحبها، ولكنهم يذهبون في فهم وتعريف هذه القوة مذهباً آخر مختلفاً تماماً، فهم يرون أن القوة الوحيدة التي لها شرعية تغيير الوضع القائم هي قوة الشعب، الذي يتحرك مناضلاً من أجل استعادة حقه المستلب منه، حركة شعبية جماعية تفرض على الحاكم المستبد أن يتنحى، وأن يعيد الأمر لصاحبه الشرعي لكي يقرر بخصوصه ما يشاء.

ولقد عشنا خلال العقدين الأخيرين أمثلة حية رائعة لحركة الشعوب في سبيل استعادة حقها في الحكم من المستبدين الذين استولوا عليه بالقوة، وظلوا يرفضون التنحي عنه، وعشنا كيف تمكنت جماهير الشعب من فرض إرادتها على الحكام المستبدين من خلال حركتها الجماعية المنظمة عبر التظاهرات الجماهيرية والحركة السلمية. وما مثل حاكم رومانيا تشاوشيسكو، أو مثل الثورة البرتقالية في أوكرانيا عنا ببعيد.

هذا النمط من الحركة هو ما نسميه "القوة المدنية" التي يؤمن مؤيدو منهج الإصلاح أنها القوة الوحيدة التي لها شرعية العمل والنضال من أجل تغيير الأوضاع المرفوضة، ويضعونها في مقابل "القوة العسكرية" التي يؤكدون على أنهم يرفضونها من حيث هي، ذلك أن القوة المدنية هي قوة جماهير الشعب صاحبة الأمر، وصاحبة الحق في تقرير نظام الحكم واختيار مؤسساته التي تتولى القيام بمختلف السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، في حين أن القوة العسكرية هي قوة فرد أو مجموعة تتمكن من هزيمة الحاكم الفرد أو المجموعة الحاكمة المرفوضة، فتغتصب منه الحكم والسلطة، ثم تفرض نفسها بالقوة والقمع والإرهاب على جماهير الشعب التي لم تختارها ولم تفوضها عبر إرادتها الحرة.

ويتضح من هذا العرض أن التغيير بالقوة العسكرية هو تغيير مرفوض، لأنه لا يمثل ولا يتضمن أي حل حقيقي لأزمة الحكم وشرعيته، بل هو في الحقيقة إدامة للأزمة وتعميق لها من خلال زرع الوهم عند البعض بأن التغيير قد حصل ووقع، وبأن الحاكم الجديد سوف يحقق لهم أهدافهم المشروعة في الحرية والديمقراطية والحياة الكريمة المزدهرة، ولكنهم سرعان ما يتبينون أن الحاكم الجديد لا يختلف في شيء عن الحاكم القديم، من حيث إنه أتي إلى الحكم عن طريق القوة، من خلال عملية يزعم أنه غامر فيها بحياته ووجوده، ومن ثم فإنه لن يتنازل عن المغنم الذي تحقق له هكذا بسهولة ودون ثمن، فينزلق، كسابقه، من أجل الحفاظ على تلك الغنيمة، إلى ممارسة القمع والإرهاب ضد من يشككون في شرعيته أو يعترضون عليها، وضد من يختلفون معه في الرأي حول السياسة الكفيلة بحسن إدارة الشؤون العامة.

ومن هنا فقد بات على مؤيدي منهج الإصلاح أن يرفعوا شعار "التغيير بالقوة المدنية" مقابل الشعار المرفوض الذي رفع في الماضي، ولعل كثيرين ما زالوا يرفعونه وهو "التغيير بالقوة العسكرية".

ويبقى عليهم أن يعمقوا رؤيتهم ومفهومهم لهذا الشـعار، وما يتضـمنه من أبعاد، وما يفرضـه بالضـرورة من متطلبات واسـتحقاقات ينبغي أن تتحمل عبء القيام بها النخب الواعية من مثقفي الوطن، الذين يؤمنون بهذا المنهج، ويجندون أنفسـهم للنضـال من أجل رؤيته يتحقق على أرض الواقع، عبر حركة جماهيرية شعبية منظمة، تنـزل إلى الشارع السياسي، مطالبة باستعادة أمانة الحكم المغتصبة منها، ولا تتوقف حتى تفرض على الحاكم المستبد أن يرضخ لمطالبها.

محاولة يائسة لإنعاش سلطة الشعب المحتضرة

11 اكتوبر 2007

ما تداولته الأخبار من حديث العقيد القذافي إلى ما يسمى "الرفاق" ومن بقي من الضباط الأحرار، هو في تقديري محاولة أخرى يأمل "القائد" من خلالها ابتداع نوع جديد من الدواء، عساه يفلح في إدامة النبض والحياة في جسد سلطة الشعب المسجى منذ سنين عدة، وهو في حالة موت سريري، بعد أن ظلت أنماط الأدوية التي لم يتوقف العقيد عن اختراعها واحدا تلو الآخر، تفشل في علاج العلة الكامنة، أو التخفيف من أعراضها التي أخذت تظهر على السطح في مختلف الأشكال.

فقد جرب القائد صيغة "اللجان الثورية" ثم بعد عدة سنين اخترع صيغة "القيادات الشعبية الاجتماعية"، ثم أردفها بمسميات أخرى لصيغ تتمحور حول شخصه، فظهرت صيغة "رفاق القائد"، وصيغة "مواليد الفاتح". لكن هذه الصيغ جميعها لم تكن لتفيد شيئاً في مواجهة حقيقة العلة، التي يرفض العقيد القذافي أن يعترف بها، ويصر على إنكارها وتجاهلها، وهي أن المسألة تتعلق بفشل النظام السياسي الذي ظل نموذجاً صارخاً وفجاً للحكم الفردي الطاغوتي الاستبدادي، بالرغم من محاولته المفضوحة للتلبس بلبوس الديمقراطية، تحت مسماها الذي باتت تعرف به وهو "سلطة الشعب"، أو نظام الديمقراطية المباشرة. ومن ثم فإن علاج هذه العلة لابد أن يواجه الجرثومة التي سببتها، بأنواع العلاج المناسبة، حتى يقضي عليها، فتزول بالتالي جميع الأعراض التي نجمت عنها.

ولقد ظل المخلصون من أبناء الوطن ممن أدركوا هذه الحقيقة، مهما اختلفوا في التبكير أو التأخر في بلوغ مرحلة الوعي بها، يؤكدون على أن العلة نجمت عن تسرب جرثومة الاستبداد والحكم الفردي إلى جسد البلاد، من خلال ذلك الانقلاب العسكري الذي ظهر للكثيرين للوهلة الأولى في هيئة المنقذ والمخلص والمبشر بالانعتاق والحرية والتقدم، وظلوا يؤكدون على قناعتهم التي ما زالت ثابتة وراسخة في أنه لا علاج لهذه العلة إلا بالقضاء على تلك الجرثومة، وإعادة الأمر إلى أصله، وهو الشرعية النابعة من إرادة الشعب واختياره الحر.

وسوف تظل الأزمة قائمة، وسوف يظل الخلاف مستفحلاً ومتصاعداً بين القذافي ونظامه وجميع أولئك الذين يعترضون على استبداده بالحكم وانفراده به وتسلطه عليه، حتى يبلغ القذافي أحد الأجلين: إما نهاية وجوده في الدنيا، حين يحين أجله ويتوفاه الله سبحانه وتعالى، ليلقى في الآخرة جزاءه

وحسابه، أو الرجوع إلى الحق والاعتراف بالخطأ الذي ارتكبه وظل يتمادى فيه طوال عشرات السنين، مصراً على أنه هو عين الحق والصواب، ومن ثم يقرر انتهاج سبيل الفضيلة فيقرر إعادة الأمانة وهي "الشرعية" إلى صاحبها الذي انتزعت منه وهو "الشعب الليبي"، ويقرر في هذه اللحظة ذاتها أن يكفر عن بعض الجرم الذي ارتكبه بأن يتعهد برعاية هذه العملية بنفسه، والإشراف على أن تتم بطريقة سلمية طبيعية متدرجة، تؤدي إلى بلوغ الغاية، مع ضمان وقاية البلاد والشعب من أخطار التردي إلى هوة المجهول، وما قد تنطوي عليه من كوارث.

ويعتقد كثيرون أنه قد باتت تظهر أمام القذافي في السنوات الأخيرة فرصة ثمينة لكي يخلص نفسه من المأزق الذي انتهى إليه على صعيد شخصي، وأدى بالبلاد إليه على الصعيد الوطني العام، بطريقة قد تكون أقل مخاطرة، وأفسح آفاقاً، وذلك بأن يقبل اليد التي يمدها إليه أولئك الذين ينهجون نهج الإصلاح في المعارضة الليبية، داخل البلاد وخارجها، كي يتعاونوا معه في اتخاذ ما يلزم من إجراءات وخطوات لإنقاذ الوطن والشعب من المأزق، والبدء في مسيرة إصلاح ما فسد، وعلاج ما اعتل.

ويرى هؤلاء أن بإمكان القذافي أن يتعظ من الدرس التاريخي الثمين الذي عليه أن يستفيده من تجربة الرئيس العراقي صدام حسين، فهؤلاء، ويؤيدهم في ذلك الكثير من العراقيين أنفسهم، يحسبون أنه كان بوسع الرئيس صدام أن يوفر على نفسه وذويه ومعاونيه وأنصاره هذا المصير البشع المؤلم الذي انتهوا إليه، لو أنه ركن إلى الحق، واعترف بالخطأ، وقرر بإرادته أن يعيد أمانة الحكم التي لم يستطع أن يصونها إلى صاحبها الشرعي وهو الشعب العراقي. ويظن هؤلاء جميعهم أن الرئيس العراقي كان سيحقق لنفسه مكسباً تاريخياً لا يقدر بثمن، ذا وجهين متقابلين: أحدهما تكفيره عن بعض الذنوب التي ارتكبها في حق العراقيين، والثاني إسهامه في عملية الإنقاذ والخلاص، بإشرافه على ما يلزم من خطوات لنقل البلاد من حالة الحكم الفردي إلى حالة الشرعية.

ولعلي لست أول من تطرق إلى هذه الفكرة من الكتاب الليبيين الذي أشاروا إليها في سياق كتابات عديدة نشرت في المواقع الإلكترونية المختلفة، وأرى أنه لا ضير في أن نظل نعيدها على أسماع العقيد القذافي، وعلى أبنائه وأعوانه وأنصاره، وهم جميعهم أصحاب مصلحة في انتهاج هذه السبيل، لأنها هي السبيل الوحيدة التي قد تفلح في تحقيق عدة أغراض جليلة في الوقت ذاته، أهمها توفير الظروف الملائمة لقيام مصالحة وطنية تضمد الجراح وتزيل الحزازات والضغائن الكامنة في

النفوس، وتهيئ الجميع لضم أيديهم في أيدي بعضهم البعض، للاتفاق على متطلبات إعادة ترتيب الأوضاع في البلاد، بما يحقق الأهداف الوطنية الثابتة وهي استعادة الشرعية الدستورية، ومن ثم تأسيس الحكم الديمقراطي التعددي، الذي يؤمن الجميع بأنه الطريق الوحيد الممكن لتمكين الشعب الليبي من استئناف مسيرته التي انقطعت طوال ثمانية وثلاثين عاماً على درب التقدم والنهضة والازدهار.

الناس والإصلاح : بين خيبة الأمل والتشاؤم

10 أكتوبر 2007

الانطباع السائد داخل البلاد هو خليط من خيبة الأمل ومن التشاؤم بإمكانية حدوث أي تغيير أو إصـــلاح حقيقي في ظل وجود القذافي. أما خيبة الأمل فتنبني بالطبع على ما يعتبره الناس إخلالاً من سيف الإسلام بوعوده الكبيرة التي جازف بتقديمها، ولكنه حتى الآن لم يستطع أن ينجز منها شيئاً ملموساً. أما التشاؤم فلعله الأكثر سيطرة على الأنفس، وذلك أن الذين يستمعون لخطاب القذافي "السـياسـي"، ويتابعون ما يحدث في الواقع، يزداد لديهم الشـعور بأن ليس ثمة أي نية لفعل شيء في اتجاه تحسين الأوضاع البالغة السوء التي يعانون منها.

وهكذا فإن الناس ينقسمون بين متشائمين لم يعلقوا منذ البداية أي أمل على إصـلاح أو تغيير في وجود القذافي ونظامه، وآملين يريدون أن يجدوا في خطاب سـيف الإسـلام ووعوده وتصـريحاته بعض الأمل في إمكانية حدوث شـــيء، على الأقل في مجال تحســين الأوضـــاع الاقتصـــادية والمعيشية وإصلاح البنية التحتية وما إلى ذلك.

بيد أن ثمة قراءة أخرى للأمور تزعم بأن هناك أشـــياء كثيرة قد أخذت تحدث، وإن في منتهى الخفاء وتحت الســـطح، قد تدل على أن عملية الإصـــلاح قد تكون دخلت في مرحلة مخاض، لا يستطيع أحد أن يقدر كم يمكن أن يطول قبل أن ينتهي إلى ولادة ما.

وفي تقديري أن ثمة عدة مؤشرات ربما تشير إلى هذا:

–حركة التغييرات التي أخذت تحدث على صـــعيد الأفراد الذين يتولون المهام التنفيذية، وهي من الأمور التي تحدث في داخل الأطر التنفيذية، وغالباً لا يشعر بها عامة الناس ولا يعرفون عنها شـيئاً. وبالطبع التغييرات التي حدثت على صـعيد اللجنة الشـعبية العامة، قد يمكن فهمها باعتبارها بداية الطريق لتنظيف الجهاز الإداري التنفيذي من العناصر سيئة السمعة وقليلة الكفاءة.

–ما حدث على صعيد إعادة تشكيل مؤتمر الشعب العام، حيث ألغيت من بين مكوناته اللجان الشعبية. وواضح أن هذا تحول ذو أهمية بالغة، فهو يعني بكل بساطة، كما ذكر أحد الكتاب، إلغاء المادة الأولى من "إعلان سـلطة الشـعب"، التي تنص على أن "الشـعب يمارس سـلطته من خلال المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات... التي تلتقي في مؤتمر الشعب العام"، ويعني بالطبع

سقوط لبنة أساسية من لبنات النظام السياسي، وأن ما يحدث هو محاولة مستميتة من القذافي، ربما تكون الأخيرة، للعثور على صيغة لسلطة الشعب، لا تهدم النظرية تماماً، وربما تستجيب لبعض المطالب الملحة للتغيير والإصلاح.

ويرى البعض أن القذافي، على عكس ما يحاول أن يبدو عليه في الظاهر، قد بات يشعر بثقل الضغوط المتمثلة في تصاعد وتيرة المطالبات الشعبية بالتغيير، ولكنه ما زال يخضع لما يسمى "**العزة بالإثم**"، ويحاول أن يؤجل لحظة اضطراره لأن يعترف طائعاً أو كارهاً بفشل النظام وانهياره، ومن ثم يقرر إعادة الأمانة للشعب.

ومن هنا تبرز أهمية أن يواصل أنصار منهج الإصلاح في هذه المرحلة بالذات ممارسة أكبر قدر من الضغط في اتجاه تأكيد قضيتين:

الأولى: حتمية بلوغ القذافي نقطة النهاية في مسيرة المماطلة والتمييع، فيقرر الاعتراف بنهاية التجربة، وبالطبع يجب أن يكون واضحاً أن المطلوب من القذافي أن يعلن نهاية أو فشل التجربة، وليس بالضرورة فشل النظرية، فله أن يظل مقتنعاً بصواب نظريته، ولكن لا مفر له من الاعتراف بأن تطبيقها على الشعب الليبي قد انتهى إلى فشل ذريع. وفي هذا الصدد من المفيد إدامة التركيز على ضرورة إنهاء النظام السياسي وبدء الخطوات اللازمة لإقامة نظام سياسي جديد، استجابة لمطالب الشعب الليبي والمعارضة عموماً.

الثانية: فكرة إمكانية حدوث التغيير بوجود القذافي، وهي الفكرة التي ما زال كثيرون يجدون صعوبة في قبولها. ولعله من المهم طرح هذه الفكرة على النظر، ذلك أن الرؤية ما زالت غائمة وغير واضحة حول الإمكانات الواقعية لحدوث ذلك. وأظن أن مؤيدي منهج الإصلاح مطالبون بأن يعبروا عن رؤيتهم المفصلة في هذا الصدد، وأن يجيبوا عن السؤال: كيف ترون إمكانية حدوث التغيير واقعياً؟ وما سبل تنفيذه؟

في هذا الصدد ينطلق أنصار منهج الإصلاح للإجابة عن هذا السؤال بالتساؤل عما يمكن أن يحدث في البلاد لو غاب القذافي فجأة عن المشهد، سواء باختفائه أو بتنحيه؟ وهل يرى من يطالبون بالتغيير الجذري، المبني على اشتراط تنحي القذافي عن السلطة، أن البلاد سوف تكون جاهزة ومستعدة للتعامل مع هذا الافتراض؟ وكيف تسير الأمور بالبلاد والشعب طوال المرحلة التي

سوف تكون لازمة لوضع أسس نظام سياسي جديد، واتخاذ الترتيبات اللازمة لإقامة الدولة الجديدة واختيار مؤسساتها؟

ومن هنا فإن أنصار منهج الإصلاح يرون ضرورة وجود فترة انتقالية بين نهاية النظام القديم، والانتهاء من وضع أسس النظام الجديد. وأنه ليس ثمة ما يمنع، إن لم يبلغوا حد القول بأنه قد يكون الحل الأمثل، أن تكون هذه الفترة الانتقالية بإشراف وإدارة العقيد القذافي نفسه، أو على الأقل في ظل استمرار وجوده، وذلك إذا وصل هو نفسه إلى القناعة بأن هذا البديل ليس هو الأفضل للبلاد وللشعب فقط، ولكنه الأفضل له هو نفسه.

ليس هذا هو المطلوب من علي الريشي

21 اكتوبر 2007

قرأت في موقع أخبار ليبيا مقالة كتبها مواطن ليبي، يقول إنه كان أحد المغتربين الذين يعيشون في بريطانيا، وأنه عاد إلى الوطن، ولقي فيه استقبالاً طيباً وحافلاً من قبل عناصر منتدبة من إدارة المغتربين التي يديرها الدكتور علي الريشي.

وقد أسبغ كاتب هذه المقالة، العائد إلى وطنه من ديار الغربة، أنماطاً من الثناء والمديح على الإنجاز العظيم الذي قام به الدكتور علي الريشي لتسهيل وترتيب عودته وعودة آخرين غيره من المواطنين إلى بلدهم. وطفق يردد ما سمعه من الدكتور الريشي من تأكيدات على فكرة أن الوطن ملك لكل أبنائه، وأن حق العودة إليه والعيش فيه مكفول لهم جميعهم دون استثناء، وأن الدكتور الريشي لن يجشم نفسه عناء الاتصال بالليبيين في الخارج لإقناعهم بالعودة، وأن على هؤلاء أن يقوموا هم بالاتصال به للحصول على التسهيلات التي تحدث عنها كاتب المقال والتي تمنحها إدارة المغتربين لمن يريد العودة.

وقد وجدت أن كاتب هذه المقالة قد ورط نفسه، في الغالب دون أن يدرك ذلك، لخدمة تلك اللعبة التي يريد النظام الحاكم في ليبيا، من خلال هذه الإدارة المختصة بشؤون المغتربين، ومن خلال الدكتور الريشي الذي كان هو نفسه حتى وقت ليس بالبعيد يعد أحد هؤلاء المغتربين، أن يلعبها لتمييع وتسطيح قضية الليبيين المقيمين في الخارج، وإفراغها من مضامينها السياسية والفكرية، بتصويرها وكأنها مجرد مسألة فردية ذاتية، لأفراد بأعيانهم أدت بهم ظروف معينة إلى مغادرة الوطن، والعيش في بقاع مختلفة من ديار الغربة، وهم الآن لظروف ودواع أخرى مختلفة يتوقون للتمكن من العودة إلى الوطن، ولا يرجون أكثر من أن تتوفر لهم بعض الضمانات التي تكفل لهم ألا يمسهم أحد بأذى، وألا تلاحقهم أجهزة الأمن الخارجي واللجان الثورية بالمساءلة والتحقيقات، بما يتضمنه كل ذلك من مخاطر التعرض لسوء المعاملة، وربما السجن.

والواقع أن هذا المسعى من قبل النظام قد وجد وشرع في تنفيذه منذ سنوات عديدة، سبقت ظهور الدكتور الريشي ودائرة المغتربين بوقت طويل، فقد أخذ النظام يرسل المبعوثين، ويوفد الأعوان للاتصال بالليبيين المقيمين في الخارج، وخاصة أولئك الذين كانوا منتظمين في صفوف تنظيمات

المعارضة الوطنية العاملة ضد النظام، من أجل إقناعهم بالتوقف عن المعارضة، والعودة إلى البلاد، مع تقديم كل الضمانات لكفالة أمنهم الشخصي وأمن ذويهم وعائلاتهم، وتقديم كل الإغراءات المادية السخية. وقد ظلت هذه المساعي مستمرة دون توقف، وبذل النظام في سبيلها كل ما بوسعه من جهود وإمكانات مادية وغير مادية، وحقق من طريقها بعض النجاح المحدود، حيث تمكن من استقطاب أعداد من الليبيين الذين كانوا عاملين في صفوف المعارضة، فكسبهم إلى صفه، وجندهم لخدمته من خلال كشف أسرار التنظيمات التي كانوا يعملون في صفوفها، والعمل لصالحه كجواسيس وعملاء من داخل تلك التنظيمات، ناهيك عن نجاحه المحدود الآخر في إقناع العديد من الليبيين بالعودة إلى بلادهم بعد كفالة أمنهم الشخصي وسلامتهم.

ومع ذلك فلم تفلح كل تلك الجهود التي بذلها النظام في إنهاء مسألة الليبيين المقيمين في الخارج الذين تحمل شريحة مهمة منهم راية معارضته والجهر برفضه والمطالبة بإنهاء هيمنته على مقاليد الأمور في ليبيا، والمطالبة بإعادة أمانة الحكم إلى صاحبها الشرعي وهو الشعب الليبي. فهؤلاء النشطون في سياق النضال من أجل أهداف القضية الوطنية يرفضون تماماً أي محاولة لإفراغ قضية وجودهم في الخارج من معناها الأصيل والجوهري المتمثل في مواجهة النظام الحاكم بمطالب الشعب الليبي المشروعة في استعادة حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته الديمقراطية.

ومن هنا فإننا نقول للدكتور علي الريشي إن المطلوب منه هو أبعد من هذا الذي يقوم به حالياً بكثير، فإنه إذا حصر جهوده في إقناع عشرات أو مئات من الليبيين بالعودة، وقام بتسهيل عودتهم وضمان أن يصلوا بيوتهم وذويهم بسلام دون أن تلحقهم مسائلات ومتابعات أجهزة الأمن واللجان الثورية، فإنه لن يكون قد فعل شيئاً ذا بال، ولن يذكر له بالفضل في تاريخه الوطني والسياسي. فهذه مسألة إجرائية تافهة وعادية، قام بها غيره من قبل، وظل الليبيون الراغبون في العودة إلى الوطن يقومون بها من خلال اتصالاتهم الشخصية والعائلية بذوي النفوذ في البلاد، حتى قبل أن تنشأ تلك الدائرة الخاصة بوزارة الخارجية، وقبل أن يعين الدكتور الريشي رئيساً لها.

أما إذا ما أراد الدكتور علي الريشي، وهو المعروف بأنه من أوائل من رفعوا صوت الرفض والمعارضة في الوطن منذ أوائل سبعينيات القرن الماضي، أن يجد لنفسه موقعاً متميزاً يذكر له في تاريخ النضال من أجل القضية الوطنية فعليه أن يجد طريقة لاستثمار هذا الموقع المهم الذي يوجد فيه على رأس إحدى الدوائر المهمة في إحدى الوزارات المهمة في البلاد، لكي يبلور مع المخلصين

من العاملين في النظام الحاكم، ممن يريدون إصلاح الأوضاع المتردية القائمة، حلاً سياسياً لقضية المغتربين، يقوم بالدرجة الأولى على إزالة الأسباب والدوافع الأصلية التي خلقت ظاهرة الغربة منذ البداية، وهي القيود التي وضعت على حرية الرأي والتعبير داخل البلاد، متمثلة في تلك القوانين الجائرة التي جرمت الرأي المختلف مع رأي السلطة الحاكمة، وشرعت له من العقوبات البشعة ما أجبر كل من كان حريصاً على أن يمتلك رأيه الحر ، وكل من وجد نفسه مختلفاً مع السلطة الحاكمة وسياساتها في إدارة شؤون البلاد إلى تفضيل مغادرة الوطن، والتضحية بالنفس والمال وبالأهل والصحاب، بحثاً عن موقع في أرض الله الواسعة يتيح له أن يعيش بكرامة وعزة، وأن يمتلك ما شاء من رأي وأن يعبر عنه دون أن يتهمه أحد بأي تهمة.

إن الطريق أمام الدكتور الريشي جد واضحة، فعليه أن يفعل شيئاً لإزالة الأسباب والدواعي التي فرضت على الليبيين مغادرة وطنهم، ونؤكد له أنه لن يكون بعد ذلك بحاجة مطلقاً إلى بذل أي جهود، لإقناع أحد من المغتربين بالعودة إلى الوطن، وأن إعادة الشرعية لوجود المواطن الحر على أرض وطنه سوف تغني المواطن عن أية تسهيلات تقدم له لكي يعود، وسوف تتيح للمواطن العائد أن يجد على أرض المطار أهله وذويه ورفاقه وأصدقاءه، بدلاً من موظفي دائرة المغتربين ومندوبيها.

فلنمتلك الشجاعة ولنعترف:
تطبيقنا لسلطة الشعب لم ينجح .. وهذه هي الأسباب

6 نوفمبر 2007

في مقالته التي جاءت تحت عنوان "المؤتمرات الشـــعبية إرادة مغيبة، ومؤتمر الشـــعب العام حكومة دكتاتورية مطلقة" قدم الأخ أحمد ناصر تحليلاً جيداً، وقراءة واقعية علمية ممتازة للواقع الذي انتهت إليه تطبيقاتنا لنظام "ســلطة الشــعب"، وهي قراءة تنتهي في محصــلتها الأخيرة إلى نتيجة واحدة، ينبغي أن نمتلك الشــجاعة الكافية للتســليم بها، هي أن تطبيقاتنا لنظام ســلطة الشــعب قد فشــلت، وأن علينا أن نقف وقفة جادة مع أنفســنا، **أولاً** لنواجه هذا الأمر بما يتطلبه من شــجاعة الاعتراف بالحق، والركون إلى الصواب وعدم اللجاجة في الإصرار على الخطأ، و**ثانياً** لنبحث عن حلول أو بدائل قد تكون أجدى وأقرب إلى ما نصبو إليه من تجسيد امتلاك الشعب بالفعل لسلطة القرار، وحسن إدارة الشؤون العامة.

وفي تقديري أن المسألة المعروضة على النقاش ذات جوانب متعددة، منها ما هو نظري فكري، يتصــل بالأســاس الذي بنيت عليه نظرية ســلطة الشــعب نفســها، ومنها ما هو آلي عملي، يتعلق بالآليات التي اتبعت لتطبيق النظرية وتجسيدها في الواقع.

بيد أننا لن نستطيع أن نتقدم خطوة واحدة إلى الأمام في سياق هذا النقاش والحوار والبحث، ما لم نتفق مســبقاً على أنه ليس ثمة قضــية غير قابلة للنظر والرأي، أو محصــنة ضــد النقد وبيان العيوب والنواقص، بما في ذلك نظرية ســلطة الشــعب نفســها. فلنســلم أولاً بأن المســألة المطروحة للنظر هي اجتهاد قدمه قائد الثورة العقيد معمر القذافي، وهو اجتهاد بشــــري، ولأنه كذلك فهو غير معصــــوم من الخطأ، ومن ثم فهو يحتمل أن يكون عرضــــة للنقد وإعادة النظر، ولا ضــــير على صــــاحبه مطلقاً أن يســــمع رأي من يختلفون معه على هذه الجزئية أو تلك، اقتداء بقولة الإمام الشــافعي –على ما أذكر–: "إن رأيي صــواب، يحتمل الخطأ، ورأي غيري خطأ، يحتمل الصــواب". وأظن أنه لا ضــير على قائد الثورة، صــاحب نظرية ســلطة الشــعب، أن يقول كما قال هذا الإمام الجليل: إن رأيي في ســلطة الشــعب صــواب، يحتمل الخطأ، ورأي المختلفين معي حولها خطأ ، يحتمل الصواب.

من هذا المنطلق سوف أحاول أن أبدأ في هذه السلسلة من المقالات نقاشاً أرجو أن توجد لدى الأخ القائد مساحة كافية من سعة الصدر، وقدراً من الصبر، لتحمله وتقبله، باعتباره محاولة لقول كلمة حق صريحة وشجاعة.

أولاً – ملاحظات من واقع التطبيق:

[1] مدى تجسيد النظام لإرادة الغالبية:

لقد حاول الأخ أحمد ناصر في مقالته عن المؤتمرات الشعبية، إعطاء صورة تقريبية عن حقيقة الممارسة التي تتم على أرض الواقع، ومن خلال ذلك عن أحد وجوه الخلل الكبرى التي تلاحظ على آلية تطبيق نظام المؤتمرات الشعبية، ومدى تجسيد هذا النظام بالفعل لسلطة الشعب، وامتلاك المواطنين بالفعل لحق المشاركة في صنع القرار ورسم السياسات.

بيد أنه يتضح من قراءة محاولة الأخ كاتب المقالة أنه يتصدى للموضوع بكثير من الحذر، ويتهيب بلوغ الغاية المطلوبة من رسم الحقيقة الواقعة التي باتت تشاهد بالعين المجردة ولا تحتاج إلى أي تدقيق بالأعداد والإحصاءات. فالأخ كاتب المقال يتعرض لقضية مدى تمثيل المؤتمرات الشعبية للشعب، ويركز على جانبين من المسألة: أولهما انعدام العدالة في تجسيد حق المواطنين في المشاركة الناجم عن التسوية في هذا الحق بين المؤتمرات الشعبية، بالرغم من اختلافها الكبير في أعداد المواطنين الذين يحق لهم المشاركة، بحيث نجد أن التطبيق الساري حالياً يساوي بين المؤتمر الذي لا يكاد يبلغ عدد سكانه بضعة مئات بالمؤتمر الذي يبلغ سكانه عشرات الآلاف من المواطنين. وقد أعطى الكاتب هذه المسألة حقها من البحث، ولعلنا لا نختلف معه في ضرورة إعادة النظر فيها، في اتجاه إيجاد نظام يكفل بالفعل قدراً من العدالة في تجسيد إرادة المواطنين باتباع نظام لتوزيع الأصوات أو النسب التي يستحقها كل مؤتمر بحسب الثقل السكاني الذي يمثله.

أما الجانب الثاني من المسألة فيتعلق بحقيقة تجسيد المؤتمرات الشعبية لإرادة المواطنين. وقد كان الكاتب بالغ الحياء والحذر في نقل الحقيقة الواقعة التي يشاهدها المواطنون –كما سبق أن قلنا– بالعين المجردة، وهي أن نسبة المواطنين الذين يحضرون بالفعل جلسات المؤتمرات الشعبية هي نسبة بالغة الضآلة، لا تقترب مطلقاً وفي جميع الأحوال من النسبة التي تحدث عنها الكاتب وهي النسبة التي افترض جدلاً أنها قد تصل إلى 50%، فما نلاحظه من واقع جلسات المؤتمرات

الشعبية أن عدد الحاضرين لا يمثل في بعض الحالات حتى 1% من إجمالي عدد المواطنين الذين يحق لهم المشاركة في صناعة القرار، فحين نرى أن جلسة مؤتمر شعبي من تلك المؤتمرات التي تضم ثقلاً سكانياً هائلاً يعد بعشرات الآلاف، مثل المؤتمرات الأساسية في المدن الكبرى كطرابلس وبنغازي مثلاً، يحضرها بضع مئات من المواطنين والمواطنات ممن يمكن أن تحتويهم قاعة مسرح في مدرسة أو قاعة مؤتمرات صغيرة، فإننا ينبغي أن نكون صادقين مع أنفسنا، وأن نعترف بأن هذا العدد لا يمثل أكثر من واحد أو اثنين في المائة من إجمالي عدد المواطنين. فكيف يجوز لنا بأي معنى من المعاني، وبناء على أي معيار من المعايير، أن نزعم أن هذا العدد الضئيل هو الذي يجسد إرادة عشرات الآلاف من المواطنين؟

إن اعترافنا بهذه الحقيقة التي لم يعد بإمكان أحد أن يجادل فيها هو في نظري نقطة البدء في مسيرتنا نحو مقاربة الإشكالية والخطوة الأولى الضرورية للبحث عن حل. وأرى أنه بات لزاماً علينا أن نتساءل عن معنى ما يحدث، وأن نواجه السؤال الآتي: ما معنى عزوف أو امتناع هذه الغالبية الساحقة من المواطنين عن حضور المؤتمرات؟

وسوف نرتكب خطأ فادحاً إذا حاولنا الهروب من الإجابة أو مارسنا التجاهل إزاء المعاني والدلالات الصارخة التي ينبغي استخلاصها من هذه المشاهدة.

وفي تقديري أنه علينا أن نعترف أن أولئك المواطنين الذين لا يحضرون المؤتمرات إنما يعبرون عن موقف، أقل دلالاته أنهم لم يقتنعوا بأن المؤتمرات يمكن أن تجسد إرادتهم الحقيقية، وأن تتيح لهم ما يصبون إليه من حق متكافئ في المشاركة في صناعة القرار.

وما الحل إذا ظل البعض يجادلون في هذه النقطة، ويرفضون الإقرار بهذه الحقيقة؟

ليس ثمة في تقديري إلا حل واحد، أراه كفيلاً بأن يفرض على المختلفين التسليم بالحق وعدم اللجاجة في المجادلة فيه، وهو عرض المسألة على الاختبار الفعلي، المحسوب بالأعداد والإحصاءات الدقيقة، ولنتح فرصة حقيقية لأبناء الشعب الليبي ليقولوا كلمتهم في الإجابة عن السؤال الذي يطرح نفسه: هل ترى أن نظام المؤتمرات الشعبية يجسد إرادة الشعب وحقه في المشاركة في صنع القرار العام؟

ولنسم الآلية التي يجيب من خلالها الشعب الليبي عن هذا السؤال أي تسمية نشاء: استفتاء، استطلاع للرأي، استبانة، فالمهم هو النتيجة التي يمكن أن نصل إليها، ونستطيع أن نبني عليها وننطلق منها في مسيرة البحث عن الحلول والبدائل.

فإذا ما تبين من خلال هذه الآلية لاستطلاع رأي الشعب أن غالبية كبيرة من الليبيين غير مقتنعة بهذا النظام، ولا ترى أنه يجسد حقها في امتلاك السلطة والمشاركة في صنع القرار، فإنه يتحتم علينا، عندئذ، أن نجد طريقة لمراجعة المسألة وتقدير ما إذا كان من المصلحة أن نستمر في تطبيق نظام لا يحظى بقبول ودعم هذه الغالبية الساحقة من المواطنين؟ وما إذا كان من الجدير بنا أن نمارس ما ينبغي من النقد الذاتي، وأن نباشر على الفور في طرح الأمر على الحوار والنقاش الوطني الشامل، كي يسهم الجميع، دون إقصاء أو تخوين أو تجاهل، في مساعي البحث عن حل أو بديل يكون كفيلاً بتحقيق الغايات التي نتوخاها جميعنا، وهي لا تخرج عن نهضة بلادنا من عثرتها، واستئناف مسيرة واثقة نحو مستقبل مفتوح على كل آفاق التقدم والازدهار والنهضة.

وللحديث بقية..

[2] حول آليات الممارسة الفعلية:

حين نتجاوز الإشكالية الأصلية المتمثلة في مدى تجسيد المؤتمرات الشعبية لإرادة الشعب (أو بالأحرى غالبيته)، فإننا نصطدم بالعديد من الإشكاليات التي تثور عند ملاحظة الآليات العملية التي تتم من خلالها الممارسة الفعلية.

أولى هذا الإشكاليات تتعلق بالجهة التي تخول صلاحية دعوة جماهير المؤتمرات الشعبية للانعقاد. وعند البحث عن الممارسة الواقعة فعلياً نجد أن هذه الجهة هي أمانة المؤتمر الشعبي الأساسي، ثم أمانة المؤتمر الشعبي الفرعي للشعبية، ثم صعوداً حتى أمانة مؤتمر الشعب العام. وإذا أخذنا في الاعتبار ما يحدث في الواقع من حيث إن اختيار أمانات المؤتمرات الشعبية الأساسية والفرعية لا يتم إلا بإشراف وتوجيه، وكثيراً ما يكون بتدخل، من أمانة مؤتمر الشعب العام، فإننا نخلص إلى أن هذه الصلاحية قد انحصرت في النهاية في أيدي أولئك الخمسة الذين يكونون هذه الأمانة. إذن فجماهير المؤتمرات لا تملك في واقع الأمر أن تدعو نفسها للانعقاد متى دعت الحاجة إلى ذلك، ويظل عليها أن تنتظر مبادرة أمانة مؤتمر الشعب العام لفعل ذلك متى يحلو لها.

وفي تقديري أن هذا أحد وجوه الخلل المهمة، فمن ناحية نحن نريد أن تكون جماهير المؤتمرات الشعبية هي صاحبة القول الفصل في كل أمر من أمور حياتها، ومن ناحية عملية نجعلها عاجزة عن الفعل بمحض إرادتها الحرة، ونتركها رهناً بإرادة لجنة من خمسة أفراد هي التي بوسعها أن تتحكم في تحريك الأمور وتوجيه مسارها حيث تشاء.

ولا أظن أن بإمكان أحد أن يجادل في صحة هذه الملاحظة، فلم يحدث منذ أن بدأت جماهير الشعب الليبي في تطبيق نظام سلطة الشعب أن تمكنت جماهير مؤتمر أو مؤتمرات شعبية من دعوة نفسها لعقد جلسة لمناقشة قضايا أو أمور مهمة أو طارئة. وقد ظلت المؤتمرات على الدوام تخضع لمشيئة جهة خارجة عنها هي التي تحدد لها موعد الانعقاد وفق معطيات ودوافع هي في الغالب خارجة عن هموم الجماهير الحقيقية.

أما الخلل الثاني الذي تفرض الملاحظة الاعتراف به وتسجيله فيتعلق بآلية وضع جدول أعمال المؤتمرات الشعبية، فبالرغم من المحاولات التي تمت تجربتها لإعطاء جماهير المؤتمرات فرصة للتدخل في هذه المسألة باقتراح بعض البنود في جدول الأعمال، إلا أن ما ظللنا نشاهده على صعيد الممارسة الفعلية هو أن جدول الأعمال الفعلي الذي يعرض في النهاية على جماهير المؤتمرات لمناقشته يتم تحديده من قبل تلك اللجنة الخماسية التي تتربع على عرش السلطة في النظام وهي أمانة مؤتمر الشعب العام، وهي التي تتحكم في الحقيقة بما يدرج وما يتم تجاهله من نقاط قد تكون المؤتمرات الشعبية أقرت إضافتها إلى جدول الأعمال.

وما ظل يشاهد عملياً هو أن قدرة الجماهير على التدخل أو التحكم في طبيعة جدول الأعمال تنتهي بمجرد انتهاء تلك الجلسات التي تعقد لوضع جدول الأعمال، فحالما تنتهي تلك الجلسات لا يعود بوسع جماهير المؤتمرات أن تتدخل أو أن تفعل شيئاً، ويكون عليها أن تنتظر الصيغة التي تعيدها إليها أمانة مؤتمر الشعب العام، ويكون عليها التقيد بها في جلساتها بحجة أنها هي خلاصة آراء جماهير المؤتمرات الشعبية في كل البلاد. وبالطبع لا يملك أحد خارج نطاق أمانة مؤتمر الشعب العام أن يتأكد مما إذا كانت تلك الصيغة هي بالفعل خلاصة آراء الناس أما أنها خلاصة آراء الخمسة الكبار في أمانة مؤتمر الشعب العام.

أما الخلل الثالث الذي تفرض المشاهدة الواقعية الاعتراف به فيتعلق بتلك الهوة الشاسعة التي توجد واقعياً بين الجماهير التي تحضر جلسات المؤتمرات، من حيث قدراتها الفكرية وإمكاناتها العلمية ومؤهلاتها التخصصية، وبين طبيعة القضايا التي يراد منها أن تناقشها، والأمور التي يطلب منها أن تتخذ بشأنها قرارات، ناهيك عن التشريعات والقوانين التي ينتظر منها أن تسنها أو توافق عليها.

ولا نظن أن أحداً يمكن أن يجادل في أن كثيراً من القضايا والأمور التي يفترض أن تعرض على جماهير المؤتمرات الشعبية لمناقشتها هي قضايا وأمور معقدة، وغالباً ما تكون لها أبعاد وجوانب دقيقة، ليس من العبث فقط، بل إنه من الظلم أيضاً أن يطلب من عامة الناس، الذي لا يملكون من العلم ومن التخصص ما يعينهم في ذلك، أن يدلوا فيها بآرائهم، أو يحسموا بخصوصها اختياراتهم.

إن من الظلم أن نطلب من عامل أو مهني أو حرفي أو تاجر بسيط أن يقول برأي أو يحسم اختياراً في أمور تتعلق بسياسات اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية يجهلها ولا علم له بها، وليس ثمة ضير أو عيب في أن نقر بأن مثل هذه القضايا والمسائل لا ينبغي أن يتصدى للنظر فيها أو للحكم بخصوصها إلا من كان له دراية وعلم بها، من أهل العلم والتخصص.

إذن فإن علينا أن نعيد النظر في طبيعة القضايا والمسائل التي يجوز ويمكن أن تترك لجماهير المؤتمرات لتقول فيها رأياً ، أو تحسم اختياراً، ولنقل إنها القضايا والمسائل التي تتعلق تعلقاً مباشراً بحياة الناس اليومية، كالخدمات ونظافة البيئة والعمل الأهلي التطوعي، والنواحي الاجتماعية مثلاً، وهي قضايا ومسائل من صميم اختصاصات ما يعرف في كثير من بلاد العالم بالمجالس المحلية البلدية.

أما القضايا المتعلقة بالقضايا والأمور ذات الطبيعة المتخصصة، والتي ينبغي أن توضع لها السياسات العامة على الصعيد الوطني الشامل، فإنها ينبغي أن توضع بأيدي علماء متخصصين مؤهلين للنظر فيها وحسم الاختيارات بشأنها.

وعلينا إذا ما أردنا وضع الأمور في سياقها الصحيح، أن نبحث عن آلية أخرى تكون كفيلة بإفراز هيكل أو جسم مختلف تناط به مهمة النظر في السياسات العامة وفي التشريعات والقوانين.

ثانياً – ملاحظات في الأساس النظري

[3] مفهوم ودور المؤتمرات الشعبية

يفترض نظام سلطة الشعب أن المؤتمرات الشعبية هي التي تملك سلطة اتخاذ القرار، ورسم السياسات وسن القوانين والتشريعات، ولكن هذه الفكرة تعترضها عدة انتقادات جوهرية، أهمها على الإطلاق أن المؤتمرات الشعبية ليس لها في الحقيقة وجود إلا في تلك الفترة المحدودة التي تعقد خلالها الجلسات لمناقشة جدول الأعمال، واتخاذ القرارات التي تراها. أما بعد ذلك، فحالما تنفض الجلسات، لا يعود ثمة وجود للمواطن الذي يفترض النظام أنه هو وحده من يملك سلطة اتخاذ القرار، وحق متابعة تنفيذه، ومساءلة الأجهزة التنفيذية عن أي فشل أو قصور في التنفيذ. ويظل هذا المواطن "صاحب السلطة" عاجزاً عن فعل أي شيء، منتظراً أن تدعوه "أمانة مؤتمر الشعب العام" لدورة انعقاد ثانية، بعد عدة شهور من انعقاد آخر جلسة حضرها، وشارك فيها.

وهنا تكمن العلة الكبرى في الأساس النظري الفكري لنظام سلطة الشعب. وهي التي وجد لها الإنسان، عبر تجاربه على مدى العصور والقرون، حلاً، قد لا يكون مثالياً، أو خالياً من العيوب والنواقص، ولكنه على كل حال حل معقول وعملي ومناسب، وهو نظام التمثيل النيابي. فقد وجدت البشرية أثناء تقدمها في بلورة أسلوب ممارسة الحكم والسلطة أن القول بتخويل ذلك إلى الشعب كله، فيما يزعم أنه ديمقراطية مباشرة، هو أسلوب لم يعد ممكناً ولا مجدياً، لأن ممارسة السلطة (من تشريع وتنفيذ وقضاء) هي عملية دائمة ومستمرة لابد أن يقوم بها أفراد مختارون، يتفرغون بالكامل لأداء هذه المهمة، وتكون هي مهنتهم التي يختارهم الشعب لأدائها، ويكفل لهم ما يلزمهم من تكاليف المعيشة لكي يتفرغوا لأدائها على أكمل وجه. وهكذا نظمت المسألة على أن يتاح للمواطنين (بحسب نسب تحددها القوانين) أن يختاروا فرداً ينوب عنهم في أداء هذه المهمة، فيتفرغ لأدائها تماماً، ولا يكون له شغل شاغل غيرها، عبر حضوره في المجلس النيابي الذي يتولى بحسب الدستور سلطة التشريع والرقابة على الحكومة. ويظل عرضة لأن يفقد ثقة المواطنين الذين انتخبوه واختاروه للمهمة، إذا فشل في أدائها أو لم يكن أداؤه لها مرضياً للجماهير التي اختارته، ومن ثم يختارون غيره في الدورة التالية للانتخابات.

وبهذا الأسلوب ضمن النظام الديمقراطي الذي يتبنى الأسلوب النيابي أن يكون ثمة وجود دائم للشـــعب، بمختلف اتجاهاته وقواه الســـياســـية والاجتماعية، عبر النواب الذين يختارهم، ليمارســـوا الســـلطات التي يخولها لهم الدســـتور، على صـــعيد اختيار الأفراد الذين يكلفون بمختلف المهام والوظائف في السلطة التنفيذية، ثم متابعة سير عملهم، ومحاسبتهم، واتخاذ القرار المناسب بإبقائهم في وظائفهم أو عزلهم منها، بقدر احتفاظهم أو فقدانهم لثقة الغالبية الدستورية في المجلس.

ولذا فقد جاء نظام سلطة الشعب مصاباً منذ الولادة بهذا الخلل التكويني الخطير، وهو عجزه عن حل الإشكالية المتمثلة في التوفيق بين حضور الشعب وغيابه في الوقت نفسه عن ساحة العمل السياسي. فإذا سلمنا بحضور الشعب أثناء جلسات المؤتمر الشعبي، فإننا نواجه بغيابه التام بقية الوقت. وإذا حسبنا الوقت الذي تستغرقه جلسة المؤتمر الشعبي مقارنة بأيام السنة، فإننا سوف نصل إلى نتيجة مؤكدة هي أن الشعب لا يكون حاضراً في ساحة العمل لأكثر من شهر واحد في السنة كلها. وأن غيابه عن الساحة في بقية شهور السنة يجعل السلطة التنفيذية (اللجان الشعبية) طليقة اليد، دون خشية من رقابة أو متابعة أو مساءلة منتظمة وفورية. حتى إذا ما حضرت في الجلســـة الكبرى لمؤتمر الشـــعب العام، فإنها تكون قد فعلت ما فعلت، وارتكبت من الأخطاء ما ارتكبت، وغالياً ما يكون الوقت قد تأخر عن المساءلة والحساب.

ولقد ظلت هذه الإشكالية تمثل الإعاقة الكبرى لنظام سلطة الشعب، وتؤدي به إلى العجز عن الحركة، وتجسيد الحيوية التي ينبغي أن يتمتع بها الجسم السليم المعافى. ولكن صاحب النظرية، ظل يكابر ويرفض بعناد أن يعترف بالخطأ، أو يســـلم بهذا العجز الخطير الذي يعاني منه النظام. ويتردد أن هذه الإشـــكالية ذاتها هي العقبة التي يحاول الخبراء والمثقفون والمختصـــون القانونيون العاكفون حالياً على وضـــع مشـــروع الدســـتور اجتيازها، باختراع هيكل جديد يقحم في نظام ســـلطة الشعب، يجعل المواطنين يتخلون عن ممارسة السلطة مباشرة، ويختارون ممثلين عنهم لممارستها، فيكون هؤلاء الممثلون ما يســـمى "مؤتمر الشـــعب العام"، ويخولون المهام ذاتها التي يخولها النظام الديمقراطي "التقليدي" للمجلس النيابي.

والمســـألة بالطبع مكشـــوفة منذ البدء، فهذا الهيكل المقترح لن يكون شـــيئاً آخر مختلفاً عن "المجلس النيابي"، ولو سمي "مؤتمراً عاماً للشعب"، وسمى "الممثل" فيه "أميناً لمؤتمر شعبي".

وهكذا لا يكون أمام صـــاحب النظام والنظرية إلا التســليم بأن نظامه كان منذ ولادته مصـــاباً بإعاقات خطرة، وأنه قد آن الأوان لأن يمارس فضـــيلة الرجوع إلى الحق، وأن يعترف بأن جميع الجهود التي بذلها عبر الثلاثين عاماً التي انقضـت على الشـروع في تطبيق نظام سـلطة الشـعب، لمعالجة العيوب الخلقية التي يعاني منها النظام قد باءت بالفشـــل الذريع، وأن كل ما ظل يفعله طوال هذه السـنين لم يتعد تعاطي أنواع المسـكنات والعلاجات السـطحية، التي لن تغني نفعاً لعلاج العلة الكامنة.

سيف الإسلام رئيساً للدولة؟

لم لا؟.. ولكن بموجب انتخابات تعددية حرة ونزيهة

6 نوفمبر 2007

أخذت تتردد في الآونة الأخيرة، وإن على استحياء شديد في بعض الأحيان، نغمة تهدف إلى إطلاق بالونات اختبار، لجس نبض الرأي العام في أوساط الشعب الليبي، حول فكرة تقلد "سيف الإسلام" ابن العقيد القذافي أرفع منصب بعد منصب أبيه "القائد"، في قمة سلم الدولة، فيما يرجح أنه سوف يكون نظاماً قريب الشبه من النظام القائم حالياً في إيران، حيث يوجد فيها منصب "المرشد الروحي" الذي يشغله حالياً آية الله علي خامنئي، وإلى جانبه منصب "رئيس الدولة" الذي يشغله حالياً أحمدي نجاد.

وتحاول الجهات التي تتولى الترويج والتمهيد لهذه الفكرة الحديث عن إمكانية وجدوى تولية سيف الإسلام منصب رئيس الدولة، لكي يتولى من خلاله مباشرة الشؤون التنفيذية التسييرية لمصالح البلاد، في حين يبقى والده العقيد القذافي متربعاً على موقعه "كقائد" تاريخي للثورة، ومحتفظاً بحصانته المطلقة عن النقد والمساءلة، ومكرساً وجوده في موقع الحكم مدى الحياة.

ونحسب أن هذه المحاولات تصطدم بكل تأكيد مع الأهداف الاستراتيجية التي يتفق حولها جميع المناضلين من أجل القضية الوطنية، على اختلاف مشاربهم واجتهاداتهم النضالية والسياسية والفكرية، وهي المتمثلة في هدفين أساسيين: استعادة الشرعية وإقامة الحكم الديمقراطي التعددي، ومن ثم فنحن نؤمن بأنه لن يكتب لها النجاح، لأنها سوف تكون مجرد محاولة للالتفاف على جوهر القضية، وتأجيل لحسمها عبر الاتفاق على الحل الذي ينشأ من قناعة وإرادة الأغلبية.

بإمكان العقيد القذافي وابنه سيف ومن يلتف حولهما من أنصار ومؤيدين، ومن بينهم أولئك المثقفون والأساتذة الجامعيون الذي يبذلون جهوداً في الخفاء لتفصيل دستور للبلاد على مقاس الأب والابن وأهدافهما في إدامة التسلط على مقاليد الأمور في البلاد، أن ينفذوا كل ما يخططون له، فليس ثمة قوة تستطيع أن تمنعهم من ذلك، بمعنى أنهم يستطيعون أن يضعوا دستوراً للبلاد ينص على بقاء القذافي الأب في موقع "القائد" المصان عن النقد والمساءلة وعن التبديل والتغيير، ثم ينشئ إلى جانبه موقعاً لإدارة الدولة، يفصل بدوره على مقاس القذافي الابن (سيف الإسلام)،

وهو موقع يمكن أن يتم من خلاله الالتفاف على مطلبي الشـــرعية والديمقراطية، بالنص على أن شغله يتم عبر الاختيار الشعبي الحر بوسيلة الاقتراع السري المباشر.

وهنا نأتي إلى المحور الذي تقوم عليه وتنطلق منه بالونات الاختبار التي أشـــرنا إليها، حيث يسـرب البعض احتمال وإمكانية أن يتم اختيار سـيف الإسـلام لرئاسـة الدولة عن طريق الانتخاب المباشـر. ولا شـك أن هذه الفكرة ليسـت بعيدة كل البعد عن فحوى التصـريح الذي نسـب إلى شـيخ الأزهر الشـريف سـيد طنطاوي الذي يقول فيه إنه لا يرى مانعاً في "توريث" جمال مبارك في رئاسـة الدولة، ولكن إذا تم ذلك عن طريق الانتخاب.

ونحن نقول إننا قد لا نمانع في قبول هذه الفكرة، فسـيف الإسـلام، ووالده نفسـه، يظلان، رغم كل شـــيء، مواطنين ليبيين لهما الحقوق نفســـها التي يجب أن يتمتع بها كل المواطنين على قدم المساواة التامة، ومن ثم فلأي منهما حق الترشح لمنصب رئيس الدولة، والمنافسة عليه، في مواجهة مرشـحين آخرين، تنافسـاً حراً متكافئاً، وإذا أسـفرت نتائج الاقتراع عن حصـول أي منهما على أغلبية أصـــوات المواطنين، فإننا نســـلم له بذلك طواعية، ونعترف به رئيســـاً للدولة للمدة التي يحددها له الدستور.

ولكن كلامنا هذا يثير عدة إشكاليات لابد من توضيحها وإبداء الرأي حولها:

أولاها على الإطلاق هي هذه الكلمـة الأخيرة التي ختمنـا بهـا الفقرة الســـابقـة، نعني كلمـة "الدســـتور"، فبدون وجود دســـتور "ديمقراطي" يرســـم ملامح نظام الحكم، وينص على الســـلطات المختلفة، ويحدد لها اختصـــاصـــاتها وحدودها الزمنية، ويفصـــل طرق اختيارها ومحاسـبتها وعزلها، وينص صـــراحة على كفالة الحريات الأســـاســـية وكافة الحقوق لجميع المواطنين على قدم المســـاواة التامة والخضـــوع المطلق للقانون، ويكون بذلك المرجعية التي يعود إليها الشـــعب، أفراداً وجماعات سـياسـية أو مهنية، لحسـم أي اختلافات أو نزاعات قد تقع ما بين مكونات المجتمع، بطريقة سـلمية قانونية منظمة، بدون هذا الدسـتور فإن أي كلام عن دولة وعن ديمقراطية وعن شـرعية يكون غير ذي معنى، وخالياً من أي مضـــمون حقيقي. والأمر يظل كذلك أيضـــاً في ظل دســـتور "غير ديمقراطي"، أي دستور يسعى للالتفاف على حق الشعب وحده في امتلاك الكلمة النهائية العليا في كل شـــيء، بما في ذلك اختيار الســـلطة التنفيذية ورئيســـها (رئيس الدولة أو رئيس مجلس الوزراء

حسب النظام السياسي القائم، رئاسياً أم برلمانياً) عن طريق فرض هيمنة شخص أو فئة تحت مسمى يناقض روح الشرعية الحقيقية الوحيدة، وهي شرعية الاختيار الشعبي، مثل "الشرعية الثورية" أو "القيادة التاريخية" وما إليهما.

إذن فلن يكون حديثنا عن حل للقضية الوطنية (قضية الشرعية) ذا معنى إلا إذا توافقنا، نحن وغيرنا من أبناء الشعب الليبي المعترضين على بقاء العقيد القذافي على رأس الحكم دون تفويض فعلي من الشعب من جهة، ومن جهة أخرى العقيد القذافي وأبناؤه وأنصاره وكل مؤيديه، على أن نعيد كلمة الفصل إلى الشعب، فنحتكم إلى إرادته الحرة، وندعه يعبر عنها بحرية ونزاهة وشفافية.

الإشكالية الثانية هي المتعلقة بطبيعة نظام الحكم الذي تتم من خلاله أي عملية سياسية منتظرة. فالحديث عن موقع لما يسمى "قائد الثورة"، يمتلك شرعية شبه إلهية، لا يستمدها من تأييد غالبية الشعب، ويبقى فوق الشعب وفوق القانون، ومن ثم محصناً عن أن تمسه الإرادة الشعبية بالقبول أو الرفض، ومحصناً عن النقد والمساءلة، حديث لا يوافق عليه الليبيون ولا يقبلون به، مهما ادعت ذلك شريحة ممن يلتفون حول العقيد القذافي، ويتاجرون بمزاعم الإيمان به قائداً تاريخياً أبدياً لا للشعب الليبي وحده، على حد زعمهم، ولكن للبشرية جمعاء.

إذن فنحن، ونزعم أن غالبية ساحقة من الليبيين معنا في هذه القناعة، لن نقبل بأي نظام حكم، على النمط الإيراني، يكون فيه موقع سام فوق البلاد والشعب، يتبربع عليه فرد، يسمى عندهم "مرشد الثورة" ويسمى عندنا "قائد الثورة"، ويخترع إلى جانبه موقع آخر أقل منه سمواً ورفعة وقدسية، يسمى من يشغله "رئيس الجمهورية" أو "رئيس الدولة"، ولكن الدستور لا يمنحه سوى صلاحيات شكلية على الصعيد التنفيذي العملي، في حين أنه ليس له من حقيقة الأمر شيء، ببساطة لأن القرار الفعلي والسياسة الرسمية تظل رهناً بإرادة ذلك المتربع على العرش الأسمى "المرشد" أو "القائد".

فإذا كان هذا هو ما يدور في ذهن العقيد القذافي وابنه سيف، ويسعى الملتفون حولهم من الأنصار والمتاجرين بالتأييد والتزلف، لمساعدتهم في تجهيزه وإعداده، ثم سوف يسعون لترتيب عمليات شكلية للاستناد عليها في الزعم بأن الليبيين قد أيدوا ذلك الاختراع وقبلوه، ربما في شكل

انتخابات أو استفتاء تكون نسبة الموافقين فيه نسبة التسعة والتسعين في المائة المعتادة، فإننا نرفضه رفضاً حاسماً وباتاً، ولن نشارك فيه بأي شكل من الأشكال.

الإشكالية الثالثة تتعلق بالطريقة التي ربما يعكف معدو هذه اللعبة على تجهيزها لتمرير ولوج سيف الإسلام إلى ذلك المنصب الذي يتم في هذه الأيام الترويج إلى أنه قد يشغله في التركيبة الجديدة للجهاز التنفيذي للدولة، والذي سوف يمهد له بتولي سيف الإسلام أمانة اللجنة الشعبية العامة.

ويرشح من الأحاديث التي يتم تبادلها سراً وعلناً، وعلى مختلف الأصعدة، أن هناك تفكيراً في إضفاء الشرعية على تولي سيف الإسلام لأي منصب تنفيذي رفيع (رئيس الدولة في الدستور المزمع إصداره) من خلال عرض الأمر على الاختيار أو الاستفتاء الشعبي.

وهنا أيضاً لنا رأي نقوله في المسألة. فأن يتم استفتاء الشعب الليبي في ظل النظام القائم على اختيار سيف الإسلام رئيساً للدولة أو للجمهورية أمر لن يكون غريباً ولا صعباً. ولكن نتيجة هذا الاستفتاء ستكون بكل تأكيد عرضة وموضوعاً للرفض والإدانة ولذلك لسببين مهمين:

أولهما: أن تنظيم أي عملية استفتاء أو انتخاب في ظل الأوضاع القائمة، وبإشراف وإدارة السلطة المهيمنة على القرار في ليبيا الآن سوف يجعل هذه العملية فاقدة لأي مصداقية، ومن ثم تكون نتائجها غير مقبولة ومشكوك فيها.

وثانيها: أن فكرة وجود فرد واحد (هو في حالتنا هذه سيف الإسلام معمر القذافي) مرشح لهذا المنصب، هي فكرة يرفضها الخيار الديمقراطي الذي نؤمن به ونطالب بوجوده. فمن المنظور الديمقراطي يستوي كل المواطنين في الجدارة بالتمتع بحق الترشح لشغل المناصب القيادية في الدولة، ومن ثم لا تكون أي عملية اختيار ديمقراطية إلا إذا كفلت لأكثر من فرد ممن تتحقق فيهم الشروط التي يحددها القانون بالترشح لهذا المنصب. وينظم القانون كل ما يتعلق بعملية التنافس بين المرشحين للفوز بثقة أغلبية الناخبين.

وهنا نأتي إلى فكرة العنوان الذي عنونا به هذه المقالة، وهي طرح احتمال ترشح سيف الإسلام لمنصب رئاسة الدولة، وتنظيم انتخابات عامة لتنفيذ ذلك. ونقول إننا، من حيث المبدأ، لا نعترض على ذلك، بل إننا نذهب إلى ما هو أبعد من هذا، وهو أننا لن نعترض على ترشح العقيد القذافي

نفسه لهذا المنصب، لأننا كما أسلفنا نعتبر أنهما مواطنان ليبيان ينبغي أن يتمتعا بكافة الحقوق التي يتمتع بها غيرهما من الليبيين. ولكن لدينا في هذا الخصوص شرطان مهمان:

الأول: أن تكون هذه الانتخابات تعددية، بمعنى أن يسمح بالترشح إليها لأكثر من مواطن ليبي، ممن تتوفر فيهم شروط السن والعلم وما إليها. ويترتب على هذا بالضرورة أن تسبق عملية الاقتراع الشعبي العام فترة من الوقت يتاح فيها للمتنافسين على المنصب من المرشحين أن يقدموا أفكارهم وبرامجهم السياسية إلى الجمهور على قدم المساواة فيما بينهم، من خلال الوسائل السلمية المشروعة التي يسمح بها القانون، مثل عقد الملتقيات الجماهيرية العلنية، والتحدث عبر وسائل الإعلام المكتوب والمسموع والمرئي. وإني كاتب هذا المقال أعلن منذ الآن استعدادي للترشح لمثل هذه الانتخابات، واستعدادي لمواجهة بقية المرشحين، بمن فيهم العقيد القذافي أو ابنه سيف، في مناظرات علنية، يعلن فيها كل منا أفكاره وبرامجه على الجمهور، ويؤيدها بما يملك من الحجة والبراهين والأدلة.

الشرط الثاني: أن تكون هذه الانتخابات نزيهة وعادلة وشفافة وذات مصداقية. وهذه كلها صفات لا يمكن أن تتحقق إذا تمت الانتخابات في ظل هيمنة الرأي الواحد والفئة الواحدة على مقدرات البلاد وإمكاناتها، وفي ظل هيمنة النظام القمعي الذي يجرم الرأي السياسي ويرصد له الأموال والعملاء لملاحقة أصحابه وإرهابهم.

إذن فلكي تتوفر لمثل هذه الانتخابات المصداقية اللازمة ينبغي أن تتوفر لها كل ضمانات الحيدة والمساواة بين المواطنين في فرص التعبير عن الرأي والحركة السياسية، ثم تتوفر لها ضمانات السرية والنزاهة حتى تكسب نتائجها ثقة الناخبين وإقرارهم بها.

وقد بات تاريخ الصراع بين النظام القائم في ليبيا وبقية معارضيه من أبناء الشعب الليبي في الداخل والخارج يفرض حالة من انعدام الثقة لدى كل من الطرفين في مصداقية وعدالة الطرف الآخر، بحيث إن أحدهما لا يقبل أن يسلم مصير القرار في مثل هذه العملية للطرف الآخر. ولذا فإنه يكون من الضروري أن يوجد بين الطرفين طرف ثالث محايد، يقبل به الطرفان، يخول تنظيم هذه الانتخابات والإشراف على كل مراحلها، حتى يضمن لها النزاهة والعدالة والشفافية، وينبغي أن تكون بناء على ذلك مقبولة النتائج لدى الطرفين، مهما أتت لصالح هذا أو ذاك.

بهذه الشروط يمكن أن نقبل فكرة ترشح سيف الإسلام لمنصب "رئيس الدولة"، وسوف نقبل بمن يحصل على ثقة أغلبية المواطنين، ونعترف له بالشرعية، ويكون له علينا حق الطاعة والولاء، طالما التزم بالدستور.

الدستور الذي نريد

25 نوفمبر 2007

يمكن للعقيد القذافي وأبنائه والموالين له في نظام الحكم القائم أن يفعلوا ما يريدون وما هو بوسعهم لكتابة دستور للبلاد، يفصلونه تفصيلاً مقصوداً لكي يستجيب لمصلحتهم في أن يبقوا مهيمنين على مقدرات الوطن والشعب، لا ينازعهم ولا يشاركهم فيها أحد، إلا من يقبل بالخضوع لهيمنتهم، ولا يفكر في معارضتهم أو انتقاد ما يقومون به من سياسات، أو يتخذونه من إجراءات، إما طلباً للسلامة من القمع والإرهاب والتخوين والتجريم، أم طمعاً في مغنم يغنمه، أو منصب يتقلده، أو سلطة تمنح له لكي يفرغ من خلالها عقداً تراكمت في نفسه ضد الآخرين.

بإمكان العقيد وأبنائه والموالين له والمستفيدين من بقائه حاكماً مطلقاً أوحد أن يضعوا الدستور الذي يكرس سلطتهم وهيمنتهم وانفرادهم بالحكم، ولكنهم لن يستطيعوا، مهما فعلوا، أن يكسبوا لهذا الدستور الشرعية التي لن يكون له أي معنى بدونها؛ هذه الشرعية التي لا تكون إلا من خلال إقرار أغلبية كبيرة من أبناء الشعب، عبر أسلوب الاقتراع السري الحر المباشر، المكفولة له كل ضمانات الحيدة والنزاهة والشفافية.

ومن هنا فيمكن للعقيد أن يجند ما يشاء من الخبراء والمتخصصين في القوانين والتشريعات الدستورية، من داخل البلاد ومن خارجها، ليضعوا له دستوراً خاصاً به، يحاولون من خلاله اختراع صيغ وآليات وأشكال معينة لتكريس هيمنته على مقاليد الأمور، ودغدغة رغباته في الإبقاء على بعض ملامح هذا "النظام العجيب" الذي خيل إليه أنه ابتدعه لتجسيد "وهم" الديمقراطية المباشرة، من خلال نظام المؤتمرات واللجان الشعبية. وهنا ليس ثمة مطلقاً ما يمنع هؤلاء الخبراء من وضع دستور ينص على وجود موقع يسمى "القيادة التاريخية" يشغله العقيد معمر القذافي باسمه وشخصه، ويتمتع من خلاله بصلاحيات كبيرة، قد لا تكون مطلقة إطلاقاً تاماً كما هو حادث الآن، ولكنها من السعة والسمو بحيث تجعله في النهاية هو صاحب الكلمة العليا والنهائية في أهم ما يتخذ من قرارات أو توجهات للبلاد، بمعنى أن يكون له ما يشبه "حق النقض" فلا يمر قرار، ولا تقر سياسة إلا إذا وافق هو عليها وسمح بها.

ثم يمكن للخبراء أن يبتدعوا للعقيد القذافي صيغاً قانونية لا تحرمه من لذة الشعور ببقاء نظام سلطة الشعب، رغم معرفته المؤكدة بأن هذا النظام هو السبب الفعلي والحقيقي وراء ما تعانيه البلاد من كوارث، وما انتهت إليه من مصير موجع مؤلم، ومعرفته المؤكدة من جهة أخرى بأنه لا أمل مطلقاً في البحث عن ترقيع هنا أو ترقيع هناك، لجعل هذا النظام يستمر باقياً على قيد الحياة. ولأداء هذه الغاية يمكن للخبراء والفقهاء القانونيين المختصين أن يجدوا مخارج وحلولاً للإشكاليات ونقاط الضعف الخطرة التي أسفر عنها التطبيق العملي لنظام سلطة الشعب، فيجدون تكييفاً مختلفاً للدور الذي يقوم به "مؤتمر الشعب العام"، بحيث يقترب هذا الدور من الدور التقليدي الذي يلعبه البرلمان في الأنظمة البرلمانية المعروفة، ولكن دون أن يسمى برلماناً، ودون أن يسمى أعضاؤه نواباً عن الشعب، تمسكاً بمقولات العقيد في الكتاب الأخضر التي تزعم أن "لا نيابة عن الشعب" وأن "التمثيل تدجيل"، ثم يمكن أن ينص هذا الدستور على إلغاء نظام "التصعيد" الذي أثبت فشله وغوغائيته، واستبداله بنظام الاختيار السري، أي نظام الانتخاب، ولكن دون أن يسمى انتخاباً.

أما اللجان الشعبية فلن يجد خبراء الدستور صعوبة في إلغائها، لأن العقيد نفسه قد كفاهم هذا العبء منذ ما يقرب من عامين، حين أعلن على الملأ نهاية نظام اللجان الشعبية، زاعماً أن جماهير الشعب هي التي طلبت ذلك، بسبب فشل اللجان الشعبية في تنفيذ قراراتها السيادية التي تتخذها في مؤتمراتها الشعبية.

إذن فمن حيث المبدأ والواقع ليس ثمة مطلقاً ما يمنع العقيد القذافي من أن يضع الدستور الذي يريد، ولكنه لن يستطيع، مهما جند من خبراء ومختصين، ومهما بذل من أموال وعطايا، أن يفرض هذا الدستور علينا –نحن جماهير الشعب الليبي– فالدستور الذي نريده ونرضى به لا يوضع بهذا الشكل وعلى هذا النحو. وسوف نفصل في مقالات أخرى وجهة نظرنا في : الدستور الذي نريد، من حيث طريقة إعداده، ومن حيث طبيعته ومحتواه.

أولا: وضعه وإقراره

أولى القضايا التي نريد التأكيد عليها في هذا السياق تتصل بالطريقة التي يتم بها وضع الدستور وإقراره. ولعلنا لسنا بحاجة إلى تكرار القول حول ما قضت به السوابق التاريخية في هذا الخصوص، فقد سارت الأمم من قبلنا، حين بلغت المرحلة التي رأت فيها ضرورة وضع دستور تقوم عليه الدولة

ومؤسساتها، وتقنن من خلاله المبادئ والثوابت التي يقع حولها الإجماع الوطني، لتمثل الأسس التي ينبني عليها العقد الاجتماعي الذي يقره أبناء المجتمع بإرادتهم الحرة لتنظيم تعايشهم في ظل مجتمع واحد، على نحو يحفظ لكل فرد منهم عدداً من الحقوق الأساسية لا يجوز المساس بها أو الانتقاص منها، ويحفظ للمجتمع ككل وحدته واستقراره وأمنه وسلامته، نقول قد سارت الأمم على اتباع منهجية باتت شبه مكرسة ومعترف بها للآلية التي تتبع لوضع الدستور، وهي تشكيل "جمعية" من أعضاء منتخبين انتخاباً مباشراً من الشعب، أو انتخاباً غير مباشر من قبل الهيئات ذات الشأن في المجتمع، كالأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية وما في حكمها، على نحو يضمن أكبر قدر ممكن من تمثيل مختلف فئات المجتمع وشرائحه الاجتماعية والمهنية، وتسمى هذه الجمعية "جمعية تأسيسية" لأنها تخول مهمة وضع "الدستور" الذي يعتبر هو حجر "الأساس" الذي سوف يقوم عليه بناء المجتمع والدولة.

ثم سارت الأعراف التي اتبعت في هذه الدول على أن تقوم هذه الجمعية، مستعينة بما ومن تراه لازما من الأدوات والمراجع والخبراء والمختصين، بوضع دستور للبلاد تحدد فيه الأسس اللازمة للبنيان السياسي والاجتماعي للدولة. وسارت الأعراف كذلك على أن تأخذ هذه الجمعية التأسيسية ما تراه لازماً من الوقت لعرض كل مادة من المواد التي يراد تضمينها في الدستور على النقاش الحر، فيعرض أعضاء اللجنة عليها ما يرون من اعتراضات أو انتقادات، وما يقترحون من تعديلات بالإضافة أو الحذف، حتى يتم إقرار صيغة نهائية لها عندما تصوت لصالح إقرارها أغلبية مقررة من أعضاء اللجنة. وهكذا تواصل اللجنة عملها على هذا النحو، حتى تنتهي من عملها بإقرار الصيغة النهائية للدستور كما وقع عليها اتفاق الأغلبية المقررة من أعضاء اللجنة.

وتفيدنا تلك السوابق التاريخية، في الدول التي وضعت فيها الدساتير على هذا النحو، أن عمل "الجمعية التأسيسية" لا يتم في السر أو في الخفاء، بعيداً عن عيون وأسماع الناس، بل يتم في العلن وفي الهواء الطلق، ولا يكون فيه شيء مخفي أو سري أو محظور الاطلاع عليه، فتفتح أبواب المكان الذي تعقد فيه الجمعية اجتماعاتها للمواطنين، لمن أراد منهم أن يحضر ويتابع مسار النقاش والحوار، وتفتح هذه الجلسات للصحفيين والإعلاميين لينقلوا إلى القراء ما يدور ويتبادل من آراء وأفكار، ثم تكون جميع تلك الأفكار والنقاشات التي تدور بين أعضاء الجمعية التأسيسية موضوعاً للحوار الوطني

بين مختلف مكونات المجتمع وفي مختلف الساحات المتاحة: صفحات الصحف، موجات الإذاعة، قنوات التلفزة، وفي وقتنا الحاضر المواقع المختلفة على الشبكة العالمية.

وهكذا تسمح هذه الطريقة بأن يأتي الدستور الذي يوضع باتباع هذه المنهجية والآلية معبراً عن الإرادة الشعبية لغالبية المواطنين، وعاكساً للتوجهات الرئيسة التي تقرها هذه الأغلبية، ولا يكون معبراً عن إرادة فرد حاكم، أو فئة حاكمة، تفرض فيما بعد على الناس بقوة السلاح والإرهاب والقمع.

وإننا في ليبيا لا نحتاج إلى أن نذهب بعيداً لكي نجد مثالاً نقتدي به، أو نموذجا نحذو حذوه، فلنا في دستور دولة ليبيا الحديثة خير مثال يقتدى به، وأروع نموذج يحتذى حذوه. ورغم أننا –أعني أنا وأبناء جيلي–كنا عند إعلان استقلال دولة ليبيا صغاراً، إلا أننا درسنا في كتب التاريخ، وحدثنا الكبار الذين عايشوا فترة ما قبل إعلان الاستقلال عن الطريقة التي اتبعت لوضع دستور البلاد، الذي أعلن عن وضعه رسميا في 7 من أكتوبر من عام 1951، حيث كانت أولى الخطوات في سبيل وضع ذلك الدستور تشكيل "الجمعية التأسيسية" التي لم تكن ظروف البلاد في ذلك الوقت تسمح بأن يتم اختيار أعضائها بأسلوب الانتخاب المباشر، فتم الاتفاق على أن يعين الزعماء السياسيون والاجتماعيون في كل ولاية من الولايات الثلاث (طرابلس، برقة، فزان) عشرين عضواً لكل ولاية، ومن هؤلاء الأعضاء تشكلت "لجنة الستين" التي عكفت على عقد جلساتها لوضع دستور للبلاد، كان هو الدستور الذي قامت على أساسه دولة ليبيا الحديثة، بنظامها الملكي البرلماني، والذي ظل يحكم شؤون البلاد ويسود على كل شيء فيها، بما في ذلك الملك نفسه.

من الحق أن ذلك الدستور لم يتم إقراره بأسلوب الاقتراع المباشر، وهذا أمر مفهوم ومبرر، بالنظر إلى الظروف الاستثنائية التي كانت تمر بها البلاد، وهي تخرج من ربقة الاستعمار في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ممزقة الأوصال، فقيرة وجائعة ومريضة، ويكاد لا يوجد من بين سكانها من يفك الخط أو يعرف القراءة والكتابة أكثر من بضعة آلاف من الأفراد. إلا أننا وقد قطعنا أشواطاً في الانتقال بليبيا من ذلك الحد الفاجع من الفقر والجهل، فإننا نحسب أن اشتراط إقرار أي دستور يوضع للبلاد باتباع أسلوب الاقتراع الشعبي الحر المباشر لن يكون مطلباً مبالغاً فيه، أو عسير التطبيق، إذا ما كفلنا لذلك الاقتراع الحر المباشر كل ضمانات النزاهة والدقة والموضوعية.

وإننا نحيل من يقرأ مقالنا هذا إلى نص دستور دولة ليبيا الحديثة، وإلى محاضر جلسات الجمعية التأسيسية التي وضعت ذلك الدستور ليطلع على مصداق هذا الكلام الذي نقوله.

ومن هنا فإننا نعيد التأكيد على أن الدستور الذي نريد ليس ذلك الدستور الذي يتم وضعه في السر والخفاء، بواسطة لجنة محدودة العدد من "خبراء" يختارهم "الحاكم الفرد" ليضعوا له دستوراً يناسبه ويناسب أهواءه وأغراضه في تكريس حكمه وهيمنته على مقاليد الأمور والاستبداد بها، ولكنه الدستور الذي يضعه الشعب، بواسطة "جمعية تأسيسية" منتخبة –كما قلنا– بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، تكون ممثلة لكل فئات المجتمع وشرائحه وقواه السياسية والاجتماعية، تمارس عملها في وضع الدستور في العلن، وتعرض جميع الآراء والأفكار التي تتداولها على الناس ليبدوا فيها الرأي، ويتحاورون حولها، في مختلف الأطر والمواقع، وعبر مختلف وسائل التعبير عن الرأي، في الصحافة والإعلام بكل أنماطه وفنونه، وذلك كله لضمان أن يكون الدستور بالفعل معبراً عن إرادة الناس ومجسداً للأسس التي يرتضونها ليقيموا عليها بنيان بلادهم ودولتهم ومجتمعهم.

ثانيا: شروطه وسماته

في المقالة السابقة تحدثنا عن الآلية التي نرى أن يتم بها وضع الدستور، وقلنا إنها يجب أن تكون عملية معلنة وشفافة، تقوم بها هيئة منتخبة من قبل الشعب وقواه الحية الفاعلة، وتكون موضوعا مفتوحاً للحوار والنقاش في مختلف أوساط الشعب، عبر الوسائل السلمية المعتمدة في المجتمعات الديمقراطية: وسائل الإعلام، الاجتماعات العامة..إلخ.

بيد أن الطريقة التي يتم بها وضع الدستور ليست في ذاتها كافية في هذا الخصوص، ذلك أن الدستور الذي نتحدث عنه، ونزعم أنه هو الدستور الذي يتطلع إليه أبناء شعبنا، مهما اختلفت آراؤهم أو اجتهاداتهم السياسية، ينبغي أن تتوفر فيه شروط وسمات معينة كي يكون دستوراً مقبولاً وقابلاً للاتفاق عليه.

وأتصور أننا يمكن أن نلخص هذه السمات في سمة واحدة، تتفرع عنها بالضرورة سمات أخرى، تتصل بها اتصالاً عضوياً، كما تتصل أعضاء الجسد بالجسد كله، فلا يكون الجسد تاماً ومكتملاً إلا بها. هذه الصفة هي صفة "الديمقراطية"، ونعني بها أن يتضمن الدستور كل ما يرسخ ويؤكد معاني

ومظاهر الممارسة الديمقراطية، وأن يخلو بالمقابل من أي سمة يمكن أن تسهم في فتح السبيل أمام أي مظهر من مظاهر الانفراد بالسلطة أو الاستبداد بها.

وانطلاقاً من هذه القناعة كان اعتراضنا على الطريقة التي قد يتم بها وضع دستور من قبل حاكم فرد أو حزب حاكم، وقد سبق أن قلنا في دراستنا حول الكتاب الأخضر في معرض تحليلنا لما ورد فيه حول "تلك الدساتير التي تضعها أدوات الحكم الدكتاتورية" إنه "يصيب كبد الحقيقة حين يحددها في نمطين هما: حكم الفرد، وحكم الحزب الواحد. فبالفعل الدستور الذي يضعه حاكم فرد مستبد (كالإعلان الدستوري عقب انقلاب 1969)، أو حزب واحد مستبد (كدساتير الدول التي خضعت لحكم الحزب الواحد في المنظومة الشيوعية سابقاً وفي بعض الدول العربية التي حكمها أو لا يزال يحكمها حزب واحد)، سوف يكون بالضرورة دستوراً دكتاتورياً، يصمم بدقة لكي يرسخ سلطة ذلك الفرد أو الحزب، ويضع من القيود والحدود ما يلغي به وجود الرأي المخالف، ويصادر حريات الأفراد في الفكر والتعبير والعمل السياسي المنظم". ثم خلصنا من ذلك إلى أن "تجارب الشعوب في اتجاه تطوير الأنظمة الديمقراطية قد أدت، وإن بعد أجيال من الصراعات والتقلبات، إلى الانتهاء إلى ما يمكن أن يعرف بأنه "دستور ديمقراطي"، تمييزاً له عن أية دساتير أخرى تخرج عن روح ومبادئ الديمقراطية، من خلال تكريس سلطة الفرد أو الحزب الواحد". ثم ختمنا حديثنا بالقول إن الشعوب قد انتهت في هذا الصدد إلى جملة من السمات باتت هي المعيار الفاصل فيما يخص ديمقراطية الدستور من عدمها، وهذه السمات هي التالية:

- كفالة الحقوق والحريات العامة للمواطنين، وعلى رأس هذه الحريات حرية الرأي وحرية العمل السياسي السلمي المنظم، وحرية التعبير.
- سيادة القانون على الجميع، والمساواة أمامه بين كل المواطنين.
- حكم المؤسسات، والفصل بين السلطات.
- كفالة التداول السلمي على السلطة.

ومن ثم فإن أي دستور لا يتضمن هذه المبادئ الأساسية، ولو جاء ثمرة اتفاق أغلبية من المواطنين، فإنه لا يكون دستوراً ديمقراطياً. وبالطبع لا يعني هذا ضرورة أن تكون الدساتير كلها ذات صورة واحدة، فلا شك أن ثمة معطيات خاصة بكل شعب وكل بلد قد تفرض وجود بعض الاختلاف

في بعض الجزئيات والتفاصيل، ولكن الدساتير الديمقراطية لا تختلف عن بعضها البعض فيما يتعلق بهذه المبادئ الأساسية، وإنما تحدث بينها الاختلافات في عدد من التفاصيل المتعلقة بتبني أحد نمطي الحكم: رئاسي أو برلماني، وأحد أنماط التقسيمات الإدارية، بين مركزية مطلقة ومركزية محدودة وفيدرالية وما إلى ذلك، وربما اختلفت في الأدوار التي يمكن أن تقوم بها القوى الاجتماعية الموجودة في كل بلد أو مجتمع..إلخ

وانتهينا في دراستنا عن الكتاب الأخضر بالقول: "وهكذا يمكننا أن نتخذ من عبارة الكتاب الأخضر نفسها رداً عليه، وذلك حين يقول: "والدليل على ذلك الاختلاف من دستور إلى آخر رغم أن حرية الإنسان واحدة". وبالفعل فإنه استناداً إلى أن "حرية الإنسان واحدة"، فقد انتهت الدساتير الديمقراطية إلى أن تختلف اختلافات شتى فيما يتعلق بالآليات التي تختارها لإدارة الدولة، وترتيب التداول على السلطة وما إليها، ولكنها لا تختلف مطلقاً حول ما يتعلق بالحريات، ولم يعد أي دستور لا ينص على كفالة حريات الأفراد الشخصية يستحق أن يصنف على أنه دستور ديمقراطي.

إذن فالدستور الذي نريده يجب أن يكون دستوراً ديمقراطياً، بمعنى أنه:

1- يضع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في موقع مقدس، لا يجوز المساس به على أن نحو من الأنحاء.

2- يضع من الترتيبات ما يكفل سيادة القانون على الجميع، ويمنع أي صورة من صور التمييز بين المواطنين، بأي معيار من المعايير.

3- يكرس مفهوم السيادة المطلقة للشعب، من خلال تنويع وتأكيد أنماط المشاركة في اتخاذ القرار، واختيار مؤسسات الدولة ومراقبتها، وامتلاك الحق في عزلها ومحاسبتها.

4- يكرس مفهوم الفصل بين السلطات، ويضع الآليات والترتيبات الملائمة لإيجاد سلطة قضائية قوية، يحفظ الدستور لها استقلالها التام عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، ويؤهلها للقيام بدور الرقابة اليقظة على سيادة الدستور والحيلولة دون أي إخلال به، أو تجاوز لمبادئه وأحكامه.

5- ثم يرسخ مبدأ التداول السلمي على السلطة، من خلال تحديد ولاية رئيس الدولة (إذا انتهينا إلى تبني نظام الحكم الرئاسي) بمدة معينة، لا تكون قابلة للتعديل بأي صورة من الصور.

هذا إذن هو الدستور الذي نريده، ولعلنا في مقالات قادمة نؤكد هذه المعاني التي ذهبنا إليها باستعراض نماذج من السمات السلبية التي تشوب بعض الدساتير الماضية أو التي ما يزال معمولاً بها في بعض الدول، والتي تجعلنا نحكم على مثل هذه الدساتير بأنها دساتير غير ديمقراطية، ومن ثم فهي مرفوضة، وينبغي أن نفعل ما بوسعنا لمقاومة أي محاولة لفرض دستور شبيه بها على شعبنا وبلادنا، حين نبلغ المرحلة التي نواجه فيها هذا الاستحقاق الوطني، الذي نؤمن بأنه قادم لا محالة، في مستقبل نرجو أن يكون قريباً.

هل آن الأوان لتفعيل فكرة إنشاء المنابر السياسية

1 ديسمبر 2007

لقد مثلت المقالة التي نشـرها الدكتور فتحي البعجة في صـحيفة قورينا، ثم نشـرت في بعض المواقع الإلكترونية بعنوان "حتى لا يتحول الإصـلاح إلى قصـر من الرمال"، في تقديري الشـخصـي على الأقل، نقلة مهمة ونوعية في الخطاب السياسي للنشطين والكتاب من داخل البلاد، فقد تحدث الدكتور البعجة بما عهد عنه من صراحة وجرأة، تجسدت خير تجسيد من خلال العديد من كتاباته، وعلى رأسها ورقته المهمة التي قدمها إلى مؤتمر السياسات الذي عقدته جامعة قاريونس صيف هذا العام. وقد وضـع الدكتور البعجة عدداً من النقاط على الحروف التي ينبغي أن توضـع عليها لكي يكون لها معنى ومضـمون، فتحدث عن ضـرورة أن يتجاوز الجميع مرحلة الحديث عن مظاهر الفشـل والتعثر، التي لم يعد بإمكان أحد، حتى من داخل النظام، أن ينكرها أو يتجاهلها، لينطلق الحوار الوطني الشامل حول متطلبات الإصلاح وشروطه واستحقاقاته العاجلة.

بيد أني أحسـب أن أهم فكرة وردت في مقالة الدكتور البعجة هي تأكيده على أن مسـؤولية الإصـلاح "جماعية" وأن "أول من هو مطالب بدفع مؤسـسـة الدولة للقيام بخطوات عملية في هذا الاتجاه هو الأفراد والنخب الإصـلاحية (...) فبإمكان هؤلاء المشـاركة في بلورة الرؤى والمشـاريع والمطالب الإصـلاحية وعرضـها على الناس (...) ومن مهام هؤلاء أيضـاً تحريك وتيرة المطالب الإصـلاحية، وتوسـيع دائرة الحوار والالتقاء والمكاشـفة (...) وباسـتطاعتهم كذلك أن يقدموا أعمالاً جليل وهامة أساسـها أخذ المبادرة في تكوين الجمعيات الأهلية (...) وإنشاء وتكوين (المنابر) التي صرح بأهمية قيامها سيف الإسلام". ثم يختم الدكتور البعجة حديثه في هذه الفقرة بقوله: "فليس من المعقول أن نترك بادرة بمثل هذه الأهمية لتدرجها الرياح، فثمة فرصـة سـانحة لتعميق هذه الفكرة وإنشائها وتفعيلها"، ثم يتساءل: "فماذا ينتظر الإصلاحيون؟".

وإني أضـم صـوتي تماماً إلى صـوت الدكتور البعجة وأقول معه: هل آن الأوان لتفعيل فكرة إنشاء المنابر السياسية؟

ولقد كان من رأيي حال اسـتماعي إلى خطاب سـيف الإسـلام في مدينة بنغازي يوم 2007/8/20 أن من أهم الأفكار التي وردت في الخطاب، إن لم تكن أهمها على الإطلاق في

تقديري، هي تلك التي قال فيها إنه لا ضـــير من تشـــكيل منابر ســـياســـية أو فكرية خارج إطار المؤسسة السياسية القائمة في سلطة الشعب، وهي المتمثلة في المؤتمرات الشعبية، ذلك أني أحسب أن هذه الفكرة قد تكون بالفعل هي المفتاح المناســـب لفتح ذلك الباب الذي ظل مغلقاً طوال عقود، وظل يسـد الطريق أمام أي مسـيرة نحو إيجاد الحلول لما تعاني منه البلاد من مآزق على مختلف الصـعد. ذلك أن ثمة ما يشـبه الإجماع بين أولئك الذين لا يؤيدون النظام السياسـي القائم في ليبيا، ويختلفون مع الكثير من طروحاته الفكرية وسـياسـاته العملية، على أن الأزمة السـياسـية في ليبيا نشأت أساساً من ذلك التوجه المبكر إلى الانفراد بالحكم، وهي النزعة التي لم يكن بالإمكان أن تجد ســـبيلها إلى التحقق إلا عبر توجه النظام للقضـــاء على كل رأي يختلف معه، أو لا يؤيد بعض سياساته.

لقد كانت تلك هي نقطة البداية في المسـيرة المنحدرة نحو المأزق السـياسـي الذي أخذت حباله تضـيق على عنق البلاد والشـعب حتى خنقته وأودت به، ولم تبق منه سـوف جسـد مريض منهك، ليس له من علامات الحياة إلا بعض الأنفاس التي ما زالت تتردد في صـــدره، كما تتردد الأنفاس بصعوبة بالغة في رئتي المصدور الذي يشرف على الهلاك.

ومن هنا فإن الخطوة الأولى في الطريق الطويلة التي لابد من قطعها لإعادة الصـــحة والعافية إلى هذا الجسـد هي إرخاء تلك الحبال التي تضـيق على عنق الشـعب والوطن، كي يتمكن الجسـد من اسـتنشـاق ما يلزمه من الهواء النقي اللازم لشـفائه؛ ونعني بهذه الحبال تلك القيود التي وضـعت على حرية المواطنين في امتلاك الرأي، ولو كان مخالفاً لرأي السـلطة الحاكمة، إلى حد اعتبار ذلك الرأي في حد ذاته جريمة وُضِـع لها قانونٌ يجرمها ويحدد ما تستحقه من عقوبات، تبلغ للأسف حد السجن والإعدام.

فإذا كانت هذه الفكرة التي عبر عنها سيف الإسلام في خطابه في ملتقى الشباب حول إمكانية وجدوى تكوين منابر سياسية يتمكن من خلالها أصحاب الرأي، المختلفون بالضرورة فيما بينهم، من التعبير عن آرائهم بحرية، تسـتند إلى قاعدة صـلبة من قناعة فكرية وسـياسـية لديه ومن خلاله لدى الفئة التي تملك في يدها في الوقت الحاضـر مقاليد الأمور والسـلطان في البلاد، فإننا سـوف نظل نترقب أن نجد لها تجسـيداً فعلياً على أرض الواقع، في صـورة قرار أو تشـريع يصـدر لتنظيم هذه المسألة، بما يسمح لأصحاب مختلف الآراء أن يجدوا المنابر السياسية التي يتمكنون بواسطتها من

التعبير عن آرائهم ونقلها إلى الناس والسعي لإقناعهم بها، عبر الوسائل السلمية العلنية المعترف بها قانوناً، كالملتقيات العامة والوسائل الإعلامية الخاصة وما إليها.

وتهيؤاً لتلك اللحظة التي يتمكن فيها سيف الإسلام من استصدار التشريع اللازم لتقنين إنشاء المنابر السياسية المستقلة، فإني أوجه عبر هذه الكلمة المختصرة دعوة إلى جميع أولئك الذين يؤمنون بما بات يعرف بمنهج الإصلاح السياسي للشروع في التواصل فيما بينهم، وتنسيق جهودهم وكلمتهم، واتخاذ ما يلزم من خطوات لإعداد أنفسهم لإعلان منبرهم السياسي داخل البلاد، حالما تتهيأ الساحة السياسية لذلك.

وفي حين أن التفعيل الحقيقي لفكرة إنشاء المنابر السياسية سوف يظل رهناً بتهيئة المناخ السياسي الملائم، ونعني بذلك تنقية التربة السياسية في البلاد من مخلفات الحرب العقائدية التي دامت عبر العقود الماضية، وخلفت ألغاماً قاتلة تتمثل في القوانين والتشريعات التي تجرم الرأي المخالف، وفي الأجهزة المناط بها تنفيذ تلك القوانين، ونعني أجهزة الأمن واللجان الثورية، فإن على الإصلاحيين –كما يدعو إلى ذلك الدكتور البعجة ونحن معه بالكامل– أن يبادروا بالفعل والحركة، وأن يتهيئوا لتحمل المسؤولية، بإعداد أنفسهم ومنابرهم، بما تتطلبه من رؤى وتصورات وبرامج وأفكار، وأن يبادروا إلى الإعلان عن تلك المنابر عبر المواقع الإلكترونية المتوفرة في الوقت الحاضر، انتظاراً للحظة التي تنضج فيها الظروف داخل البلاد لقيام الصحافة الحرة المستقلة، وانطلاق الأصوات كلها دون قيود أو حدود.

حديث الدكتور زاهي عن الدستور الديمقراطي

خطوة متقدمة على طريق الحوار الوطني الشامل

12 ديسمبر 2007

في إطار الحوار الدائر، وإن عبر الفضاء الإلكتروني الرحب الذي وفرته لنا شبكة المعلومات العالمية، حول الدستور الذي يتطلع إليه الليبيون، من حيث طبيعته ومحتواه وتوجهاته، ومن حيث طريقة وضعه وشروط إقراره، تأتي المقالة الأخيرة التي نشرت للدكتور زاهي المغيربي في صحيفة قورينا، ونشرتها نقلاً عنها بعض المواقع الإلكترونية، لتمثل بالفعل **خطوة متقدمة جداً** في اتجاه تطوير عملية الحوار الوطني حول هذا الموضوع المصيري ذي الأهمية الحيوية والموقع الجوهري في مسألة البحث عن إصلاح الأوضاع المتردية في بلادنا، وتحسس الآفاق الممكنة لإعادة بنائها من جديد، على أسس من الوفاق الوطني، والمشاركة الفعلية لقوى الشعب ونخبه في مختلف مسارات إدارة الشؤون العامة، وآليات اتخاذ القرار.

ونحن نعتبر حديث الدكتور زاهي خطوة متقدمة على هذا الصعيد، لأنه، رغم اختصاره وتركيزه، تضمن بالفعل رداً مطمئناً على مختلف الهواجس التي عبرنا عنها، وعبر عنها غيرنا في مقالات وكتابات مختلفة، فيما يتعلق بالآلية التي كان يتجه الظن إلى أنها هي الآلية التي تنوي الدولة اتباعها في عملية وضع دستور للبلاد، عن طريق لجنة محدودة العدد، تختارها الدولة وتكلفها بإنجاز هذه العملية، ثم تفرض الدستور الذي تخلص إلى إعداده هذه اللجنة على الشعب، وربما تزيف عملية استفتاء شعبي على إقراره، كما يحدث في الكثير من الدول غير الديمقراطية.

وإننا نرحب تماماً بالتحديد الذي قدمه الدكتور زاهي فيما يتعلق بمهمة اللجنة المكلفة بإعداد الدستور، باعتبارها تمثل "**مرحلة أولى**" في عملية إعداد الدستور، تهدف إلى وضع "مسودة" أو "ورقة عمل" أو "مجموعة مبادئ"، ينبغي أن تليها –حسب كلام الدكتور زاهي– "**مرحلة ثانية**" تبدأ فيها "عملية النقاش العام"، حيث "يفسح المجال لجميع الفئات والشرائح المهنية والأطياف المختلفة في المجتمع من مثقفين ومؤسسات مجتمع مدني للمشاركة في حوار ديمقراطي حر وجاد، ينتهي بصياغة دستور". ثم نجد الإجابة الشافية عن كل تساؤلاتنا وهواجسنا عندما نبلغ قول الدكتور زاهي:

"أما في **المرحلة الأخيرة** فيتم عرض مشروع الدستور على الشعب لمناقشته وإقراره عبر مؤسساته الديمقراطية المخولة بذلك، وبهذه الطريقة يكتسب الدستور شرعيته وقبوله".

وإني لأعبر عن سعادة فعلية بقراءة هذا الكلام للدكتور زاهي، من جهة لأني أجد أننا نتفق معه تماماً في كل التفاصيل التي تحدث عنها، فيما يتعلق بالمهمة المحددة للجنة الدستور، والدور الذي يؤمل أن يقوم به إخواننا المثقفون والأساتذة العاملون في إطارها، وهم نخبة نثق في علمهم وصدقهم ووطنيتهم، وفي تعريفه لطبيعة الدستور الذي "نريده" ونحلم به، ونكتفي كل الاكتفاء بالتعريف الذي قدمه الدكتور زاهي له عندما وصفه بأنه "دستور ديمقراطي"، ووضع المبادئ أو الشروط اللازم توفرها فيه لكي يستحق أن يوصف بوصف "الديمقراطية"، وأخيراً فيما يتعلق بالآلية التي تحدث عنها لإقرار الدستور، بدءاً من عرضه على النقاش والحوار الوطني العام والحر، وانتهاء بعرضه على الاستفتاء الشعبي، لإقراره، والقول بأن الدستور لن يكتسب شرعيته وقبوله إلا بعرضه على القبول الشعبي.

أما من جهة أخرى فإننا نحسب أو نفترض، ولا نقول نعلم علم اليقين، أن الدكتور زاهي لا يعبر في هذا الصدد عن رأي شخصي منفرد، فلعل نشر هذه المقالة في أعقاب عودة الدكتور زاهي من "اجتماع طرابلس" الذي تقول الأخبار إنه أسفر عن تشكيل لجنة تحضيرية للمركز الوطني للديمقراطية، وما تردد من أخبار حول طبيعة النقاش والحوار الذي دار في هذا الاجتماع، يحفز على الظن بأن هذه الأفكار التي عبر عنها الدكتور زاهي تعكس نوعاً من القناعة التي تسود لدى نخبة المثقفين العاملين في إطار لجنة الدستور، ومن ثم فيمكن اعتبار أنها تمثل توجها فعلياً، وتياراً حقيقياً، يسير بثقة وتصميم في طريق البحث عن آفاق الإصلاح، ووضع الأقدام على الطريق المؤدية إليه، ومن ثم مواصلة المسيرة حتى غايتها المرجوة.

وهنا نصل إلى نقطة في غاية الأهمية في إطار إثراء النقاش حول الشروط اللازمة للشروع في "المرحلة الثانية" من مراحل إعداد الدستور، وهي التي قال الدكتور زاهي إنها "مرحلة النقاش العام حيث يفسح المجال (...) للمشاركة في حوار ديمقراطي حر وجاد". وفي هذا الصدد لا نجد مزيداً نضيفه سوى التساؤل عن أمرين نرى أنه لابد أن يتم حولهما نقاش معمق حتى تتضح الرؤية، وتتمهد السبيل:

النقطة الأولى تتعلق بما عبر عنه الدكتور زاهي في قوله إن هذه المرحلة "يفسح فيها المجال لجميع الفئات والشرائح المهنية والأطياف المختلفة في المجتمع من مثقفين ومؤسسات مجتمع مدني". وهي نقطة نحسب أنه لابد من أن يتم اتفاق عام حول ما تعنيه على وجه الدقة، فهل المقصود "جميع" الفئات والشرائح والأطياف، بكل ما تعنيه كلمة "جميع" من تعميم وشمولية، أم أنه سوف تظل هناك فئات أو شرائح أو أطياف معينة محجوبة عن المشاركة في عملية الحوار، لأنها، في اعتبار الفئة الحاكمة، فئات "خارجة" أو "خائنة" أو "مضادة" أو "معادية"، بحسب تعريفات أو تصنيفات "قانون حماية الثورة" وجملة المفاهيم والمعايير السائدة في الجهة المخولة بتنفيذ هذا القانون "اللجان الثورية".

والنقطة الثانية فتتعلق بالإمكانية العملية الواقعية للمباشرة في عملية الحوار الوطني، فهل يرى الدكتور زاهي أن الأوضاع القائمة حالياً، وخاصة في ظل استمرار نفاذ القوانين المجرمة لحرية الرأي والمصادرة لحق الاختلاف، وفي ظل بقاء اللجان الثورية بنفس المهام التي أنشئت من أجلها وعلى رأسها "حماية الثورة والدفاع عنها والدعاية لها"، هي أوضاع ملائمة لبدء عملية حوار "ديمقراطي حر وجاد"، كما عبر الدكتور زاهي في مقالته، ونحن نؤيده في ذلك على طول الخط.

وإذا كان لنا أن نبدي رأياً في هذا الخصوص، فإننا نعيد التأكيد على ما عبرنا عنه في مقالة سابقة بحديثنا عن ضرورة تنقية ساحة الحوار الوطني مما أسميناه "**مخلفات الحرب العقائدية**"، المتمثلة في رأينا في شيئين محددين: أولهما قانون حماية الثورة، وثانيهما اللجان الثورية. فدون القيام بعملية التنقية والتنظيف هذه، فسوف يظل الخطو في ساحة الحوار محفوفاً بمخاطر الاصطدام بأحد الألغام القاتلة، إذا ما فكر أحد المتحاورين أن يطأ بقدمه إحدى النقاط المحظورة على الرأي المختلف، فجرؤ على التعبير عن رأي مخالف لرأي السلطة الحاكمة، أو فكر في انتقاد بعض طروحاتها وخياراتها السياسية.

وسوف نظل نترقب أن تتخذ السلطة الحاكمة قرارها الحاسم في هذا السبيل، فتلغي قوانينها الفاقدة للمشروعية الدستورية، والمناقضة حتى لتشريعاتها المؤكدة لحقوق الأفراد في حرية الرأي والتعبير، في مثل "الوثيقة الخضراء لحقوق الإنسان" و"قانون تعزيز الحرية"، ثم تلغي بالتبعية منظمة "اللجان الثورية" التي لا يعود لها مبرر وجود.

وإننا نضـم صـوتنا إلى صـوت الدكتور زاهي إذ ينهي مقالته بقوله: "إنه من الضـروري تغيير القوانين السـائدة"، و"السـماح (...) بمناقشـة القضـايا العامة التي تهم جميع المواطنين وإبداء الرأي حولها، وبذا تتحول إلى منابر ونواد سياسية حقيقية للحوار الديمقراطي".

وإني أول من يعلن استعداده للانضمام إلى مثل هذه المنابر السياسية الحقيقية، حين يتأكد لي أن سـاحة الحوار الديمقراطي "داخل البلاد"، وليس عبر الشـبكة العالمية، باتت نظيفة من "الألغام"، ومن ثم يصبح السير فيها آمناً ولا عواقب تخشى منه.

فتحية للأصـوات الوطنية الصـادقة، التي نسـمعها من الدكتور زاهي والدكتور فتحي البعجة وغيرهم، ونأمل أن ينضـم إليهم آخرون، ونحن معهم، في سـبيل إنضـاج الظروف السـياسـية داخل الوطن لمثل ذلك الحوار الديمقراطي المنشود.

لا سيف ولا معتصم: أبناء ليبيا كثيرون..

11 يناير 2008

لقد فعلت آلة الإعلام والدعاية، عبر عدة سنوات ماضية، فعلها في تمرير فكرة احتمال أن يرث ابن العقيد القذافي الأكبر (سيف الإسلام) كرسي الحكم، وقد أتاح الوالد لابنه البكر أن يظهر على الساحة السياسية، ثم صار يدعم ظهوره بوسائل شتى، ويضع تحت تصرفه من مقدرات الدولة الليبية ما يصرف منه على تكريس صورته كوريث محتمل للحكم، حتى نجح –فيما يبدو– في جعل الليبيين يهضمون هذه الفكرة، ولا يعودون يجدون فيها أي ضير أو غضاضة، بأمل أن يصدق الابن في وعوده التي كان سخياً في إطلاقها بأن ينتشلهم من وهدة التخلف والفقر، وأن يطور حياتهم، فتتحسن معيشتهم، بارتفاع الدخول، وتطوير الخدمات، وسد الحاجات. وهكذا أمكن بفعل تأثير الآلة الإعلامية المتطورة، والإمكانات المالية الهائلة، أن تمرر فكرة وراثة سيف حكم أبيه، فلم يعد الناس يرفضونها أو يستبعدونها، بل صاروا يميلون مع مرور الوقت إلى قبولها والظن بأنها باتت أمراً محسوماً مفروغاً منه.

بيد أننا بتنا في الآونة الأخيرة نسمع بين فينة وأخرى كلاماً عن صعود نجم ولد آخر من ولد العقيد القذافي هو (المعتصم). وقد بدأت عملية إبراز هذا النجم الثاني، حين فوجئ الليبيون بتعيينه (مستشاراً للأمن القومي)، وبات بحكم هذه الصفة عضواً في تشكيلة مؤتمر الشعب العام، وفي مجلس التخطيط الوطني، حيث شوهد في موقع متميز بجانب الدكتور محمود جبريل أمين المجلس، فضلاً عن موقع آخر لا نعلم بالضبط ما هو في الآلة العسكرية للدولة، حيث بات المعتصم يشاهد متخذاً موقعاً متميزاً إلى جانب اللواء أبو بكر يونس القائد العام للقوات المسلحة.

وهنا كان لابد أن تبدأ الظنون والتوقعات والحسابات المتناقضة والمتضاربة تفعل فعلها في نفوس الناس والمشاهدين والمراقبين، فأخذت تظهر التساؤلات عن أي الابنين هو الأقوى والأكثر حظاً من أخيه في وراثة (العرش)، ثم أخذنا نسمع من يتداول أخباراً أو شائعات عن صراع مفترض أخذ ينشب بين الأخوين (سيف) و(معتصم)، وعن انقسام آلة الحكم القائم إلى فريقين، كل منهما ينحاز إلى أحد الابنين ويؤيده، ويخوض من ورائه الصراع المفترض ضد أخيه وأنصاره..

ومهما كان لهذه الشائعات والافتراضات من أساس تستند إليه، فإنه يحق لنا أن ننظر إليها من منظور آخر مختلف تماماً، وأن نقدم في هذا السياق فرضية، نزعم أنها قد تكون هي الأكثر قرباً إلى الصواب.

ففي تقديري الشخصي أن هذا الحديث عن صراع محتمل بين الأخوين (سيف) و(معتصم) يدخل، على نحو ما، في سياق اللعبة الدعائية الماكرة التي تهدف إلى ترسيخ وتمرير الفكرة ذاتها، وهي القبول بألا يخرج الحكم من القذافي وأبنائه، وأن القذافي قد يكون كريماً مع الليبيين، فلا يفرض عليهم واحداً من الأبناء، ولكن يتيح فرصة الاختيار بين اثنين منهم، فلهم أن يختاروا سيف ولهم أن يختاروا معتصم إن رأوا ذلك.

وإني أحذر من الانجرار إلى الوقوع في شرك هذه اللعبة الدعائية الماكرة، وأود أن يحدث بيننا إجماع على العمل على ترويج فكرة مضادة وهي التي تقول إن ليبيا قادرة على إنجاب الرجال المؤهلين والقادرين على تحمل مسؤولية الحكم وإدارة الشؤون العامة، وأن الليبيين ينبغي أن يكون لهم الحق في أن يختاروا من أبناء البلاد من يرون أنه الأكفأ للمنصب، والأقدر على تحمل المسؤولية، من خلال عملية ديمقراطية حقيقية، يتاح فيها لمن يرى في نفسه الأهلية والكفاءة والقدرة على تحمل المسؤولية أن يترشح لدخول المنافسة الديمقراطية مع غيره من المرشحين، ثم يتاح للشعب أن يختار من بينهم الأكفأ والأصلح حسب رأي أغلبية الناخبين.

ومن هذا المنظور، فإننا يمكن أن نذهب إلى حد بعيد من الموضوعية والعدالة حين نضع الأخوين (سيف) و(المعتصم) في موقعهما الصحيح من العملية الديمقراطية التي نتحدث عنها، باعتبارهما مواطنين ليبيين لكل منهما حق متكافئ مع سائر المواطنين في أن يرشح نفسه لمختلف مناصب المسؤولية، فإذا حصل أحدهم من خلال انتخابات حرة ونزيهة وشفافة على تأييد أغلبية كافية من المواطنين، فعند ذلك يكون قد اكتسب الحق الدستوري والقانوني في تولي المنصب، وتحمل المسؤولية، للفترة التي يحددها له الدستور، وتنظمها القوانين.

أما حصر حديثنا وتخميناتنا في أي الأخوين مرشح للانتصار في هذا الصراع المزعوم على وراثة (العرش) فهو وقوع غير مبرر من قبلنا في الشرك المنصوب لنا، كي نقبل أصلا بفكرة التوريث، ثم لا نعود نفكر في القضية الجوهرية، أي قضية "شرعية" الحكم و"شرعية" الحاكمين، ولا

يعود أمامنا إلا التفكير في أي الأبناء يكون الأقوى من أخيه، فيســـتولي على "العرش" بدلاً منه. ونكرر ذلك المشهد الذي عاشه المسلمون قبيل وبعد وفاة الخليفة هارون الرشيد، حيث كان الخليفة قد ورط الأمة بفعلته غير الحكيمة وهي تولية أبنائه خلافة العهد من بعده، فأشعل بذلك نار الحسد والصراع بينهم، وهو صراع لم ينته إلا بتغلب المأمون على أخيه الأمين، بغلبة مناصريه من الفرس ومن والاهم.

إن قضــيتنا الوطنية لم تكن في تقديرنا، وليســت مطلقاً، قضــية "**من**" يحكمنا، القذافي أو أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة، أو أي ضابط يتمكن من قلب نظام الحكم والتربع على كرسيه، وليست من باب أولى أهو هذا الابن من أبناء القذافي أم أخوه فلان أو فلان، ولكن قضيتنا هي حق الشعب في امتلاك الكلمة العليا في تقرير نظام الحكم واختيار الحاكم، أي أنها قضــية "**الشــرعية**". فإذا ما وجدت هذه القضــية الحل، فعندها ســتشــرع الأبواب أمام كل أبناء الشــعب الليبي ليتنافســوا تنافســاً ســلمياً ديمقراطياً من أجل كســب تأييد الأغلبية المطلوبة التي يحددها الدســتور لمن يتولون مختلف المناصب العليا في الدولة.

حرية الرأي والتعبير شرط أساسي لصياغة دستور ديمقراطي

2 فبراير 2008

مرة أخرى نجد أن من واجبنا أن نقدم تحية خالصة إلى الدكتور فتحي البعجة على مقالته الأخيرة حول الدستور ومواصفاته وشروط وضعه وإقراره، ومن ثم شرعيته، لما اتسمت به هذه المقالة، كغيرها من مقالاته الممتازة السابقة, بعلمية الطرح والتناول، وتركيز الأفكار ووضوحها، والجرأة في الإعلان عن الموقف، بالرغم من مختلف المحاذير التي ما زالت تحوط ساحة الفكر والرأي والتعبير في بلادنا. وذلك بسبب استمرار تسلط أجنحة معينة في النظام، ورغبتها في إدامة الهيمنة المطلقة على الرأي والحقيقة، وممارسة الحظر على "الرأي الآخر"، من خلال الاتهامات التقليدية المعروفة بالتخوين والرجعية والمروق عن ثوابت "الثورة" وما إلي ذلك.

وإني أتفق مع الدكتور البعجة في جل ما ورد في مقالته، وخاصة فيما يتعلق بتوصيف الدستور الذي "نريده" ونتطلع إليه، والذي لخصه أروع تلخيص في وصف ذلك الدستور بأنه **(دستور وطني ديمقراطي شرعي)**، فلا شك أن هذا التعريف يمكن أن يصنف بأنه تعريف "**جامع مانع**" حسب تعبير الفلاسفة، لأنه جمع في هذه المفردات الثلاث: وطني، ديمقراطي، شرعي أهم الشروط التي ينبغي أن تتوفر في الدستور الذي يريده الليبيون ويتطلعون إليه:

- فيكون دستوراً وطنياً، أي معبراً عن هوية الشعب الليبي وثوابته التي يتفق عليها الجميع، وبالتبعية لا يكون دستوراً مستعاراً ومقتبساً من الغير اقتباساً أعمى.

- ويكون دستوراً ديمقراطياُ، أي يتسم بما بات يعرف بأنه السمات الأساسية لأي دستور ديمقراطي، من حيث توفر خصائص معينة فيه أهمها: كفالة الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين، الفصل بين السلطات، كفالة التداول السلمي على السلطة. ومن ثم ينبغي أن يتم توافق وطني شامل على رفض أي دستور يتضمن أي خرق لأحد هذه الشروط، فيفقد صفة الديمقراطية.

- وأخيراً يكون دستوراً شرعياً، بمعنى أن يتم إقراره من قبل الشعب إقراراً حراً، وهو ما عبر عنه الدكتور البعجة بقوله: "وثيقة دستورية ليبية وطنية ديمقراطية، تتحصل على رضا وقبول طوعي شعبي، بلا قسر أو خوف أو إرغام أو فرض، فقبول الناس طواعية بهذا الدستور يعني شعبيته، ويعني أنه تحصل على الشرعية.

وفي الحقيقة إن ما يهمني التركيز عليه في مقالتي هذه هو ما ورد في هذه النقطة الأخيرة، وأعني فكرة أن الدستور لن يكتسب "شرعيته" إلا إذا حصل على رضا الشعب وقبوله قبولاً طوعياً حراً.

إذن فالقبول الطوعي والحر لهذا الدستور من قبل جماهير الشعب، ونعني بالطبع كل جماهير الشعب، وليس فئة محدودة منه، هو الشرط الجوهري لكي يكتسب الدستور الشرعية. وما لم يحصل الدستور على هذه الشرعية، فسوف يظل "غير شرعي"، وسوف يظل مرفوضاً من قبل الشعب، ولن تكون له أي قيمة فعلية، مهما تمكن النظام من فرضه على الناس بالقوة أو بحكم أنه هو الخيار الوحيد المطروح، فيكون القبول به مجرد رضوخ إلى حكم الأمر الواقع، وليس تعبيراً عن إرادة شعبية حرة.

ولكن لكي يتم اختبار مدى قبول الناس أو عدم قبولهم لأي دستور يعرض عليهم، لابد أن تتوفر جملة من الشروط الموضوعية التي تمكن "الناس":

أولاً من الاطلاع على "مسودة" الدستور أو "مشروعه"، للنظر فيه ودراسته وفهمه واستيعابه،

وثانياً: من حرية التعبير عما يتكون لديهم من آراء حوله، قد تتجه إلى تعديله أو تحويره بالإضافة أو بالحذف،

وثالثاً من حرية قول كلمتهم في قبول المشروع أو رفضه، من خلال استفتاء حر وشفاف ونزيه، تتوفر له كافة شروط الموضوعية والنزاهة والحيدة.

وهذا ما عبر عنه بتركيز ممتاز الدكتور البعجة بقوله: "إن ما يطالب به الإصلاحيون الليبيون ليس شيئاً من هذا القبيل، إن المطلب واضح وصريح: (دستور وطني ديمقراطي شرعي) يقبله الناس ويلتقون حوله".

وإننا نمر بسرعة على توصيف الدكتور البعجة للمهمة التي تناط عادة بالجمعية الوطنية أو التأسيسية) وهو "صياغة مسودة للدستور"، وهي مهمة محددة بموضوع وزمن، تنتهي بالانتهاء من "صياغة هذه الوثيقة"، فإننا نود تركيز الحديث حول المرحلة التي تلي الانتهاء من صياغة مسودة الدستور، وهي التي يتم فيها "عرضها على (الشعب) لكي يكون للناس رأي حاسم فيها بالقبول أو بالرفض". فالحقيقة أن هذه المرحلة هي المرحلة الأهم والأشد صعوبة وحساسية، ذلك أنها تتطلب

كشرط جوهري أن يكون للناس خلالها "مطلق الحرية في التعبير عن آرائهم دون إرغام أو إكراه" كما يقول محقاً في ذلك كل الحق الدكتور البعجة.

فدعونا الآن نتساءل عن مدى توفر هذه الحرية في التعبير عن الرأي، في ظل النظام والأوضاع والتشريعات القائمة في البلاد حتى هذه اللحظة.

ولقد تطرقنا في كثير من كتاباتنا السابقة إلى قناعتنا بأن النقطة الجوهرية الأولى التي تحكم بالضرورة أي تفكير في تحرك فعلي نحو الإصلاح السياسي في البلاد، ينبغي أن تبدأ بتوفير الشروط الموضوعية والقانونية التي تعترف للمواطنين جميعهم، دون أي تمييز بينهم، لأي سبب كان، بحقهم في امتلاك رأيهم الخاص، مهما اختلف هذا الرأي مع رأي السلطة الحاكمة أو آراء المتنفذين فيها والمسيطرين على مقاليدها بحكم الأمر الواقع وتراكمات السنين السالفة.

ولقد كررنا، بخصوص هذه النقطة بالذات، القول بأن نقطة البدء الأولى ينبغي أن تكون في اعتراف قائد النظام نفسه بأنه ليس معصوماً عن الخطأ، وأنه كإنسان فرد لا يمكن أن يمتلك الحقيقة كلها، وأنه كإنسان فرد لا يمكن أن يملك المعرفة بكل شيء، فيعترف من ثم بأنه يمكن أن يكون من بين الليبيين من يختلف معه في الرأي في هذه المسألة أو تلك، وأنه يمكن أن يكون من بينهم من يعرف، بحكم تخصصه وعلمه، في هذا الجانب أو ذاك ما لا يعرفه هو. وينبغي بناء على هذا أن يعترف قائد النظام نفسه بأنه ليس "خطأ أحمر"، وأن يبادر إلى تخطئة ابنه سيف الإسلام حينما أعلن في خطابه الشهير في 20 أغسطس 2007 في بنغازي أن ثمة خطوطا حمراً أربعة لا يسمح بالمساس بها، وذكر من بينها "معمر القذافي". ولقد كتب أحد الكتاب في هذا الخصوص قائلاً: "ما هذا يا سيف.. حتى رسول الله لم يكن خطأ أحمر". ولقد صدق هذا الكاتب في قولته، فإن الرسول الأعظم (صلى الله عليه وسلم) يعطينا في هذا الخصوص درساً ثميناً وغالياً علينا أن نتأمله ونقتدي به، ونستخلص منه العظة والعبرة، وذلك أنه (صلى الله عليه وسلم) كان يعترف لأصحابه بحقهم في أن يكون لهم الرأي والمشورة، في كل ما ليس بوحي نزل عليه من ربه، وكان لا يجد غضاضة في الاعتراف بخطأ رأيه، والتسليم لهم بصواب رأيهم، والنزول عنده.

فإذا ما استقر رأي قائد النظام على اتخاذ هذه الخطوة الجوهرية والأساسية، فلن يكون عسيراً علينا وعليه بعدئذ أن نتفق على ما ينبغي أن يترتب على ذلك من خطوات لازمة وضرورية.

وأول ما يترتب على ذلك في رأينا هو اتخاذ القرار بإنهاء ما سميناه في مرات سابقة "مرحلة تجريم الرأي المخالف"، وهي المرحلة التي اتسمت أساساً بأمرين اثنين:

أولهما إصدار تشريعات وقوانين تجرم الرأي المخالف، تمثلت في "قانون حماية الثورة"، الذي اعتبر أن كل ما يتهمه قائد النظام أو أركانه أو مؤسساته الأمنية بأنه مخالف لما يسمى "الثورة" جريمة، حددت لها أنماط من العقوبات المادية، تبلغ في أقصاها حد التصفية الجسدية، بمختلف أساليب التصفية والإعدام.

وثانيهما إيجاد مؤسسات خاصة لتنفيذ هذا القانون، من خلال ملاحقة من يعتبرون مخالفين، بالحق أو بالباطل، وتوجيه الاتهامات المختلفة لهم، ثم الزج بهم في السجون، وإخضاعهم لممارسات التعذيب، حتى بلوغ تصفيتهم جسدياً تحت التعذيب أو بالشنق أو بالرصاص. ومعروف أن على رأس هذه المؤسسات وأكثرها بشاعة تأتي مؤسسة "اللجان الثورية".

فإذا اتفقنا على هذا فإن الإعلان عن نهاية هذه المرحلة يجب بالضرورة أن يتضمن أمرين هما:

أولاً– إلغاء القوانين المجرمة للرأي، وفي مقدمتها قانون "حماية الثورة"، وإعادة الاعتبار لحق جميع المواطنين، دون تمييز بينهم، في امتلاك رأيهم الخاص، مهما كان مضاداً أو مختلفاً مع آراء الأطراف الأخرى في التركيبة الاجتماعية، بما في ذلك رأي قائد النظام نفسه.

ثانياً – إلغاء المؤسسات التي كانت تناط بها مسؤولية متابعة سريان هذا القانون وتنفيذ أحكامه، وبالطبع يأتي في مقدمة هذا إلغاء "اللجان الثورية" أو إجراء تحوير في هويتها ومهامها، بحيث لا تعود مختصة بملاحقة واتهام المختلفين مع "الثورة وقائدها"، وتتحول إلى جماعة سياسية، تدخل في مواجهات سياسية وفكرية مع غيرها من القوى السياسية والاجتماعية في المجتمع، ويكون سلاحها في ذلك سلاح الفكر والحوار السلمي، وليس سلاح التخوين والإرهاب والقمع.

فإذا ما تم هذا فإن الظروف الموضوعية تكون قد توفرت لكي يبرز –كما يقول الدكتور البعجة– "دور المؤتمرات العامة والمنتديات والمنابر الحرة والجمعيات والمنظمات والروابط والنقابات والنوادي، وكل ما يعتبر مؤسسة أهلية ومدنية، في نقاش هذه الوثيقة التاريخية الهامة وإقرارها أو رفضها، والإضافة عليها أو تعديلها، أو شطب ما لا يتفق عليه، أو ما لا يرغب الناس فيه".

ونحسب أنه بدون القيام بالخطوتين السالف ذكرهما وهما: إلغاء القوانين المجرمة للرأي، وإلغاء المؤسسات المكلفة بتنفيذ هذه القوانين (اللجان الثورية)، فإنه لن تكون الأرضية ملائمة لأن تقوم تلك المؤتمرات والمنتديات والمنابر الحرة، على فرض وجودها، بأي دور في هذا الخصوص. وإننا نحسب أن الدكتور البعجة لا يقصد في الحقيقة بهذه المؤسسات تلك الهياكل الموجودة حالياً: مؤتمرات شعبية، نقابات وروابط مهنية، نواد رياضية وثقافية، جمعيات أهلية (مؤسسة بموجب القانون 19 سيئ السمعة)، وأن حديثه عن "منابر حرة" هو من قبيل التعبير عن الأماني واستشراف المستقبل، أكثر منه حديثاً عن أمر واقع ملموس. فوجود المنابر الحرة بالمعنى الكامل للكلمة لا يمكن تخيله في ظل الأوضاع المضادة للحرية القائمة الآن.

وهكذا فنحن نتفق مع الدكتور البعجة وغيره من مفكري ورواد تيار الإصلاح السياسي في بلادنا بأن الدستور الذي نريده هو "الدستور الوطني الديمقراطي الشرعي"، وأن مفهومنا لشرعية ذلك الدستور يتمثل في عرضه على رأي واختيار الشعب الحر، وأن هذا الاختيار الحر ينبغي أن يأتي كنتيجة وثمرة للحوار وتبادل الرأي بين مختلف الأطياف الفكرية والسياسية والاجتماعية في المجتمع.

بيد أننا نضيف في هذا الخصوص رأينا في أنه لابد ، لكي يتمكن "الشعب" من قول رأيه في مسودة الدستور بحرية ودون إكراه أو توجيه أو إجبار، أن تتوفر الظروف الموضوعية المناسبة للقيام بذلك، وهي الظروف التي تعترف لكل الناس بحقهم في امتلاك الرأي أساساً، ثم تمكنهم من التعبير عن ذلك الرأي بحرية، من خلال منابر للتعبير تكون بالفعل حرة ومستقلة تماماً عن أي سلطة.

وسوف نظل نترقب أن تتبلور لدى قائد النظام تلك القناعة التي نراها لازمة وضرورية لفتح أية آفاق لإصلاح سياسي حقيقي وشامل، بإنهاء مرحلة "تجريم الرأي"، من خلال إصداره قرارين تاريخيين، سوف يمثلان، إن صدرا بالفعل، إعلاناً لبداية مرحلة جديدة من تاريخ ليبيا هما:

1) قرار إلغاء قانون حماية الثورة.
2) قرار إلغاء اللجان الثورية، أو تحويلها إلى منبر سياسي، لا بأس في أن يتبنى فكر القائد المعبر عنه في الكتاب الأخضر، وأن يسعى للتبشير والإقناع به من خلال الحوار والدعوة السلمية.

خطاب العقيد: مقدمات صحيحة.. ونتائج في منتهى الخطأ

4 مارس 2008

لن يكون من الموضـــوعية مطلقا أن نقول إن كل ما جاء في خطاب العقيد القذافي في افتتاح جلسـة مؤتمر الشـعب العام لهذا العام خطأ ومجانب للصـواب. بل على العكس من ذلك تماماً؛ إذ لعلنا نميل بالفعل إلى القول بأن معظم ما جاء في الخطاب هو صـــحيح مائة بالمائة، وأننا من ثم نتفق معه عليه، ونؤيده فيه، ولا نجد غضاضة مطلقاً في التعبير عن ذلك والتصريح به.

فمن منا يمكن أن يكون موضـــوعيا إذا لم يتفق مع العقيد القذافي في توصـــيفه للحالة التي انتهت إليها البلاد في ظل ما يمكن أن نذهب معه فيه، تجاوزاً، إلى أنه التطبيق السيئ لنظام سلطة الشـعب، فقد عبر بنفسـه بما لا مزيد عليه من أن المحصـلة العامة لما انتهت إليه البلاد هي مزيج من الفشـل والتعثر والتخبط والفسـاد. وقد أورد في وصـف الجهاز الإداري الذي تولى الأمور منذ بداية تطبيق نظام سـلطة الشـعب أوصـافاً ونعوتاً لعلها في الحقيقة أقسـى مما وصـفه به أكثر المتشـددين من الناقدين والمعارضـين لنظام الحكم في ليبيا، فقد وصـف هذا الجهاز بأنه "أخطبوط" من الفسـاد، وأنه مجرد محصـلة متراكمة من الفشـل في اسـتثمار عوائد النفط الهائلة التي هطلت بالمليارات الطائلة على خزينة الشعب الذي لم يبلغ تعداده بعد الستة ملايين نسمة.

وإني، في خضـم هذه الموجة الطاغية من السـخط والغضـب على ما ورد في خطاب العقيد، بسـبب ما يشـعر به الكثيرون من خيبة أمل حقيقية من النتائج التي توصـل إليها، أود المجازفة بالقول إن تقدما ما قد حدث على صعيد حلحلة الأزمة المتفاقمة في البلاد منذ ثمانية وثلاثين عاما، تمثل في تقديري، في بلوغ العقيد القذافي هذه الدرجة من الاعتراف بفشـل النظام الإداري الذي أفرزه نظام "سلطة الشعب".

ولقد عبرنا وعبر غيرنا كثير من الكتاب منذ مدة عن أنه لن يكون لنا أمل في بلوغ حل للأزمة، أو علاج للعلة التي تعاني منها البلاد على الصعيد السياسي، إذا لم نبلغ الدرجة المطلوبة والحاســمة من الاعتراف بأن الطريق الذي ســرنا فيه عبر هذه العقود قد تبين لنا بما يكفي من الوضوح والجلاء أنه طريق مسدود. وأنه من العبث أن نواصل ضرب أقدامنا ورؤوسنا في الجدار

الذي يســـد علينا منافذ ذلك الطريق، ومن ثم فإن الحل الوحيد هو أن نتوقف، ونتدبر ونبحث لكي نجد لأنفسنا طريقاً آخر، قد يفضي بنا إلى آفاق الفضاء الرحب للمستقبل الرغد الذي نسعى إليه.

ومن هنا فإني أريد أن أفترض أننا، في ضـــوء ما ورد في خطاب العقيد، قد بلغنا بالفعل هذه الدرجة، وهي التسليم والاعتراف بأن المناهج والآليات التي اتبعناها طول العقود الماضية، قد انتهت بنا إلى فشـــل ذريع، وتخبط خطير، وأوصـــلتنا إلى مســـتويات مخجلة وفاجعة من التأخر والتعثر والتأزم، على جميع الصعد والمستويات: سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وإدارياً..إلخ.

وهنا ينتهي الجزء الذي قلنا إننا نتفق فيه مع العقيد القذافي، وهو ما نشـــبهه، بلغة المنطق، بمقدمات القضية، ولكننا نختلف معه تمام الاختلاف في النتيجة أو النتائج التي استخلصها هو من هذه المقدمات..فقد كانت النتائج التي انتهى إليها بالغة الخطأ، بل ومجانبة للصـواب المنطقي أكبر المجانبة. فقد كان المنطق السليم يفرض أن تكون القضية على النحو التالي:

- النظام الإداري (السياسي) فاشل
- هذا النظام نتيجة لنظام سلطة الشعب.
- إذن نظام سلطة الشعب فاشل.

ولقد كان على العقيد القذافي أن يرتقي إلى مستوى المسؤولية التاريخية، فيتحلى بما كان ينبغي أن يتحلى به من "شـــجاعة أدبية" فيعترف بأن النظام الذي طبقت من خلال آلياته المختلفة كل الســياســات التي يعترف هو معنا بأنها انتهت إلى الفشـــل والخراب والكارثة، لابد أن يكون نظاماً معيباً، أو على أقل تقدير يعاني من مظاهر عديدة لأنماط من الخلل النظري والتطبيقي الفادح، وأن المنطقي والصـواب أن نتوقف لنراجع أنفسنا، ونبحث عن مسببات هذا الخلل، لنتمكن من اكتشاف الحل أو الحلول المناسبة لمعالجة هذا الخلل، والانتهاء إلى نظام يكون كفيلاً بتحقيق الأهداف التي نصبو إليها.

ولقد كان على العقيد القذافي أن يصـل إلى النتيجة التي كان ينبغي أن يصـل إليها منذ زمن، وهي أن يكف يده عن "الدولة"، وأن يترك أمرها للمختصـــين والمؤهلين من أبنائها ليختاروا الســـبل والمناهج التي يتفقون على أنها الأجدى والأنفع والأفضل: أولاً لانتشال البلاد من مستنقعات التخلف والتعثر التي انتهت إليها بفعل السـياسـات الخاطئة التي اتبعت فيما مضـى، وثانياً لوضـع خطاها

على أولى مراحل الطريق الكفيلة بإيصـــالها إلى ما يتطلع إليه شـــعبها من اســـتقرار وازدهار ونماء وتقدم حضاري.

ولقد عبر كثير من أبناء هذه البلاد عن درجة عالية من التجرد وبعد النظر، من خلال تعبيرهم بمختلف الســبل، وعبر مختلف قنوات التعبير المتاحة، عن اســتعدادهم للمســاهمة في هذه العملية الوطنية، الهادفة إلى بلورة الرؤى ووضـع التصورات حول السبل الممكنة والملائمة لقيادة البلاد عبر مرحلة انتقالية مبرمجة ومخطط لها، تكون كفيلة بإنجاز الخطوات اللازمة لإعادة بناء نظام سياسي في البلاد، يكون كفيلاً بإرســاء دعائم دولة المؤســســات وســيادة القانون، التي تســير الأمور فيها سلطات تتمتع بشرعية حقيقية، مستمدة بالفعل من إرادة الشعب.

وأحســـب أن هؤلاء ما زالوا، بالرغم من خيبة الأمل التي نجمت عن النتائج البالغة الخطأ التي انتهى إليها العقيد، يؤكدون من جهة على اســـتمرار قناعتهم بكل التحليلات التي ســـبق أن قدموها وعبروا عنها لأعراض ومســـببات الأزمة الســـياســـية التي تعاني منها البلاد، ومن جهة أخرى على اسـتمرار اسـتعدادهم للمسـاهمة في البحث عن الحل، إذا ما بلغ النظام السـياسـي في ليبيا –ونعني بالطبع قائد النظام معمر القذافي– إلى الدرجة المطلوبة والضـــــرورية من الاعتراف بحقيقة الأزمة ومســـببـاتها الفعلية، ثم اتخذ قراره التاريخي بأن يترك الأمور للمؤهلين المختصـــين من أبناء البلاد، وأن يتيح لهم جميعهم ما يلزم من حريـة الحركـة والتعبير عن آرائهم، كي يـدخلوا في عمليـة حوار وطني شـامل، يتوج بوضـع دسـتور دائم للبلاد، يكون هو الأسـاس لإعادة بنائها، لتتحول من دولة "ثورة" و"جماهير" ثائرة إلى دولة "مؤسـسـات"، تتمتع بشـرعية فعلية نابعة من إرادة أغلبية الشـعب، وتمارس عملها تحت رقابة سلطة قضائية مستقلة، ورأي عام حر، يعبر عن نفسه من خلال وسائل الإعلام المستقلة.

أما آن أن يقول العقيد لليبيين:

أنتم أعلم بشؤون بلادكم

23 مارس 2008

الآن والآثار العاصفة التي خلفتها كلمة الأخ قائد الثورة في مؤتمر الشعب العام في الثاني من مارس الجاري توشـــك أن تهدأ، لينجلي الغبار الذي أثارته، فعكر مجال الرؤية، وجعل الكثيرين يتخبطون في محاولات مختلفة، للبحث عن الاتجاه الصـحيح الذي يقود إلى الطريق المناسـبة لبلوغ الغايات، نحســب أنه قد وجب علينا أن نتوقف قليلاً، لنضـــع كل المعطيات المتوفرة تحت مجهر البحث والنظر والتدبر، عســى أن نتمكن من وضــع أيدينا على ملامح الطريق التي نتفق، أو على الأقل يتفق معظمنا، على أنها الطريق الأنســب والأصــح والأجدى، والأقل كلفة في الوقت نفســه، لبلوغ الأهداف الوطنية التي يتطلع إليها الليبيون، ولا نشــك في أن قائد الثورة ومن تحركوا معه قبل وبعد الفاتح من سبتمبر 1969، كانوا، ولعلهم لا يزالون، يتطلعون إليها، وهي جعل ليبيا بلاداً آمنة مسـتقرة، يعيش فيها أبناؤها عيشـة هانئة مزدهرة نامية، في ظل نظام حكم يكفل لهم جميعهم، على قدم المســاواة التامة، جملة من الحقوق الأســاســية والحريات المدنية، وفرصــاً متكافئة في التنافس السلمي المقنن على تولي المناصـب والمسؤوليات المتصـلة بالشـأن العام، وإمكانات فعلية لتطوير حياة مجتمعهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بما يقربهم مع مرور السنوات والأيام إلى مستويات أرقى وأكثر تطوراً من الازدهار والرفاهية والتحضر.

وباعتباري واحداً من هؤلاء الليبيين، أبناء هذا الوطن، أحســـب أن من حقي أن أبدي وجهة نظري فيما أرى أنه يجب علينا أن نفعله. وسوف أعبر عن وجهة نظري هذه، صريحة مباشرة، رغم إدراكي أن هناك خطورة قائمة في أن يبادر بعض "المتربصـــين" لتحميلها معاني معينة، أو تأويلها تأويلات لا تخطر في بال كاتبها، وذلك بقصــد تشــويه نيته ومقاصــده، وحصــره في الخانة التي يحصـــرون فيها عادة من يجازف بتقديم رأي يظنون هم أنه "معارض" أو "مخالف" لتوجهات قائد الثورة وقناعاته.

جانب من وجهة النظر هذه عبرت عنه في مقالتي التي كتبتها بعد يومين من خطاب الأخ قائد الثورة في مؤتمر الشــعب العام، وجعلت لها عنواناً يقول: **"خطاب العقيد: مقدمات صــحيحة،**

ونتائج في منتهى الخطأ"، وزعمت فيها أن النتائج التي انتهى إليها الأخ القائد من جميع المقدمات الصحيحة التي استعرضها بما لا مزيد عليه، والتي تشير في خلاصتها النهائية إلى فشل جميع المحاولات والتجارب التي تمت عبر الإحدى والثلاثين سنة الماضية، منذ الإعلان عن قيام "سلطة الشعب"، في بلوغ أي من الأهداف المعلنة لهذا النظام، بل لعل العكس هو الصحيح، بمعنى أن مسيرة الثلاثين سنة هذه قد ابتعدت بنا مسافات هائلة عن بداية الطريق التي يؤمل أن توصل إلى تلك الأهداف، ولعلها في الحقيقة قد أخذتنا إلى طرق ومسارب ومجاهل، أدت بنا إلى التيه والضياع في صحراء، لا نملك فيها أي وسيلة لمعرفة الاتجاه الصحيح؛ نقول إن النتائج التي انتهى إليها الأخ القائد من هذه المقدمات، لم تكن نتائج صحيحة، وليست هي بالضرورة النتائج المنطقية التي يجب أن تترتب على تلك المقدمات.

فقد صور الأخ قائد الثورة ذلك الأخطبوط الذي وجدنا أنفسنا نتخبط في حبائله، بما لا نحتاج إلى أي إضافة لشرحه وتفصيله أو التعليق عليه، ولكنه أوقعنا في حيرة، لعلها قد زادت من تخبطنا، عندما أخذ يتحدث عن وجهة نظره في الأسلوب الأمثل للخروج من حبائل هذا الأخطبوط، من قبيل فض يد الدولة عن شؤون الناس، وتوزيع ثورة البلاد عليهم مباشرة، وتركهم يتصرفون في شؤونهم كما يحلو لهم.

وهنا وجدنا أنفسنا لا نستطيع أن نتفق مع الأخ القائد حول هذه النتيجة، لأننا نرى أن أي مجتمع بشري يحتاج إلى آلية تشرف على تعايش الناس مع بعضهم البعض، وتبادل مصالحهم وحاجاتهم، بطرق منظمة وسلمية، تضمن لهم جميعهم أداء ما لهم من حقوق، وتفرض عليهم جميعهم أداء ما عليهم من واجبات مستحقة للهيئة الاجتماعية التي توفر لهم الأمان على حيواتهم وأموالهم وممتلكاتهم. وكانت هذه الآلية هي ما يتفق الناس عليه من صيغ لتخويل جماعة أو فرد منهم، لتولي القيام بمهمة "الولاية العامة" على الأمة أو المجتمع. وهي الآلية التي اتخذت في مجتمع القبيلة اسم "الشيخ" أو "الزعيم"، وفي بعض المجتمعات اسم "السلطان"، ومع بداية المجتمع الإسلامي أخذت اسم "الخليفة"، مرورا بمختلف التسميات التي عرفتها المجتمعات البشرية: أمير، ملك، إمبراطور، رئيس جمهورية..إلخ.

ومهما اختلفت الأسماء والصفات، فإن المسمى ظل واحداً، هو ذلك الكيان المعنوي الذي يخوله المجتمع مهمة أو مهام إدارة مختلف جوانب حياته العامة، وهو ما بات يصطلح على تسميته

"**الدولـة**"، ويتمثل في عدد من الهيئات التي ينظم كل مجتمع طريقته في اختيار الأفراد الذين يكونونها، عن طريق الاختيار المباشر، أو الانتخاب، أو البيعة..وغير ذلك من الطرق والآليات..ثم يتفق أفراد المجتمع على صـــيغة لما يســـمى "**عقداً اجتماعياً**" يبين طريقة تكوين هذه الهيئات "الســـلطات" وينظم العلاقة فيما بينها، ويحدد أســـاليب ومواقيت وحيثيات تغييرها أو اســـتحداث غيرها..إلى آخر ما اصطلح على النص عليه في بنود العقد الاجتماعي "**الدستور**".

إذن فلا غنى لأي مجتمع بشــري عن "**دولة**"، تشــرف على ســلامة واســتقرار ونماء الحياة الاجتماعية، وتنظم إدارة مختلف الشـؤون العامة، المتصـلة بحاجات الناس ومصـالحهم. ومن هنا فإننا نقول إن فكرة "نفض الدولة يدها" عن الشـؤون العامة، هي فكرة غير قابلة للتطبيق إذا كنا نريد لأنفســـنا أن نعيش في مجتمع، يســـتحيل أن يعيش فيه كل فرد بنفســـه ولنفســـه، لأن الفرد في المجتمعات البشـرية قد تخطى منذ عصـور متطاولة تلك المرحلة التي لم تكن حياته فيها أكثر من جولة في الغابة أو البرية، يبحث فيها عن شيء يسد به رمقه، وحفرة في كهف أو ما يشبهه يحتمي فيها من الحيوان المفترس وعوامل الطبيعة.

وانطلاقاً من قناعتنا هذه بضـــرورة وجود الدولة، نود المجازفة بالقول بأن النتيجة التي كان ينبغي أن يسـتخلصـها الأخ قائد الثورة من تلك المقدمات الصـحيحة التي قدم بها لحديثه، هي أن الدولة التي نتجت عن فهمنا لنظام "سلطة الشعب" وطريقتنا أو في الحقيقة طرقنا المتعددة لتطبيقه، قد فشلت فشلاً ذريعاً في وضع أقدامنا على الطريق الصحيحة المؤدية إلى بلوغ الأهداف. وأن الحل الصـحيح ليس في إلغاء الدولة، ببسـاطة لأن الدولة لا يمكن إلغاؤها والاسـتغناء عنها، وإنما هو في إلغاء الأسس التي أقمنا عليها تلك الدولة التي فشلت، لكي نجد لأنفسنا أسساً مختلفة، تتفق أغلبية منا على أنها قد تكون هي الأفضـــل والأكثر ملاءمة، لبناء دولة تكون مؤهلة للنجاح والفعالية أكثر من تلك الدولة التي ثبت لنا فشلها الذريع، بكل ما انتهى إليه من نتائج فاجعة وموجعة ومريرة.

ولقد وددت، أنا شـــخصـــياً، لو أن قائد الثورة قد تبنى الخيار الآخر الذي يتمثل في نفض يد "**الثورة**" عن "**الدولة**"، وأن يدعو الليبيين، أو بالأحرى أن يدعهم، يبحثون ويتحاورون ويتشـــاورون لكي يكتشـفوا المناهج والسـبل الكفيلة بوضـع أقدامهم على بداية الطريق الأكثر جدوى في تمكينهم من بلوغ الأهداف الوطنية المتفق عليها.

ولعلي أجازف بالقول إني أعتقد أنه لن تكون ثمة غضـــاضـــة في أن يقول قائد الثورة لليبيين: "**أنتم أعلم بشؤون بلادكم**"، أسوة برسولنا الكريم محمد ﷺ الذي قال لمزارعي النخيل في المدينة المنورة، عندما أشـــار عليهم بعدم تأبير النخل، فلما لم يثمر النخيل ذلك العام، فراجعوه في ذلك: "**أنتم أعلم بشؤون دنياكم**"، وذلك لكي يؤصل لفكرة بالغة الأهمية في مجال الحكم والسياسة، وهي أنه لا يلزم في شـــيء أن يكون من يوجد في موقع الولاية العظمى على الأمة هو أكثر أبناء الأمة علماً في كل مجال من مجالات الحياة، وأن "**ولي الأمر**" هو في نهاية الأمر بشـر، ليس معصـوماً من الخطأ، وأنه يجتهد في الأمور برأيه، فيكون معرضـاً للإصـابة أو مجانبتها، وأن أقرب ما يكون "ولي الأمر" إلى مطابقة الحق والصواب، عندما يوجد بالقرب منه مستشارون، ذوو علم ورأي، وذوو شجاعة وجرأة على أن يقولوا له كلمة الحق التي يرونها صواباً، مهما اختلفت عن كلمته هو أو رأيه أو اجتهاده.

وإني على قناعة تامة بأن الكثير من مظاهر الخطأ والفشـــل والتعثر التي وقعت فيها البلاد، كانت في قدر كبير منها نتيجة مباشرة لإحاطة قائد الثورة بمستشارين وأعوان، يختلفون بين من لا يملكون أي قدر من الكفاءة العلمية والمهنية، وبين من يمتلكون تلك الكفاءة العلمية، ولكنهم لا يمتلكون أي قدر من الشـــجاعة، لكي يقولوا للأخ القائد، عندما تكون ثمة حاجة لذلك: أيها الأخ القائد..ليس هذا برأي..وأن الرأي هو أن نفعل غير هذا، فنفعل كذا وكذا مما يحتمه منطق العلم والتخصص والمصلحة.

ولقد وددت لو وجد من بين رؤســـاء الجامعات وأســـاتذتها الذين اجتمعوا بالأخ قائد الثورة من يملك ذلك القدر من الشجاعة، فيقول بصراحة وجرأة ما ظل أولئك الأساتذة يدورون حوله، ويترددون في الجهر به، وهو أن الرأي الذي ذهب إليه، بنفض يد الدولة عن شـــؤون الناس، ليس برأي، وأن الرأي الأصـوب هو أن نجد الشـجاعة للاعتراف بأن "الأسـس" التي بنينا عليها الدولة، والأسـاليب التي انتهجناها في اختيار الهيئات المكونة لإدارتها، ليست صـحيحة، وأنه علينا أن نتوقف، لنبحث ســـوياً، عن أســـس مختلفة، قد تكون كفيلة ببناء الدولة التي يمكن أن نحلم بأن تحقق لنا بعض الأهداف التي ظللنا على مدى ثمانية وثلاثين عاما نسعى إليها، واكتشفنا أننا نبتعد عنها بعداً، بدل أن نقترب منها ولو بخطى يطيئة.

مشروع ليبيا الغد والحاجة إلى إعادة تعريف

20 أبريل 2008

منذ أن أعلن المهندس سيف الإسلام عن مشروع "**معا من أجل ليبيا الغد**" في سنة 2006، أخذ هذا التعبير "**ليبيا الغد**" يفرض نفسه على ساحة الجدال السياسي الليبي، سواء داخل البلاد أو خارجها، وبات من أكثر التعبيرات ترددا وتداولاً على ألسنة المتحدثين والكتاب والمعلقين. لكن ما بات يلاحظ في هذه الأثناء بوضوح أيضاً هو أن هذا التعبير قد أضحى بحاجة ماسة إلى أن يُعَرَّف تعريفاً دقيقاً، حتى يتم الاتفاق بين المتحدثين والدارسين، سواء منهم المؤيدون أو المعارضون، على معنى "المصطلح" الذي يتحدثون عنه، وما إذا كانوا بالفعل يفهمونه فهماً واحداً أو على الأقل متقاربا، أم أنهم في الحقيقة لا يلتقون حول فهم واحد للمصطلح، وأن كلاً منهم يتحدث عن شيء قد يكون مختلفا تمام الاختلاف عما يتحدث عنه الآخرون.

من هنا فإني أرى أن علينا أن نمعن النظر في هذا المصطلح "**ليبيا الغد**"، حتى نتبين ماذا نعني به على وجه الضبط والتحديد. في هذه المقالة أود أن أسهم بإبداء وجهة نظري في هذه المسألة، وهي بكل تأكيد تظل مجرد وجهة نظر خاصة بصاحبها، حتى يتبين فيما بعد إن كان ثمة آخرون يتفقون معه عليها أم لا.

وفي تقديري أن أول ما ينبغي البدء به هو القيام بتلك العملية التي اعتاد أن يقوم بها الناشئون والمبتدئون في البحث العلمي، حيث يبدؤون بتحديد المفاهيم التي يتكون منها المصطلح أو التعبير. فإذا ما طبقنا هذا على التعبير الذي نحن بصدده وهو "ليبيا الغد" فإننا نجد أنفسنا بإزاء كلمتين، ينبغي أن نتفق على فهمنا لكل منهما على حدة، عسى أن يمهد ذلك لاتفاق أشمل على المفهوم من التعبير ككل، هما: "**ليبيا**" و"**الغد**".

فماذا نعني بليبيا؟ قد يبدو السؤال للكثيرين سؤالاً غبياً ولا معنى له، بزعم أن لا أحد يمكن أن يختلف على معنى الكلمة، وأن معناها واضح ولا يحتاج إلى تفسير أو شرح. ولكني أريد أن أزعم بأن هذا الكلام غير صحيح. فليبيا التي نتحدث عنها ليست شيئا واحداً محدداً، بل هي تركيبة

معقدة ومتشـابكة العناصـر والمكونات، مثلها مثل أي مجتمع بشـري. وما يشـاهد في المجتمعات البشرية، وليبيا لا تشذ عنها في هذا الخصوص، أن المجتمع يتكون من الآتي:

- تشـكيلة من السـكان متنوعة بحسـب العمر، تبدأ من الأجنة في بطون أمهاتهم، ثم تمر بالمواليد عقب الولادة مباشـرة، ثم بهؤلاء وهم يكبرون ويمرون بمختلف مراحل العمر، من الصـبا والشباب إلى الرجولة والكهولة ثم الشيخوخة.

- تركيبة من الثقافات (وذلك تجنبا لاستخدام كلمة الأعراق)، حيث يتمايز السكان في جوانب معينة بحسب انتمائهم إلى أصل عربي أو أمازيغي أو تارقي مثلاً.

- تركيبة من الطبقات الاجتماعية، يتمايز فيها السكان بحسب مستوى المعيشة، بين أغنياء بلغوا مسـتويات خيالية من الغنى، وفقراء يكادون لا يجدون الحد الأدنى من الحاجات الضـرورية، من غذاء ومسكن ولباس.

- ثم أخيراً تركيبة من السكان يختلفون فيما بينهم بحسب قناعاتهم الفكرية والثقافية والسياسية، ولا بد من أن يجدوا وسيلة ثابتة تضمن لهم أن يتعايشوا، رغم اختلافهم في الرأي والقناعات، بسلام ووئام، دون أن يتصـارعوا أو يتقاتلوا كي يفرض طرف منهم رأيه، ومن ثم هيمنته وسـلطته، على الآخرين.

هذا فيما يتعلق بالجزء الأول من المصـطلح، وهو كلمة "**ليبيا**"، فإذا ما ذهبنا إلى الجزء الثاني منه وهو كلمة "**الغد**"، فإن علينا أن نتبين بمنتهى الدقة والوضـوح ماذا نقصـد بذلك الغد الذي نتطلع إليه.

ويبدو لي أن مجرد حديثنا عن "**غد**" يعني أننا نتحدث عن "**حاضـر**"، وأننا نسـعى أو نحلم بأن يكون هذا "الغد" مختلفاً عن "اليوم" الذي نعيشـه، بالطبع في الاتجاه الإيجابي، بمعنى أن يكون أفضل منه، وأكثر تطوراً وتقدماً.

ومن هنا فإن اتفاقنا على معنى "الغد" الذي نتطلع إليه لا بد أن يتأسـس على اتفاق مواز على معنى "الحاضر" الذي نريد تجاوزه. وهنا نجد أن تساؤلاً منهجياً مهماً يفرض نفسه علينا فرضاً هو: ما هي الخصـائص التي يتميز هذا "اليوم" أو "الحاضـر" الذي نريد تجاوزه، أو بتعبير أكثر دقة: ما هي السمات السلبية في هذا "الحاضر" المطلوب تجاوزه إلى "الغد" المتطلع إليه.

وأحسب أننا سنكون بحاجة إلى كثير من الجدل والحديث والحوار والتحليل حتى نكتشف إلى أي مدى نحن متفقون، أو مختلفون، حول هذه النقطة. ذلك أنه قد صار يبرز من خلال الجدل الدائر في الساحة السياسية أننا ما زلنا نختلف كثيراً حول توصيف طبيعة وأبعاد السمات السلبية في الحاضر الذي نعيشه، وأننا لم نتفق بعد على أي هذه السمات هو الأكثر أهمية وخطورة، ومن ثم فإنه يكون الأولى بالعناية والاستعجال في التعامل معه.

وفي هذا الخصوص، لا نستطيع إلا أن نلاحظ أن هناك اختلافات شتى بين الليبيين (وهنا أنا أعني كل الليبيين، في الداخل والخارج، موالين أو معارضين)، فيما يتعلق بتحليل الحالة أو المسألة:

- بين أولئك الذين ينظرون إلى الجوانب العملية المباشرة من الحياة، مثل مستوى المعيشة وتوفر الحاجات الضرورية والخدمات والبنية التحتية، وأولئك الذين يعتبرون أن هذه الجوانب هي جوانب ترتبط بالضرورة بجوانب أكبر منها، تتعلق بالنظام السياسي والإداري والاقتصادي الذي تعتمد عليه هذه الجوانب العملية وتتكيف به وتتبع منه.

- بين أولئك الذين يرفضون النظام السياسي القائم كلياً، ويعتبرون أنه بحاجة إلى تأكيد مدى شرعيته بالرجوع إلى استطلاع إرادة الشعب، وأولئك الذين يؤمنون بالنظام ويعترفون له بالشرعية، ولا يرون حاجة إلى تغييره جذريا أو كلياً، ويعملون من ثم تحت سقف تحديثه وتطويره وتفعيل ما يرون فيه من جوانب إيجابية.

- بين أولئك الذي باتوا يمثلون شريحة كبيرة من المستفيدين بالوضع القائم كما هو، لما يتيحه لهم من فرص لتأكيد النفوذ ومجالات عديدة لاستغلاله لتحقيق مصالحهم ومآربهم الشخصية، وأولئك الذين يتطلعون إلى تغيير الوضع القائم، ويحلمون بالتمكن من إعادة تأسيس الحياة في بلادهم على أسس مختلفة، تحقق العدالة والمساواة بين المواطنين، وتقطع الطريق على الفساد، وتضمن استثمار ثروة البلاد بطرق علمية شفافة، تكون كفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ونقل البلاد وشعبها بالفعل، وليس بالشعارات، إلى أولى مدارج التطور والتقدم.

وهكذا نكتشف من خلال هذه الملاحظات أننا بحاجة إلى تحديد متفق عليه لما نقصده بـ"ليبيا" وما نقصده بـ"الغد".

وأول ما أود إبداء وجهة نظري حوله هو أن من المهم جدا أن نتفق بادئ ذي بدء على أننا حين نتحدث عن ليبيا فإننا نقصـــد ليبيا كلها: بمختلف مكوناتها الديمغرافية والثقافية، بعربها وأمازيغها وطوارقها، وبكل قبائلها وعشائرها، وبكل مناطقها الساحلية والصحراوية والجبلية وغيرها، وأخيراً بكل تركيبتها السكانية، منذ لحظة تخلقهم أجنة في بطون أمهاتهم، وحتى بلوغهم آخر مراحل العمر، وفي مختلف أحوالهم من الصـــحة والمرض والعجز، ومن الغنى والرفاهية أو الفقر والعوز والحاجة.

ولعلي من هذا المنظور أود التعبير عن عدم ارتياحي لذلك التوجه الذي تردد ويتردد على الكثير من الألسنة والأقلام لحصر مشروع "ليبيا الغد" في ما يسمى شريحة "الشباب". وذلك لإيماني بأن في هذا التوجه تسطيحاً مخلاً وخطراً لحقيقة المشروع وأبعاده الحضارية التي أود، من جانبي على الأقل، أن أفهمه بها. فمشـــروع "ليبيا الغد" ينبغي في تقديري أن يكون مشـــروعاً لكل "ليبيا"، وليس لشريحة واحدة من شرائح سكانها.

وفي الحقيقة لقد أسفت أسفاً شديداً حين لاحظت منذ اللحظات الأولى لولادة مشروع "معا من أجل ليبيا الغد" أن ثمة تركيزاً مبالغاً فيه يتم لصرف المشروع عن أهدافه الوطنية الشمولية الكبرى، كمشروع للإصلاح السياسي الذي يحتضن آفاق الغد الرحبة الغنية، وحصره حد تقزيمه في عدد من الأهداف المادية العاجلة التي لا قيمة لها في المنظور الوطني الشـمولي، من قبيل تزويد الشـباب بسيارات، أو تزويد المدارس بأجهزة حاسوب، أو بناء مساكن ..إلى غير ذلك من تلك العناوين التي أخذت تطغى على الساحة الإعلامية الدعائية، حتى غطت أو كادت على جوانب أخرى أكثر أهمية وجوهرية في مشروع "ليبيا الغد" كما أردت أنا وغيري كثيرون أن نفهمه ونحلم به.

ولذا فإني أجد نفسي حريصاً على إبراز هذه النقطة بمنتهى الوضوح والحدة، فمشروع "ليبيا الغد" ينبغي أن يكون أكبر وأوسع آماداً وأرحب آفاقاً من مجرد بضع مشاريع مادية عابرة. ولعلي من هذا المنظور أجد نفســي متفقاً تماماً مع ذلك الكاتب الذي تحدث في مقالة نشـــرت في موقع شباب ليبيا عما سماه "مؤامرة" ضد مشروع ليبيا الغد، وقال من ضمن ما قاله في مقالته إنه يعتبر أن مشروع "ليبيا الغد" أكبر بكثير مما يحاول المزايدون الغوغائيون حصره فيه، وأنه يتمنى أن يبقى المهندس سيف الإسلام بعيدا عن المشاريع الجزئية المادية المحدودة، كي يتمكن من بلورة مختلف

الأبعاد الفكرية والسياسية لمشروع "ليبيا الغد"، على نحو يكون كفيلاً بالفعل بإيجاد السبل لتجاوز "الحاضر" المنتقد، ووضع أسس بناء "الغد" المنشود.

ولعلي أعيد التأكيد بدوري على هذه الفكرة، وأقول إننا بتنا بالفعل بحاجة إلى "إعادة تعريف" لمشروع "ليبيا الغد"، حتى يحصل بيننا ذلك الاتفاق المرجو حول مفهومه وأبعاده، ولا يبقى بيننا مجال لأي خلط أو اضطراب في الفهم.

فليبيا التي ينبغي أن نعنيها في سياق هذا التعبير هي ليبيا كلها، وليست ليبيا "الشباب" فقط، ومن ثم فينبغي أن يكون ثمة في نطاق المشروع موقع لكل أبناء ليبيا، صغاراً وكباراً، ذكوراً وإناثاً، صحاحاً ومرضى أو عجزة، أغنياء أو متوسطي الحال أو فقراء، حضراً أو بدواً..إلخ. ثم علينا أن نعكف على محاولة إيجاد معنى متفق عليه، على الأقل بين أغلبية معقولة من أبناء الشعب الليبي، حول ملامح الغد الذي نريد الانتقال إليه من هذا الحاضر الذي نريد تجاوزه. وهنا سوف نجد أنفسنا بالضرورة بحاجة إلى مواجهة إشكالية جدلية مهمة، تتعلق بطبيعة النظام السياسي والاجتماعي الذي نريده لليبيا الغد، وفيم لا بد أن يختلف ذلك النظام عن النظام القائم في "الحاضر". وإلى أي مدى سوف نكون بحاجة إلى إيجاد وسيلة لاختبار أو استطلاع رأي الشعب الليبي في ذلك النظام، عبر وسائل الاستفتاء أو الانتخاب أو غيرها.

وأحسب أننا حين نقرر تناول هذه الإشكالية، سوف نجد أنفسنا وجهاً لوجه مع قضية الاختلاف في الآراء والمصالح التي سبق أن تحدثنا عنها، ومن ثم ففي تقديري أنه سوف يكون علينا أن نحسم هذه المسألة باللجوء إلى مبدأ الأغلبية، فنلتزم جميعنا بالرأي الذي تجمع عليه أغلبية كبيرة من أبناء الشعب.

وأحسب أننا سوف نجد أنفسنا، كما لعله قد بات يتضح ولو من وراء الستر، في مواجهة حقيقة ينبغي أن نعترف بها وأن نتعامل معها، وهي أن الليبيين ليسوا متفقين في الرأي والموقف بخصوص مشروع "ليبيا الغد"، وهو ما بات يعرف في لغة الجدل السياسي "مشروع الإصلاح"، فقد تبين منذ اللحظات الأولى لإعلان المشروع أن ثمة فريقاً من الليبيين يرفضونه رفضاً حاسماً، وأنهم مستعدون حتى لمقاومته والعمل على إفشاله. ولعل هذا هو ما حدث بالفعل، فقد أثار المشروع لدى هذا الفريق خشية كبيرة على ما يتمتع به من نفوذ وهيمنة وسلطان، وما يجنيه من وراء ذلك من مصالح

ومكاسب، ومن ثم فقد طفقوا يبذلون مساعيهم لوضع العراقيل أمام المشروع والتشكيك فيه، ولعلهم بلغوا حد التآمر عليه، بتصويره لدى القيادة السياسية بأنه يمثل خطراً على بقاء النظام السياسي، وما إلى ذلك.

ومن هنا فأحسب أن مشروع "ليبيا الغد" بات بحاجة إلى عمل دؤوب ومقصود لتحديد مفهومه وأبعاده وشروطه ومتطلباته، ومن ثم لفرز القوى التي ينبغي أن يقوم عليها، من بين أولئك الذي يتبين أنهم يؤمنون بأبعاد المشروع وآفاقه الوطنية الشمولية، ويكونون مستعدين للمساهمة في بلورته وإنجازه، حتى يتحقق على أرض الواقع ملموساً يعيشه ويتمتع بحسناته الليبيون جميعهم.

فلترتفع الأصوات مع اللواج والبعجة

نعم لخطاب التنوير والإصلاح.. لا..لخطاب التخوين والإرهاب

13 مايو 2008

لقد أخذت الأصوات ترتفع وتجهر بكلمة الحق التي ظلت عبر سنوات طويلة رهينة القيود التي كبلها بها أولئك المتاجرون بشـــعارات الثورة، عبر مختلف ممارســـات التجريم والتخوين والإرهاب الفكري. وقد لفتت نظري، ولا أشك في أنها لفتت أنظار كثيرين غيري، مقالتان نشرتا على صفحات "قورينا" يومي 4 و 5 من الشــهر الجاري: الأولى بقلم الدكتور فتحي البعجة، والثانية بقلم الأســتاذ عز الدين اللواج رئيس تحرير الصـحيفة. وقد كان محور هاتين المقالتين، رغم الاختلاف بينهما في الحجم وأسلوب التناول، فكرة أساسية بالغة الأهمية هي أن مسيرة الإصلاح، التي يحتضنها مشروع ليبيا الغد، قد انطلقت، وأنها صـارت تكتسـب مع الأيام قوة وترسـخاً في سـاحة الحراك السـياسـي الليبي، بحيث إنـه لم يعد ممكنـا، نـاهيك عن أنـه لم يعد مقبولاً مطلقاً، أن تتوقف أو تتقهقر إلى الخلف. وفي هذا يقول د. البعجة: "لقد بدأ الإصلاح ببطء، والآن ثمة حراك سياسي، حتى ولو كان بسـيطاً أو مرتبكاً، فدرب الإصـلاح قد وضـع قدميه الآن، وهو واثق من مسـاره ولا يحتمل الارتداد والتراجع، حتى نكتســح معاً كل الصـــعاب ونزيل كل عراقيل التقدم"، ومن جهته يتحدث عز الدين اللواج عما تشهده البلاد من حراك تنموي "يجعلنا نتفاءل ونجازف بالقول بأن أصابعنا لن تقطع هذه المرة".

إذن فالمسألة لم تعد هي السؤال عما إذا كانت ثمة حاجة إلى الإصلاح أم لا، بل إنها تجاوزت ذلك بمراحل بعيدة، وقد وفى الدكتور البعجة بتحليله العلمي الهادئ هذه النقطة حقها من التحليل والبيان، ومن جهته أشـار اللواج إلى أن الأمر "يتطلب وقفة حازمة من المثقفين في بلادنا تجاه كل من يحاول تعزيز ذلك الخطاب الظلامي البائس... وقفة لا تتماهى مع عنف ذلك الخطاب بل تتجاوزه نحو آفاق تنويرية ترسخ ثقافة التسامح واحترام الرأي الآخر، وتؤكد على ضرورة وجود مجال سياسي منفتح يضم كافة أبناء الوطن".

وقد بات الســؤال الآن هو: ما هي هذه الوقفة الحازمة، وما مدى توفر شــروطها ومتطلباتها؟ وما هي احتمالات تحققها على صعيد الواقع العملي الملموس؟

ويبدو لي أن جزءاً من الإجابة قد بات متوفراً، أو أنه من السهل الاتفاق عليه، وهو ذلك المتعلق بتوصيف "الإصلاح" وتعريفه وبيان عدد من مفرداته وشروطه الأساسية. فقد بات لدينا، منذ أن بدأ الحديث عن الإصلاح كمشروع لحل أزمة الحكم والسياسة في ليبيا، وخاصة منذ إعلان المهندس سيف الإسلام عن رؤيته في إطار ما أسماه "ليبيا الغد"، رصيد لا بأس به من الكتابات التي أسهمت في مجموعها في تحليل مفهوم الإصلاح وبيان أبعاده وآماده وآفاق تحققه، ولخصت عددا من الشروط التي رآها أصحاب تلك الكتابات ضرورية ولازمة لتحقق "إصلاح سياسي" حقيقي وكامل وشامل، يتجاوز النظرة الجزئية السطحية، التي أرادت، في محاولة يائسة للالتفاف على المشروع وإفراغه من محتواه، اختصاره في بعض المشروعات الاقتصادية والخدمية، والتركيز المقصود على محاولة حصره في ما يطلق عليه البعض "الشباب"، لينظر إلى الأمر نظرة استراتيجية وطنية شمولية، تضع خطى ليبيا على طريق، قد تكون طويلة وصعبة المسالك، ولكنها تؤدي في النهاية إلى تحقيق النقلة المأمولة من الواقع المأزوم الذي نعيشه، إلى ذلك الغد الذي يسعى مشروع "ليبيا الغد" إلى تحويل ليبيا فيه إلى بلد مستقر نام مزدهر، ينعم فيه كل أبنائه على قدم المساواة، بحياة كريمة متطورة تليق بالإنسان عامة، وبالإنسان الليبي خاصة، بما حباه به الله – تعالى– من إمكانات وثروات تؤهله لاستحقاق ذلك.

ولكننا حين ننتقل إلى تلك "الوقفة الحازمة" التي بات ينادي بها كثيرون من أنصار منهج الإصلاح ومشروعه، نجد أنفسنا بحاجة إلى التوقف عند هذه النقطة لتأملها بشيء من الموضوعية والواقعية، وبشيء من الجرأة في الطرح أيضاً.

فما أراه في هذه المسألة هو أنه قد بات لدينا في ساحة "الإصلاح" ومشروعه رصيد بشري وفكري هائل، يتمثل في أولئك المثقفين والكتاب الذين أخذوا يعرضون آراءهم ويعبرون عن أفكارهم عبر مختلف الوسائل المتاحة، بات في مقدمتها تلك الصحف الإلكترونية ومدونات الكتاب الحرة على الشبكة العالمية، وقدموا على هذا الصعيد إسهامات فكرية وتحليلية ممتازة، يردفهم رصيد بشري هائل من أبناء الشعب، الذين يؤيدون التوجه الإصلاحي ويجدون أن ما يقوله الإصلاحيون يعبر بالفعل عما يجيش في نفوسهم، ويعتمل في دواخلهم من قناعات وأحلام وتطلعات. لكن هذا الرصيد الهائل والممتاز يعاني من نقطة ضعف قد تكون قاتلة إن لم يتم تداركها بسرعة وفاعلية، هي أن عناصره ومادته ما زالت مبعثرة متجزئة، ومن ثم فإن الأصوات التي تصدر عن "أفراده"

تكون بالضرورة ضعيفة ومنعزلة ومتفرقة، فيكون تأثيرها ضعيفاً، وقدرتها على الوصول إلى الناس محدودة بالمدى الذي يستطيع فيه كل ناطق فرد أن يوصل إليه صوته، وبما يتاح له من وسائل لنقل رأيه وفكره للآخرين.

ومن هنا فإني أتصور أن الأوان قد آن بالفعل لأن ينتقل مشروع "الإصلاح" إلى مرحلة جديدة من وجوده، تكون سمتها الأساسية "**الجماعية**" في العمل والحركة، و"**العلمية**" في التخطيط والتنفيذ والإدارة. وإذا كان الأستاذ عز الدين اللواج يدعو المثقفين في بلادنا إلى "وقفة حازمة"، فإننا نرفع صوتنا معه ونقول إن الحاجة قد باتت ملحة لمثل هذه الوقفة، لأنها لم يعد ثمة مفر منها، إذا أراد أنصار الإصلاح ومؤيدوه أن تكون لهم القدرة على مواجهة الطرف الآخر، ذلك الطرف الذي يتبني ما سماه اللواج "الخطاب الظلامي البائس".

فدعونا نفترض أننا متفقون على ضرورة وإلحاح القيام بهذه الخطوة، فنطرح من ثم على أنفسنا قضية عملية إجرائية تتمثل في البحث عن كيفية إنجازها، ومن يقوم بها؟

ولنفترض أيضاً أننا متفقون على فكرة أن مثل هذه الوقفة الحازمة المطلوبة والملحة هي مسؤولية نخبة المثقفين في البلاد (بالطبع من مؤيدي الإصلاح وأنصاره) فإننا سوف نواجه بمعضلة كبرى عندما نحاول الانتقال إلى الطرف العملي من القضية، إذ نجد أنفسنا بإزاء بدهية تقول إن أي عمل جماعي لابد أن يجد من يبادر إلى اتخاذ الخطوة الأولى فيه. هذا المبادر قد يكون فرداً أو عدة أفراد، وقد يكون فرداً أو أفراداً مستقلين يتحركون بذواتهم، وقد يكون فردا أو أفراداً ذوي صفة عامة أو اعتبارية معينة. ولكن في جميع الأحوال لابد أن يوجد من يتخذ الخطوة الأولى، فيشق الطريق، ثم يمهدها لكي يتيسر سلوكها والسير عليها أمام الآخرين الذين يأتون من بعد.

ولعلنا لا نستطيع ألا نلتفت إلى أن ثمة دعوات كثيرة أخذت تبرز في هذا الاتجاه تحث على المبادرة وتدعو إلى الحركة والفعل، فإلى جانب تلك الدعوات التي عبر عنها العديد من الكتاب، برزت في الأيام القليلة الماضية دعوة الأخ سيف الإسلام المثقفين والكتاب والإعلاميين إلى "أخذ زمام المبادرة"، وها هي دعوة الأستاذ اللواج المثقفين للوقوف وقفة حازمة. ولكننا سوف نظل ندور في نطاق الدعوات الشفهية، التي هي أقرب إلى الأحلام والشعارات، ما لم تبرز على صعيد الواقع العملي مبادرة من المثقفين لتدشين المرحلة الثانية من تاريخ منهج الإصلاح، بحيث يتحول من مجرد أصوات متفرقة، وجهود مبعثرة غير منسقة، و"حراك سياسي (...) بسيط ومرتبك"، حسب

تعبير الدكتور البعجة، إلى صـــوت واحد قوي، وجهود متضـــافرة متكاملة، وحراك ســـياســـي حيوي وفاعل وواثق من نفسه.

وهكذا فإن الكرة الآن هي في ملعب المثقفين، وما على "الإصـلاحيين"، الذين قال البعجة بحق إنهم "يتحدثون بهذا المنطق في (عز النهار) وفي (ضوء الشمس)" وأنهم "لا يعملون في الظلام، ولا يتآمرون، وليســوا (طابوراً خامســاً) إلا أن يجدوا الســبيل، لا لأن يتحدثوا في (عز النهار وضــوء الشمس) فحسب، بل لأن يلتقوا في (عز النهار وضوء الشمس)، لكي يضـموا أصـواتهم، ويتبادلوا الرأي والفكر فيما بينهم، ويضـعوا الخطط العلمية المدروسـة لحركتهم، لكي يتمكنوا من اكتسـاح "كل الصــعاب" وإزالة كل عراقيل التقدم التي تحدث عنها الدكتور البعجة، ولكننا نلفت النظر إلى ما ورد في عبارة الدكتور البعجة حيث قال "نكتسح **معاً** كل الصعاب"، فهو قد تحدث بضمير الجمع، لأنه قصد في تقديري قصداً الإشارة إلى أن اكتساح الصعاب وإزالة العراقيل لا يمكن أن يتم بجهد فرد أو أفراد مشتتين مبعثرين متفرقين، وأنه لابد له من عمل "جماعي".

وإني أود المبادرة بتقديم اقتراح عملي أعرضـه على القراء عامة، وعلى "الإصـلاحيين" وأنصـار مشروع "ليبيا الغد" بوجه خاص، هو أن تبادر صحيفة قورينا بدعوة نخبة من المثقفين "الإصلاحيين" إلى مؤتمر أو ملتقى فكري، يكون الهدف منه تبادل الآراء والأفكار حول مختلف المســائل المتعلقة بمشروع الإصـلاح: تعريفه، مفهومه، مناهجه، مراحل تجسيده ..إلخ، وربما يفلح هذا الملتقى وما قد يتبعه من ملتقيات وندوات وحلقات عمل ونقاش، في بلورة تلك الرؤية التي عبرنا في مقالة لنا سابقة عن أنها باتت ضــرورية وحيوية لكي يأخذ مشــروع ليبيا الغد بعده الفكري والســياســي الشــمولي المطلوب.

فهل تستجيب قورينا إلى هذا الاقتراح؟

مشروع الدستور خطوة مهمة في طريق إعادة البناء

28 مايو 2008

نشــر في الرابع والعشــرين من هذا الشــهر نص ما يفترض أنه المشــروع المقترح لما ســمي "الميثاق الوطني للدولة الليبية" أي الدستور. وقد قدم هذا المشروع باعتبار أنه مقترح معروض على النقاش والحوار وتبادل الرأي، تمهيدا لعرضه في مرحلة لاحقة على الشعب لإقراره عبر استفتاء حر مباشر.

وبالرغم من أن النص الذي نُشر في المواقع الرسمية، وخاصة موقعي صحيفة الوطن الليبية وموقع شباب ليبيا، قد تم سحبه منهما على نحو مفاجئ، ودون إبداء أي أسباب أو تفسيرات لذلك، إلا أن هذا لم يكن له أي جدوى أو أثر، بعد أن تلقفت مختلف المواقع الإلكترونية المهتمة بالشأن الليبي ذلك النص ونشرته، فبات في متناول جميع الليبيين في الداخل والخارج، ومن ثم فقد بات يمثل حقيقة موجودة في ساحة الحوار السياسي الليبي، وعلينا أن نتعامل معها، بالدرس والتحليل والنقد.

وإني أرى أن هذه الخطوة هي خطوة بالغة الأهمية في تلك الطريق، التي نعرف أنها طويلة وصعبة ومحفوفة بالكثير من المخاطر والمحاذير، وهي طريق إعادة بناء بلادنا من جديد، انطلاقا من روح وطنية تقوم على التوافق والشراكة التامة بين كل مكونات المجتمع، دون تمييز أو إقصاء.

ولقد كنت، وغيري كثيرون من أبناء الوطن، نقول بأن الخطوة الجوهرية الأولي في أي مسيرة لإعادة البناء ينبغي أن تكون وضع دستور يكون هو المرجعية للدولة، ينص فيه على جملة من القيم والمعاني التي يتفق الجميع على أنها تمثل روح المجتمع الليبي وأسس بنائه الثقافي، وينص فيه على جملة الحقوق التي ينبغي أن تكون مكفولة لجميع المواطنين، ويحظر أي صورة من صور التعدي عليها أو المساس بها، ثم ينص فيه على السلطات أو الهيئات التي تناط بها مختلف المسؤوليات اللازمة لإدارة شؤون البلاد، من تشريعية وتنفيذية وقضائية، وتحدد فيه العلاقات بين هذه الهيئات وأساليب ممارستها مهامها..إلى آخر كل التفاصيل التي ينبغي أي يتضمنها أي دستور أو ميثاق وطني.

ومن قراءتي الأولى للمشروع المقترح أرى أنه في عمومه متزن وشامل ومقبول، وأنه يصلح بالفعل أن بكون منطلقا ممتازاً للحوار الوطني، الذي ينبغي أن يهدف في تقديري إلى تحسس مواضع الإجماع والاتفاق، إلى جانب المواضع التي قد يكون، وسوف يكون بكل تأكيد، لبعضنا ملاحظات عليها، فتقع مناقشتها والتحاور حولها، حتى بلوغ نوع من الاتفاق بشأنها، في أي اتجاه يقع حوله إجماع الأغلبية، بالتعديل أو الحذف أو الإضافة.

وإذا كانت لي من ملاحظة في هذا السياق فهي التأكيد على أننا نعيش مرحلة مفصلية في تاريخ بلادنا، وهي مرحلة إعادة البناء والتأسيس، وأننا نواجه هذه المرحلة، بكل ما سوف ترتبه علينا

من واجبات واستحقاقات، ونحن غير مستعدين لمواجهتها بشكل فوري ومباشر. ومن ثم فينبغي أن تتاح لليبيين فرصة كافية للقيام بكل ما يلزم من حوار ونقاش وتشاور، حتى يتمكن أكبر عدد من الناس من متابعة ما يجري، وفهمه والإحاطة بكل أبعاده، ومن بعد التهيؤ والاستعداد للتعامل معه بما يلزم من وعي وإحساس بالمسؤولية الوطنية العليا.

وأرى أن ثمة مطلبين أساسيين في هذا الصدد، أعتبرهما شروطاً ضرورية لتمهيد الطريق لمرحلة الحوار الوطني، حتى يتمكن جميع أبناء الوطن، مهما اختلفت آراؤهم أو قناعاتهم، لا داخل الوطن فحسب، بل وحتى خارجه، من المساهمة في عملية الحوار الوطني أولاً، ولكي يكونوا أطرافا مشاركة في عملية إعادة البناء ثانياً. هذان الشرطان هما:

-إزالة العقبات التي كانت ولا تزال تحول دون ممارسة المواطنين حقهم، الذي نص عليه مشروع الدستور بكل صراحة ووضوح، في امتلاك الرأي الحر وحقهم في التعبير عنه بحرية تامة، عبر مختلف وسائط الإعلام المتاحة. وفي هذا الصدد أعيد التأكيد على رأي سبق أن عبرت عنه في كتابات سابقة لي، وهو ضرورة اتخاذ القيادة السياسية قراراً بإلغاء "**قانون حماية الثورة**"، الذي ينص على تجريم الرأي المختلف مع الرأي الذي ظل يفترض أنه رأي الثورة. ذلك أني أرى أنه سوف يظل صعباً على الكثير من المواطنين، في ظل دوام نفاذ هذا القانون، أن يمتلكوا الشجاعة للتعبير عما قد يكون لديهم من آراء أو أفكار حول مشروع الدستور المقترح أو بعض تفاصيله.

-إلغاء "**حركة اللجان الثورية**"، بحكم أن طرح مشروع الدستور هو بمثابة إعلان عن انتهاء الدور الذي وجدت هذه الحركة للقيام به في المرحلة التاريخية الماضية، وأن المرحلة التاريخية التي نشرع في الاستعداد للبدء فيها هي مرحلة يتكافأ ويتساوى فيها جميع الليبيين في الجدارة بالانتماء إلى الوطن، ومن ثم فلا معنى لأن يدعي فيها طرف واحد أنه وحده الجدير بصفة الوطنية، وأن كل من يخالفه الرأي والاجتهاد هو خائن للوطن، وعميل لأعدائه.

وأحسب أن أول ما ينبغي أن تمهد به هذه المسيرة لطرح مشروع الدستور على النظر والحوار، هو أن تزول جميع العقبات السياسية والقانونية التي قد تحول دون ممارسة عملية حوار وطني شامل، تكون متحررة تماماً من أية ضغوط أو مخاطر أو محاذير.

كما أحسب أن هذه اللحظة التاريخية هي الوقت المناسب لإعلان قرار تاريخي آخر بطي صفحة الماضي، وكل ما ترتب عليها على صعيد ممارسة الرأي والعمل السياسي، ويمكن أن يكون هذا القرار قراراً بالعفو الوطني الشامل، يسقط مختلف التهم التي لوحق وما زال يلاحق بها أعداد من أبناء الوطن بموجب قانون حماية الثورة، ويفتح الباب أمام أبناء الوطن المقيمين في مختلف ديار الغربة، للعودة غير المشروطة إلى الوطن، للمساهمة الإيجابية في عملية الحوار الوطني التي تبدأ من أجل إعادة بناء ليبيا، لكي تكون دولة مؤسسات وقانون، ودولة الحق والعدالة، ودولة النماء والتطور والازدهار.

هل تكون المنابر السياسية بداية لمرحلة جديدة في نظام سلطة الشعب؟

4 يونية 2008

مثلت المقالة التي نشـــرت في صـــحيفتي أويا وقورينا بعنوان "**دولة الثلاثين ألف منبر**" في تقديري الخاص مؤشـراً بالغ الأهمية على دخول تطبيق نظام سـلطة الشـعب مرحلة مفصـلية في تاريخه، فقد تضـــمنت المقالة العديد من الأفكار التي تلخص تلخيصـــاً ممتازاً ووافياً طبيعة الأزمة التي عاشـها ولا يزال يعيشـها نظام سلطة الشـعب على صـعيد التطبيق والممارسـة، وهو تلخيص لا نجد مزيدا عليه، يهمنا أن نركز منه على المعاني التالية:

1- الحاجة إلى اجتهاد جديد مرفق بآلية بديعة من الناحية التطبيقية.

2- أن الأفكار الجميلة الرائعة التي يشـــوبها الخلل الكبير عند تطبيقها، أو تلك التي تتباعد المســـافة بينها وبين تطبيقها العملي حد التناقض أحياناً، لم تعد تبهر أحداً أو تكســـب أنصـــاراً ومعتنقين لها (...) بل تحولت إلى عائق وجدار صخري تتحطم عليه هذه الآمال والطموحات.

3- أن الشعار الذي يقود عملية التطلع والبحث في العالم اليوم هو **الفاعلية** لا **النظرية**.

4- إن التجربـة الجمـاهيريـة وخلال مدة ثلاثـة عقود على انبثاقها وظهورها لا تجد الكثير من الاعتراض والنقد على المســـتوى النظري (...) إلا أن الإطار العملي لهذه الأطروحات في ليبيا يسجل الكثير من الملاحظات حول **إشكاليات التطبيق العملي**.

5- أن الوصول إلى هذا النظام يستلزم إجراء نقاش وطني واسع، وحوار جماهيري معمق، وهو أمر لم تعد الحاجة إليه ضـــرورة محلية ووطنية فقط، بل ضـــرورة عالمية ودولية ملحة (...) لما يسمى بديمقراطية الحوار وديمقراطية النقاش العام.

6- الليبيون يحتاجون إلى حوار ونقاش حقيقي وحراك سياسـي فعال طوال العام، لتكوين وبلورة مواقفهم واتجاهاتهم تجاه قضـاياهم الحياتية والمعيشـية، وقبل الذهاب إلى المؤتمرات الشـعبية لتقرير شؤونهم وأمورهم، حتى يصلوا إلى المؤتمرات الشعبية وقد شكلوا رأياً فعالاً وناضجاً يحقق مشاركتهم وحكمهم.

وإني أرى أن هذا التحليل قد تمكن من وضـــع اليد على أحد أهم مواضـــع الخلل والإخفاق في أسلوب الممارسة العملية لنظرية الديمقراطية المباشرة، ونظامها التطبيقي المتمثل في نظام "سلطة الشعب"، بتأكيده على فكرة ضرورة التمييز بين الفاعلية والنظرية، وخلوصه إلى النتيجة المنطقية المترتبة على هذه المقدمة، وهي أن النظرية وحدها لا تجدي ولا نفع فيها إذا لم يمكن أن تجد لها تطبيقا على أرض الواقع، يكون فعالا ومجدياً في بلوغ ما تقول به النظرية من طروحات فكرية، وما تسعى إليه من أهداف. ثم ما خلص إليه هذا التحليل من أن إشكاليات التطبيق هذه نجمت أساساً عن أن المواطنين الذي يخولهم النظام السياسي سلطة اتخاذ القرارات، لا يصلون إلى جلسات المؤتمرات الشعبية وهم مهيئون ومؤهلون لاتخاذ ما يلزم من قرارات بشأن قضايا تطرح عليهم في شـــكل قوانين وتشـــريعات ومذكرات، تطرح عليهم، دفعة واحدة، ولا يكون لديهم لا القدرة الفكرية والمهنية ، ولا الوقت الكافي لدراستها وفهمها، وبلورة قرارات ناضجة بشأنها.

ومن هنا فإننا نتفق مع ما انتهى إليه كاتب هذه المقالة من أن حل هذه الإشـــكالية يتمثل في إيجاد صيغة عملية تمكن المواطنين من "إجراء نقاش وطني واسع، وحوار جماهيري معمق" و"حوار ونقاش حقيقي وحراك سياسي فعال طوال العام"، وذلك لكي يصلوا إلى جلسات المؤتمرات الشعبية –كما يقول الكاتب– " وقد شكلوا رأياً فعالاً وناضجاً يحقق مشاركتهم وحكمهم".

وهكذا نصـــل إلى النقطة الأهم المعروضـــة من خلال هذه المقالة وغيرها من كتابات تناولت الموضـــوع ذاته وهو محاولة البحث عن تلك الصـــيغة العملية التي يمكن أن تؤدي هذا الغرض، وتخدم تلك الغاية: **تمكين المواطنين من النقاش والحوار حول قضايا الشأن العام، طوال الوقت، وبمختلف السبل والوسائل، من أجل تكوين وبلورة آرائهم ومواقفهم**.

وقد تحدث كاتب المقال عن أن هذه الصيغة يمكن أن تكون هي صيغة المنابر السياسية، ثم طرح أفكاراً محددة حول تعريف هذه المنابر بقوله إن المنابر هي " تطوير تقني مهم للتجربة الجماهيرية ورافد أساسي لها"، وأنها "مؤسسات لتكوين وتشكيل الرأي الناضج والمفيد لاتخاذ القرار المناسب وفي وقت قصير ومحدود"، ثم يتحدث عن صفة الشمولية التي يرى أن تتصف بها هذه الصيغة فيقول إن المنابر "هي المحلات والمرابيع والمؤتمرات المهنية والروابط والنقابات والجامعات والمراكز البحثية والمؤسسات الإعلامية والثقافية"، مرورا بالتركيز المهم الذي أولاه كاتب المقالة لتلك الإمكانات الهائلة التي باتت تتيحها تقنية الاتصـــالات والمعلومات، من خلال المواقع الإلكترونية

ونظام الاتصال عبر شبكة المعلومات العالمية، لممارسة تلك المساهمة المنشودة في تناول قضايا الشـــأن العام، طوال الوقت ودون التقيد بقيود الزمان والمكان، من خلال المشـــاركة بإبداء الرأي بواسطة جهاز الحاسوب وحتى جهاز الهاتف النقال.

بيد أني أرى أن الفكرة ما زال يشـوبها الكثير من الغموض وعدم وضـوح الرؤية، وأنها من ثم بحاجة إلى مزيد من التأمل والتدقيق حتى نبلغ بها الحد المعقول من الوضـــوح والتبلور، فتكون مفهومة لدى الجميع، وفي الوقت ذاته قابلة للتنفيذ العملي بما يحقق الأهداف المرجوة.

وأول ما يتبادر إلى ذهني هو أننا بحاجة إلى الحصـــول على إجابات محددة عن تســـاؤلات تطرح نفسها في هذا الخصوص مثل:

- ما هو المعيار الذي تتكون على أساسه المنابر؟ أهو التناظر في المهنة (نقابات وروابط واتحادات مهنية) أو مواقع العمل (جامعات مراكز بحوث) أو الانتماء إلى منظمات المجتمع المدني (أندية رياضـــية ، جمعيات أهلية..إلخ)، أم هو التناظر أو التقارب في الاهتمامات الثقافية، أم هو التقارب في القناعات والتصورات الفكرية؟

- ما هي الجهة المسـؤولة في المجتمع عن تنظيم هذه المنابر وإضـفاء الصـفة الشـرعية عليها، لكي يحق لها أن تمارس وجودها "المعنوي" أو "الاعتباري" بصفة علنية منظمة؟

- وهل ثمة حدود على ممارســة حرية الرأي داخل هذه المنابر؟ وما الضــمانات ألا توجد جهات تعطي لنفســها الحق في التدخل والاعتراض على ممارســة حرية الرأي والتعبير (كما حدث من قبل منتسبين للجان الثورية في جلسات المنابر في الجامعات وفي صحيفة أويا)؟

- وهل يحق للأفراد أن يشــكلوا منابر ســياســية بمبادرتهم الذاتية، وبصــرف النظر عن انتمائهم المهني؟

- وهل نسمح في هذه المرحلة التاريخية الجديدة بأن تحرّف المنابر عن وظيفتها السياسية، وأن تخضــع لهيمنة العصــبيات القبلية والجهوية التي كانت من أهم نقاط الضــعف في الممارســة الماضـية لنظام السـلطة الشـعبية، أم نتفق منذ البداية على منع تكوين منابر سـياسـية على أسـاس قبلي أو جهوي، حتى نحول دون تدخل العصبيات القبلية في هذه الممارسة؟

في تقديري أن هذه كلها أسـئلة بالغة الأهمية يجب أن نتفق على إجابات حولها، حتى نبلغ ما نريده من بلورة صـيغة مناسـبة وفعالة للمنابر السـياسـية، في اتجاه جعلها بالفعل رافدا للممارسـة الديمقراطية الصحيحة والفعالة والمستمرة.

وإذا حق لي أن أحاول الإجابة عن هذه التساؤلات فإني ألخص رأيي في الآتي:

– أهمية أن تخرج المنابر عن دائرة الهياكل أو الأطر الرسـمية أو الاعتبارية، وأن تكون صـيغة مفتوحة مرنة، تتيح للمواطنين، بصـرف النظر عن المهنة أو الانتماء القبلي أو الجهوي، أن يتفقوا على تأسيس منبر سياسي، ينظمون من خلاله مساهماتهم في تناول القضـايا المطروحة على الحوار الوطني، بعرضـها على النقاش وإعداد أوراق العمل والدراسـات حولها، ثم تقديم خلاصـات جهودهم إلى بقية المواطنين من خلال موقعهم على شـبكة المعلومات العالمية، والدخول في الحوار والنقاش حولها مع الجميع.

– أهمية أن يمنع تكوين أي منابر تكون ذات خلفية قبلية أو عشائرية واضحة، وذلك للحيلولة دون العودة مرة أخرى إلى إقحام العصـبية القبلية والعشـائرية في الشـأن العام، وتجنباً لمختلف السلبيات التي نجمت في الماضي عن هذه الظاهرة.

أهمية أن يصدر عن القيادة السياسية ما يطمئن المواطنين إلى إمكانية ممارستهم التعبير عن آرائهم بحرية، دون الخشية من التعرض لتهديد أو عواقب وخيمة، من أية جهة. وفي هذا الخصوص ربما نعيد التأكيد على رأي سبق أن عبرنا عنه وهو ضرورة أن يعاد النظر في هوية ووظيفة "حركة اللجان الثورية"، فلم يعد من المقبول ونحن نتجه إلى هذا التحول التاريخي، أن تظل هناك جهة تحتكر الحق في حرية التعبير، تحت ادعاءات، بانَ زيفُها، بأنها الوصية على ما يسمى "مبادئ الثورة"، وأن جميع المواطنين الذين لا يتفقون معها في الرأي هم "خونة" و"عملاء" و"مأجورون". ونعبر عن قناعتنا بأن المرحلة الوطنية القادمة ينبغي أن تتسع لكل الآراء، مهما اختلفت أو تباعدت أو حتى تناقضت، وأن المؤمنين بفكر النظرية العالمية الثالثة، كما احتواها وعبر عنها الكتاب الأخضر، من حقهم أن يعبروا عن إيمانهم بهذا الفكر، وأن يمارسوا الدعوة إليه، ولكن بوسيلة الحوار والدعوة السلمية، ودون التهجم على الآخرين أو اتهامهم في وطنيتهم وإخلاصهم. مشروع ليبيا الغد وتحدي المصداقية

هل تنزل ليبيا الغد من سماوات الأحلام والشعارات

إلى أرض الواقع والفعل

10 يونية 2008

لقد جاء مشروع "ليبيا الغد"، منذ أن صرح به وأعلنه على الملأ الأخ سيف الإسلام، ليلقي بحجر كبير في بركة الحياة السياسية في ليبيا، فيحركها حركة شديدة، بعد أن عانت من ركود طويل ثقيل خيم عليها حتى ضيق عليها الأنفاس، وتركها أشبه بحثة هامدة ليس فيها شيء من علامات الحياة. لقد خرج سيف الإسلام وتحدث علناً وبجرأة وقوة عما ظل الكثيرون من الليبيين داخل البلاد يكتمونه في نفوسهم، ولا يجرؤون على الجهر به، خشية وقوعهم تحت طائلة القوانين التي تحرم وتجرم الرأي المختلف مع الرأي الرسمي السائد والحاكم، فتحدث عن مختلف مظاهر الفشل والتعثر الذي ظلت تعاني منه البلاد على مدى العقود الثلاثة الماضية، وانتقد التطبيقات السائدة لنظام الديمقراطية المباشرة، وإطاره التنفيذي المتمثل في "سلطة الشعب"، ثم أطلق عدداً من الشعارات التي يفترض أن مشروعه الذي سماه "معا من أجل ليبيا الغد" سوف يسعى إلى تجسيدها وتحقيقها على أرض الواقع.

وها نحن نقترب من منتصف سنة 2008، حيث يكون قد مر منذ أن أعلن سيف الإسلام عن هذا المشروع ما يقرب من سنتين، ولكننا لا نستطيع إلا أن نلاحظ أن معظم تلك الشعارات التي رفعت، ما زالت تسبح في ما أسميناه "سماوات الأحلام"، وأنها لم تجد بعد طريقها لكي تتجسد في عالم الواقع، فعلاً ملموساً يعيشه الناس ويجدون نتائجه وآثاره متحققة أمام عيونهم، وفي مختلف مفردات حياتهم:

– فما زالت إشكالية وظاهرة "الفساد"، التي أطلق عليها سيف الإسلام في أول خطاب علني له "القطط السمان" باقية دون أن يتخذ بشأنها أي إجراء، رغم تلك الضجة الكبيرة التي أثيرت حول فكرة "إقرارات الشفافية"، ورغم المهلة التي حددها قائد الثورة للمفسدين وأصحاب الثروات غير المشروعة لكي يسووا أوضاعهم، ويقروا بثرواتهم، ثم يردوا ما استولوا عليه بدون وجه حق إلى خزينة المجتمع. وكانت هذه أولى الضربات التي وجهت إلى "مشروع ليبيا الغد" وإلى صاحبه الأخ سيف الإسلام، لأنها بكل بساطة أضفت الكثير من الشكوك والظلال على مدى المصداقية التي

يمكن أن تضـفى على الوعود والشـعارات والأحلام التي رفعت، وجعلت الناس يشـعرون بخيبة أمل كبيرة، وبإحباط ثقيل، أفقدهم حتى القدرة على الحلم بإمكانية تحقق أي شيء على الإطلاق.

–وقد رفع المهندس سـيف الإسـلام شـعاراً لخص به أفضـل تلخيص كل القضـية وهو شـعار الانتقال "من الثورة إلى الدولة"، باعتبار أن مرحلة الثورة قد انتهت إلى ما بات مشهودا وملموساً من شـتى مظاهر التعثر والفشـل والتأزم، وأنه لم يعد ثمة مخرج من هذا الواقع المأزوم إلا باتخاذ قرار التحول إلى مرحلة "الدولة"، حيث تختلف بالضرورة الأسس التي يقوم عليها النظام السياسي، وحيث تتسم الدولة بكل ما يتضـمنه مفهوم الدولة من هيمنة المؤسـسـات، بدل الفرد أو الأفراد أو العشـيرة، ومن جملة من المبادئ الأساسية، يأتي على رأسها مبدأ سيادة القانون، ومبدأ الفصل بين السلطات، ومبدأ استقلال القضاء، هذا بعد كفالة وضمان الحقوق والحريات الأساسية لجميع المواطنين.

ولقد بادر العديد من المثقفين والكتاب إلى الترحيب بمشـروع "ليبيا العد"، وأسـهموا إسـهامات طيبة في محاولة إعطاء هذا المشروع بعداً سياسياً وفكرياً، من خلال الدعوة إلى بلورة بعض الرؤى والتصـورات، والسـعي إلى إيجاد ملامح اتفاق حول أهدافه ومبادئه والمراحل اللازمة لتجسـيده على أرض الواقع فعلاً ملموساً، وواقعاً معاشاً.

وفي هذا الإطار ظهر العديد من الأفكار المحددة التي وجهت من خلالها رسائل مقصـودة إلى الأخ سـيف الإسـلام، عسـى أن يجد فيها ما يفيد أو يعين في هذا الخصـوص، منها –على سـبيل المثال–:

–دعوته إلى مواصـــلة مســـاعيه وجهوده لإغلاق ما بقي من ملفات عالقة في الداخل، بعد نجاحه التام في إغلاق كل الملفات الصـــعبة التي كانت عالقة في الخارج، وخاصـــة ملفات حقوق الإنسان، التي تعتبر خطوة لازمة للتمهيد لإجراء مصالحة وطنية شاملة.

–تذكيره بلا جدوى أن يعتمد في بلورة وتجسيد مشروع "ليبيا الغد" على الشباب وحدهم، وبأنه، إن أراد أن يوجد لهذا المشـروع أسـاسـا صـلباً من الفكر والرؤية السـياسـية، لابد له من أن يسـتعين بذوي الرأي والفكر والخبرة، واقْتُرِح عليه أكثر من مرة أن يسـعى لعقد لقاءات أو مؤتمرات تخصـص لهؤلاء، كي يستمع منهم، ويأخذ ما يجده مفيداً من إسهاماتهم.

–دعوته لمحاولة بذل المساعي (لدى القيادة السياسية) للوصول إلى قرار تاريخي ضروري لوضع حد فاصل بين مرحلة ومرحلة، يكون مفاده التخلي عن الخيارات التي اتسمت بها مرحلة الثورة، والتي سوف تظل عوائق مهمة في أي مسيرة نحو مرحلة الدولة، وقد تم التركيز على أنه من بين هذه الخيارات التي يجب التخلي عنها، تلك الخيارات التي اتجهت إلى تحريم وتجريم الرأي المختلف مع الرأي الذي أريد له أن يسود، وقد ظل يُذكر دائماً تلك التشريعات التي تجرم الرأي الآخر، وتعاقب حتى على التفكير في المخالفة، وعلى رأسها (قانون حماية الثورة)، وما يترتب على ذلك بداهة وهو إلغاء الأجهزة التي نشأت أصلاً في إطار ما يسمى (الدفاع عن الثورة)، وقد فهم المنتسبون إلى تلك الأجهزة أن الدفاع عن الثورة هو قمع أي رأي مختلف، أو أي صوت جريء يحاول أن يوجه وينصح ويدل على مواقع الخلل والفساد والتعثر.

–ثم تلقف المثقفون حديث الأخ سيف عن فكرة (العقد الاجتماعي/الدستور) وأيدوه في ذلك تأييداً تاماً، مؤكدين إجماعهم على أنه لا قيام لدولة مؤسسات وحقوق بدون دستور، وإن أبدى عدد منهم الكثير من التحفظات (المبررة حسب وجهة نظري) في الأسلوب الذي اتُّبِع لإنجاز هذه الفكرة، من خلال تكوين لجنة لإعداد مسودة دستور، في غياب كامل لجمهور المثقفين والخبراء والمتخصصين في البلاد، فكتب كثيرون عن ضرورة أن يكون ذلك الدستور "شرعياً ، وطنياً ، ديمقراطيا"، وضرورة أن يُعرض على كافة المثقفين والمتخصصين والخبراء وذوي الرأي لإبداء وجهات نظرهم حوله، والإسهام في بلورة اتفاق وطني شامل حول مبادئه وبنوده.

–وفي هذا الإطار نفسه استقبل المثقفون الفكرة التي عبر عنها الأخ سيف وهي أهمية إطلاق حرية الرأي وإتاحة منابر سياسية للتعبير. وحاول بعضهم الإسهام في إعطاء هذه الفكرة بعداً فكريا وسياسياً، ووضعها في الموقع المناسب الذي يجب أن توجد فيه، وهو بيئة صافية نقية، خالية من أية شوائب يمكن أن تعوق حرية المواطنين في امتلاك رأيهم الخاص وقناعاتهم الخاصة، ثم في التعبير عن تلك الآراء والقناعات من خلال أطر حرة يختارونها بإرادتهم ولا يفرضها عليهم أحد.

–ولعل آخر ما استقبله المثقفون بترحاب من تصريحات الأخ سيف هي تلك التصريحات التي أطلقها في سبها حول تحرير الإعلام، وبشر خلالها بليبيا الغد التي لن تكون فيها وزارة إعلام، ولا رقابة أو قيود على الرأي والتعبير والكتابة. وهنا أيضا حاول الكتاب أن يعقبوا على تصريحات الأخ سيف ، وأدلوا ببعض الآراء حول ما يرونه بشأنها، وخاصة من حيث إنها ما زالت شديدة العمومية،

وأنها ما زالت قاصـــرة عن تجســـيد ذلك القرار التاريخي المأمول، أي قرار التحول من مرحلة إلى مرحلة.

لكن ما ظل يبعث على الكثير من الأسف هو ملاحظة الناس عموماً، والكتاب والمثقفين الذين رحبوا بأطروحات الإصلاح خصوصاً، أن معظم هذه الوعود، إن لم نقل كلها في الحقيقة، قد بقيت تدور في سماوات "الأحلام والشعارات"، ولم تجد بعد طريقها للتجسُّد على أرض الواقع والفعل:

–القطط السمان ما زالت بكامل قوتها ونفوذها، بل لعلها قد ازدادت نفوذاً. وخاصة أنها نجحت في الالتفاف على فكرة "إقرارات الذمة"، فأفرغتها من أي مضـــمون، بعد أن علق الناس آمالاً عليها عند سماعهم بها على لسان قائد الثورة في سبتمبر 2006.

–وإعادة النظر في تطبيقات وآليات تنفيذ نظام "سلطة الشعب" تم إجهاضها باستمرار خضوع الجهاز التنفيذي لنفس الأسماء التي توصم بالفساد، وترد دائماً على رأس قائمة المسؤولين عن مختلف مظاهر التعثر والفشل والتخبط. وكان ما حدث في مؤتمر الشعب العام الأخير دليل قاطع ومؤسف على هذا.

–لم تظهر أية بوادر على اقتناع الأخ ســـيف بأهمية أن يســـتمع إلى ذوي الخبرة والرأي، في إطار البحث عن بلورة رؤية فكرية وسياسية لمشروع ليبيا الغد، من خلال دعوة بعض هؤلاء لمؤتمر أو ملتقى يستمع خلاله إلى آرائهم وأفكارهم ونصائحهم.

–لم يظهر بعد ما يفيد قرب وصـــول القيادة الســـياســـية إلى القناعة المطلوبة باتخاذ الخطوات التمهيدية الضرورية للشروع في الانتقال إلى المرحلة التالية، وهي الخطوات التي ركز الكتاب على تلخيصها في أمرين مهمين:

1- إلغاء قانون حماية الثورة، ومن ثم الإعلان عن نهاية مرحلة "تجريم وتحريم الرأي"، وما يترتب على ذلك من قرار إلغاء "اللجان الثورية" أو تحويلها إلى منبر سياسي، تكون مهمته التعبير عن فكر "الكتاب الأخضـــر" والدعوة إليه، وبالطبع الشـــروع في تقنين مرحلة حرية الرأي، بوضـــع مبادئ وشروط تكوين المنابر السياسية، وإطلاق حرية العمل السياسي السلمي المنظم.

2- إنهاء مخلفات مرحلة تجريم الرأي باتخاذ قرار نهائي بإغلاق ملف "الاعتقال السياسي"، بإطلاق سراح جميع المعتقلين في جرائم رأي أو جرائم سياسية.

-استمرار الأخ سيف في التحرك من خارج دائرة الشرعية، وقد كتبنا وكتب غيرنا حول ضرورة أن يتم تحديد الموقع الصـــحيح الذي يتحرك الأخ ســـيف من خلاله، ودعوناه إلى أن يتخذ قراره بإعلان مشروع "ليبيا الغد" منبراً سياسياً، ويعمل على أن يبلور له رؤيته الفكرية السياسية التي يرى أنها الأصـــلح لقيادة مرحلة التحول من الثورة إلى الدولة. وســـوف تظل هذه الإشـــكالية قائمة حتى تتضـــح الصـــورة، ويكتســـب الأخ ســـيف صـــفته الشـــرعية التي يتحرك من خلالها، عبر إقرار غالبية معقولة من آراء الشعب الليبي، في استفتاء حر شفاف ونزيه.

وسوف نظل نترقب ونأمل أن تنزل "ليبيا الغد" من سماوات الأحلام والشعارات، إلى أرض الواقع والفعل الملموس المعاش.

نهاية عصر اللجان الثورية

متى يعلن إلغاؤها من الخارطة السياسية في البلاد

28 يولية 2008

كل المؤشرات التي أخذت تتفاعل وتبرز في الساحة السياسية داخل البلاد، خلال السنوات الثلاث الأخيرة بوجه خاص، تصب في محصلة واحدة، هي باختصار وتركيز شديدين أننا نعيش على أعتاب مرحلة تاريخية مختلفة ومتميزة أشد الاختلاف والتمايز عن المرحلة التي سبقتها، وهي المرحلة التي تبدأ بقيام الثورة في أول سبتمبر من سنة 1969، وأخذت بوادر اقترابها من نهايتها تبرز منذ بروز "ظاهرة" سيف الإسلام القذافي، التي عبر عنها ما بات يعرف بمشروع "ليبيا الغد". فقد أخذ سيف الإسلام يصرح ويجهر بما لم يكن أحد غيره داخل البلاد يقدر أن يجهر به، وهو الحديث عن مظاهر الفشل والتأزم والتعثر الذي باتت تعاني منه البلاد على جميع الصعد وفي جميع المجالات، والحديث عن الحاجة التي باتت ملحة للوقوف وقفة نظر واعتبار وفحص ونقد للتجربة الماضية، من أجل بلوغ رؤية جديدة حول ما نتمنى أن تكون عليه ليبيا في المستقبل أو "الغد".

ومع أن هذه الرؤية لا يزال يشوبها الكثير من الغموض وعدم الوضوح، ولا تزال الآراء ووجهات النظر حولها تتضارب وتتدافع وتتشابك على مستويات شتى، إلا أن قناعة باتت شبه عامة تسود لدى غالبية ملحوظة وساحقة من الليبيين، عامتهم ونخبهم الفكرية والثقافية، أنه قد آن الأوان بالفعل لإعلان نهاية المرحلة الماضية، مرحلة الثورة، والبدء في التفكير فيما ينبغي ويمكن فعله لوضع أسس المرحلة الجديدة، أي "مرحلة الدولة".

ولقد توالت مداخلات وكتابات الكتاب ممن اهتموا بمشروع الإصلاح السياسي في ليبيا، تحاول أن تسهم بالرأي والفكر حول هذه المسألة الكبرى، وما يتفرع عنها بالضرورة من مسائل صغرى وتفصيلات جزئية. ولم يكن من المستغرب مطلقاً أن يحدث بين هؤلاء الكتاب ما يشبه الإجماع على أن الخطوة الضرورية الأولى في هذا الاتجاه ينبغي أن تكون الانتهاء من وضع دستور دائم للبلاد، تتضح فيه ملامح النظام السياسي الذي تتفق عليه أغلبية المواطنين، وينص فيه على الحريات والحقوق الأساسية، وعلى مختلف آليات ممارسة السلطة وإدارة شؤون البلاد.

وقد ترتب على البدء في خوض الحديث والحوار والنقاش حول هذه المسألة بروز قضية في مسألة الخطورة والأهمية، اعتبرها البعض هي الخطوة الأهم والأكثر إلحاحاً كي يمكن أصلاً أن نمارس ذلك الحوار الوطني الحر الشامل اللازم لوضع الدستور، وهي قضية حرية الرأي والتعبير، ذلك أنه بات من البدهي أن الحوار الوطني الشامل لا يمكن أن يتم إذا لم يتمكن جميع المواطنين، على اختلاف آرائهم وأفكارهم وقناعاتهم السياسة، من التعبير عن آرائهم وقناعاتهم بحرية تامة، دون خشية من أن يتهموا بأنهم "يضللون الرأي العام" أو أنهم "يخونون ويعادون مبادئ الثورة" أو أنهم "يتآمرون على الوطن ووحدته واستقلاله"..إلخ آخر تلك التهم التي لا تزال –للأسف الشديد– جاهزة كي توجه على الفور لكل من يحاول أن يعبر عن رأي تراه بعض الجهات ذات النفوذ والسلطة رأيا معاديا أو غير مرغوب فيه.

وبطريقة التداعي المنطقي خلصت هذه الأفكار إلى أن ثمة خللاً كبيراً ما زال يوجد في التركيبة السياسية في البلاد، وخاصة على صعيد الممارسة الفعلية لحرية الرأي والتعبير؛ إذ يتبين في كل حين، وعند كل منعرج، أن ثمة في البلاد فئة أو شريحة أو قوة سياسية، فلنسمها ما شئنا، هي وحدها التي تملك الحق في التعبير عن آرائها وأفكارها وقناعاتها السياسية، بل إنه يتبين ما هو أخطر من ذلك، وهو أن هذه الفئة لها وحدها الحق في أن تختلف وتتناقض مع مبدأ من أهم المبادئ التي يقوم عليها الفكر الذي تعتنقه وتدين به، فكر الكتاب الأخضر، وهو مبدأ "من تحزب خان". وبالطبع لا نحتاج لأن نوضح أننا نقصد بكلامنا هذا "حركة اللجان الثورية".

قد يثور أعضاء وأنصار اللجان الثورية ضد هذا الكلام، وقد يصفون كاتبه بمحاولة مفضوحة للدس أو الاصطياد في الماء غير الصافي، ولكني أعني هذا الكلام بكل أبعاده ومضامينه، فحركة اللجان الثورية هي حزب سياسي بكل معنى الكلمة:

- فهي إطار يضم أفراداً يؤمنون بعقيدة سياسية معينة.
- وهي إطار ينظم هؤلاء الأفراد في شكل تنظيمي محكم، متعدد المستويات والدوائر.
- وهي تنظيم له مقرات معروفة يستخدمها في تلاقي أعضائه فيما بينهم، لحضور المؤتمرات والندوات والملتقيات التعبوية، لتنمية ثقافة أعضائه السياسية، وتلقينهم مبادئ العقيدة الفكرية والسياسية التي يقوم عليها التنظيم، وتدريبهم على ممارسة الدعاية للتنظيم ولفكره وعقيدته السياسية بأساليب الحوار والنقاش (وإن كان هذا التنظيم يشذ عما ينبغي أن يتسم به التنظيم السياسي في

النظام الديمقراطي، لأنه حين يفشل في تحقيق أغراضه بوسائل الحوار والمحاججة السلمية، وهو ما يحدث في غالب الأحيان، فإنه يعطي نفسه الحق في اللجوء لوسائل العنف والإرهاب الفكري والمادي).

- وهي تنظيم له وسائله الإعلامية التي يستخدمها للترويج لعقيدته السياسية وبرامجه وأفكاره.

فهل الحزب السياسي شيء آخر غير هذه الأمور؟

إذن فلنتفق على هذه المسلمة والبديهية وهي أن "حركة اللجان الثورية" حزب سياسي، عقيدته السياسية هي الطروحات المتضمنة في "الكتاب الأخضر"، مقراته المثابات المنتشرة في كل مفاصل البلاد، ووسائله الإعلامية الإذاعات المسموعة والمرئية والصحف الرسمية الناطقة باسم النظام السياسي القائم.

وإذا كان الأمر كذلك، ألا يكون من حقنا أن نتساءل: لماذا يكون لحركة اللجان الثورية وحدها الحق في أن "تتحزب" وأن تمارس العمل الحزبي، بكل أبعاده ومستوياته، دون أن تتهم بالخيانة أو معاداة مبادئ الثورة أو التآمر مع الأعداء؟ ويمنع باقي المواطنين من أن يكون لهم رأيهم المختلف، وقناعاتهم الفكرية والسياسية المختلفة، وإذا فكر أحدهم في التعبير عن هذا الرأي أو تلك القناعة، يكون "مضللاً" و"خائناً" و"معادياً". أما إذا فكر في أن ينضم إلى آخرين يرون مثله نفس الرأي، ويشتركون معه في القناعة الفكرية والسياسية، فإنه سوف يكون متآمراً على "سلطة الشعب"، وسوف يقال إنه "ينتمي إلى تنظيم سري يهدف إلى قلب نظام الحكم".

ومن هنا فإننا نرى أننا نقع في تناقض كبير بالغ الخطورة، حين نتحدث عن "ليبيا الغد" ونتصورها دولة مؤسسات وقانون وحرية رأي، وفي الوقت نفسه نظل نعيش داخل معطيات مرحلة "ليبيا الثورة"، حيث هناك ثورة لها فكر ومبادئ معينة، أنشأت لها تنظيماً سياسيا وحركيا، للترويج لفكرها والدعاية لها والدفاع عنها وحمايتها (كما تنص على ذلك بالحرف أهداف حركة اللجان الثورية)، وسخرت له كل إمكانات المجتمع المادية والتشريعية والقانونية وغيرها ليمارس تحركه، في سبيل تحقيق أهدافه وأغراضه.

ونرى، كما سبق أن عبرنا وعبر غيرنا في كتابات مختلفة، أنه لا مفر من اتخاذ خيارات تاريخية حاسمة، فإما نحافظ على "ليبيا الثورة" بكل سماتها وخصائصها وآليات الحركة فيها، أو

نقرر الانتقال إلى "ليبيا الدولة"، ويكون علينا من ثم أن نتخذ ما يلزم من إجراءات وخطوات في هذا الاتجاه.

وإذا اتفقنا على أن السمة الكبرى والجوهرية في ليبيا الدولة، أي ليبيا القانون والمؤسسات، ينبغي أن تكون كفالة الحقوق والحريات الأساسية لجميع المواطنين دون تمييز، فإنه يكون علينا أن نخلص إلى ما يلزم أن نخلص إليه من نتائج، وهو أنه لن يكون في ليبيا الدولة فئة أو شريحة أو قطاع من المجتمع يملك وحده شرعية الوجود السياسي، ويزعم لنفسه الحق في امتلاك الحقيقة والوطنية، فيحكم على من يختلف معه في الرأي بأنه ضال أو مضلل أو أنه خائن وعدو للوطن. وأنه ينبغي أن يكون لجميع المواطنين في ليبيا الدولة الحقوق نفسها في امتلاك الفكر والقناعة السياسية، والحرية المطلقة في التعبير عن ذلك الفكر والقناعة السياسية بالأساليب السلمية التي ينظمها القانون، والحق في أن ينظم الملتقون أو المتفقون على هذا الفكر أنفسهم في أطر تنظيمية وعملية تمكنهم من أن يلتقوا في ضوء الشمس وتحت مظلة القانون وحمايته، لكي يتبادلوا الرأي، ويطوروا من مستوياتهم الثقافية والعلمية، ويمارسوا حقهم في الدعاية لفكرهم وقناعاتهم وترويجها بالطرق السلمية بين الناس، ثم ينظموا الطرق والوسائل التي يتنافسون عبرها مع سائر القوى الوطنية لممارسة مختلف مسؤوليات الإدارة والحكم.

ولقد قلنا وقال غيرنا من قبل إنه لم يعد من المقبول في منظور بناء "ليبيا الغد" أن تبقى حركة اللجان الثورية بهذه الصورة. وقدمت اقتراحات عملية واقعية لأن تتحول اللجان الثورية إلى "حزب سياسي" يتنافس بالفكر والرأي والمنطق مع غيره من القوى السياسية التي ينبغي أن يسمح القانون بتكوينها، تجسيداً لمبدأ المساواة في الحقوق، ولفكرة أن أبناء ليبيا الغد متساوون جميعهم في جدارة الانتماء إلى الوطن. ولا يتميز أحدهم عن الآخرين إلا بمقدار ما يقدم للوطن من إخلاص وخدمة وتفان.

سيف الإسلام .. والنظام..

والإصرار على تنكب السبيل الوحيد إلى الحل

23 أغسطس 2008

في هذه المقالة سوف أحاول ألا أنجر إلى مناقشة ما جاء في كلمة سيف الإسلام في سبها، ففي تقديري أن الكلمة لم تتضمن أي شيء جديد بالفعل يستحق أن نمسكه على وجه اليقين، ثم نعتمد عليه في بناء أي استشراف للمستقبل أو أي تفكير في خطوات قادمة. ذلك أني أرى أن سيف الإسلام قد سحب من كل الكلام الذي قاله أي مصداقية، حين أعلن أنه قرر أن يتخذ خطوات إلى الخلف، وأن يتوقف عن التدخل في السياسة. فالحقيقة التي تشاهد بالعين وتلمس بالأيدي في واقع ليبيا والليبيين هي أن سيف الإسلام سوف يتحمل تاريخياً مسؤولية إحداث هذه الربكة الشديدة التي نجمت عن بروزه على ساحة السياسة الليبية، أولا من خلال ما يسمى التعامل مع الملفات الخارجية، ثم من خلال محاولاته للتدخل في بعض الملفات الداخلية، ووقوفه اليوم ليعلن أنه فشل في ذلك، وأنه قرر أن يتوقف، بزعم أنه وضع القطار على السكة، وأن هذا القطار سوف يسير في طريقه ولن يتوقف.

فالحقيقة الفاجعة هي أن كل ما حدث لا يخرج عن الآتي:

– شراء إغلاق الملفات الخارجية بأموال الليبيين التي أهدرت بشكل معلن (في حالة الأمريكيين) أو بشكل غير معلن ولا يعلم أحد حقيقته (في حالة البلغاريات وقضية الإيدز). وهذه مسألة لم تكن بحاجة إلى سيف الإسلام ليتمكن من حلها، بقدر ما كانت بحاجة إلى بلوغ النظام في ليبيا الدرجة المطلوبة من الاستعداد للاعتراف بمسؤوليته عما قام به من عمليات إرهابية، ثم الاستعداد غير المحدود لدفع ما يطلب منه من ثمن.

– إطلاق العديد من الوعود والتصريحات، والإعلان عن عدد من التوجهات لإصلاح الأوضاع السياسية، بقيت كلها في الحقيقة دون إنجاز، بل إن ما تمت محاولات خجولة في طريق إنجازه، ووجه بمقاومة عنيفة وصارخة من قبل المحافظين في أركان النظام، فتم إجهاضه ووأده في المهد قبل أن يطلق صرخة واحدة تدل على الحياة. فهاهي ذي صحف ليبيا الغد التي زعم أنها مستقلة، تقع تحت هيمنة الجناح المحافظ في اللجان الثورية، ثم تحول إلى نسخ أخرى من صحافة الدولة

القديمة التي لا طعم لها ولا لون. بل إن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد، فقد حدث ما جعل كثيرين يقولون إن "مشروع" صحافة ليبيا الغد، وما بدأ يتم في إطارها من تطبيق لفكرة المنابر السياسية، لم يكن في حقيقته سوى نسخة أخرى من تلك الخدعة التي وقع فيها المثقفون الليبيون سنة 1972، وسميت "ندوة الفكر الثوري"، حيث تكشفت تلك الندوة عن مجرد "فخ" نصب للمثقفين لكي يتمكن القذافي من معرفة أفكارهم وتوجهاتهم، ومن ثم معرفة من يمكن أن يمثلوا خطرا على توجهاته للهيمنة على الحكم والانفراد به، فيقوم بتصفيتهم أو إبعادهم عن طريقه، بالقتل أو بالسجن أو بالعزل المدني والسياسي.

ولعل ما حدث من ملاحقة لبعض الكتاب الذين صدقوا الخدعة، وانجروا إليها بحسن نية، وتوجيه التهم المعروفة القديمة إليهم، بمعاداة ما يسمى مبادئ الثورة والتشكيك فيها، أو هذه البدعة الجديدة المسماة "تضليل الجماهير"، لدليل قاطع ومؤلم على صدق ما ذهب إليه هؤلاء.. وخاصة أن هذا الأمر حدث على مسمع ومرأى من سيف الإسلام، ولم نره يحرك ساكناً للدفاع عن هؤلاء الذين لم يفعلوا أكثر من أنهم صدقوا ما أعلن هو عنه من توجه لإصلاح الأوضاع في ليبيا، ومن دعوات متكررة تحث الليبيين على "أخذ" زمام المبادرة والتعبير عن الرأي والنقد.

– أما الوعود الأخرى المتعلقة بأفكار التحول أو الانتقال من الثورة إلى الدولة، فلم تكن أفضل حظاً، فقد تم سحب النسخة التي تسربت إلى بعض وسائل الإعلام من مشروع الدستور، وبالمثل لم نشاهد أو نسمع سيف الإسلام يقدم للناس وللمثقفين الذين أبدوا الاستعداد للتعامل الإيجابي مع الفكرة أي تبرير أو تفسير لما حدث.. فلم يتحدث عن نسخة الدستور، ولم يشرح للناس كيف تسربت إلى وسائل الإعلام، ومن سربها، وما رأيه هو في ذلك.. وهل لديه نسخته الخاصة عن مشروع الدستور، أو خطته للتعامل مع الفكرة باتجاه اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذها..

ولعل ما ورد في خطاب سيف الإسلام في سبها يكون فرصة ومناسبة لوضع العديد من النقاط على حروفها. وفي تقديري أن أهم نقطة يجب المبادرة إلى وضعها هي التأكيد على أن ما حدث هو نتيجة طبيعية للبداية غير الصحيحة التي بدأ بها.. فالحقيقة التي علينا أن نعترف بها، وخاصة نحن الذين حاولنا أن نرى في بروز سيف الإسلام ومبادراته ووعوده بعض الجوانب القابلة للبناء عليها، هي أن النظام تنكب وظل حريصاً على أن يتنكب السبيل الوحيدة الصحيحة التي يمكن أن تؤدي إلى حل، وهي التي قلنا وقال غيرنا في العديد من الكتابات أنها ينبغي أن تبدأ باعتراف

النظام بأن البلاد قد وصلت إلى طريق مسدود، وأن السياسات التي اتبعت طوال الأربعين سنة الماضية لم تفلح في تقريب الوطن من تلك الشعارات التي رفعت في البيان الأول، والتي لم يكن لليبيين في العموم أي إشكالية معها، بل إن العكس بالضبط هو ما حدث، فقد أخذت البلاد تنحدر في هوة من التأخر والتخلف والتخبط والتعثر، لم يعد ثمة أي مجال لتخيل مزيد عليها، حتى أن قائد الثورة نفسه لم يجد مفراً من الاعتراف به في معظم خطاباته الأخيرة.

ولقد رحب كثير من الليبيين في الداخل والخارج ببروز السيد سيف الإسلام على الساحة، لا من منطلق القناعة الفعلية بأنه سوف يمثل الحل أو أن بيده العصا السحرية التي سوف تلمس المشاكل والعقبات فتحل وتذوب، ولكن من منطلق أنه، بحكم تمتعه بالأمان على سلامته الشخصية، من جهة أنه ابن القائد، أخذ يتحدث بلغة بالغة القوة في نقد المسيرة الماضية، وأخذ يرفع شعارات لم يجد كثير من المتطلعين لإصلاح الأوضاع في البلاد ضيراً في التعبير عن قبولها والترحيب بها، وكان على رأسها شعار "الانتقال من الثورة إلى الدولة، وشعار "من ثورة السابع من أبريل إلى ثورة المعلومات"، ثم أردف سيف الإسلام تلك الخطوات بحديثه في عدة مناسبات عن ضرورة إنهاء حالة اللاشرعية التي ظلت سائدة عن طريق وضع عقد اجتماعي، أو دستور، وهو ما وافقه عليه المؤيدون لنهج الإصلاح، لقناعتهم هم أيضا بأن الخطوة الأولى نحو بناء الدولة هي وضع دستور ديمقراطي، يقره الشعب من خلال الاقتراع السري الحر النزيه.

وعلى الرغم من الغموض الذي ظل يحيط مسيرة سيف الإسلام، والتساؤلات التي ظلت تطرح نفسها بإلحاح وقوة عن "الشرعية" التي يتحدث أو يتحرك من خلالها، إلا أن مؤيدي نهج الإصلاح مضوا في النظر الواقعي العقلاني للأمور إلى مدى أبعد كثيراً، عندما رحب كثير منهم بفكرة المنابر السياسية، ورأوا فيها خطوة إلى الأمام في اتجاه حلحلة المأزق الذي يحيط بحرية الرأي والتعبير في البلاد، ثم أبدوا استعداداً كبيراً للمساهمة فيها، على الرغم مما أحاط بالفكرة من ارتجالية وغموض في التعريف والأهداف ومدى الحركة. لكن هؤلاء سرعان ما صدموا بتوقف تلك المحاولات الخجولة لتطبيق فكرة المنابر، وخرج عتاة المحافظين من مكتب اللجان الثورية وهددوا باستخدام السلاح لمنعها، ووصفوها بما يمتلئ به قاموسهم من مفردات التخوين والاتهام والتجريم. وكان أسف هؤلاء الإصلاحيين –إذا صح التعبير– كبيراً وشديداً، لأنهم وجدوا سيف الإسلام يخذلهم ويتخلى عنهم، فيصمت صمتاً غريباً، ولا يهب للدفاع عن الفكرة التي كان هو من بادر بإطلاقها..

ومن هنا فإني أرى أن المعنى الأكبر الذي ينبغي أن نخلص به من خطاب سيف الإسلام في سببها، هو ضرورة العودة إلى التحليل الذي انتهى إليه أنصار الإصلاح ومؤيدوه، من قبل أن يبرز سيف الإسلام على الساحة السياسية، وهو أن الخطوة الأولى في أي سبيل نحو الخروج من المأزق وبلوغ الحل هي اعتراف النظام بأن المسيرة الماضية، قد انتهت إلى طريق مسدود، وأنه يجب أن نتوقف جميعاً، دون إقصاء أي طرف، تحت أي مبرر أو وصف، لنبحث سوياً عن الحل، ونرسم لمسيرة البلاد القادمة طريقاً جديدة، قد تؤدي بنا إلى الخلاص، وتعيد الحياة إلى جسد الوطن الذي أوهنته العلل والأمراض وتكاد تقضي عليه.

وقد عبر أنصار الإصلاح عن قناعتهم في أن الأصلح للبلاد وشعبها أن يتم هذا الأمر من خلال توافق وطني شامل، بين الأطراف الممسكة بأزمة الأمور في الوقت الحاضر، وتلك البعيدة عن هذه الأزمة، سواء أكانت مختارة أم مجبرة، لتحليل أسباب العلة وجوانب الأزمة وأبعادها، ثم البحث عن العلاج والحل، ثم الاتفاق على خطة متدرجة لتنفيذ ذلك الحل، وتطبيق ذلك العلاج، حتى نتفادى العواقب السيئة غير المرغوبة لأي استعجال أو تهور في الانتقال.

وأحسب أن أنصار منهج الإصلاح ما زالوا عند قناعتهم بهذا المنهج، وسوف يظلون ينادون به ويحثون عليه، رغم قرار سيف الإسلام التراجع إلى الوراء أو التوقف عن التدخل في شؤون السياسة، لأن قناعة هؤلاء بالإصلاح هي قناعة مبدئية، نشأت قبل بروز سيف الإسلام بسنوات عديدة، وظلت تزداد قوة مع الأيام، وتكسب أنصاراً ومؤيدين، على الرغم من أنه لا يعبر عنها إطار تنظيمي أو حزبي معين. وفي تقديري أنها سوف تظل باقية، وأنها سوف تفرض نفسها في النهاية باعتبارها الحل الوحيد الواقعي العملي الممكن، الذي يمكن أن ينقذ البلاد، ويوفر لها انتقالاً سلمياً متدرجاً نحو الخلاص، ومن ثم يتيح لها إعادة بناء على أسس قوية نابعة من توافق وطني شامل، نابع بدوره من حوار سياسي وفكري حر، بعيدا عن سياط التخوين والتجريم والإرهاب الفكري.

فلتتحول اللجان الثورية إلى منبر سياسي

5 فبراير 2008

في مقالتنا السابقة انتهينا إلى أن أي تفكير جدي في إحداث إصلاح سياسي حقيقي في البلاد ينبغي أن يبدأ بتهيئة الظروف الموضوعية الملائمة للشروع في خطوات تأسيس المرحلة الجديدة التي سوف تمثل مرحلة الانتقال من الوضع الحالي المرفوض، إلى الوضع المأمول الذي يتطلع إليه الليبيون في عمومهم، ويتبنى الدعوة إليه أنصار تيار الإصلاح خاصة.

ثم قلنا إن أولى الخطوات اللازمة لتهيئة تلك الظروف هي بلوغ القيادة السياسية للنظام الحاكم في ليبيا الآن الدرجة الضرورية من القناعة بضرورة الإصلاح السياسي، ثم اتخاذها ما يترتب على ذلك من خطوات تتبني عليها، وهي بدورها خطوات ضرورية لتمهيد الطريق أمام سائر الخطوات، التي تأتي على رأسها خطوة الشروع في وضع مسودة الدستور وعرضها على الرأي العام للنقاش والحوار.

وأعدنا التأكيد على ما عبرنا عنه مراراً في كتابات سابقة، ولن نمل إعادته وتكراره، من أن هذه الخطوة الضرورية الأولى هي اتخاذ القرار التاريخي المطلوب بإعلان نهاية "مرحلة الرأي الواحد"، وفتح الأبواب أمام بداية مرحلة تاريخية جديدة هي مرحلة "حرية الرأي وحق الاختلاف".

ثم انتهينا إلى أن إنهاء مرحلة "الرأي الواحد" يتطلب القيام بأمرين لازمين وجوهريين هما:

- إلغاء التشريعات التي تجرم الرأي المخالف، وتصادر بذلك حرية الرأي.
- إلغاء المؤسسات المكلفة بتطبيق تلك التشريعات وتنفيذها وعلى رأسها اللجان الثورية.

وفي هذه المقالة نحاول أن نزيد هذه الفكرة إيضاحا وبياناً، ونبدأ بالقول بأننا نحسب أنه لا يوجد أحد داخل أوساط النظام الحاكم، وعلى جميع مستوياته وأجهزته وأركانه، يستطيع أن يجادل في أن المرحلة التي بدأت منذ عام 1969 وما زالت مستمرة حتى هذه اللحظة هي مرحلة اتسمت منذ بدايتها بمحاولة فرض هيمنة رأي واحد. ولما تبين أن هناك في المجتمع أفراداً وفئات لا تقبل بهذا الرأي ولا توافق عليه، فقد وجدت السلطة صاحبة الرأي الذي يريد فرض هيمنته على بقية الآراء أنه لا مفر أمامها من استخدام أساليب القوة والقمع والإرهاب، فخطت أولى خطواتها في هذه الطريق المؤسفة

بإصدار قانون يجعل كل رأي مختلف مع الرأي المهيمن جريمة، يتعرض صاحبه إلى الملاحقة والاتهام، ومن ثم مصادرة الحرية بالاعتقال والسجن، وبلغ الأمر في أحيان كثيرة مصادرة الحياة نفسها، بالتصفية الجسدية بمختلف الأساليب: التعذيب، الشنق، الاغتيال والقتل بالرصاص.

وكان لابد لهذا القانون من جهة تكلف بمتابعة تنفيذه، وضمان تقيد كل أفراد المجتمع به، ولما وجد أن جهاز الأمن التقليدي لا يسد كما ينبغي في أداء المهمة المطلوبة، فقد تم إيجاد جهاز خاص يكلف بمهمة فرض الرأي الرسمي المهيمن، وملاحقة كل من يختلف معه، أو يبدي أن نوع من المعارضة تجاهه، فكانت اللجان الثورية التي أعلنت على رأس مهامها الدفاع عن الثورة والتبشير بها. وكان معلوماً أن المقصود بالثورة الفئة الحاكمة وفكرها الذي تم التعبير عنه فيما بعد من خلال الكتاب الأخضر، وأن المقصود بالدفاع عنها هو مواجهة من يختلفون مع هذا الفكر ولهم عليه انتقادات أو لهم فيه وجهة نظر.

وهكذا أدت ولادة اللجان الثورية في هذا السياق التاريخي والموضوعي إلى أن تظهر إلى الوجود كياناً مشوهاً، لا يستند إلى عقل وفكر وحكمة، بقدر ما يعتمد كلياً على دوافع عدوانية، توجهه نحو التربص بمن دُرِّب على اعتبارهم أعداء له، ومن ثم بذل ما بوسعه لملاحقتهم ومطاردتهم ومنعهم من الوجود "السياسي". ولم يعد عضو اللجان الثورية يعرف لنفسه من دور إلا البحث عن الأعداء والمخالفين، وتكثيف الجهود لمتابعتهم، ثم اتهامهم، والعمل على تطبيق القوانين المجرمة للرأي بحقهم.

وقد أدت تلك المرحلة النكدة التي نتحدث عنها إلى ما لا داعي ولا حاجة للتذكير به من مآس وكوارث ونكبات، انتهت إلى ما كان لابد أن تنتهي إليه من انحدار البلاد كلها إلى مستويات من التعثر والفشل والتخبط والضياع لا مزيد عليها.

ومن ثم فقد أخذت الأصوات في السنين الأخيرة تجأر بالشكوى، وتضج بالسخط والانتقاد والتذمر، ثم أخذت تبرز من بين تلك الأصوات أصوات تحاول أن تدعو إلى أخذ الأمور بقدر كبير من الحكمة والتروي وبعد النظر، وتنادي بضرورة أن يتوقف الجميع لمراجعة ما فات، وتدارس ما حفل به تجارب مريرة وقاسية، ثم الخلوص إلى ما ينبغي الخلوص إليه من عبر ونتائج.

وقد حرصت هذه الأصوات التي باتت تعرف تحت مسمى "الإصلاح" على التأكيد على أنها لا ترى مخرجاً للبلاد وللشعب من الأزمة والمأزق اللذين انتهيا إليهما إلا باتخاذ الخطوات اللازمة لطي

صفحة المرحلة الماضية، وفتح صفحة جديدة، يعاد فيها تأسيس الوضع في البلاد من جديد، بناء على ما صار يعرف بـ"عقد اجتماعي" جديد، يصاغ في شكل دستور وطني ديمقراطي شرعي، كما عبر عن ذلك الدكتور فتحي البعجة في مقالته الأخيرة.

ومنذ بداية بروز هذه الأصوات الإصلاحية كان ثمة تركيز وتأكيد على فكرة جوهرية هي التي لخصناها في مقالات عديدة لنا، وفي مقالتنا الأخيرة، والتي تنادي بضرورة إنهاء المرحلة الحالية، والشروع في أولى الخطوات لبداية المرحلة الجديدة، وبعبارة أخرى إعلان نهاية مرحلة "الرأي الواحد" والشروع في تأسيس مرحلة "الرأي الحر" أو "المتعدد"، وهي ذاتها الفكرة التي عبر عنها المهندس سيف الإسلام في مشروعه "ليبيا الغد" بمقولة الانتقال من "الثورة" إلى "الدولة".

ولقد أكد أنصار الإصلاح ودعاته أن الشرط الضروري اللازم لفتح الآفاق أمام بداية صحيحة لهذه المرحلة يتمثل في إعادة الاعتبار القانوني لحرية الرأي وحق الاختلاف. بحيث تكتسب كل الآراء حقاً متكافئاً في شرعية الوجود، وفرص التعبير والسعي لإقناع الآخرين بسبل الحوار والدعوة السلمية.

ومن هذا المنظور يأتي العنوان الذي اخترناه لهذه المقالة، وهو الدعوة إلى أن تتحول اللجان الثورية إلى منبر سياسي، فحين تعود الساحة السياسية مفتوحة ومشرعة الأبواب أمام كل الآراء، فإن الرأي الذي يفترض أن اللجان الثورية تؤمن به وتعبر عنه وتدعو إليه، وهو الرأي الذي تم التعبير عنه في فصول الكتاب الأخضر الثلاثة، يعود ليأخذ حجمه ومكانه الطبيعي، باعتباره رأياً من الآراء، وليس الرأي الأوحد أو الأعلى أو الأكثر شرعية، ويصبح عليه أن يقبل التعايش مع الآراء التي تختلف معه، وأن يعترف لها بحق متكافئ في الوجود وفي التعبير وفي الحياة، وأن يسلم بأن الأسلوب الشرعي الوحيد المقبول للتعامل مع الآراء المخالفة هو أسلوب الحوار والنقاش والتقارع بالحجج والمنطق، وليس أسلوب الإدانة والاتهام والتخوين والقمع والإرهاب.

فإذا صحت إرادة القيادة السياسية، ممثلة أساساً في قائد النظام العقيد القذافي، في القيام بمتطلبات الإصلاح السياسي المنشود، وفي مقدمتها اتخاذ ما يلزم لإعلان نهاية مرحلة "الرأي الواحد"، فإن أمراً مهما سوف يترتب على ذلك هو الاعتراف بوجود آراء متعددة، يجب أن يكون لها جميعها حق متكافئ في الوجود الشرعي. وسوف يترتب على هذا الاعتراف بداهة أن توجد الصيغة القانونية التي تتيح لأنصار كل رأي أن يلتقوا وأن يعملوا للتعبير عن رأيهم والدعوة إليه بطريقة جماعية منظمة،

تتم تحت عين القانون وتتقيد بحدوده. ولقد عبرنا في مقالات سابقة عن تأييدنا للفكرة التي ذكرها المهندس سيف الإسلام في خطابه في مدينة بنغازي في 20 أغسطس 2007، وهي فكرة "المنابر السياسية"، التي يلتقي فيها أصحاب الآراء المختلفة، ليمارسوا حقهم الشرعي في التعبير عن الرأي والمجادلة حوله مع بقية الآراء المختلفة معه.

وإذا حق لنا أن نبدي رأياً في هذا الخصوص فإننا نقترح أن تكون اللجان الثورية أول هذه المنابر، فتعلن تحولها إلى منبر سياسي، يتبنى فكر الكتاب الأخضر، ويدعو إليه، ويبشر به، وتشرع في إعادة تأهيل المنتسبين إليها لكي يتحولوا من "ثوريين" وظيفتهم قمع الرأي المختلف ومصادرته وملاحقة أصحابه، إلى "سياسيين" لهم فكر ورأي سياسي يسعون إلى إقناع الآخرين به، من خلال الوسائل السلمية الدستورية، وهي وسائل التعبير والحوار والنقاش، والمدافعة بالحجة والمنطق.

وإذا ما تم هذا فإن الساحة سوف تكون مهيأة لظهور منابر سياسية حرة، يكون لكل منها رأي وفكر، ويكون لكل منها "كتاب" يحمل ذلك الفكر ويعبر عنه، كما يعبر "الكتاب الأخضر" عن فكر ورأي اللجان الثورية. ولا نستبعد أن تكون هناك بالفعل آراء لها "كتب" تحمل فكرها ورأيها، ولكنها تنتظر أن تتهيأ الظروف لها، لكي تكتسب حقها في الوجود الشرعي المعلن، وذلك حينما يبادر العقيد القذافي بإعلان نهاية مرحلة "الرأي الواحد"، وفتح الأبواب أمام خطوات تأسيس مرحلة الرأي الحر المتعدد.

الديمقراطية بدون حرية الرأي

مثل عربة بدون حصان، لا تتحرك، ولا حياة فيها

24 فبراير 2008

أعلن في الأيام الأخيرة الماضية عن إنشاء مركز للديمقراطية، ونشر في إحدى الصحف وبعض المواقع الإلكترونية ما سمي النظام الأساسي لهذا المركز، وأسماء اللجنة التأسيسية المكلفة بإتمام إجراءات تأسيس المركز وفق ما ينص عليه قانون تكوين الجمعيات الأهلية الساري في البلاد .

ودون الدخول في مناقشة العديد من التفاصيل المتعلقة بظروف وملابسات إنشاء هذا المركز، وطبيعة علاقته بجمعية القذافي للتنمية، والخلفية التي ينطلق منها الإخوة المذكورة أسماؤهم في نطاق اللجنة التأسيسية للمركز، وكيفية حصولهم على إذن بتأسيس مركز مثل هذا، فمناقشة مثل هذه التفاصيل ما زال مبكراً، لقلة المعلومات المؤكدة التي تفيد في هذا الخصوص، فإني أود في هذه المقالة أن أناقش القضية من منطلق نظري فكري بحت، يدور حول مفهوم الديمقراطية التي سوف يعمل هذا المركز في إطارها، ووضع من بين أهدافه هدف الترويج لثقافتها ونشرها بين المواطنين .

فهل الديمقراطية التي سوف يتحرك في إطارها "مركز الديمقراطية" المزمع إنشاؤه هي الديمقراطية التقليدية التي تعارف عليها العالم المتحضر، أم أنها الديمقراطية المباشرة، التي نظَّر لها الكتاب الأخضر، وتزعم السلطة القائمة في ليبيا تطبيقها من خلال نظام الحكم المسمى "سلطة الشعب ."

فإذا كانت الديمقراطية المقصودة بعمل هذا المركز الجديد هي ديمقراطية الكتاب الأخضر وسلطة الشعب، فإننا سوف نفهم حدودها وأبعادها، ونتوقف منذ البدء عن تعليق أي أمل أو رجاء في أن يمثل هذا المركز أي خطوة حقيقية للأمام، ذلك أن ديمقراطية الكتاب الأخضر قد باتت معروفة الملامح والحدود والأبعاد، وخاصة بعد أن خضعت للتجريب على أرض الواقع، من خلال تطبيق نظام سلطة الشعب، وما أسفر عنه هذا التطبيق من ممارسات ضربت –كما نحسب– جوهر الديمقراطية في الصميم، عندما صادرت حرية الآخر في أن يكون له رأي مختلف، وأخضعت جميع من لم يعلنوا تأييدهم لهذا النظام، أو لم يشاركوا في آلياته المختلفة، من مؤتمرات ولجان وما إلى ذلك، لاتهامات شتى بالعداء للثورة والخيانة للوطن، والعمالة للأعداء، ثم كونت أجهزة خاصة لملاحقة

هؤلاء وتوجيه التهم إليهم، ثم تجريمهم وفق القوانين المجرمة لحرية الرأي، ومن ثم تطبيق العقوبات المنصوص عليها، بل وحتى غير المنصوص عليها في هذا القانون بحقهم.

أما إذا كان المقصود بالديمقراطية في تكوين وأهداف هذا المركز الجديد هي الديمقراطية بمعناها الذي نفهمها به، وفهمتها به كل المجتمعات المتحضرة، فإننا نعتقد أن هناك خللاً بالغاً في ترتيب الأولويات قد حدث، ذلك أننا نؤمن بأن أهم معنى في مفهوم الديمقراطية هو كفالة حق الإنسان في أن يكون له رأيه الخاص في كل الأمور، وضمان حريته في التعبير عن هذا الرأي بالطرق القانونية التي ينص عليها الدستور، وهي الطرق السلمية، التي تتبع منهج الحوار والجدال بالحسنى، ولا تتبع ولا تؤمن أصلاً بمنهج العنف والإرهاب في مواجهة المخالفين أو الخصوم.

ومن هنا فإننا نؤمن بأن حرية الرأي هي جزء أساسي ومقوم حيوي من مقومات الديمقراطية، وأنه بدون ضمان حرية الرأي لجميع المواطنين، دون استثناء أو تمييز بينهم لأي سبب من الأسباب، فلا وجود ولا معنى لحديث حول الديمقراطية. وهكذا فإذا عدنا إلى التشبيه الذي ذكرناه في عنوان هذه المقالة، فإننا نشبه الديمقراطية بعربة، لا يمكن أن تتحرك، وأن يكون لها معنى وفائدة بدون حصان يجرها ويحركها. وعربة الديمقراطية حصانها القادر على تحريكها وإضفاء الحيوية عليها هو "حرية الرأي". وبدونه تبقى العربة مجرد هيكل خشبي أو حديدي لا حياة فيه ولا فائدة.

فهل نكون بإنشاء مركز للديمقراطية في مجتمع لا يكفل لمواطنيه حرية الرأي، كمن يبحث عن "العربة" أو يصنعها، ثم يحكم على نفسه بالانتظار حتى يتمكن من الحصول على الحصان المناسب القادر على جر تلك العربة وتحريكها.

وفي تقديرنا أننا بهذا نقلب الأولويات رأساً على عقب، ذلك أن أَوْلَى ما نحن بحاجة إليه، قبل أن نكون جديرين بالحديث عن الديمقراطية، أو الحلم بالتمكن من ممارستها في مجتمعنا، هو أن نستعيد حقنا في امتلاك الرأي الحر، أي الرأي الذي يعبر عن قناعاتنا الشخصية، ولا يكون بالضرورة موافقا أو متفقا مع رأي الحاكم أو الفئة الحاكمة، أو مع الممارسات والسياسات القائمة والنافذة .

ولقد تحدثنا وتحدث غيرنا من قبل مراراً وتكراراً عن أن الخطوة الوحيدة التي سوف تثبت أن ثمة إرادة سياسية فعلية لتغيير الأوضاع القائمة، وإصلاح ما تعانيه من فساد وتعثر وتدهور واضطراب، هو إنهاء مرحلة "تجريم الرأي السياسي"، وإعادة حق المواطنين في امتلاك ما يشاؤون من آراء مهما

اختلفت عن رأي الحاكم الفرد أو الفئة الحاكمة، وأنه بدون الإقدام على هذه الخطوة فسوف نظل ندور حول المسألة، ونحاول الالتفاف على جوهرها، عبر مختلف العمليات التحسينية الشكلية، ومنها في تقديري ما لعل "مركز الديمقراطية" الجديد قد أنشئ لفعله.

فإذا شئنا أن تتحرك "عربة الديمقراطية" بمسيرة الإصلاح والتغيير في البلاد، فلا بد من إيجاد "الحصان" القادر على تحريكها وقيادتها، وليس ثمة حصان قادر على ذلك سوى "حرية الرأي."

وسوف نظل نردد، ولن نمل من تكرار ذلك، أن "العلة" التي يعاني منها جسدنا السياسي هي علة مصادرة "حرية" الرأي، وفرض "الرأي الواحد" على الجميع بقوة القوانين وممارسات القمع والإرهاب، وأنه لن يكون لهذه العلة من علاج شاف، إلا بإعادة هذه الحرية للجسد الوطني، حتى يتنفس من جديد هواء نقياً، يعيد إليه الصحة والعافية .

من يجرؤ على اتهام سيف الإسلام بخيانة الثورة؟

28 أبريل 2008

إن التعامي عن رؤية الحقائق الساطعة، هو بكل تأكيد محاولة عابثة لتغطية "عين الشمس بغربال" كما يقولون. وإني لأحسب أنه قد بات من الضروري والملح أن نبدأ بالاعتراف ببعض هذه الحقائق الساطعة التي لا أقول فقط إن إنكارها وتجاهلها لا يجدي، بل أقول إنه ضار أبلغ الضرر، لأنه يسد الطريق أمام وضع اليد على مكامن العلة والداء، ومن ثم فتح السبيل أمام العثور على العلاج والدواء.

الحقيقة الكبرى التي قد أجازف بتسميتها أم الحقائق كلها هي أن الليبيين مختلفون في الآراء والتوجهات والقناعات الفكرية، وأن الأربعين سنة الماضية، منذ قيام الثورة في سنة 1969، لم تفلح في صبهم جميعاً في قالب فكر واحد، أو جعلهم يتخلون عن آرائهم وقناعاتهم المختلفة التي آمنوا بها، ومنهم كثيرون ما زالوا يؤمنون بأنها الأصح والأصلح لإدارة شؤون ليبيا، وتحقيق الرفاهية والتقدم لشعبها .

إذن فإني أقول إنه من العبث، ومن قبيل التعامي عن رؤية الحقائق الساطعة، أي محاولة لإغفال هذا المعطى الواقعي، الذي يقول بأن الليبيين ليسوا كلهم على رأي واحد، وأن لهم قناعات وآراء مختلفة، كثيراً أو قليلاً، لأن هذه حقيقة موجودة لا نستطيع إلغاءها بمجرد أن نتجاهلها أو نمتنع عن ذكرها والحديث عنها.

وإن ما ظل يحدث طوال الثمانية والثلاثين سنة الماضية، هو أننا رفضنا الاعتراف لهذه القناعات والآراء المختلفة بحقها في الوجود الشرعي في المجتمع، واعتبرناها معادية للثورة، ومن ثم انجررنا إلى شن حرب شعواء عليها وعلى أتباعها، فاضطر من نجا من هؤلاء من التصفية الجسدية والسجن، إلى الاختباء تحت السطح، والتوقف عن أي قول أو فعل يمكن أن يشي بانتمائه إلى فكر مختلف عن فكر الثورة، ومن ثم يقع تحت طائلة التجريم بموجب مواد قانون حماية الثورة، وتطبق عليه "اللجان الثورية" أحكامها في هذا الخصوص.

ولقد ظل الوضع سائداً وقائماً، حتى ظهر سيف الإسلام معمر القذافي، وأعلن من خلال مشروع "معا من أجل ليبيا الغد"، في كتابات وتصريحات وخطب مختلفة، عن عدد من القناعات والآراء

المختلفة عما تعارفنا على تسميته فكر الثورة، وهي القناعات التي لخصتها الشعارات التي رفعها في مشروع ليبيا الغد، وأهمها على الإطلاق شعارا: "من الثورة إلى الدولة،" و"من ثورة السابع من أبريل إلى ثورة المعلومات". ثم دعمها بعدد من الآراء التي تضمنتها خطاباته المعلنة والمقابلات الإذاعية التي أجرتها معه بعض القنوات الفضائية ووكالات الأنباء العالمية، حيث تحدث عن ضرورة وضع دستور للبلاد، وضرورة إيجاد سبل لتنظيم حرية الرأي والتعبير (فكرة المنابر السياسية)، وضرورة تحرير وتطوير منهجية العمل المدني، وذلك كله بعد إغلاق ملفات حقوق الإنسان المعلقة، وإجراء مصالحة وطنية شاملة.

والحقيقة أن سيف الإسلام ربما كان أكثر حدة وتطرفاً من الكثير من أولئك المصنفين معارضين للنظام الحاكم في ليبيا، وهم أولئك الذين أيدوا منذ زمن توجه الإصلاح السياسي، بدل التغيير الجذري، عنيفا كان أم غير عنيف، ولخصوا مطالبهم في قضيتين أساسيتين هما: الشرعية والديمقراطية، وتبنوا منهج الفصل التام بين النظام السياسي والأفراد الذين يمارسون السياسة، وأخذوا يدعون إلى تركيز العمل الوطني في السعي إلى تحقيق أهداف استراتيجية، في مقدمتها ذلك الهدف الذي عبر عنه سيف الإسلام بشعار "من الثورة إلى الدولة"، بمعنى العمل على التحول إلى دولة مؤسسات، ينظم وجودها والعلاقات فيما بينها دستور وطني ديمقراطي شرعي، يضعه الشعب الليبي ويقره.

وبهذا فإن من غير الخطأ مطلقاً اعتبار سيف الإسلام "معارضاً"، فهو يدعو صراحة إلى التحول من "الثورة" إلى "الدولة"، ويصرح بعدم قناعته بالممارسات التي تمت حتى الآن في إطار تطبيق سلطة الشعب، ويدعو إلى وضع دستور للبلاد، ويعمل بجد من أجل إيجاد السبل المناسبة لإصلاح ما أفسدته "الثورة" أو بالأحرى المدعون أنهم يؤمنون بها ويعملون على تطبيق شعاراتها وقناعاتها، وفي مقدمة ذلك ملف حقوق الإنسان، باعتبار أن هذا يمثل خطوة ضرورية لتمهيد الظروف لإجراء مصالحة وطنية، تكون بدورها تمهيداً لبدء مرحلة تاريخية جديدة، توضع فيها خطى البلاد على بداية الطريق نحو إعادة التأسيس والبناء، من خلال وضع دستور وطني ديمقراطي، يكتسب الشرعية من خلال الحصول على تأييد أغلبية مناسبة من أبناء الشعب.

فهل ثمة من يجرؤ على اتهام سيف الإسلام بخيانة الثورة أو معاداتها أو التآمر عليها؟

وإذا لم يكن أحد يجرؤ على التشكيك في نوايا سيف الإسلام وصدق توجهه نحو إصلاح الأحوال التي فسدت في البلاد، فبأي وجه وبأي حق يُتَّهم أولئك الذين لم يقولوا سابقاً، ولا يقولون حالياً، أكثر مما قاله سيف الإسلام؟

وإذا كان من حق سيف الإسلام أن يوجد لنفسه الإطار التنظيمي العملي الذي يعمل من خلاله، للإعلان عن رؤيته الفكرية والسياسية، وأن يمتلك وسائل الإعلام الخاصة به للتعبير عن هذه الرؤية والترويج والدعاية لها، فلم لا يكون لغير سيف الإسلام من الليبيين الذين يزعمون أن لهم رؤية فكرية وسياسية خاصة بهم، نفس الحق في تكوين إطار تنظيمي خاص بهم، وامتلاك وسائل إعلام حرة خاصة بهم، للتعبير السلمي الديمقراطي عن رؤاهم الفكرية وقناعاتهم السياسية، حول ما يرونه مناسباً وصالحاً لإعادة بناء البلاد وتطويرها وتنميتها.

إن كل ما يحق لنا أن نفعله إزاء هذه الحقيقة الساطعة وهي اختلاف الليبيين في الرؤى والقناعات الفكرية، هو أن نضع من التشريعات والترتيبات ما يكون كفيلاً بتنظيم الوجود الشرعي لهذه التوجهات، فيسمح لها بتكوين أطرها التنظيمية، وإعلان رؤاها الفكرية، وامتلاك وسائل التعبير الحرة الخاصة بها.

سوف يندفع المزايدون وتجار الشعارات إلى القول بأن هذه دعوة صريحة مباشرة للعودة إلى "الحزبية"، وأن الكتاب الأخضر يجرم الحزبية ويصفها بالخيانة، ونحن نقول إننا لا نخجل ولا نتردد في التعبير عن قناعتنا بأننا لا نتفق مع "الكتاب الأخضر" في اعتبار الحزبية "خيانة" أو أنها "إجهاض للديمقراطية"، لأننا بكل بساطة نؤمن بأن "الحزبية" هي تعبير واقعي عن حقيقة اختلاف أبناء أي مجتمع بشري فيما بينهم في الآراء والقناعات والمصالح، وأن أي محاولة لتجاهل هذه الحقيقة أو التعامي عنها هي محاولة محكوم عليها مسبقا بالفشل، لأنها غير ممكنة، ولأنه يستحيل عقلاً وواقعاً أن يتفق الناس على رأي واحد. ومن ثم فنحن نؤمن بأن المجتمعات البشرية لم تفلح في التعامل الصحيح مع هذه الحقيقة إلا حين اكتشفت فكرة الديمقراطية، بمعنى اتفاق الناس في المجتمع الواحد، على التعايش معاً، والسعي معاً من أجل تحقيق مصلحتهم المشتركة، رغم اختلاف بعضهم عن البعض في الآراء والقناعات فيما يتعلق بالعديد من القضايا والمسائل.

ونعتقد أنه قد آن الأوان لأن نغلق هذه الصفحة، التي اتسمت في جوهرها بتلك المحاولات العابثة للتعامي عن رؤية الحقيقة الواقعية، وأن نقرر فتح صفحة جديدة، تبدأ بخطوة جوهرية أساسية، هي

الاعتراف بحقيقة اختلاف الليبيين في الرؤى والقناعات الفكرية، ومن بعد الاعتراف لأصحاب هذه الرؤى والتوجهات بالحق في الوجود القانوني الشرعي، والسماح لهم بتكوين أطرهم التنظيمية القانونية التي تمكنهم من العمل السياسي المنظم، بانتهاج أساليب العمل السلمي المعلن، الرافض لمناهج الإرهاب والعنف مهما كان شكلها أو طبيعتها.

سيف الإسلام وإشكاليات تحرير الإعلام

29 أبريل 2008

لقد فاجأت تصريحات الأخ سيف الإسلام في سبها حتى أكثر المتطرفين في التفاؤل، ذلك أن أحداً لم يكن يخطر بباله أن الظروف لدينا، قد نضجت، أو أنها يمكن أن تنضج عما قريب، لتقبل فكرة إلغاء وزارة الإعلام، وتحرير المهنة تماماً من أي ارتباط بالدولة وبالسلطة.

إن ما يقوله الأخ سيف، هو بالفعل حلم رائع وجميل، يحلم به كل أصحاب القلم في بلادنا؛ هؤلاء الذين اكتووا بنيران التضييق والرقابة، التي حرمتهم من الانطلاق لأداء دورهم الذي يحسبون أن القدر والظروف قد هيأتهم للقيام به، في خدمة أبناء وطنهم، والإسهام معهم بإبداء رأي، أو تقديم معرفة، أو تطوير فكر. ولكن أحداً من هؤلاء الحالمين لا يسمح لنفسه، إن هو وضع في اعتباره الحقائق الراهنة، والواقع المعاش النافذ، بأن يحلم بأن نبلغ تلك المرحلة من التحرير الكامل لوظيفة الإعلام في وقت قريب .

وليسمح لنا الأخ سيف بأن نناقش بعض الأفكار التي وردت خلال تصريحاته، كي نتمكن من الاتفاق على فهم مشترك.

بادئ ذي بدء قد يحق لنا أن نثير قضية مبدئية تبدو في نظرنا في غاية الأهمية، وهي التساؤل عن الصفة التي يتحدث من خلالها الأخ سيف، لأننا حين نجده يقول: "أن ليبيا ستتجه نحو إقامة هيئات مستقلة للإعلام وأن الدور الكلاسيكي للإعلام المتمثل كوزارة سينتهي في ليبيا قريباً، وستكون ليبيا أسوة بدول الاتحاد الأوربي ليس بها وزير إعلام ولا رقابة على المطبوعات والكتب"، فإننا لا نملك أنفسنا من ملاحظة أسلوب التقرير الذي يتحدث به، من خلال استخدام تعبيرات "ليبيا ستتجه" وأن دور الإعلام "سينتهي"، وأن ليبيا "ستكون". ومن ثم قد يحق لنا أن نتساءل: بأي صفة شرعية أو رسمية يقرر الأخ سيف مثل هذه المسائل. فقرار إحداث وزارة أو إلغائها هو من القرارات السيادية التي يفترض أن تكون حكراً على الهيئة التي تملك سلطة القرار والتشريع في المجتمع .

ومن هنا فإني، وأنا هنا لا أعبر إلا عن رأيي الشخصي الذي لا يلزم أحداً غيري، كنت أتمنى لو أن الأخ سيف قدم هذه الأفكار باعتبارها وجهة نظر يدعو إليها، في إطار "رؤيته" الفكرية الشمولية لليبيا الغد التي يدعو إلى تأسيسها والانتقال إليها. فيقول إن ليبيا الغد التي يدعو هو إليها لن تكون

فيها وزارة إعلام، ومن ثم فلن تكون فيها رقابة على المطبوعات ووسائل الإعلام، وستكفل فيها حرية الرأي والتعبير لجميع المواطنين، مهما اختلفت آراؤهم وتصوراتهم وقناعاتهم الفكرية.

أما ثانية الملاحظات فتتعلق ببعض التفاصيل التي وردت في تصريحات الأخ سيف، مثل حديثه عن "إقامة هيئات مستقلة للإعلام"، و"ضرورة أن تتم ملكية الإذاعة والهيئات الإعلامية للشعب الليبي مباشرة". ونحسب أن هنا أيضاً ثمة بعض اللبس في إسناد الأشياء، فعندما نتحدث عن "إقامة هيئات"، نحتاج إلى أن نعرف من يقيم هذه الهيئات، أهم الأفراد أم الأفراد المجتمعون في شكل شركات، أم المؤسسات الرسمية التي بيدها سلطة القرار: مؤتمرات شعبية، مؤتمر الشعب العام، اللجنة الشعبية العامة. مثلاً.

أما عندما يتحدث عن "ملكية الإذاعة والهيئات الإعلامية للشعب الليبي مباشرة" فإننا نجد أنفسنا أمام إشكالية كبرى تتمثل في تحديد المقصود حقيقة بتعبير "الشعب الليبي"، فهل نعني رجال الأعمال والاقتصاد، أم نعني عامة الموظفين والعاملين الحرفيين، وهل نعني الحضر أم سكان الأرياف، ثم هل نعني عامة الناس أم المثقفين وذوي الفكر والرأي. ثم هل نعني كبار الأثرياء (ممن أسماهم الأخ سيف نفسه القطط السمان)، أم نعني عامة الليبيين الفقراء الذين لا يزالون يكابدون المشاق ويلقون العنت من أجل الحصول على لقمة العيش، ومن ثم فهل نعني المستفيدين من بقاء الأوضاع في ليبيا على ما هي عليه، لكي تدوم لهم الدولة التي تتيح لهم، من خلال مختلف ممارسات الفساد، أن يكدسوا الثروات لهم ولأهاليهم وأقاربهم والمتزلفين لهم، أم نعني المتضررين من الوضع القائم، بسبب ما يعانونه من مظاهر الفقر والمرض والبطالة والضياع، ومن نقص الخدمات الأساسية الضرورية. ومن هنا أيضاً نحتاج إلى أن نعرف هل هذا الشعب الليبي هو المتسلطون في "حركة اللجان الثورية" أم هو الحالمون مع سيف الإسلام بليبيا الغد، ليبيا الحرية والنماء والتقدم، وليبيا التي لا تكون فيها حاجة لوزارة إعلام، ولا حاجة إلى ممارسة أي رقابة على آراء الناس وأفكارهم والوسائل التي يعبرون من خلالها عن هذه الآراء والأفكار. ثم أخيراً هل نعني بالشعب الليبي أولئك الذين قد يصنفون في "اليمين" وما إلى يمينه، أم أولئك الذين يقعون عن "اليسار" وما إلى يساره، مروراً بالطبع بأولئك الذين هم في الوسط لا إلى اليمين ولا إلى اليسار. وهكذا فإننا لا نستطيع أن نتخيل جسماً واحداً، لا مؤسسة ليبيا الغد ولا غيرها، يمكن أن يحتمل أو يتسع لكل هذا الطيف المتسع من الآراء والأفكار والتوجهات.

إذن فأنا، ومن قد يتفق معي في الرأي والرؤية، لا نرى معنى للقول بملكية "الشعب الليبي" لوسائل الإعلام، ونحسب أن الصحيح هو الحديث عن تحرير ملكية وسائل الإعلام، وإتاحتها لمبادرات الأفراد، منفردين أو متشاركين ومتضامنين في شكل شركات ومؤسسات إعلامية خاصة. فتكون أصدق تعبيراً عن الواقع الذي يعيشه الليبيون، فتكون لأصحاب اليمين وسائلهم، ولأصحاب اليسار وسائلهم وللأثرياء وسائلهم، وللفقراء وسائلهم، وللمفكرين والمثقفين وسائلهم. ومن هنا فإننا نعيد التعبير عن تحفظنا على قول الأخ سيف إن مؤسسة الغد "تعبر عن وجهة نظر المجتمع الليبي كله" من حيث إنه . حسب وجهة نظري . تعبير غير دقيق وغير صحيح، استناداً إلى قناعتنا باستحالة وجود وسيلة واحدة تعبر عن وجهة نظر الشعب الليبي كله، فقد أشرنا إلى أننا لا نقبل هذا التعميم، فالشعب الليبي ليس واحداً، ومن ثم فليس له "وجهة نظر" واحدة .

ومن هذا المنطلق فإننا نتحفظ قليلاً على الدعوة التي وجهها الأخ سيف إلى "كافة الكُتّاب والمثقفين والفنانين إلى المشاركة في مؤسسات ليبيا الغد": من جهة لأن هذه المؤسسة غير واضحة الهوية، ولا يعرف من أنشأها ومن أين أخذت الإذن بتأسيسها، ومن هم مؤسسوها وما مصادر تمويلها، ومن يتحكم فعلاً في توجهاتها وقراراتها، ومن جهة أخرى لأن حديثنا عن تحرير الإعلام يعني بالضرورة ترك الحرية لكل من يريد أن يعمل بهذا الحقل في أن يشترك في مؤسسة قائمة (لنقل مؤسسة الغد) أو أن ينشئ، وحده أو بالتضامن والتشارك مع آخرين، وسيلته الإعلامية الخاصة به. وهذه هي الصيغة الوحيدة التي سوف تعطي لكلام الأخ سيف عن مستقبل قريب لا تعود فيه رقابة ولا قيود على حرية الرأي والتعبير معنى ومدلولاً.

إن ما قد يستشف من كلمة الأخ سيف، وخاصة من خلال إصراره على الإشارة إلى "مؤسسة الغد"، وما قد ينشأ على غرارها من مؤسسات، هو أننا ما زلنا نواجه إشكاليات كبيرة تقف دون تحقق الحلم بتحرير الإعلام بالمعنى الذي نحسب أنه صحيح للكلمة، في مقدمتها أننا ما زلنا نتحدث عن قوة ما هي التي تملك أن تقرر إنشاء مثل هذه المؤسسات، وأن كل ما هو متاح للأفراد أن ينضموا أو لا ينضموا إلى ما هو قائم منها وما سوف تقوم جهة ما بإقامته. وإننا حين نتأمل دعوة الأخ سيف "الصحافيين والفنانين والكتاب والمثقفين إلى أخذ زمام المبادرة والانطلاق إلى الأمام والمشاركة في هذه المؤسسات"، فإننا نجد أنفسنا نتفق معه تماماً في الجزء الأول من هذه العبارة، وهو ضرورة أن يأخذ المثقفون والكتاب والإعلاميون زمام المبادرة، ولكننا نختلف معه تماماً على ما بقي منها، وهو

دعوته إياهم إلى "المشاركة في هذه المؤسسات"، وخاصة عندما يحدد أن هذا الانضمام يجب أن يتم "انطلاقاً من القانون الأساسي للمؤسسة". ذلك أن هذا الجزء الثاني من العبارة يكاد يلغي تماماً جزأها الأول، وذلك لأنه يعني بكل بساطة أن أولئك المثقفين والإعلاميين ليسوا أحراراً في اتخاذ وتوجيه مبادراتهم، ولا في اختيار الأطر التي يرونها مناسبة لها، وأنه لا يترك لهم من خيار سوى العمل من خلال هذه المؤسسات، وأنه مفروض عليهم أن يتقيدوا ويلتزموا بقوانينها الأساسية التي لم يكن لهم دور في وضعها أو اختيارها أو مناقشتها.

ولقد تمنيت لو أن الأخ سيف اكتفي بالجزء الأول من عبارته هذه، وهي دعوة المثقفين والكتاب والإعلاميين إلى أخذ زمام المبادرة، ثم ترك لهم الحق في اختيار الاتجاه الذي يوجهون إليه مبادراتهم هذه، واختيار الأشكال والأطر العملية التي يجسدونها من خلالها .

ونجد أن قول الأخ سيف أن عزوف المثقفين والكتاب عن المشاركة هو مشكلة توصيف صحيح، ولكننا لا نحسب أن فهم دوافع وأسباب هذا العزوف أمراً بالغ الصعوبة، وفي تقديري أن السبب الأكبر في هذا العزوف هو رفض هؤلاء المثقفين والإعلاميين والكتاب أن تقيد مبادرتهم بالأنماط والأطر التي لا يشعرون أنهم هم أصحابها وأنهم هم الذين أنشؤوها وأسسوها ووضعوا قوانينها الأساسية وضوابط عملها.

وأحسب أن حل هذه المشكلة يكمن في أمر واحد سنظل نأمل أن يتحقق وهو اتخاذ القيادة السياسية في البلاد قراراً تاريخياً بتحرير الإعلام، من خلال إلغاء التشريعات التي تقيد حرية التعبير عن الرأي، وإلغاء الأجهزة والمؤسسات المكلفة بتنفيذ هذه التشريعات، بدءاً من اللجان الثورية وأجهزة الرقابة على المطبوعات وقانون الصحافة، وبالطبع إلغاء ما أعتبره فضيحة حضارية وهو ما يسمى "نيابة الصحافة"، ثم دعوة المثقفين والصحافيين والكتاب بعد ذلك إلى أن يأخذوا زمام المبادرة، فينشئوا الصحف الورقية والإلكترونية والإذاعات المسموعة والمرئية، ولهم إذا شاؤوا أن يتشاركوا فينشئوا مؤسسات ثقافية وإعلامية، أو شركات مساهمة، يتاح فيها لجميع المواطنين حق المشاركة بالاكتتاب في رؤوس أموالها والمشاركة في ملكيتها.

ونحسب أن الدور التاريخي الذي نأمل أن يقوم به الأخ سيف الإسلام في هذا الخصوص هو بذل مساعيه من أجل المساهمة في تمهيد الأرضية لمرحلة "تحرير الإعلام"، من خلال التصدي لأصول العلل والمشكلات، والبحث عن علاجات مناسبة لها. فالعلة الكبرى

التي نعاني منها ليست في وجود الأطر والآليات التي يعمل مثقفونا وكتابنا من خلالها، ولكنها في استمرار وجود تلك القيود والسلاسل التي تكبل حريتهم في الحركة والمبادرة .

وإن لدينا من الشواهد والأدلة على قدرة الليبيين على المبادرة والفعل ما يكفي في هذا الصدد، ففي تقديري أن ما استطاع إعلامي وكاتب فرد مثل إدريس المسماري إنجازه على صعيد العمل الإعلامي والثقافي، عبر مجلة "عراجين" لدليل قوي ساطع على أن الأفراد يستطيعون أن يتخذوا المبادرات الناجحة والفاعلة، لو أتيحت لهم حرية الفعل والحركة.

ولعلنا نقترح على الأخ سيف أن يفكر في أن تكون من أولى مبادراته في إطار التعامل مع ملف "تحرير الإعلام" منح إدريس المسماري وذلك النفر المعدود من رفاقه الكتاب والمثقفين إذناً رسمياً قانونياً بإعلان "عراجين" مؤسسة ثقافية إعلامية حرة، ثم منح الحق نفسه لغير المسماري من الكتاب والإعلاميين، وسوف نرى كيف تتحول ساحتنا الإعلامية والفكرية إلى خلايا من العمل الدؤوب، لنا أن نتخيل ما سوف يعود من ورائها من خير كثير لبلادنا وشعبنا.

{ 2 }

مقالات نشرت بالاسم المستعار

سامي العربي

صحيفة الوطن الليبية ترسب في اختبار حرية الرأي

30 اكتوبر 2007

الإخوة الكرام في المواقع الليبية ..

عندما انطلق موقع صحيفة الوطن الليبية (الذي بدأ في الأصل تحت اسم القذافي اليوم) لفتت أنظار المراقبين والمتابعين لشؤون القضية الوطنية الليبية تلك الشعارات التي رفعها الموقع، مثل: حرية الرأي، حق الاختلاف، والمصالحة الوطنية وغيرها. وأسهمت بعض المقالات التي نشرت في الموقع في دعم الانطباع بأن الموقع يمكن أن يكون بالفعل يخطو خطواته الأولى على درب تأكيد ممارسة تلك الشعارات التي رفعها، حيث قرأنا فيه مقالات اتسمت ببعض الجرأة في الطرح لم تكن معتادة من قبل.

واستناداً إلى هذه الانطباعات رأيتُ أن أرسل إلى موقع صحيفة الوطن بعض المقالات التي تعبر عن وجهة نظري في بعض الجوانب المهمة التي تمس قضيتنا الوطنية، وهي في تقديري وتقدير كثير من المناضلين السياسيين قضية المساهمة في تحليل العوامل والأسباب التي أدت إلى ما انتهى إليه الوطن من مأزق سياسي وحضاري بالغ الخطورة، والمساهمة من بعد في البحث عن الحلول الممكنة، والمعالجات التي يتفق جميع المخلصين على أنها كفيلة بمواجهة مختلف الأمراض والعلل التي أصابت جسد الوطن.

إلا أن الصحيفة بعد نشرها مقالتي الأولى وكانت بعنوان **(حول اللجان الثورية ومكتب الاتصال: ما العمل؟)**، امتنعت عن نشر بقية المقالات التي أرسلتها إليها، ربما لأنها رأت أن تلك المقالات قد اقتربت قليلاً من ذلك الخط "الأحمر" الذي أعلنوا مؤخراً في "بيانهم الهام" أنهم ملتزمون به وهو "معمر القذافي"، حيث قلت في تلك المقالات إن المعيار الحقيقي لمدى صدقنا مع شعارات حرية الرأي التي ظللنا نرفعها دائماً، ثم التحق بنا موقع صحيفة الوطن الليبية في رفعها، هو في بلوغنا المرحلة التي يتاح فيها للمواطن الليبي من داخل الوطن، أن يقول إنه لا يتفق مع "معمر القذافي" في كل ما أتى به من آراء، أو اتخذه من سياسات.

وقد أردت أن أختبر مدى التزام صحيفة الوطن بتلك الشعارات التي ما زالت ترفعها وتنادي بها، ولكني أجد نفسي بعد مرور عدة أيام على إرسال تلك المقالات إليهم، وبعد امتناعهم عن الرد عن

الرسالة التي أرسلتها إليهم مستفسراً عن مبررات عدم نشر المقالات، مضطراً للخلوص إلى نتيجة مفادها أن صحيفة الوطن الليبية قد فشلت في اختبار المصداقية، وأن حق الاختلاف في تصورهم مكفول فقط لمن يعبر عن اختلافه مع البائسين المستضعفين من المسؤولين في الأجهزة التنفيذية، وأن سقف هذا الحق منخفض جداً إلى درجة لا تسمح لأحد بأن يكون له رأي حر أصلاً.

وإني أرفق إليكم مع رسالتي هذه إحدى المقالات التي رفضت صحيفة الوطن أن تنشرها، راجياً نشرها في مواقعكم مع هذه الرسالة التي تشرح الموقف وتلخصه.

ولكم أطيب التحية

د. سامي عبد السلام العربي

30 اكتوبر 2007

الإخوة الكرام في صحيفة الوطن الليبية

لقد سعدت سعادة غامرة بنشركم المقالة التي أرسلتها إليكم بعنوان "حول اللجان الثورية ومكتب الاتصال: ما العمل؟"، فقد أكد لي ذلك مصداقية الشعارات الرائعة التي رفعها موقعكم، على صعيد تجسيد حرية الرأي وفسح هذه المساحة الواسعة للتعبير، لمختلف الأصوات والأقلام.

ولقد كان شعاركم حول كفالة حرية الرأي و"حق الاختلاف" الشعار الذي يأتي في تقديري على رأس قائمة الشـــعارات المرفوعة جميعها، لأن حق الاختلاف في نظري هو أبو الحقوق كلها، وأنه حين يتوفر في أي مجتمع فإنه يكون كفيلاً ومنطلقاً لتوفير سائر الحقوق الأخرى.

ولقد كنت قبل إطلاق موقع صـــحيفة الوطن الليبية على الشـــبكة أعددت مقالة بعنوان "حق الاختلاف هو المعيار الحقيقي للحرية"، أرسـلتها إلى الصـحيفتين اللتين قيل إنهما سـوف تمثلان الصـحافة الحرة التي تحتضـن جميع الآراء والأفكار، أعني صـحيفتي أويا وقورينا، ولكن القائمين على هاتين الصحيفتين لم يجدوا الجرأة على نشرها، تحفظاً على بعض ما جاء فيها مما قرؤوه قراءة سطحية غير ناضـجة. وها أنذا أرسل المقالة إليكم يحدوني أمل كبير في أن تنشـروها، إلى جانب تلك المقالات الرائعة التي حفل بهم موقعكم، ومنها ما يتضمن من الآراء ما هو أكثر جرأة وحدة من

مقالتي هذه، عسى أن يكون ذلك تأكيداً إضافياً لمصداقية الشعار الذي ترفعونه فيما يتعلق بـــ"حق الاختلاف"، وتجسيداً فعلياً لمبدأ حرية الرأي والتعبير.

ولكم أطيب التحية، وصـــادق التقدير، ومزيداً من الصـــراحة والجرأة في طرح القضـــايا وتناول المســـائل الحيوية المتصـــلة بانتشـــال وطننا الحبيب من مهاوي التعثر والتخبط التي يعاني منها.
(سامي العربي – 22 اكتوبر 2007

المقالة التي لم تنشر على صفحات "قورينا" و "أويا"

حق الاختلاف هو المعيار الحقيقي للحرية

11 سبتمبر 2007

مهما تحدثنا عن الحرية، ومهما أطلقنا بخصـــوصـــها من شـــعارات، أو وضـــعنا من نظريات وأطروحات، فإننا ســـوف نظل بعيدين عن معناها الحقيقي ما لم نشـــهد بأم أعيننا في أرض الواقع تطبيقاً عملياً لتلك الشـــعارات والنظريات. وحيث إن الحرية المقصـــودة في هذا الســـياق هي حرية الإنسان في الاختيار، وهي الحرية التي جعلها الله –سبحانه وتعالى–جزءاً جوهرياً في خلق الإنسان نفسه، إذ يقول: "إنا هديناه السبيل، إما شاكرا وإما كفورا" [سورة الإنسان: الآية 3] وهي التي أكدها في خطابه رسوله الكريم (ص) في قوله: {لست عليهم بمسيطر}، فإن المعيار الحقيقي لتوفر هذه الحرية في أي مجتمع بشري هو كفالة حق الإنسان في أن يكون له رأيه الخاص، مهما اختلف هذا الرأي مع الرأي أو الآراء التي يذهب إليها غيره من الناس، ومهما كان مقدار التناســـب بين أعداد المؤيدين لهذا الرأي أو ذاك، وقبل كل ذلك وفوقه مهما كان رأي هذا الإنسان أو المواطن مختلفاً مع رأي الحاكم الفرد أو الفئة الحاكمة.

وتأتي أهمية هذه الفكرة من استنادها إلى حقيقة أخرى بدهية ومؤكدة وهي استحالة جمع الناس كلهم على رأي واحد، وأن الناس هم بالضـرورة وبالطبيعة مختلفون، ومن ثم فإن الشـرط الأسـاسـي لإمكانية تعايش الناس معاً في ظل مجتمع واحد يتســـاوون في الحق والجدارة بالانتماء إليه هو أن

تكفل لهم جميعهم حقوق متكافئة في أن يكون لهم رأيهم الخاص بهم في كل ما يهم الحياة العامة، التي هم جزء منها.

وفي إطار هذا التكافؤ في الحقوق الأساسية بين جميع المواطنين لا يعود من حق أحد، مهما علا في المرتبة السياسية أو في الثروة المادية أو في المكانة الاجتماعية، أن يدعي أنه هو وحده من يمتلك الحقيقة، وأن الآخرين كلهم على باطل، أو أن رأيه فقط هو الصواب، وآراء الآخرين كلها خطأ. ومن ثم فإن حياة الناس في المجتمع لا يمكن أن تستقيم إلا إذا كفل لهم جميعاً هذا الحق في أن يختلف بعضهم عن بعض في الرأي، وكفل لهم بالتالي الحق في أن يعبروا عن هذا الرأي ويجاهروا به، وألا يكون لأحد ولا جهة في المجتمع الحق في منعهم من ذلك أو توجيه أي اتهام لهم بأنهم مارقون أو خارجون.

وسوف يظل حديثنا هذا مجرد حديث نظري فلسفي إذا لم نجتز العقبة الكأداء التي نتوقف عندها دائماً، وهي إنزال هذا الحديث على الواقع الذي نعيشه في مجتمعنا الليبي، وذلك بأن نقول إن حديثنا في ليبيا عن الحرية سيظل بدون أي معنى أو مضمون حقيقي ما لم نبلغ المرحلة التي يتم الاعتراف فيها لكل مواطن ليبي بحقه في أن يكون له رأي مختلف عن الرأي أو الآراء التي امتلكت وحدها ولا تزال الحق في أن تعبر عن نفسها، دون أن تخشى من الوقوع تحت طائلة التجريم والتخوين والإدانة بالمروق والضلال.

وسوف نظل ندور حول المشكلة، ولا نجرؤ على خرق الجدر والأسوار التي تحيط بها، إذا لم نبلغ المرحلة التي يعترف فيها للمواطن الليبي بأن يكون له رأي مختلف مع رأي العقيد معمر القذافي، أو تكون له وجهة نظر مختلفة مع بعض الأفكار والطروحات الواردة في الكتاب الأخضر، أو يكون له موقف نقدي من نظام "**سلطة الشعب**"، سواء من جهة أسسه النظرية أو آلياته التطبيقية التنفيذية.

وحديثنا هذا ينبني على فكرة بدهية مهمة وهي أن أحداً، بمن في ذلك العقيد القذافي نفسه، لا يستطيع أن يزعم أن الليبيين كلهم متفقون مع الرأي الذي يملك وحده حتى الآن الحق في الوجود والتعبير عن نفسه، وأن هناك أعداداً أخرى من الليبيين تختلف مع هذا الرأي، وكل ما تطالب به هو أن يكفل لها الحق في أن تقول ذلك علناً، وأن تمنح الحق في أن تبين ذلك الرأي للناس،

وتدعمه بما تراه أو تملكه من الحجج والبراهين والأدلة المنطقية، ثم يترك للناس أن تقارن بين الآراء وتنظر في الحجج التي يقدمها أصحاب كل رأي، وتأخذ منها ما تشاء، وتترك ما لا يروق لها أو لا تقتنع به.

ومن هنا فإننا نؤكد على أن المعيار الحقيقي الذي سوف يختبر به مدى تحقق ما نزعم وجوده من حرية الرأي هو بلوغنا مرحلة الاعتراف الفعلي بما سميناه "**حق الاختلاف**"، وهو ما لن نتأكد من وقوعه فعلاً إلا إذا وجدنا مواطنا ليبيا يسمح له داخل ليبيا بأن يقول علناً إن له رأياً مختلفاً مع رأي "قائد الثورة" أو أن له وجهة نظر تختلف مع كل أو بعض ما جاء في الكتاب الأخضر، أو أن له انتقادات مهمة لنظرية سلطة الشعب وتطبيقاتها، ثم نتأكد من أن هذا المواطن، كما قال كثيرون قبلنا، قد سلم من الاتهام والملاحقة، ونجا من التخوين والتجريم، ولم يطلق عليه أحد صفة المروق والضلال.

حول اللجان الثورية ومكتب الاتصال ما العمل ؟

20 أكتوبر 2007

لقد كانت المقالة التي كتبها الدكتور سامي المعرفي في صحيفة الوطن الليبية، حول اللجان الثورية ومكتب الاتصال، ذات أهمية بالغة في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ الوطن، حيث تعيش البلاد حالة من المراجعة لكل ما مرت به خلال العقود الأربعة الماضية، وتحاول أن تجد سبيلها إلى كشف الأخطاء التي ارتكبت، ومن ثم إلى علاج ما نجم عنها من آثار سلبية، بات من الملح معالجتها والتخلص منها بأسرع وقت ممكن، وبأقل قدر من الخسائر على الوطن ومستقبله.

ولقد لفت نظري على نحو خاص حرص الدكتور المعرفي حرصاً بيناً مقصوداً على تسمية هذا المكتب "مكب"، وهي صيغة تكررت في المقالة أكثر من مرة، وأنا واثق أنها ليست مجرد خطأ إملائي أو مطبعي، ولا أشك أنه يقصد من وراء ذلك أن هذا المكتب قد بات شبيهاً بذلك المكان الذي تتجمع فيه القاذورات والنفايات من مختلف مصادرها الحضرية والصناعية، بكل ما يترتب على ذلك من سمات العفونة والروائح الكريهة والآثار المدمرة على البيئة والصحة العامة.

فإذا ذهبنا مع تشبيه الدكتور المعرفي إلى مداه فإننا سوف نخلص معه إلى أن هذا المكتب ومن يتصلون به أو يعملون تحت مظلته قد باتوا شيئاً يتسمون بما تتسم به المواد التي تجمع في "مكبات" النفايات والقاذورات من عفونة وفساد، ومن آثار مدمرة، إذا لم تتم معالجتها بالطرق العلمية المناسبة، بفرزها وتصنيفها، ثم إعادة تدويرها لكي تستخرج منها مواد أخرى مختلفة، تكون نظيفة وصالحة لاستخدامات حضرية مفيدة للإنسان وحياته.

ولقد قال الدكتور المعرفي في اللجان والثورية ومكتب الاتصال ما لا يمكن أن يوجد مزيد عليه حتى عند أكثر المتطرفين ممن يحسبون معارضين لنظام الحكم في ليبيا، وممن ظلت اللجان الثورية تزايد على الثورة وقائدها بأنها هي التي تحمي النظام والثورة منهم، وأنه لولا إنجازات هذه اللجان في ملاحقة هؤلاء الأعداء وقمعهم وتصفيتهم، لكانوا قد هددوا الثورة ومبادئها، ودمروا أمجادها وإنجازاتها، ولكانوا قد عرقلوا "سلطة الشعب" وأعاقوا الشعب من ممارسة السلطة وامتلاك ثروته وسلاحه.

ولا شك أن الليبيين جميعهم، سواء منهم الموالون للثورة وقائدها أو المختلفون معها ومعه في الرأي والفكر، يتفقون مع الدكتور المعرفي في كل ما وصف به أعضاء اللجان الثورية ومكتب

اتصالهم، ولا يمكن أن يكون لديهم مزيد يمكن أن يقولوه في هذا الصدد، ولكن سؤالاً مهماً وجوهرياً بقي عالقاً وغائباً، لم يسأله الدكتور المعرفي، ومن ثم فإنه لم يجب عليه، وهو : **وما العمل؟** .

إذا كنا نتفق على أن الثوريين، أو بالأحرى أولئك المتلبسين بلبوس الثورية والمتسمين باسم الثورة، قد فعلوا كل هذا الذي يذكره الدكتور المعرفي، وذكر غيره منه الكثير، فهل يجوز، تحت أي مبرر، أن يبقوا دون حساب أو مساءلة؟ وهل يجوز أصلاً أن يظلوا يتمتعون بتلك الصفة التي لم يعودوا يستحقون أن يتصفوا بها؟ وهل يسمح القائد وأبناؤه لهم بأن يواصلوا مسيرتهم المشينة المدمرة في عرقلة أهداف الثورة وتشويه مبادئها السامية التي بشر بها البيان الأول للثورة؟

إن المسألة لم تعد تحتمل أي تأخير في حسمها. ولا بد من أن يقف القائد وأبناؤه وقفة تاريخية، تعلن نهاية هذه المرحلة التي طغت عليها أخطاء وجرائم ومفاسد المتلبسين بالثورية، وتعلن بياناً جديداً لثورة جديدة، تفتح يديها لكل أبناء الوطن دون إقصاء أو تخوين أو تجريم، مهما تباينت وجهات نظرهم، واختلفت آراؤهم حول السبل التي يرونها مناسبة لقيادة مسيرة البلاد نحو آفاق التقدم والنهضة والازدهار.

وإني لا أشك في أني أتحدث بصوت الكثيرين ممن كانوا ضحية ممارسات اللجان الثورية، التي اتهمتهم بالعداء للثورة ومبادئها، ووصمتهم بالرجعية، ومن ثم شنت عليهم تلك الأنماط المعروفة من ممارسات الإبعاد والإقصاء والتخوين والتجريم والاتهام، وهي الممارسات التي بلغت غاية بشاعتها من خلال تلك التصفيات الجسدية التي لاحقت الليبيين في كل أنحاء العالم، وتلك المشانق التي نصبت لهم في الساحات العامة، وداخل الحرم الجامعي؛ فأقول باسم هؤلاء إنهم مستعدون لمد أيديهم إلى القائد وأبنائه إذا ما حسم خياره، واتخذ قراره فيما يخص التعامل مع اللجان الثورية و"مكبهم" حسب تعبير الدكتور المعرفي، وهم مستعدون لطي صفحة اللجان الثورية ومكتب اتصالهم، والتعاون من أجل فتح صفحة ثورة جديدة يكون فيها مكان متكافئ لكل أبناء الوطن المخلصين، المستعدين لبذل الجهد والعرق في سبيل انتشاله من هوة التخلف والتعثر التي انتهى إليها، ثم استئناف مسيرته اللائقة به على درب التقدم والازدهار والنهضة.

إلى الأخ قائد الثورة: إن صديقك من صَدَقَكَ لا من صَدَّقَك

3 نوفمبر 2007

"الوطن الليبية" ترفض نشر رسالة موجهة للعقيد القذافي

الإخوة الكرام في مختلف المواقع..

أرفق إليكم مع هذه الرسالة نص المقالة الثانية التي أرسلتها إلى موقع صحيفة الوطن الليبية (القذافي اليوم سابقاً)، ولكنهم لم ينشروها، إما لأنهم لم يجدوا الجرأة الكافية لنشرها، اعتقاداً منهم بأن فيها تجاوزاً لما يعتبرونه "خطاً أحمر"، أو أنهم هم بالفعل تلك الفئة التي ذكرتها في المقالة، وهي الفئة التي تلتف حول العقيد القذافي، وتقيم بينه وبين الحقيقة جدراً سميكة عالية لا يتمكن أن يرى من خلالها أي شيء ولو في الأفق القريب، وهي الفئة التي تمارس عليه رذيلة "التصديق"، ولا تملك من فضيلة "الصدق" أي قدر ولو ضئيلاً.

ولقد حاولت أن أصوغ مقالتي بأسلوب يتسم بأكبر قدر من التهذيب ومراعاة اللياقة في الخطاب، فتوجهت إليه بقولي "أيها الأخ القائد"، أملاً في أن تكون هذه اللهجة تمهيداً ملائماً للكلمات التي أردت أن تصل إليه، عله ينظر فيها بروح لا يطغى عليها العداء والتحفز.

وإني أرسل إليكم هذه المقالة، راجياً أن تتفضلوا بنشرها في مواقعكم، حرصاً مني على توثيق هذه المحاولة التي تثبت أني، من منطلق الإيمان بمنهج الإصلاح في إنقاذ الوطن من الكارثة التي أوقعه فيها "الأخ القائد"، قد بذلت فوق ما في الوسع، للبحث عن منفذ يمكن أن تنفذ من خلاله كلمة الصدق إلى العقيد القذافي، عله يتدارك نفسه أولاً، والوطن ثانياً، فيعجل بفعل ما ينبغي فعله، لإنقاذ ما قد يكون بقي من السفينة قبل أن تغرق ويهلك كل من فيها. (سامي العربي)

إلى الأخ قائد الثورة: إن صديقك من صَدَقَكَ لا من صَدَّقَك

لقد جاء في القول المأثور: إن صديقك من صَدَقَكَ (بفتحة على الدال دون تشديد)، لا من صَدَّقَكَ (بفتحة على الدال مع التشديد)، وقد تعلمنا أن فعل (صَدَقَك) بالفتح دون التشديد يعني من قال لك الصدق، ولم يكذب عليك، في حين أن فعل (صَدَّقَك) بالفتح مع التشديد يعني من وافقك على ما تقول، ولو كان خطأ، وزين لك الباطل، وأوهمك أنه عين الحق.

ونعتقد أن الأخ قائد الثورة هو أحوج ما يكون في هذه الفترة الفاصلة والعصيبة من تاريخ الوطن إلى من يَصْدُقُه القول، ولا يكذب عليه، فيقول له الحق ولو كان مراً قاسياً شديد الوقع على النفس، بعد أن ظل طوال الفترة الماضية محاطاً بأولئك الذين لم يكن لهم من فضل ولا مزية إلا (تصديقه) في كل ما يقول، واتّباعه في كل ما يذهب إليه، مهما كانوا مدركين بأن ما يقوله ليس صواباً، وأن ما يذهب إليه ليس كله خيراً.

وفي هذه المرحلة العصيبة من تاريخ الوطن نقول للأخ القائد إنه قد آن الأوان لأن يقف مع نفسه وقفة تاريخية، ليميز فيها صديقه من عدوه، وليقرر:

–أصديقه هو من يقول له إن الأمور في الجماهيرية هي على خير ما يرام، وأن شعب الجماهيرية هو أسعد شعوب الأرض وأكثرها رخاء وازدهاراً وسعادة، أم أنه من يقول له الحق، ويكشف له بصدق عن المدى الذي انتهت إليه الأمور في الجماهيرية من السوء والتردي والتعثر والفشل؟

–أصديقه هو من يحرص على جعله يعيش في حالة تربص دائمة، خوفاً من أعداء محتملين، يتكفل أولئك المتاجرون بشعارات الثورية بتضخيم وجودهم في الداخل والخارج، ويوهمونه بأنه إن لم يشدد من قبضة القمع والإرهاب ضدهم، فإنهم سوف ينقلبون على الثورة، وسوف يتآمرون على سلطة الشعب، وسوف يحرمون الشعب من منجزاته التاريخية العظيمة، أم أنه هو من يمد إليه يد النصح ويسعى لأن ينتهي وإياه إلى كلمة سواء، تقول كلمة الحق فيما ينبغي أن يفعل، وعلى وجه السرعة والإلحاح، لإنقاذ الوطن والشعب من الحالة البائسة التي انتهيا إليها، والبحث عن طريق جديد قد يكون كفيلاً بالانتقال بهما إلى بر النجاة.

–أصديقه هو من ينافقه ويتزلف إليه من طريق إيهامه بأنه معصوم من الخطأ والزلل، وبأن ما ينطق به هو دائماً الصدق الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، أم أنه هو من يقول له

إنه بشر، يصيب ويخطئ، ويعلم شيئاً أو أشياء، ولكنه لا يمكن أن يعلم كل شيء، وأنه لا عيب عليه في أن يعترف بأنه بشر غير معصوم من الخطأ، وأن يشاور في الرأي من حوله من أولي العلم والتخصص.

–أصديقه هو من يقول له إن سلطة الشعب قد طبقت كما كان يشتهي ويتمنى، وكما أراد لها أن تطبق حسب النظرية التي صاغها في الكتاب الأخضر، وأن الشعب الليبي قد أصبح بالفعل يمتلك سلطته وثروته، أم هو من يقول له كلمة الحق، وينبهه إلى أن سلطة الشعب قد تم إجهاضها والالتفاف عليها منذ اللحظة الأولى، وأنها قد حورت بحيث تتركز السلطة بالكامل في أيدي أولئك النفر المتاجرين باسم الثورة وشعاراتها، حتى لم يعد ثمة شيء يحدث في إطار تطبيق سلطة الشعب دون المرور بمكتب الاتصال باللجان الثورية، ولم يعد ثمة مرشح لأمانة مؤتمر أو لجنة شعبية يمكن أن يتم تصعيده إذا لم يحصل مسبقاً على موافقة ومباركة مكتب الاتصال والمهيمنين فيه.

–أصديقه هو من يحرص على إيهامه، كذباً وتزويراً، بأن الشعب الليبي قد بات هو الشعب الوحيد على ظهر الكرة الأرضية الذي يملك السلطة ويملك القرار، أم هو من يحاول أن يكشف له الحقيقة المرة، فينبهه إلى أن الشعب الليبي قد انتهى إلى أن يكون أبعد شعوب الأرض عن امتلاك أي قدر من السلطة، وأن السلطة كلها قد تركزت في أيدي قلة قليلة من المسيطرين بالفعل على القرار، ومن مالكي الثروة والنفوذ.

–أصديقه هو من يرفع أمامه وفي حضرته العقيرة متغنياً بالإنجازات الهائلة والعملاقة التي تحققت على أرض الجماهيرية، أم هو من يكشف له الحقيقة المرة، التي تقول إن جميع المشاريع الزراعية والصناعية العملاقة التي صرفت عليها الملايين من ميزانية الشعب قد تم التلاعب بها وسرقتها، وتم التآمر على إفشالها، حتى أعلنت إفلاسها، وذهبت مقدراتها نهباً في أيدي اللصوص والمتاجرين بالثورية ومدعي الولاء.

–أصديقه من يزيف له الصورة، ويزعم له أن المواطن الليبي يتمتع بأفضل الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية، أم هو من يقول له: كلا أيها الأخ القائد، الصحيح أن هذه الخدمات قد انتهت إلى حالة من التردي والبؤس لا مزيد عليها، وأن المواطن الليبي ما زال يحتاج، إذا مرض، أن يبحث عن العلاج في إحدى دول الجوار، بعد أن يبيع كل ما يمتلكه من متاع الدنيا لكي يوفر المصاريف

اللازمة، وأن التلاميذ الليبيين لا يجدون الفصول الدراسية المناسبة، ولا المعلمين المؤهلين، ولا التجهيزات العلمية المطلوبة.

–أصديقه من يزعم له أن شباب الليبيين هم أسعد شباب الدنيا، وأن آفاق الحياة الكريمة المشرعة أمامهم لا توجد في أكثر دول العالم تقدماً وازدهاراً، أم هو من يقول له: كلا أيها الأخ القائد: إن الشاب الليبي يعاني هو وأهله الأمرين حتى يتمكن من إتمام دراسته، وأنه حين يتمها ويحصل على الشهادة الجامعية، لا يجد أي فرصة مناسبة للعمل، وأن المحظوظ منهم الذي يجد فرصة للعمل، يحصل على مرتب حسب القانون (15) لا يكاد يكفيه مصروف جيب، ومن ثم فلا أمل له مطلقاً في أن يوفر منه ما يبني به مستقبله، أو يفكر حتى التفكير في بناء أسرة.

والحديث، أيها الأخ القائد، طويل وذو شجون، ولا تنتهي تفاصيله، ولكن أنى لنا بأن نصل إليك لكي نقول لك كلمات الحق التي تحرق صدورنا، ونتمنى أن تسمعها، طالما ظل أولئك المتاجرون بالثورية والمنتفعون ببقاء الأمور على ما هي عليه من فساد وترد وتدهور يحوطونك بسياج من التعتيم، ويغشون بصرك بحواجب كثيفة من الزيف والكذب والدحل.

ولا أملك إلا أن أكرر ما عنونت به هذه الكلمة: يا أيها الأخ القائد: إن صديقك من صَدَقَكَ لا من صَدَّقَك؟

ثم لا أملك في الختام إلا أن أستذكر وإياك تلك القصيدة الرائعة التي نظمها شاعر الوطن أحمد رفيق في أواخر العهد الملكي، موجهاً فيها الخطاب إلى الملك إدريس، ومستنجداً به لكي يهب لإنقاذ الوطن من ظواهر الفساد التي كانت قد أخذت تستشري في البلاد، فقال: **أدرك بحكمتك الباقي من الرمق إن السفينة قد أشفت على الغرق.**

وقد كان مطلع هذه القصيدة وحده كافياً في قول الكلمة التي كان شاعر الوطن يريد أن يقولها، وإني أجد أن المقام الذي نحن فيه الآن يستدعي بالفعل أن نقول لك أيها الأخ القائد ما قاله رفيق للملك إدريس: أدرك بحكمتك الباقي من الرمق؟

بيد أننا قد نستدرك على قول رفيق فنقول: إن الأمر لا يحتمل أي تأخير، فإن السفينة قد أخذت بالفعل تغرق، وإن المتحكمين في قيادتها قد أخذ كل منهم يجهز لنفسه وذويه قارب النجاة الذي سوف يقفز إليه حين تغرق السفينة.

- **فلتبق الكاتدرائيات الإيطالية شاهداً على عجزنا عن البناء**

ليس ذنب الإيطاليين أننا لم نستطع أن نبني أعلى منهم

11 نوفمبر 2007

قرأت المقالة التي كتبها الأستاذ رمضان جربوع، والتي يطالب فيها بأن نحول الكاتدرائيات الإيطالية في طرابلس وبنغازي إلى متاحف نعرض فيها الوثائق والموجودات التي تسجل وتحكي المآسي الإنسانية التي تكبدها شعبنا أثناء احتلال الطليان لبلادنا ومحاولتهم السيطرة عليها.

وأنا أشارك الأستاذ جربوع في كل ما عبر به من إدانة للبشاعات التي ارتكبها الطليان ضد شعبنا الأبي، وأشاركه ذلك الإحساس بالألم والمرارة، كما أشاركه في الروح التي أحسب أنها كانت وراء ما كتبه في مقالته، وهي الإحساس بواجب الوفاء لتاريخ شعبنا، وما ينبغي أن يفرضه ذلك علينا من بذل الوسع لتخليد ذكرى تلك المأساة الإنسانية التي مثلها الاحتلال الإيطالي لبلادنا وما مارسه على شعبنا من ممارسات بشعة، تتوارى إزاءها خجلاً ممارسات النازية ضد اليهود.

إذن فنحن لا نختلف حول فكرة أن علينا واجباً وطنياً مقدساً يتمثل في أن نشيد من الصروح أعلاها وأكثرها فخامة وضخامة، لنجعل منها متاحف ومعالم نحفظ فيها الآثار والوثائق التي تسجل تلك الحقبة المرة من تاريخنا، وما فعل خلالها الإيطاليون الغزاة بأبناء شعبنا.

ولكني لم أفهم لم ربط الأستاذ جربوع بين هذه القضية التي لا يختلف عليها معه أحد، وبين ذلك الحديث عن هذين البنائين اللذين خلفهما الإيطاليون وراءهم بعد زوال احتلالهم عن بلادنا، فأخذ يصور الكاتدرائيتين بنظرة غير علمية وغير موضوعية، وساقه الإحساس بالسخط على الطليان إلى الاندفاع في التعبير عن سخط على ما خلفوه وراءهم، فأخذ يصور كيف أن هاذين البنائين بقيا هما أعلى وأفخم وأسمى ما يشاهد في المدينتين، وأننا فشلنا فشلاً مخجلا، لا في أن نبني ما يغطي عليهما أو يفوقهما سمواً ورفعة وجلالاً فحسب، ولكن أيضاً في أن نجد لهما وظيفة مناسبة، فطفقنا نختلق لهما استخدامات متباينة ومتناقضة، ولم نستطع أن نستقر على شيء.

وهنا يبرز السؤال الذي ينبغي أن نطرحه على أنفسنا: هل ذنب الطليان أنهم بنوا هذا البنيان الفخم الشامخ، وأننا عجزنا عن أن نباريهم، بله أن نتفوق عليهم في البناء والفخامة والشموخ؟

إذن فالعلة هي فينا، وليست في هاتين الكاتدرائيتين، اللتين تبقيان معلمين من معالم تاريخنا، ينبغي أن نتركهما على حالهما شاهدين على تلك المرحلة بكل ما حفلت به من كوارث ومآس وآلام.

وعلينا أن ننظر فيما يمكننا أن نفعل لكي نرتقي إلى المستوى الذي يجعلنا قادرين على أن نبني ونشيد، ونسمو بالبنيان على هذين البنائين اللذين خلفهما الإيطاليون وراءهما، لا شاهداً على استعمارهم وجرائهم فقط، ولكن شاهداً قبل ذلك كله على عجزنا عن أن نبني مثلهم.

فيا أستاذ جربوع، وجه سخطك لأبناء بلدك الذين فشلوا وعجزوا عن البناء، ثم ابحث عن الملوم الحقيقي في ذلك، وهو النظام السياسي الذي حول الليبيين إلى شعب من العجزة عن البناء وعن الإبداع، وسخر إمكاناتهم المادية والبشرية الهائلة لما لا يجدي ولا يبقى ولا يفيد.

قراءة في تعليقات القراء على مقالة أحمد ناصر الوداعية

9 فبراير 2008

لقد قرأت بعناية مقالة الأخ الكاتب أحمد ناصر، التي سماها القراء "مقالة وداعية" بناء على عنوانها الذي اختاره لها كاتبها. ثم تصفحت بعناية أيضاً تلك التعليقات التي علق بها القراء على المقالة.

ولقد لفتت نظري تلك المعاني التي برزت من خلال هذه التعليقات، والتي أحسب أنها سوف تكون فاعلة في حمل الكاتب أحمد ناصر على إعادة التفكير في قراره التوقف عن الكتابة، تحت وطأة الإحباط الذي يشعر به من جراء الشعور بلا جدوى الكتابة، وشعوره الثقيل بالأسف لعدم رؤية أي تأثير ملموس لكتاباته وكتابات غيره من أبناء الوطن المخلصين. فقد برزت من خلال هذه التعليقات بشكل لا لبس فيه أفكار أرى أن على الكاتب أحمد ناصر أن يتأملها وينظر فيها بعين أخرى غير عين اليأس والإحباط، منها:

–أن كتاباته وكتابات غيره من أبناء الوطن المنادين بضرورة التغيير، والمتطلعين للإصلاح، لا تضيع ولا تذهب سدى، فهي وإن لم تنعكس بعد في شكل ملموس نحسه على صعيد الواقع والممارسة، إلا أنها تصل إلى العشرات والآلاف من أبناء الوطن الذين يتابعونها ويقرؤونها ويتأثرون بكل تأكيد بما يرد فيها من معان وأفكار وتصورات.

–أن هناك ملامح واضحة لترسخ هذه الروح التي ينادي بها أحمد ناصر وغيره من الكتاب المنادين بالإصلاح، وهي روح الثورة على الواقع الفاسد، والتحريض على تكاتف جميع الجهود الوطنية المخلصة، لمواجهة كل أسباب وعوامل الفساد والتعثر والفشل، بشجاعة وجرأة وصراحة، لا تخشى في الحق لومة لائم.

–أن هناك مؤشراً آخر مهماً لترسخ فكرة في غاية الأهمية وهي أن الثورة، كما عبر عنها بيانها الأول، قد تمت سرقتها والالتفاف على كل معانيها ومبادئها السامية العظيمة، التي لخصتها أروع تلخيص مقولة (لا مغبون ولا مهضوم، لا سيد ولا مسود)، وأن على قائد الثورة ومفجرها أن يتحمل مسؤوليته التاريخية مرة أخرى، فيعمل ما ينبغي أن يعمله لإعادة الأمور إلى المسار الصحيح، وكف تلك الأيدي التي عبثت بالثورة ومبادئها، وتسلقت على شعاراتها، وعلى رأسها شعار "الحرية"، فأفرغتها

من مضمونها الحقيقي، وحولت الثورة إلى أداة لسلب الحرية وقمعها، وسيفا مسلطاً على رقبة كل صاحب رأي، يتهمونه زوراً وعدواناً، بأنه معارض أو خائن أو مضاد للثورة.

–أن هناك شعوراً يوشك أن يقع حوله إجماع وطني كبير، بأن هناك معركة أولى يجب أن يتجه الجميع ويحتشدوا لحسمها، هي المعركة ضد أولئك النفر الذين التفوا على الثورة وحرفوها عن مسارها، ذلك أن الواقع الذي يعيشه الليبيون يمتلئ بالمؤشرات على أن هؤلاء النفر باتوا يمثلون فئة محافظة رجعية، تستغل ما تتمتع به من نفوذ وثروات وقوة، لمقاومة أي دعوات لإصلاح الأوضاع وتغييرها، لأنهم يدركون أن أي إصلاح حقيقي سوف يؤدي إلى حرمانهم من مواقع القوة والنفوذ التي استولوا عليها، ويحاربون من أجل الحفاظ عليها بكل ما يملكون.

–ولمس أحد التعليقات فكرة أخرى في غاية الأهمية أيضاً هي أن الثوريين ليسوا كلهم من هذه الفئة الفاسدة، فمنهم وطنيون مخلصون، آمنوا بمبادئ الثورة وشعاراتها، والتحقوا بحركة اللجان الثورية ليوظفوا طاقاتهم وإمكاناتهم لخدمة الوطن والمواطن، ولكنهم لم يلبثوا منذ فترة مبكرة من عمر الثورة حتى وجدوا أنفسهم مجبرين على خيارات كلها مر: السكوت على ما يشاهدون من انحراف وفساد، التفكير في مواجهة الفساد والمفسدين والمتسلقين والمنافقين، وهذا يتطلب منهم خوض معركة لم يكونوا مؤهلين لخوضها، لعدم امتلاكهم وقدرتهم على استخدام نفس الأساليب والوسائل والأسلحة التي كانت فئة المتسلقين والمنافسين تملكها ومستعدة لاستخدامها دون حدود. ومن هنا فلعل هؤلاء الوطنيين المخلصين الأنقياء من المنتسبين لحركة اللجان الثورية مطالبون قبل غيرهم بالانتفاض لخوض معركة الإصلاح ضد تلك الفئة التي آن الأوان بالفعل لأن تكف أيديهم عن البلاد والوطن والشعب والثورة .

وأورد فيما يلي مقتطفات من تعليقات القراء التي وجدت أنها تحمل هذه المعاني المهمة، داعياً إلى تأملها وقراءتها قراءة فاحصة متأملة، رافعين في الوقت نفسه صوتنا عالياً بدعوة الكتاب جميعا، لا الكاتب أحمد ناصر وحده، للصمود في ساحة المعركة، وعدم الاستسلام لعوامل اليأس والإحباط، فسوف يحسم النصر في النهاية لمن يصمد ويقاوم ولا يلقي السلاح، كما قال أحد القراء في تعليقه.

وليعذرني القراء الذين اقتبست من تعليقاتهم، فقد تصرفت فيها بعض التصرف، لكي أركز منها على ما وجدت أنه مفيد في سياق هذه القراءة:

أولاً لك منا التحية والشكر بعدد كل حرف سطرته نابع من قلب محب مغرم بليبيا، ولأجل ليبيا بكل مكوناتها. عزيزي، اعلم أن صاحب رسالة الحق لا يمل ولا يهن، يظل يدافع عنها ويجاهر بها، لأنها حق. ولأنها حق حتما ستجد عقولاً تحلل معانيها. وإذا ما استوعبت وصُدّقت واستقرت في القلوب وآمنت بها الجموع، عندها ستصدع وتجاهر بها وتدافع عنها، وتُعمل إرادتها، وستدخل دائرة الفعل. وتلك هي رسالة كل قلم وطني غيور، ينشد الإصلاح الكامل، لا يهدف من نقد الأشخاص والرموز أو الأدوات إحباط العزائم ونخرها، أو الانتقام والثأر منها على أخطائها، بقدر ما يسعى لعلاج الظواهر السلبية، وضمان عدم تكرارها. واقتبس منك: "أقول لكم إن التطلع إلى المستقبل والحلم بالأفضل وتناسي ما مضى والنظر إلى ما هو آت من الجميع، حكاما ومحكومين، هو الأفضل لنا جميعا"، وأراها دعوة صادقة، لملمت بها جوانب الموضوع، فما أحوج الليبيين لمحبة بعضهم بعضا. أدعو قلمك المخلص للاستمرار وعدم التوقف، فلا يزال الكثير من الظواهر السلبية لم يناقش بعد. لا تيأس عزيزي، وثق أن ليبيا قادرة على الإصلاح، شريطة أن يكون إصلاحا وطنياً نابعاً بفعل وإرادة أبنائها .

لقد أصبت المقتل والحقيقة، وقد فكرتُ أنا أيضاً، مند أيام قليلة، فيما فكرتَ أنت به. ولكن عندما فكرت فيما كتبناه –نحن أبناء هدا الشعب– لأجل مستقبل أفضل، وإصلاح أجدى، وعدل يعم كل ربوع الوطن، عدلت عن هذه الفكرة. وتأكد لي أن علينا الانتظار، وليس المغادرة الأبدية، لأننا جميعا يجب علينا المشاركة في خطوة صحيحة يتخذها الوطن والمخلصون البررة من أبنائه للانقضاض على واقع مر، وحال لا يسر، وتحويل الوجوم إلى إشراقة أمل، يعلو وجوه الجميع. ولكن من هم الجميع؟ هم أصحاب المصلحة الحقيقية في التغيير، ورفع راية العدل والمساواة، التي قفزنا نرفعها فجر دلك اليوم الذي اقتنعنا ببيانه الأول. وستكون للثورة مصداقية عندما تتمكن من فرضه واقعا على هده الأرض، وبين هدا الشعب. ونتطلع إلى محرر ومذيع دلك البيان الأول لأن يستعمل أي وسيلة يرى أنها ستحققه. ورغم كثرة من سقطوا في المسيرة، فإن للحق دوما جند تنصره في أي مكان وزمان .

أخي الكريم أحمد ناصر، أنت كاتب رائع وكتاباتك صادقة، ولا ينبغي لك أن تحتجب تحت وابل الإحباطات. أرجو ألا تنقطع ولا تيأس، وها قد كسبت الرهان، وأصبح لك أصدقاء جدد. وأعتقد أن هناك غيري كثر يشاطرونني الرأي، أصدقاء الكلمة الصادقة وحب الوطن.

أخي أحمد.. تحية الفاتح العظيم، تحية الثورة العظيمة، تحية الثائر معمر الذي ثرنا معه صغاراً، وهتفنا له، وعانقناه عن بعد. أخي أحمد لا يستبد بك اليأس، ولا يحطمك تثبيط الهمم. فإنك واحد من هذه الملايين التي تعاني الأمرين، والتي ثار من أجلها الفارس.. أخي نحن نعلم مقدار الألم والمعاناة الذي ألم بك، ولكن أليس للوطن عليك حق، وللقلم عليك حق، وللشعب عليك حق، وللثوريين الصادقين الدين نأوا بأنفسهم عما يجري حق؟ أخي لا تأخذ بالقول: أما آن لهذا الفارس أن يترجل؟ بل خذ بالقول: يجب على الفارس أن يموت واقفاً شاهراً سيفه، يتلقى الطعنة والوخزة والرمية، فيرد بأقوى منها، حتى ينجلي غبار المعركة، وستجد نفسك منتصراً بإذن الله. أخي أحمد لقد أسهمت مقالاتك مع آخرين خبيرين في شحذ الهمم، وفضح المستور المدسوس، فلا يغرنك أن من تكلمت بحقهم وكشفت عورتهم لا يزالون باقين، فهم لا محالة ساقطون. أخي أحمد هدا قدر ومصير كل من يقول الحق، ويحب الوطن، لا بد أن يواجه عظائم الأمور، ولكن لا يلقي سلاحه، ولا ينزل عن صهوة جواده، مهما كانت الطعنات والخطوب، وثق أخي أحمد أن القراء ينتظرون ما تكتب، لأنهم يحسون فيه الصدق وحب الوطن (فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض) أرض ليبيا الحبيبة الغالية التي نود جميعا أن نراها في مصاف الدول المتقدمة الأخرى. أخي أحمد كلنا قلبنا على بلادنا، وكلنا نحس ما تحس به، فاثبت أخي أحمد، واستمر في الكتابة، واعلم أن جهدك لن يضيع سدى، ولو بعد حين. فاعدل عن قرارك، ولا تسقط من أول عثرة، فأمامك صخور وجبال وبحار لا بد من عبورها في سبيل الوطن الغالي. الله معك والقراء معك وصحيفة الوطن معك وكل من يحب الوطن معك .

أخي أحمد.. نحن جميعا نعرف مكامن الخطأ، وأين يكون الحل، ولكن لا نتجرأ على الإفصاح بها، ولكن إذا كنا جميعا على هذه الدرجة من الخوف والرعب فمن يا ترى سيغير الواقع إلى الأفضل والأحسن؟ إن هذه الأقلام، ومنها قلمك، كفيلة بتحريك الروح الوطنية الخامدة لدينا، والتي بدورها ستنتفض يوما، وساعتها سنشعر جميعا بأننا ساهمنا كل بقدر في هذه الانتفاضة.. عليه فإنني أدعوك للاستمرار بالكتابة، بنفس الروح، وبذات المسؤولية، فإن الوطن يستحق منا أكثر من ذلك، ولك كل التوفيق.

الأخ أحمد ناصر أشد على يديك بأن تستمر في الكتابة إلى أن يصبح لها شأن واعتبار لدى المسؤولين، وما هي إلا أيام معدودة ويصبح لمقالاتنا شأن إن شاء الله.. المهم هو الاستمرار والمواصلة.. فربما ثمرة النجاح سيحصدها أبناؤنا في المستقبل القريب، إذا قضى الله –تعالى– علينا الموت، ولم نبقَ لنتذوقها.

معركة الإصلاح السياسي في ليبيا ..

يجب أن تحسم أولاً داخل حركة اللجان الثورية

16 فبراير 2008

منذ أن أخذت تظهر على السطح البوادر الأولى للشعور العام بالحاجة إلى إعادة النظر في ما آلت إليه الأمور في بلادنا، أخذت تدخل في لغة الخطاب السياسي مفردات جديدة، لم تلبث أن فرضت نفسها على صعيد الفكر السياسي، حتى لم يعد بالإمكان تجاهلها أو المرور عليها مرور الكرام،

وفي مقدمة هذه المفردات كلمات "الإصلاح" و"التغيير"، وضرورة التحول من مرحلة "الثورة" إلى مرحلة "الدولة"، بكل ما يتطلبه ذلك التحول من التخلي عن مفاهيم وسياسات وأساليب معينة، إلى مفاهيم وسياسات وأساليب تختلف عنها اختلافاً جذرياً.

وقد أخذت هذه اللغة الجديدة تكتسب بعداً أكثر اتساعاً وشمولاً، حينما تبناها وجهر بها على الملأ سيف الإسلام القذافي، فشجع بذلك آخرين على الدخول في ساحة الحوار والنقد وإبداء وجهات النظر، ولكنها في الوقت ذاته أخذت تكتسب بعداً آخر من الخطورة والحساسية الشديدة حينما قرأها تيار من ذوي النفوذ والسلطان في البلاد، وخاصة في حركة اللجان الثورية، التي نصبت نفسها وكيلاً عن الثورة وقائدها، واحتكرت الحديث عن رؤاها ومبادئها وأهدافها، قراءة استباقية استشعر عبرها الخطر من هذه اللغة الجديدة على ما كدسه من نفوذ وقوة وسلطان وثروات، فطفق يمارس ضد الناطقين بها، ممن صاروا يعرفون بالإصلاحيين، مختلف أنواع الحرب والمواجهة، بالتشكيك في النوايا، وتوزيع الاتهامات الممجوجة المكررة بالخيانة للثورة، والعمالة للأعداء، والتآمر ضد المصلحة الوطنية.

وهكذا تحول هذا التيار المتكون أساساً من ثلة من الوصوليين والمنافقين ومدعي الثورية إلى عقبة حقيقية كأداء أمام مسيرة الإصلاح السياسي، لأنهم بممارستهم التشكيك والتخوين والاستعداء أفلحوا حتى الآن في تشويه حقيقة المعركة التي يخوضها المطالبون بالتغيير والإصلاح في البلاد، وربما أفلحوا إلى حد كبير في تغذية روح الشك والتوجس لدى قائد الثورة، حتى أنه ظل متردداً في حسم الأمر، وإعطاء كلمته الفصل في هذه القضية: هل نخضع لابتزاز هذا التيار المحافظ، فنبقي

الأمور والأوضاع على ما هي عليه من ترد وفشل وتخبط وتأزم؟ أم نتوقف لننظر فيها بعين العقل والحكمة والموضوعية العلمية، ولا نجد ضيراً ولا غباراً في أن نعترف بالأخطاء التي وقعنا فيها، والانحرافات التي تعرضت له مسيرتنا، فنتشاور فيما بيننا للبحث عن الحلول والمناهج المناسبة للخروج من المأزق، وفتح السبيل لبداية مرحلة جديدة من تاريخ بلادنا.

بيد أننا حرصنا حرصاً مقصوداً في حديثنا هذا على إطلاق هذه الأحكام على "تيار" داخل حركة اللجان الثورية، وذلك لقناعتنا الأكيدة بأن صفة الوصولية والنفاق والفساد التي أطلقناها على أصحاب هذا التيار المحافظ، ينبغي إلا تعمم على كل المنتسبين إلى هذه الحركة، وذلك لأننا نعرف تماماً أن كثيراً من أولئك الذين انتسبوا إلى حركة اللجان الثورية هم من أبناء الوطن المخلصين، الذين كانت دوافعهم للانتساب إلى الحركة دوافع وطنية صادقة، لإيمانهم في بداية نشوء هذه الحركة، بالشعارات التي رفعتها، والأهداف التي حددت لها، ولكنهم وجدوا أنفسهم بعد سنوات قليلة من نشوء الحركة يقعون تحت هيمنة ذلك الجناح الذي تسلق بسرعة رهيبة، فاحتل المواقع العليا، ولم يلبث أن امتلك كل مقاليد الأمر، وبات بيده سلطة الأمر والنهي والفعل، واضطروا إلى أن يختاروا كما أشرنا في مقالة سابقة بين أن ينسحبوا من الساحة، لعدم استعدادهم لخوضها بنفس الأساليب والأسلحة التي يمارسها ويمتلكها الجناح الوصولي، وبين أن يحاولوا المواجهة فيقعوا ضحايا لنزعة العدوان والتسلط والقمع التي تسيطر على ذلك الجناح وتحكم حركته.

وإننا لا نطلق هذا الكلام على عواهنه، فهؤلاء "الثوريون" المخلصون الوطنيون الصالحون نحن نعرفهم بأسمائهم، ونعرف أنهم رفضوا الهبوط بممارساتهم إلى الدرك الذي انحط إليه الآخرون، فامتنعوا عن ممارسة القمع والإرهاب ضد مواطنيهم، وحافظوا على نقاء أيديهم فلم تمتد إلى السرقة والإثراء غير المشروع، وحاولوا أن يبقوا ضمن الإطار الفكري والسياسي الذي انضموا إلى الحركة بناء على إيمانهم بأنه هو أساس نشأتها وماهيتها، من حيث إنها تعبر عن فكر يحمل رؤية معينة في الحكم والاقتصاد والاجتماع. ولكنهم لم يستطيعوا أن يقفوا في وجه ذلك التوجه العارم الذي رفع شعارات الحرب والعنف، وحول الحركة من ساحة للفكر والسياسة، سلاحه فيها الأفكار والكلمات، وأسلوبه الحوار والنقاش والمجادلة، إلى ساحة للصراع والقتال، السلاح فيها المؤامرات والدسائس، وأسلوبها القمع والإرهاب والتعذيب والتصفية الجسدية في أقبية السجون وعلى أعواد المشانق.

وها نحن أولاء نعيش لنشهد جميعنا كيف صار ذلك الجناح الوصولي المنافق يقف حجر عثرة حقيقياً في وجه المحاولات التي يبذلها أبناء الوطن المخلصون لانتشال البلاد من الهاوية، والتعاضد للبحث عن الحلول المناسبة لما تعاني منه من مشكلات ومعضلات ومآزق، ونقول أبناء الوطن المخلصون جميعهم، بمن فيهم أولئك المخلصون داخل حركة اللجان الثورية. فالمعركة هي معركة جميع المخلصين، ولم يعد ثمة مفر من أن يقف هؤلاء صفاً واحداً لحسم المعركة لصالح إنقاذ البلاد وانتشالها من الهاوية.

ولقد بات يتأكد مع تطور الأمور والأحداث أن معركة الإصلاح السياسي في ليبيا يجب أن تحسم أولاً داخل حركة اللجان الثورية نفسها، حتى تتمهد الساحة لحسمها على صعيد الوطن كله. ومن هذا المنظور فإننا نخاطب أنصار الإصلاح من الثوريين الوطنيين المخلصين، داخل حركة اللجان الثورية، بأن يهبوا ليحسموا المعركة ضد ذلك التيار المتخلف، الذي شوه الحركة وانحرف بها عن مسارها السياسي، وحولها إلى بؤرة للقمع والإرهاب والفساد والتأخر. ولعل مسؤوليتهم في هذا الخصوص أكبر من مسؤولية غيرهم من أنصار الإصلاح الذين ما زالوا يقعون تحت طائلة التجريم والتخوين والملاحقة والإرهاب، فالثوريون المخلصون الأنقياء لهم في حركة اللجان الثورية نصيب متكافئ، ولعله أكبر، من نصيب أولئك النفر من الوصوليين والفاسدين والمنافقين، وهذا يحملهم نصيباً أكبر من المسؤولية لأن يفعلوا ما بوسعهم لتنظيف الحركة من ذلك التيار المفسد المعوق لحركة الإصلاح في البلاد، لكي يتهيأ المناخ المناسب لأن يمدوا أيديهم إلى أيدي سائر إخوانهم من المنادين بالإصلاح، فيتبادلوا وإياهم الرأي والمشورة، ويتساجلون إذا شاؤوا في ساحة الفكر والسياسة، بأسلوب الحوار والمنطق والنقاش، حتى يتم الوصول إلى وفاق وطني شامل حول متطلبات وشروط نقل البلاد إلى مرحلة "الدولة" التي بات يصبو إليها الجميع، وهي الدولة التي تحكمها مؤسسات ينص عليها دستور وطني ديمقراطي، يتم وضعه وإقراره من قبل الشعب، تكفل فيه الحقوق والحريات الأساسية، وينص فيها على الفصل بين السلطات، وعلى سيادة القانون واستقلال القضاء.

فهل يحسم "الثوريون المخلصون الأنقياء" المعركة داخل حركة اللجان الثورية؟ هذا نداء إليهم، ليتحملوا مسؤوليتهم التاريخية في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ البلاد، وليلتفوا من جديد حول قائد الثورة، ليخوضوا تحت رايته معركة الإصلاح السياسي والتحول التاريخي من مرحلة "الثورة" إلى مرحلة "الدولة."

خطاب ونداء إلى صانعي الثورة ..أما آن الأوان لأن نجددها؟

25 فبراير 2008

إننا، وأكثر من أي وقت مضى، بحاجة ماسة لتجديد الثورة.. قلباً وقالباً، روحا وسياسات وأهدافاً ومناهج وآليات ومؤسسات..وإننا بحاجة ماسة لأن نتوقف ونتأمل في ما كان عليه حالنا، وما صرنا إليه، وما إذا كنا نستحق مآلاً أحسن، وحالاً أفضل.

قليل من المقارنة لمقاربة مستقبل أفضل

فلنقم به الآن .. إذ لم يعد لدينا أعداء متربصون!

في صبيحة اليوم الأول من سبتمبر استيقظ الليبيون على خبر قيام الجيش بثورة، تمكن فيها من السيطرة على الحكم، والإعلان عن نهاية العهد الملكي، وتحول ليبيا إلى جمهورية. وقد حمل إليهم هذا الخبرَ بيانٌ ألقي بصوت أحد الضباط الذين قادوا حركة الجيش، تعرفوا عليه فيما بعد في شخص العقيد معمر أبو منيار القذافي، من خلال القرار الذي اتخذه مجلس قيادة الثورة بترقيته إلى رتبة عقيد .

وها نحن أولاء نكتب هذه الكلمات بعد مرور تسعة وثلاثين عاماً على تلك الثورة، التي بشر بيانها الأول بأنها جاءت لتخلص الشعب الليبي من ذلك العهد الذي باتت "رائحته تزكم الأنوف" كما جاء في نص البيان. وكان هذا الحكم على العهد الملكي بالفساد الذي "تزكم رائحته الأنوف" يستند إلى حالات محدودة من الفساد الإداري والمالي، كان يتهم بها عدد من ذوي النفوذ والسلطان وكبار رجال الدولة في ذلك العهد، وهي حالات كانت، على كل حال، موضع مراقبة دقيقة وفاحصة، من قبل مجلس الأمة في ذلك الوقت، ومن قبل الصحافة الحرة التي كانت تشن حرباً لا هوادة فيها على مظاهر الفساد بمختلف أشكالها، من فساد مالي وإداري إلى ممارسات استغلال النفوذ والوساطة والمحسوبية وما إليها.

لسنا هنا، بطبيعة الحال، بصدد الدفاع عن العهد الملكي، أو الجدال في مدى صحة وعدالة الحكم عليه بأن "رائحته تزكم الأنوف"، ولكننا بصدد التساؤل عن مدى إمكانية عقد أي مقارنة عادلة بين فساد ذلك العهد، وبين الفساد الذي انتهينا إليه، وهو فساد باتت رائحته من شدة عفونتها، لا تزكم

الأنوف فقط، ولكنها تبعث على التقزز والغثيان، وباتت تخنق خنقاً وتقتل قتلاً من شدة العفونة، كما يختنق ويموت موتاً من يسقط في حفرة مليئة بمياه المجاري السوداء.

ولم يعد الفساد الذي انتهينا إليه بحاجة إلى أي مزيد من الأدلة والإثباتات، فشواهده والدلائل عليه صارخة وبارزة وظاهرة، وقد بتنا نلاقيها ونشاهدها ونعيش آثارها ومظاهرها في كل جانب من جوانب حياتنا:

في القصور الفخمة التي نشاهدها تبنى في أحيائنا ونواحينا، لأشخاص نعرفهم ونعرف أنهم منذ بضع سنوات كانوا مثلنا، موظفين في الدولة يتقاضون مرتباً لا يكاد يكفي المرء الحد الأدنى من معيشة الكفاف.

في أولئك الذين نعرفهم ونشهد على أنهم منذ بضع سنوات لم يكن أفضلهم حالاً يملك أكثر من سيارة قديمة لا تكاد تقضي له المشاوير المعتادة داخل المدينة، ونشاهدهم اليوم وهم يكدسون في قصورهم التي ابتنوها العديد من أفخم وأغلى أنواع السيارات، لهم ولأبنائهم ذكوراً وإناثاً. وربما امتلك كل واحد منهم أكثر من سيارة.

في أولئك الذين نشاهد طائرات الإسعاف تهرع لنقلهم على الفور للعلاج في أرقى مستشفيات العالم، إذا ما أصيب أحدهم بوعكة أو حادث، في حين يقضي أبناء غيرهم من المواطنين البائسين الذين لا واسطة لهم ولا أكتاف، في بيوتهم أو في المستشفيات العامة، بسبب نقص في دواء أو في آلة للتشخيص والتصوير، أو بسبب سوء خدمات الإسعاف من البيوت أو مواقع الحوادث إلى حيث يجب أن يتلقوا العلاج المناسب.

في أولئك الذين يحظى أبناؤهم الفاشلون وقليلو الكفاءة بأولوية الإيفاد للدراسة في أرقى جامعات ومعاهد العالم، ويسرقون الفرصة من النابهين المجتهدين من أبنائنا الذين لا سند لهم، ولا كتف تدعمهم.

في أولئك الذين نسمع عن المخازي التي يرتكبها أبناؤهم الذين ربوهم على الترف والضياع وسوء الخلق، ولا تجرؤ جهة من جهات الضبط القضائي أو جهات الأمن والشرطة على ملاحقتهم أو اتهامهم، ناهيك عن إيداعهم السجون أو محاكمتهم.

في أولئك الذين باتوا بأموالهم التي كدسوها من خلال أبواب الفساد المختلفة قادرين على شراء العدالة وتجييرها لصالحهم وصالح ذويهم ومعارفهم، بدفع الرشاوى لرجال الشرطة والقضاء والنيابة، فتنقلب كفة ميزان العدالة، ويتحول المذنب المجرم إلى بريء، ويتحول الضحية إلى مذنب، يودع السجون، ويوقع عليه القصاص.

في أولئك الذين حولوا البلاد إلى "مباغ"، تجند لها "المومسات" المحترفات من داخل البلاد، ومن خارجها، ليمارسن "مهنتهن" لا تحت سمع وبصر أجهزة الأمن وحسب، بل تحت رعايتها وإدارتها المباشرة.

في أولئك الذين حولوا جامعاتنا ومدارسنا إلى "بؤر" للفساد الأخلاقي، توزع فيها المخدرات ويتم تعاطيها وترويجها على أبنائنا وبناتنا، أيضاً تحت سمع وبصر المسؤولين في هذه الجامعات والمدارس.

أما إذا أخذنا من ظواهر الفساد ومظاهره ما نشاهده منعكساً في فشل الإدارة وتعثرها وتخبطها، فإننا نستطيع أن نذكر من ذلك ما يندى له الجبين، ويعجز اللسان عن وصفه وبيانه، فهل نذكر منه:

مدننا التي لا توجد فيها شوارع مرصوفة، ولا مجار لصرف المياه الصحية، فتتحول في كثير من الأحيان إلى غدران ومستنقعات من المياه السوداء، حتى يضطر الناس إلى تكييف حياتهم للتعايش معها مضطرين مرغمين.

شبابنا الذي يحصل على الشهادات والمؤهلات من الجامعات والمعاهد، ثم لا يجد فرصة العمل المناسبة، فيتحول إلى جيوش من العاطلين المحبطين المأزومين، ثم لا يلبثون حتى يتحولوا إلى أحد طرفي التطرف يميناً ويساراً، وينتهون إلى أن يمثلوا خطراً محدقاً على أنفسهم ومجتمعهم.

شبابنا الذين لا يجدون الفرصة ولا الأدوات الملائمة لتوفير مستلزمات بناء حياتهم ومستقبلهم، فلا يقدرون على توفير المسكن ولا مصاريف الزواج، فيتحولون، ذكوراً وإناثا، إلى مشاريع جاهزة للانحراف الأخلاقي والسقوط في الرذيلة.

موظفينا الذين تتكرم عليهم الدولة بموجب القانون "الجريمة" رقم (15) بمرتبات هي بكل المعايير جريمة وفضيحة وعار، فهي لا تكفي حتى عشر المطلوب لحد أدنى من حياة معقولة. فيتحولون تحت ضغط الحاجة والبؤس إلى مشاريع جاهزة للمرض والكآبة والانهيار.

إدارتنا التي تجثم عليها العقلية البيروقراطية المتعفنة، فتحيل رحلة قضاء المواطن مصالحه لديها إلى تجارب مريرة من المعاناة والمرارة، في استيفاء المطالب العبثية للوثائق والشهادات التي لا قيمة لها، ومقاساة المعاملة السيئة والفجة من قبل الموظفين الذين يفترض أن وظيفتهم خدمة المواطن وتسهيل أموره.

مواطننا "الحر الكريم السيد" وهو يواجه أشكال المعاملة المهينة وغير القانونية من قبل رجال وفي كثير من الأحيان "عيال" الأمن في مراكز الشرطة وفي مفترقات الطرق، ولا يستطيع أن يتفوه بكلمة للذود عن كرامته التي تهان، وحقوقه التي تنتهك.

بلادنا الغنية بدولارات البترول وهي تعجز عن تطوير طريقها الساحلي الوحيد الذي يربط بين حدودها في الشرق والغرب، فيكون طريقاً واسعاً مزدوجا، يوفر الحد الأدنى من الحماية والوقاية ضد مخاطر حوادث الطرق التي تحصد أرواح مواطنينا حصداً.

أسواقنا التي تغرق غرقاً بالبضائع الفاسدة، ويتآمر "إخوتنا" المواطنون من التجار والمسؤولين في المنافذ الجمركية وأجهزة الرقابة الصحية على تمريرها وتسويقها، لكي تفعل فعلها فينا وفي صحتنا العامة، أمراضاً وكوارث صحية، لا أحد يدرك مداها، ولا أحد يستشعر إزاءها مسؤولية الفعل والحركة.

أبناءنا المؤهلين في مختلف مجالات العلم والعمل، وهم يفشلون في إيجاد موقع لهم يمكنهم من خدمة وطنهم وشعبهم، ومناخ يمكنهم من تطوير قدراتهم وإمكاناتهم العلمية، فلا يقاومون الإغراءات التي تأتيهم للالتحاق بمواقع عمل خارج الوطن، حيث يجدون تقديراً لمواهبهم وقدراتهم، ويجدون فرصاً لتطويرها، ويجدون المكافأة المجزية لجهودهم، التي توفر لهم معيشة كريمة تليق بهم.

وغير ذلك الكثير والكثير من مظاهر التعثر والتأخر والفساد والفشل.. مما لا يعنينا هنا أن نستغرقه بالذكر والتفصيل.. ولكننا نهدف من وراء هذه الإشارات إلى قول كلمة واحدة مختصرة وهي أن هذا المدى من الفساد ليس من النوع الذي "يزكم الأنوف"، ولكنه من النوع الذي "يبعث على التقزز والغثيان"، ويؤدي إلى "الاختناق والموت"، وأن "السيل قد بلغ الزبى" وأنه لابد من أن يهب أحد لإنقاذ الوطن والشعب من هذا المصير الذي لا نشك مطلقاً في أنه لم يكن هو المصير الذي حلم به العقيد القذافي وأعضاء مجلس قيادة الثورة والضباط الوحدويون الأحرار الذين نفذوا الحركة العسكرية في صبيحة الفاتح من سبتمبر من سنة 1969.

وإننا من هذا المنظور نوجه خطابنا المفتوح هذا إلى صانعي الثورة، ومن لا يزالون يقفون إلى جانبهم، ممن يحبون الوطن، ولا ولاء لديهم إلا له، ولمن يبذل نفسه في سبيله، قائلين بأن الحاجة باتت ملحة أكثر من أي وقت مضى لإعلان ثورة ثانية، تصحح ما تراكم عبر السنين التسع والثلاثين الماضية من أخطاء وخطايا، وما ارتكب من جرائم في حق البلاد والشعب، وأن أنظار الناس تتطلع إليهم لكي يتحملوا مسؤوليتهم التاريخية والأدبية والوطنية لفعل شيء لإنهاء هذه الحالة، وتأمين انتقال البلاد إلى مرحلة جديدة، تؤمن فيها السبل الضرورية لإعادة تأسيس الأوضاع وبنائها على أسس مختلفة، قد تكون كفيلة بتحقيق بعض الأهداف التي يصبو إليها الليبيون، والتي لا تتجاوز الحلم بحياة كريمة مستقرة مزدهرة، توفر لهم الأمن و الأمان، في ظل سيادة القانون وحكم المؤسسات.

إننا، وأكثر من أي وقت مضى، بحاجة ماسة لتجديد الثورة.. قلباً وقالباً، روحاً وسياسات وأهدافاً ومناهج وآليات ومؤسسات.. وإننا بحاجة ماسة لأن نتوقف ونتأمل في ما كان عليه حالنا، وما صرنا إليه، وما إذا كنا نستحق مآلاً أحسن، وحالاً أفضل .

من قرر أن [سلطة الشعب] هي خيار لا رجعة عنه

7 مارس 2008

فلنكن صادقين مع أنفسنا ومع الحقيقة، ولنتوقف عن ممارسة أسلوب المزايدة الذي لن يغنينا نفعاً في مواجهة العلة التي يعاني منها جسدنا السياسي، ومن ثم القدرة على بلوغ التشخيص الصحيح للعلة، الذي هو بدوره المنطلق الوحيد الصحيح لإيجاد العلاج والدواء.

ويمكننا أن نظل حتى على مدى قرن كامل نردد أن خيار سلطة الشعب هو الخيار الذي لا رجعة عنه، ولكن هذا التأكيد، مهما علا صوتنا به، في المهرجانات وفي اللقاءات، بالهتاف والتلويح بالأيدي، وعبر وسائل الإعلام الرسمية، التي لا تملك إلا أن تردد ما يجب عليها أن ترده، حتى يأتيها ما يفيد غير ذلك، فإن الحقيقة تظل، مع ذلك، تجبهنا بوضوحها الساطع، الذي لا يسمح لنا بأن نتعامى عنها وألا نراها، وهي أن هذا النظام الذي نصر على ترديد أنه خيار لا رجعة عنه، قد انتهى إلى كارثة محققة، وفشل ذريع، وتخبط ما بعده تخبط، وضياع ليس من ورائه ضياع.

وبعد هذا الذي حدث في مؤتمر الشعب العام، وبعد خطاب قائد الثورة وما جاء فيه من كشف قد يراه البعض قاسياً وموجعاً لوجه الحقيقة البشع، أحسب أنه لم يعد بوسع أحد أن يظل يكابر في التعامي عن رؤية الحقيقة الساطعة، والتمادي في إنكارها، وهي أن هناك مشكلة حقيقية تتعلق بهذا الخيار الذي ظللنا نحاول تطبيقه وتجربته على مدى 31 عاماً، ونفاجأ على الدوام بأنه لا يفلح في وضع أقدامنا على الطريق الصحيح لبلوغ جزء من الأهداف التي رفعتها الثورة، والتي بشر بها بيانها الأول، والتي لم يكن لكثير من الليبيين إشكالية معها، لأنها في عمومها كانت تعبيراً عن تطلعات نسبة كبيرة من جماهير الليبيين في عام 1969. ليس هذا فحسب، بل ظللنا نكتشف عاماً بعد عام، ودورة مؤتمر شعبي عام بعد دورة، أننا نسير حثيثاً في الاتجاه المعاكس، أي نسير إلى الخلف، ونتأخر حتى عن النقطة التي كنا عليها في ذلك الوقت.

ولقد ظلت ترتفع أصوات لأعداد من أبناء الوطن تنبه إلى الخطأ، وتشير إلى الخطر، وتحاول أن تعبر عن وجهة نظرها فيما يتم على أرض الواقع، وتصوراتها حول ما ينبغي أن يكون، ولكن أحداً لم يستمع إليها، بل سيطر منذ وقت مبكر ذلك التوجه الكريه نحو تكميم أفواه المخلصين، ومنعهم

من الكلام، وهو الذي تطور مع زيادة هيمنة الخيارات الأمنية إلى منع الناس حتى من التفكير، وأخذوا يُحاسَبون حتى على النوايا المخبأة في الصدور ويُعاقَبون عليها.

ولا نحسب إلا أنه قد آن الأوان لأن نتوقف عن هذه المزايدات الكاذبة، وأن نقف وقفة تعقل وحكمة وتبصر، ونطرح السؤال الذي بات يطرح نفسه علينا بقوة: من قرر أن هذا الخيار (خيار سلطة الشعب) أو لنكن أكثر دقة (خيار الآليات المتبعة في تطبيقه وتجسيده على أرض الواقع) هو خيار لا رجعة عنه؟ وهل هناك أصلاً خيارات إنسانية لا رجعة عنها؟

إن تجارب الإنسان عبر العصور تثبت وتؤكد أنه ليس ثمة خيارات في الحياة نهائية ومقدسة، ولا رجعة عنها، وأن الإنسان كان دائماً يلجأ إلى تغيير خياراته ومناهجه في الحياة، كلما تبين له من التجربة الحية والواقع المعاش، أنها لا تساعده على تحقيق أهدافه التي يرجوها، ناهيك عن الحالة التي يتبين له فيها أن تلك الخيارات تسير به في عكس الاتجاه الصحيح الموصل إلى تحقيق الأهداف.

إن المنطق والحكمة والعقل والمصلحة تفرض جميعها على الإنسان الفرد، وعلى المجتمعات الإنسانية ككل، التوقف للنظر والتبصر في الأعمال ونتائجها، وفي الأفعال ومحصِّلاتها، فإذا كانت النتائج سلبية، وكانت المحصّلة أقل أو غير ما كان يؤمل تحقيقه، فإن من الغباء أن يواصل الفرد أو المجتمع السير في الاتجاه نفسه، واتباع الأساليب نفسها، لأن ذلك بكل بساطة يؤدي حتماً إلى مزيد من السقوط في هاوية الفشل والعجز والبعد عن الأهداف، بدل السير نحوها والاقتراب من تحقيقها شيئاً فشيئاً.

ولا نحسب إلا أنه قد بات واضحاً أننا في ليبيا قد وصلنا إلى تلك النقطة التي بات من المحتم علينا أن نتوقف للنظر والتبصر في النتيجة والمحصلة التي انتهينا إليها من وراء إصرارنا على تطبيق "خيار سلطة الشعب" بالطريقة التي تصورناها له أول مرة، وظللنا نرفض بإصرار أعمى أن نعترف بأنها طريقة بالغة الخطأ، وأنها كفيلة بأن تقودنا إلى ما كنا نراه رأي العين، ونتعامى بقصد عن رؤيته، من الفشل والتخبط والتأخر والتأزم.

ونحسب من جهة أخرى أن هناك مسألة بالغة الأهمية تفرض نفسها علينا فرضاً وهي فعل شيء ما للتحقق من صحة هذه الفرضية التي تقول إن "الشعب الليبي يعتبر أن خيار سلطة الشعب خيار لا رجعة عنه"، ذلك أنه ليس أمامنا مطلقاً ما يثبت كم نسبة المواطنين الليبيين الذين يؤيدون هذه الفرضية، ولا أحد يعلم بأي قدر من اليقين إن كانت نسبة المؤيدين لهذه الفرضية هي نسبة تمثل

أغلبية من الليبيين، أم أنها لا تمثل إلا نسبة ضئيلة منهم، لا يجوز مطلقاً أن تكون هي المغلّبة والمحَكَّمة في مصائر أغلبية المواطنين، وفي مصير البلاد كلها. فما العمل الممكن والمتاح أمامنا للتحقق من صحة أو عدم صحة هذه الفرضية؟

إني أعلم أن الكتاب الأخضر لا يعترف بفكرة الاستفتاء، وهو يسفهها ويعتبر أنها تدجيل على الديمقراطية، وتزييف لإرادة الجماهير، ولكني أريد أن أجازف بالقول إنه ليس أمامنا إلا هذه الوسيلة لاختبار مدى تأييد غالبية معقولة من الليبيين لهذه الفكرة؛ فكرة أن خيار سلطة الشعب لا رجعة عنه. ولا أجد لأنفسنا من مخرج من هذه المعضلة إلا بالرجوع إلى تحكيم إرادة الناس، ولكن من خلال أسلوب منضبط وشفاف ونزيه، ومحصن بالكامل ضد مؤثرات الفساد والتوجيه والتأثير، لكي يقول الناس كلمتهم.

ولعلنا اتساقاً مع الروح العامة التي يتعامل بها الكتاب الأخضر مع مسألة الاستفتاء، إذ يرفضها لأنه يرى أن الناس في الاستفتاء لم يسمح لهم إلا بقول كلمة واحدة هي (نعم) أو (لا)، نقدم اقتراحاً بأن نعطي للناس فترة زمنية معينة، لتكن من ثلاثة إلى ستة أشهر، يقول فيها كل منهم رأيه في السؤال المطروح: هل ترى أن خيار سلطة الشعب خيار لا رجعة عنه؟، ونتيح لهم جميعاً أن يعبروا عن آرائهم بصراحة وحرية، فيشرح مؤيدو الإجابة بنعم المبررات والحيثيات التي يبنون عليها إجابتهم، وفي الوقت نفسه يشرح مؤيدو الإجابة بلا مبررات وحيثيات إجابتهم بالسلب. ولنترك هؤلاء وهؤلاء يتحاورون بطريقة علمية حضارية سلمية، من خلال وسائل الإعلام المتاحة، ثم في نهاية المهلة المحددة نذهب جميعنا ليقول كل منها رأيه، فيجيب بنعم أو بلا، من خلال أوراق تودع في صناديق اقتراع شفافة وتحت بصر ومراقبة سلطة قضائية محايدة، ثم نعد تلك الأوراق، ونحسب نسبة المجيبين بنعم والمجيبين بلا. وبذلك يتبين لنا، بأسلوب علمي إحصائي دقيق، ما إذا كانت غالبية معقولة من الليبيين ترى أن خيار سلطة الشعب خيار لا رجعة عنه، أم أن هذه الغالبية ترى العكس، وتقول إنه خيار يجب الرجوع عنه، لأنه في رأيها قد ثبت فشله وعجزه عن تحقيق الأهداف الوطنية.

ولعلنا بهذه الطريقة وحدها نستطيع أن نجيب عن السؤال الذي جعلناه عنواناً لهذه المقالة (من قرر أن خيار سلطة الشعب خيار لا رجعة عن)، لأننا نكون عندئذ قد تأكدنا أن غالبية من أبناء الشعب الليبي قد أجابت عن السؤال، ومن ثم تكون هذه الغالبية هي التي قررت أن هذا الخيار لا رجعة عنه، أم أنها بخلاف ذلك قد قررت أنه خيار يجب الرجوع عنه، والبحث له عن بديل.

ما هكذا يكون الحوار الموضوعي العلمي

فلنقل : لا لخطاب التخوين والاتهام

23 مارس 2008

عندما شاهدنا الشعارات التي رفعتها وما زالت صحيفة الوطن الليبية: **نعم للمصالحة الوطنية، لا للتهميش، لا للتخوين**، تفاءلنا خيراً، واستبشرنا بأن تغيراً بالغ الأهمية قد أخذ يطرأ على ساحة الحوار السياسي في بلادنا؛ هذه الساحة التي ظل يطغى عليها طوال العقود الأربعة الماضية خطاب يتسم بأخطر ما يمكن أن يتسم به الخطاب السياسي، من حيث إنه خطاب يعبر عن رأي واحد، ويصر مؤيدوه إصراراً عنيداً على اعتبار أنه هو وحده الذي يملك الحقيقة، ويستحوذ على كل الصفات الإيجابية، فهو وحده الوطني والمخلص والصادق، وأن كل ما عداه من آراء تختلف معه، قليلاً أو كثيراً، هو بالضرورة صادر عن طرف أو أطراف معادية، يجب أن تشن عليها الحرب بكل السبل، وبالطبع من أسهل هذه السبل سبيل **التخوين والتحريف والتشويه**، الذي ينتهي دائما إلى الانتقاص من انتماء أصحابه إلى الوطن، كمقدمة يلزم عنها بالضرورة الاتهام بالعمالة لأي طرف أجنبي.

ولكن استبشارنا وتفاؤلنا هذين ظلا يصطدمان بنوعية من الكتابات التي تنشر على موقع الصحيفة، أقل ما يصح أن يقال فيها إنها تصطدم مباشرة وبعنف، بل وبقدر هائل من التخلف، مع الشعارات الرائعة التي رفعتها الصحيفة، وحَسِبْنا أنها سوف تكون بمثابة المعيار الذي تستند إليه الصحيفة في تقييم ما يرسل إليها من كتابات، فترى مدى انسجامه واتفاقه مع شعاراتها المرفوعة، ومبادئها المعلنة، وعلى ضوء ذلك تقرر نشره أو الامتناع عن النشر.

ولقد صدمتني تلك المقالة التي نشرت في موقع الصحيفة بتاريخ 23 مارس الجاري، بتوقيع **جلال الوحيشي**، والتي حَسِب أنه يقدم من خلالها خدمة جليلة للثورة وقائدها، عن طريق هذا الأسلوب الذي بات مستهجنا وممجوجاً ومرفوضاً، في التهجم على الأطراف المختلفة مع الخطاب السياسي السائد في البلاد، والتي بتنا نتواطأ على تسميتها المعارضة، وفي الغالب نبخل عليها حتى بهذا الوصف، فيقول عنها البعض "ما يسمى المعارضة".

وأنا لا يهمني هنا أن أتناول مقالة جلال الوحيشي بالنقد والتحليل المفصل، ولكني أكتفي بالإشارة إلى بعض ما وجدته فيها يصطدم مع شعارات صحيفة الوطن الليبية، وهي على أية حال الشعارات التي بات يلتقي حولها كل المخلصين من أبناء الوطن، نظاماً ومعارضة، في الداخل والخارج.

وأول ما لفت نظري أن الكاتب يبني مقالته أساساً على موقف تخويني خطر ومرفوض، وهو اتهام طرفين من أطراف المعارضة وهما: الطرف الذي أخذ في الآونة الأخيرة ينادي بعودة الشرعية الدستورية، ويدعو إلى مبايعة ابن ولي العهد السابق، بصفته –كما يقولون– وريثاً شرعيا للحكم الملكي، والطرف الآخر ممثلاً في الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا، بأنهما عبارة عن عملاء لقوى أجنبية معادية لليبيا، المخابرات البريطانية بالنسبة للطرف الأول (ببساطة لأن الفرد الذي يرمز لهذا الطرف مقيم في بريطانيا) والمخابرات الأمريكية بالنسبة للطرف الثاني، استناداً إلى مواقف باتت في حكم التاريخ، شهدت اتصالات بين الجبهة وعدد من أجهزة المخابرات في العالم (فلم تكن الجبهة كما يعلم المطلعون على علاقة فقط بالمخابرات الأمريكية، بل كانت لها علاقات بعدد من أجهزة المخابرات في دول أخرى عربية وغير عربية).

وفي تقديري أن هذا التوجه إلى اتهام الأطراف المعارضة (ويجب أن يفهم على كل حال أني لا أتبنى موقف أي من هذين الطرفين، بل لعلي على خلاف تام مع موقفيهما من القضية الوطنية وتصوراتهما حول المناهج المناسبة للبحث لها عن حلول) هو ما ينبغي أن نتفق جميعنا على رفضه واستهجانه والتوافق على البعد عنه، لأنه يصطدم مع هذه الشعار الرائع الذي نتفق فيه وحوله مع صحيفة الوطن الليبية، وما تمثله الصحيفة من أطراف في بلادنا ساعية بإخلاص وصدق للبحث عن سبل لإصلاح الأوضاع وتطويرها، وهو شعار **(لا للتخوين)**، فماذا يكون اتهام فرد أو طرف ليبي بأنه يتعاون ويتآمر مع مخابرات دول أجنبية ضد بلاده؟ إنه التخوين في أبشع صوره وأقصاها.

وبالطبع ورط كاتب المقالة نفسه في خطاب التخوين هذا حين ظل حتى نهاية المقالة يطلق على أطراف المعارضة وصف **(الجلبيين)**، استثماراً لما بات يلصق بهذا المسكين أحمد الجلبي العراقي من أنه رمز التواطؤ مع العدو ضد بلاده، وأنه قدم إلى وطنه على ظهر الدبابة الأمريكية. وهذا بالطبع تخريف وتماد في التخوين لا يقبله أحد في حق إخوان لنا في الوطن، نختلف معهم في الرأي والاجتهاد السياسي والفكري، ولكننا لا يمكن أن نتهمهم في صدق وطنيتهم وإخلاص نواياهم.

ولقد تمنيت لو أن الكاتب انتهج في تناوله لهذا الموضوع نهجاً آخر، فحاول أن يحاور هؤلاء "**المعارضين**" أو من قد يكون الأصح أن نقول عنهم إن لهم رأياً مختلفاً في عدد من الجوانب أو المسائل التي تتصل بالقضية الوطنية، فيعرض أفكارهم وآراءهم على بساط البحث العلمي والنقاش الموضوعي، ويرينا إن كانت لديه حجج معقولة تقنعنا بخطأ هذه الأفكار والآراء، ثم يقدم لنا من جانبه ما يراه هو صالحاً، ويترك لنا أن نحكم نحن كقراء ومتلقين أي هذه الأفكار والآراء أقرب إلى مطابقة الحقيقة والصواب.

وهكذا لم نجد في مقالة السيد الوحيشي أكثر من "**تخوين**" و"**اتهام**" للأطراف التي تستعد للمشاركة في المؤتمر الثاني للمعارضة الليبية آخر هذا الشهر، ثم خوض ممجوج مستهجن في جوانب من تاريخ البلاد، يستند إلى توجه بات من مخلفات الماضي، لم يعد أحد في الوطن ولا في الثورة، وفي مقدمتهم قائد الثورة نفسه، يشاركه فيه، وهو ذلك التوجه إلى تشويه صورة السيد إدريس السنوسي ودوره في تاريخ ليبيا، ذلك أن أحداً يحترم نفسه ويحترم عقول القراء من الليبيين، لا يمكن أن يقبل مثل هذا الخطاب المتردي. وهنا أيضاً لعلنا نقول إن مثل هذا الحديث عن إدريس السنوسي هو ذاته خطاب التخوين المرفوض الذي تبناه الكاتب في حق المعارضين الحاليين. وكما قلنا إننا قد نختلف مع هؤلاء المعارضين في أفكارهم وآرائهم، وقد نرفض المناهج التي يقترحونها أو يرونها لحل القضية الوطنية، ولكننا نتوقف عند هذا الحد، ولا نتمادى إلى تخوينهم وتجريح صدق انتمائهم إلى الوطن، فإننا نقول لهذا الكاتب ولمن ينتهجون نهجه، إننا قد نرى في مواقف إدريس السنوسي التاريخية، سواء قبل الاستقلال أو بعده، الكثير مما نرفضه و ننتقده، ولكننا بتنا الآن نربأ بأنفسنا عن التورط الساذج في اتهامه في وطنيته وإخلاصه، وإنما نقول إنه قد اجتهد في تلك الأمور برأيه، وكان يحسب أنه يسعى إلى ما يراه مصلحة للبلاد وللشعب، ولكنه أخطأ. أما أن نقول إنه لم يكن أكثر من عميل للبريطانيين أو خادم لأغراض الاستعمار، ثم نمضي في لي عنق الحقائق والمواقف التاريخية، لنكرهها على تأكيد المزاعم التي نذهب إليها، فهذا هو الخطاب المرفوض، الذي قلنا في بداية هذه المقالة إننا كنا تفاءلنا خيراً بانتهائه واختفائه، حينما وجدنا صحيفة الوطن الليبية ترفع ضمن شعاراتها الرائعة شعار **(لا للتخوين)** و **(نعم للمصالحة الوطنية)**.

وإن هذا الحديث عن هذه الشعارات التي رفعتها الصحيفة، ونحن نتفق معها حولها مائة بالمائة، يحفزني إلى مواصلة الحديث عنها. ولعلي أفعل ذلك في مقالة قادمة تحاول أن تستجلي حقيقة ما

نقصده ونعنيه من شعار **(نعم للمصالحة الوطنية)**، بالبحث عن معنى المصالحة الوطنية، وما تتضمنه من مسائل وقضايا وأبعاد.

وتحية مرة أخرى لصحيفة الوطن الليبية، ولشعاراتها الرائعة، مع رجاء بأن تحاول ممارسة قدر من التريث في تقييم ما يرد إليها من كتابات، لتفرز منها ما يتناقض تناقضاً صارخاً مع هذه الشعارات، فلا تقدمه لقرائها، لأنه بكل بساطة يصدم هؤلاء القراء، ويجرح أحاسيسهم، فضلاً عن أنه يمهد للتساؤل حول مدى مصداقية الصحيفة في رفع هذه الشعارات.

المصالحة الوطنية: وجهة نظر حول مفهومها وشروطها

27 مارس 2008

لقد كان من بين الشعارات الرائعة التي رفعها موقع صحيفة الوطن الليبية شعار **(نعم للمصالحة الوطنية)**، ولكني من خلال متابعتي لبعض الكتابات التي تنشر من حين إلى آخر، وخاصة في موقعي صحيفة الوطن الليبية وموقع شباب ليبيا، وترتفع من خلالها أصوات هي في نظري تقع في الطرف المناقض تماماً لروح هذا الشعار، كما أتصور أننا يجب أن نفهمه، وجدت أننا قد نكون بالفعل بحاجة ماسة إلى أن نبدأ أولاً بطرح هذا الشعار على بساط البحث والتدقيق والنظر، حتى نتبين ما إذا كنا نفهمه جميعنا فهماً واحداً متفقاً عليه، أم أنه ما زال بيننا من يعجز عن استيعاب أبعاد هذا المفهوم، ويصر على التمادي في الممارسات التي تتناقض معه تناقضاً صارخاً ومرفوضاً.

وفي تقديري أن الخطوة الأولى الضرورية لفهم أبعاد هذا الشعار يجب أن تنطلق من تدقيق معنى كلمة "المصالحة" ذاتها، وهي مفردة تفترض أصلاً وجود طرفين متخاصمين، لأي سبب من الأسباب، قد يكون مادياً، كأن يعتدي أحد على أحد في بدنه بالضرب أو الجرح، يسيراً أم بليغاً، أو في ماله بالسرقة أو الغش أو النصب وما إلى ذلك، وقد يكون معنوياً، كأن يعتدي عليه بالسب أو الإهانة أو القذف.. وغيره، فيصبح هذان الطرفان خصمين، يلزم أن يتدخل طرف ثالث ليصلح بينهما، فيزيل ما ترتب على الخلاف أو الخصومة من آثار وأضرار، على الطرف المتضرر، حتى يرضى، فتحدث المصالحة بينه وبين خصمه.

فكيف نستطيع أن نطبق المصالحة حسب هذا الفهم عندما نطلقها في إطار تعبير "**مصالحة وطنية**". أظن أن نقطة البدء هي في بلوغنا الدرجة المطلوبة من الاعتراف أولاً بأنه قد وقعت في بلادنا أفعال وممارسات تضمنت اعتداءات شتى، مادية ومعنوية، من طرف أو أطراف في البلاد على طرف أو أطراف أخرى، وأن هذه الممارسات خلفت بالضرورة "خصومات"، ظلت بالضرورة مضمرة في نفوس المعتدَى عليهم، وظلت حية رغم أنها عاجزة عن التعبير عن نفسها في العلن في شكل صريح ملموس، وأنها سوف تظل كذلك حية تتربص، حتى تجد أحد سبيلين: إما سبيل التنفيس والانتقام والثأر، حين يتمكن المعتدَى عليه من المعتدِي، فيعتدي عليه بمثل أو بأقسى مما اعتدي عليه، أو سبيل المصالحة، إذا توفر طرف ثالث يتولى الصلح بين المعتدِي والمعتدَى عليه، فيعترف

الطرف المعتدي بعدوانه وظلمه، ثم يعتذر عنه، وقد يُطلب منه أن يدفع تعويضاً مادياً استرضاء لنفس المعتدَى عليه، وبالمقابل يجد المعتدَى عليه إرضاء لكبريائه واعترافاً بحقه، وإبراء لشرفه واعتباره مما قد يكون لحق به من ضير أو ظلم أو تشويه أو مساس، فيرضَى، وبذلك تنتهي خصومته مع خصمه، ويقع الصلح بينهما، والصلح خير وأرضى للطرفين، من الانتقام والثأر والعداوة.

فإذا ما أردنا تطبيق هذا المفهوم على ما حدث في بلادنا عبر مراحل مختلفة من تاريخ الثورة، فإننا لن نجد صعوبة في الاتفاق على أننا شهدنا الممارسات التالية:

– إيداع مواطنين في السجون في مخالفات شتى وصارخة لإجراءات الاتهام والتحقيق والاعتقال.

– مداهمة بيوت المعتقلين وتفتيشها دون إذن من جهة قضائية مخولة، وتعريض ساكنيها للإهانة والعدوان.

– تقديم متهمين بتهم شتى إلى محاكم عسكرية، لم تتوفر فيها الضمانات القانونية للمتهمين، وخاصة في إطار حق الدفاع، والحكم على عديد من منهم بالإعدام، وتنفيذ الإعدام بالفعل.

– تعريض مواطنين لعدد من الممارسات غير القانونية، بسبب الشك أو الاتهام في ولائهم للثورة وقائدها، مثل الفصل التعسفي من الوظيفة، أو الحرمان من الترقية المستحقة، أو الحرمان من الحق في التعيين أو الإيفاد للدراسة.

– مصادرة غير قانونية لممتلكات مواطنين، في إطار تطبيق مقولات التطبيق الاشتراكي، مثل مصادرة المحلات التجارية والشركات والمصانع والمساكن والعقارات.

– التصفية الجسدية لعدد من المواطنين المهاجرين في عدد من دول العالم، بتهمة معارضة نظام الحكم والتآمر عليه.

– الإخلال بواجبات وفاء الدولة والتزاماتها تجاه مواطنين مجندين زُجّ بهم في عدد من الحروب، فلم تقم الدولة بما يجب عليها للتعرف على مواقع وجود جثامين من قتل منهم، وفعل ما يليق بالدولة الليبية من جهة إعادة دفنهم في مقابر معلومة ومعروفة، والإعلان عن أسماء المعتبرين في عداد المفقودين وفعل ما يلزم للبحث عنهم والتحقق من مصائرهم.

فإذا اتفقنا على أن هذه الممارسات قد وقعت بالفعل، فإنه سوف يكون من البديهي أن نعترف بأن هؤلاء المذكورين، الأحياء منهم وورثة من انتقلوا إلى رحمة الله وذووهم، يمثلون الطرف المعتدَى عليه، ويكون علينا أن نخطو خطوة أخرى لنتفق على تحديد أو تعريف الطرف المعتدي. وهنا سوف تواجهنا بالضرورة فكرة مهمة، وهي أن المعتدي في هذه الحالة له جانبان: جانب مادي يتمثل في أفراد بأعيانهم مارسوا بأيديهم ممارسات الاعتداء على الأشخاص والبيوت، بالدهم أو التخريب أو التعذيب في السجون، أو بتنفيذ فعل القتل، بالرصاص اغتيالاً أو بالتعليق في حبال المشانق، أو بالتعذيب في السجون والمعتقلات، والجانب الآخر معنوي يتمثل في الهيئة الاعتبارية التي يزعم هؤلاء الأفراد أنهم كانوا إنما ينفذون أوامرها التي تصدر إليهم بتنفيذ تلك الأفعال والممارسات، وهي ما نتفق على تسميته الدولة.

وهكذا يتحدد لدينا الطرفان: المعتدَى عليه والمعتدِي. ولابد أن يوجد طرف ثالث يقوم بدور المصالحة بين الطرفين، وفي تقديري أن هذا الطرف يمكن أن يتكون من مجمل العناصر الوطنية المؤمنة بمبدأ المصالحة، التي عليها القيام بما يلي:

– أن تعكف على اتخاذ ما يلزم من إجراءات وخطوات للتدقيق في مختلف الدعاوى أو الممارسات، للتأكد من وقوع الاعتداء ونوعه وحجمه، والتحقق من المسؤول المباشر عنه إن كان ثمة مسؤول مباشر، وذلك في الحوادث الفردية المعلومة.

– أن تتخذ ما يلزم من اتصالات ومشاورات مع الطرف المعتدَى عليه، للتحقق من استعداده لقبول الصلح، وبحث ما يرضيه أو ما يستحقه من تعويض مادي، أو تعويض معنوي، بتقديم الاعتذار من طرف المعتدي الفرد، أو من قبل المعتدي العام المتمثل في الدولة أو أحد أجهزتها (القوات المسلحة في حالة العسكريين المقتولين في الحروب أو المفقودين أو الأسرى).

– إنجاز عملية المصالحة، بما يكفي لإقناع جميع الأطراف بطي صفحة الماضي، والتوجه لفتح صفحة جديدة، يتفرغ الجميع فيها لمتطلبات إعادة بناء البلاد.

بيد أن جانباً آخر من مشروع المصالحة الوطنية الكبير سوف يظل بحاجة إلى معالجة من نوع آخر، ونعني بها المعالجة السياسية، من جهة أن الخصومة فيه لا تتعلق باعتداءات مباشرة على أشخاص الأفراد أو ممتلكاتهم، ولكنها تتعلق أساساً بما يمكن أن نسميه اعتداء على أحد حقوقهم

السياسية، وهو حقهم في امتلاك رأي مختلف مع رأي السلطة الحاكمة، وحقهم في التعبير الحر عن هذا الرأي. ونعتقد أن هذا الاعتداء هو الذي كان في أساس نشأة ظاهرة "المعارضة"، التي تمثلت في مواطنين، فضلوا، لما لم يعودوا قادرين على ممارسة حريتهم في الرأي والتعبير داخل الوطن، إلى مغادرة الوطن والتشتت في أنحاء عديدة من العالم، حيث تمكنوا من تدبير أمور معاشهم، وطفقوا يمارسون حقهم في التعبير عن وجهة نظرهم فيما يحدث في بلادهم، فصنفوا جميعهم باعتبارهم ضالين وخونة للوطن وعملاء للأعداء، ووقعوا بذلك تحت طائلة القوانين التي تجرم الرأي المخالف أو المعارض، وباتوا لا يطمئنون إلى سلامتهم وسلامة ذويهم لو أنهم عادوا إلى الوطن قبل أن تتم عملية مصالحة شاملة بينهم وبين النظام القائم في البلاد، فيقوم النظام من جهته بإلغاء التشريعات النافذة التي ما زالت تجرم الآراء التي لا تتفق مع ما هو قائم وسائد في البلاد، فتزول من ثم الحيثيات التي تجعل هؤلاء الليبيين "المعارضين" أو "المختلفين" في الرأي مع الوضع القائم متهمين وقابلين للتجريم والملاحقة القانونية. وبذلك تتمهد الطريق لإحداث ما قد نسميه "**المصالحة الوطنية السياسية**" بين الطرف الحاكم أو المتنفذ في البلاد وبين جميع من يختلفون معه أو لهم رأي آخر في بعض التوجهات أو السياسات. لكي يمكن من بعد أن يشترك الجميع في التشاور حول ما يجب ويمكن أن يتم لإصلاح أوضاع البلاد، وتأمين انتقالها سليماً إلى المرحلة التي يأمل فيها الجميع، وهي مرحلة "الدولة"، ونعني دولة القانون والمؤسسات، ودولة الاستقرار والنماء والازدهار، ودولة التقدم والحضارة.

ليبيا الغد واللجان الثورية بين المواجه الإقصائية.. والتعايش الديمقراطي

20 أبريل 2008

بيد أن مشروع ليبيا الغد لكي يتحول إلى منبر سياسي، يستطيع أن يقف في مواجهة "حركة اللجان الثورية"، ويكون قادراً على الحوار معها بالعقل والمنطق والحجة، لابد له من رؤية فكرية متميزة، توضح تصوره للأسس التي ينبغي أن تقوم عليها الدولة، وفي مقدمتها الدستور"

***

نشرت يوم السبت 2008/4/19 في موقع شباب ليبيا كلمتان قصيرتان إحداهما حملت توقيع (محمد الطاهر) والأخرى حملت توقيع (فاهم زين العجيلي). الأولى أخذت طابع الهجوم الشديد على حركة اللجان الثورية، فوصفتها بالتسلط والفساد: "تحولت اللجان الثورية إلى حزب حاكم، حزب يملك وينفرد بالسلطة والثروة والسلاح، بل أصبحت حزب دكتاتوري، لا يسمح لأحد أن يشاركه ولا يسمح لأحد أن ينتقده". وبعد أن يستعرض الكاتب نماذج مما يعتبره مظاهر التسلط والإفساد التي مارستها اللجان الثورية، يخلص في نهاية كلمته إلى دعوة صريحة ومباشرة إلى "إقصاء" هذه الحركة من الساحة السياسية تماماً، بزعم أن الليبيين قد جربوها واكتووا بنارها فيقول: "عليه أدعو أن تكون ليبيا الغد بدون لجان ثورية. لقد جربناها، واكتوينا بنارها، ولم نعد بحاجه إليها، فلتذهب غير مأسوف عليها ."

ويتصدي صاحب الكلمة الثانية (فاهم العجيلي) لكاتب هذه المقالة بهجوم مضاد مباشر وبالغ الحدة، رغم أنه يفتتح كلمته بعبارة ممتازة، نوافقه عليها تمام الموافقة وهي قوله: "بادئ ذي بدء علينا جميعاً، اتفقنا أو اختلفنا في الرأي، ألا نتجاوز حدود المنطق والعقل". وحرصاً منا على عدم الانجرار إلى أسلوب التراشق وتبادل الاتهامات والأوصاف الذي تورط فيه كاتبا هاتين الكلمتين، نعبر بسرعة على العبارات الحادة التي استخدمها الكاتب (فاهم العجيلي)، إذ لا نوافقه عليها مطلقاً، لكي نركز من كلمته على ما نراه مفيداً في سياق هذا الفكرة التي أود التعبير عنها في هذه المقالة .

وأول ما نجد أنفسنا متفقين عليه مع السيد فاهم هو دعوته الواضحة إلى عدم تعميم الأحكام، فمن أكبر الخطأ بالفعل تعميم الحكم على "حركة اللجان الثورية" من حيث هي، وبجميع من ينتسبون إليها بأوصاف الانحراف عن المبادئ الأساسية التي أسست من أجلها الحركة، وبتورطهم في

ممارسات التسلط على الجماهير والدولة، وما تبعها من ممارسات الفساد المالي والإداري. فحركة اللجان الثورية لم تقم منذ نشأتها على أكتاف أمثال هؤلاء المتسلقين الفاسدين المنحرفين، بل قامت على أكتاف نفر من أبناء الوطن، نتفق أو نختلف معهم في الرأي –كما قال السيد فاهم في كلمته– ولكنهم آمنوا بالفكر الذي قامت الحركة على أساسه، وهو فكر "الكتاب الأخضر"، وبالمبادئ التي رفعتها عند تأسيسها، والتي كان أبرزها على الإطلاق المبدأ القائل بأن الحركة لا تسعى إلى السلطة، وإنما مهمتها هي تحريض الجماهير على ممارسة السلطة.

وإننا نقول إن من الإنصاف والموضوعية أن نقر بأن كثيراً من العناصر التي انضمت إلى حركة اللجان الثورية، كانت تحفزها وتقودها دوافع وطنية وفكرية، أو لنقل عقائدية، وأن هذه العناصر التي حرصت على أن تبقى نظيفة اليد، نقية التاريخ، هي التي رفضت التورط في الممارسات الخاطئة المنحرفة التي أخذت فئة من المتسلقين والمنافقين والوصوليين تجر "الحركة" إليها جراً، فنشأت تلك الظواهر التي لم يعد يختلف على انتقادها الليبيون، بمن فيهم أولئك الشرفاء داخل حركة اللجان أنفسهم، وهي ظواهر التسلط على مقاليد الأمور، وممارسة الفساد والمحسوبية والجهوية والقبلية المرذولة..إلخ. ولذا فإن من أكبر الخطأ أن نصدر أحكاماً تعميمية تتهم "حركة اللجان الثورية" من حيث هي، وتشمل بالاتهام كل من انتسب أو ينتسب إليها. وفي هذا الخصوص نتفق مع السيد العجيلي على قوله: "إن في الحركة من الشرفاء والنبلاء ممن لم يسرقوا، ولم يتقلدوا منصباً ...ولم تكن لهم أجندة سرقة السلطة من الشعب، بل تعزيزها وتطويرها". وبأن "الكثير ممن حسبوا أنفسهم على الحركة، وتقلدوا العديد من المناصب، وأثروا بدون وجه حق، هؤلاء لم يلتزموا بأهداف الحركة ."

إذن فنحن متفقون على أن تعميم الحكم على كل المنتسبين إلى حركة اللجان الثورية هو خطأ علمي ومنهجي فاضح، يجب ألا نقع فيه، وأن الانزلاق إلى "اللعب على أوتار استئصال اللجان الثورية، على غرار اجترار البعث في العراق" هو عبث وتهور، وأنه "لن يجلب غير المصائب". واستناداً إلى هذه القناعة نجد أنفسنا نتفق تماماً مع دعوة الأخ العجيلي الجميع للبحث: "عن جلول ناجعة، في إطار حوار شامل، فحواه انتشال البلاد والعباد من شر الفساد والمفسدين، مهما كانت انتماءاتهم العقائدية ."

ولعلنا نركز على هذه العبارة الأخيرة "مهما كانت انتماءاتهم العقائدية"، لأننا نعتقد أنها النقطة التي يجب أن نبدأ منها، لأنها المنطلق الصحيح لأي تفكير في "الغد" الذي نحلم به جميعنا، سواء

أكنا من أنصار ودعاة "ليبيا الغد" أو من أولئك الشرفاء المخلصين من أعضاء "حركة اللجان الثورية". ذلك أنها عبارة تؤسس لإحدى أهم خصائص وسمات ذلك الغد الذي نحلم به، وهو التسليم والاعتراف بأن الليبيين يختلفون في الآراء والانتماءات العقائدية (أي الفكرية السياسية)، وأنه لا حل أمامهم غير إيجاد الوسائل والترتيبات القانونية التي تمكنهم جميعاً، مهما اختلفت آراؤهم وانتماءاتهم العقائدية، من التعايش سوياً في إطار مجتمع واحد، فيقبل أصحاب كل رأي وجود إخوانهم الذين يختلفون معهم في الرأي، ويتفق الجميع على وسيلة واحدة للتعامل فيما بينهم هي وسيلة الحوار الديمقراطي والتعبير السلمي عن الرأي، ورفض مختلف أساليب الإرهاب الفكري، كتوجيه التهم بالخيانة والمروق والعمالة والتآمر مثلاً، أو الإرهاب المادي باستخدام الصراع العنيف الهادف لإخافة الخصوم وربما تصفيتهم تصفية جسدية .

ثم نعبر عن اتفاقنا مع الأخ العجيلي على أن سبيلنا للبحث عن الحلول الناجعة لابد أن يمر عبر "حوار شامل" يهدف إلى "انتشال البلاد والعباد من شر الفساد والمفسدين". ولا شك أن إيجاد الحلول لما تعاني منه البلاد من أزمات سياسية وغيرها لا يمكن أن يتم إلا من خلال اشتراك كل أبناء الوطن، على اختلاف آرائهم وانتماءاتهم العقائدية، في حوار وطني شامل، يجلس فيه الجميع في مكان واحد، آتين وهم يحملون قناعة صادقة بأنه ليس في وسع أي واجد أو فئة منهم منفرداً أو منفردة أن يعثر على الحل، أو يستطيع أن ينجزه وحده حتى لو عثر عليه .

وهنا تبرز الأهمية الحيوية والجوهرية لفكرة أن المنطلق للبحث عن الحل هو أن تتهيأ في بلادنا الظروف لكي تتخذ القيادة السياسية قراراً تاريخياً بإنهاء مرحلة "الرأي الواحد" –كما عبرنا وعبر غيرنا في كتابات سابقة– لكي تدشن مرحلة تاريخية جديدة، تكون أولى سماتها الاعتراف بتعدد الآراء والقناعات والانتماءات الفكرية .

فإذا ما بلغنا تلك المرحلة، فإن جميع الآراء والتوجهات الفكرية والانتماءات العقائدية تعود لتتمتع بحقها الشرعي في الوجود، وحصانتها من الاتهام بالخيانة أو العمالة أو التآمر، ويصبح من تحصيل الحاصل فيما بعد الاعتراف لها بحقها المتكافئ جميعها في التعبير عن الرأي بالطرق السلمية الديمقراطية المشروعة .

وإننا من هذا المنظور طرحنا في مقالة سابقة فكرة، أحسب أنها من خلال ما قرأته من معان في كلمة الأخ العجيلي، قد باتت تلقى قبولاً في ساحة الحوار السياسي في البلاد، وهي فكرة "تحول حركة اللجان الثورية إلى منبر سياسي". فلا أحد منا يستطيع أن يسلب أحداً حقه في الإيمان بالفكر الذي تستند عليه حركة اللجان الثورية (هو فكر الكتاب الأخضر)، وحقه في الإيمان بما تعلنه من مبادئ وترفعه من شعارات، وحقها في القول بأن المنهج الذي تدعو إليه في الحكم "سلطة الشعب" هو المنهج المناسب والصالح لليبيا. ومن ثم فلا أحد يحق له أن يسلب المؤمنين بهذا الفكر حقهم في التعبير عنه، والسعي لنشره بين الناس وإقناعهم به، طالما التزموا بأساليب التعايش الديمقراطي، والحوار السلمي .

ولكن هؤلاء بدورهم عليهم أن يعترفوا لأتباع وأنصار الآراء التي لا تتفق معهم بحقهم في الوجود القانوني الشرعي، وحقهم في تكوين الأطر التنظيمية التي تجمعهم، وتقود حركتهم، ثم حقهم في التعبير السلمي الديمقراطي عن آراءهم على قدم المساواة التامة مع أنصار وأتباع كل الآراء الأخرى .

ولعلي في هذا الصدد، إذ نبلغ في نقاشنا هذه النقطة المتطورة، أردف دعوتي السابقة للجان الثورية للتحول إلى منبر سياسي، بدعوة موجهة إلى أنصار مشروع "ليبيا الغد"، وفي مقدمتهم المهندس الدكتور سيف الإسلام، لأن يتخذوا بدورهم ما يلزم من إجراءات تنظيمية لكي يحولوا "ليبيا الغد" من مجرد "مشروع" تنموي خدمي محدود الأفق والأمد، إلى "مشروع فكري سياسي"، أو بالأحرى إلى "منبر سياسي"، يضع في أولى مهامه العمل على وضع وصياغة "رؤية فكرية" للمبادئ والقناعات التي يستند إليها هذا المشروع، في مختلف جوانب الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية في البلاد، بحيث تكون هذه الرؤية هي الإطار الفكري الذي يلتقي تحت مظلته كل من يؤمنون بها، ويرون أنها الوسيلة المثلى لانتشال البلاد من "الفساد والمفسدين" ووضع خطاها على طريق الإصلاح والتحديث والتنمية .

وإني أحسب أنه لم يعد بإمكان أحد أن يجادل في أن هناك أعداداً كبيرة من الليبيين الذين، انطلاقاً من رفضهم للواقع الذي انتهت إليه البلاد، وما تعانيه من ترد وتعثر وفشل وتخبط، وجدوا أنفسهم يستجيبون للدعوة التي أطلقها المهندس سيف الإسلام للعمل "معا من أجل ليبيا الغد"، ويرتاحون للشعارات التي رفعها في إطار تلك الدعوة، وبخاصة ذلك الشعار الجوهري الأكبر؛ شعار التحول "من الثورة إلى الدولة" وشعار "من ثورة السابع من أبريل إلى ثورة المعلومات"، ثم وجدوا

أنفسهم يلتقون مع المهندس سيف الإسلام في دعوته لضرورة وضع دستور أو عقد اجتماعي ينظم جوانب الحياة في المجتمع، ويقود مسيرة ليبيا، نحو "غد" خال من الفساد، في إطار رؤية متكاملة لمتطلبات وأسس إعادة بناء الدولة، لتتحول إلى دولة دستور، تحكمها المؤسسات، ويخضع المواطنون فيها لحكم القانون، دون تمييز بينهم لأي سبب من الأسباب، وخاصة بسبب الرأي أو العقيدة السياسية .

بيد أن مشروع ليبيا الغد لكي يتحول إلى منبر سياسي، يستطيع أن يقف في مواجهة "حركة اللجان الثورية"، ويكون قادراً على الحوار معها بالعقل والمنطق والحجة، لابد له من رؤية فكرية متميزة، توضح تصوره للأسس التي ينبغي أن تقوم عليها الدولة، وفي مقدمتها الدستور، وتوضح رؤيته لمسألة حقوق المواطن وحرياته، فتعبر بصراحة ودون أي لبس عن إيمانها بحرية المعتقد الفكري والسياسي لجميع المواطنين، وحقهم في التعبير عنه بالوسائل الديمقراطية السلمية، ثم توضح تصوره لمتطلبات إعادة بناء الدولة على جميع الصعد الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية، ثم توضع هذه الرؤية في إطار وثيقة أو كتاب، يكون هو الأساس والمنطلق لكل من يؤمنون بمشروع "ليبيا الغد"، وهم مستعدون للعمل سوياً من أجل تهيئة الظروف لإنجازه على أرض الواقع الملموس، تجاوزاً لمرحلة الشعارات النظرية، التي لا تزال تنتظر تهيؤ المناخ المناسب للتنفيذ والتطبيق .

ولعلنا من هذا المنظور، ندعو المهندس سيف الإسلام إلى إيلاء هذه النقطة ما تستحقه من الأهمية، ولا نظن أنه سوف يغضب منا إن قلنا إن ما تم إنجازه حتى الآن في إطار مشروع "ليبيا الغد"، ونشر طرف منه في كتاب "معا من أجل ليبيا الغد" لا يكفي لتحقيق الفكرة التي نتحدث عنها، لأن ذلك المشروع كان مجرد تعداد لجملة من المستهدفات التي يدعو إلى السعي لتحقيقها، وأقحم نفسه في كثير من التفاصيل التي ليس من شأن الرؤية الفكرية أن تتعرض لها، ولم يعط ما يسد الفراغ من تأسيس وتأصيل نظري للأسس الفكرية التي تقوم عليها الرؤية الشاملة، كما فعل "الكتاب الأخضر" بأجزائه الثلاثة .

ومن ثم فإننا نحسب أن مشروع "ليبيا الغد" ما زال بحاجة إلى "كتاب" يتضمن رؤيته الفكرية، ويكون أساس ومنطلق الانتماء إليه، إذا ما نضجت الظروف، واتخذ المهندس سيف الإسلام قراره التاريخي بإعلان مشروع "ليبيا الغد" منبراً سياسياً، يقبل ثم يستعد للدخول مع سائر التجمعات أو

التوجهات الفكرية الموجود على الساحة السياسية في حوار وطني شامل، تكون وسيلته فيه الحوار والمحاججة بالمنطق والفكر والرأي .

وإننا نعبر بكل صدق وإخلاص عن استعدادنا التام للتعاون مع المهندس سيف الإسلام في إنجاز ذلك الكتاب "كتاب ليبيا الغد"، متضمناً الرؤية الفكرية التي قلنا إن مشروع "ليبيا الغد" بات بحاجة ماسة وملحة إليها .

صفحة الماضي يمكن ويجب أن تطوى ولكن ليس بهذه السهولة

27 يوليو 2008

حمل حديث الأخ سيف الإسلام الأخير الكثير من المعاني التي تمثل بالفعل أهم وأخطر ما يواجهنا في هذه المرحلة الحرجة والحساسة من تاريخ بلادنا. وقد استحقت قضية أو فكرة المصالحة الوطنية بالفعل أن تكون هي الأولى والأساسية،

ذلك لأنه قد بات من المتفق عليه لدى جميع الأطراف المتعلقة بالقضية، سواء النظام ومن يوالونه ويتحركون من خلال عقيدته السياسية وآلياته العملية في السلطة والحكم، أو أولئك الرافضون أو المعارضون أو المختلفون مع كل أو بعض أطروحات النظام وآلياته المتبعة في ممارسة السياسة والسلطة، بأننا لن نستطيع أن نعكف على دراسة الحاضر، لنتبين مشكلاته وقضاياه، ثم لنتفرغ من بعد للبحث عن المعالجات والحلول الممكنة، إلا إذا طوينا صفحة الماضي، وتمكنا من إغلاق مختلف ملفاتها المفتوحة من عشرات السنين.

إذن فالخطوة الأولى هي العودة لتأمل صفحات الماضي، وتحديد ما حدث فيها من أخطاء وتعديات وجرائم وكوارث ومآسي، من أجل تبين حقيقة ما حدث، ولماذا حدث، ثم لتحديد من المسؤول بالضبط عما حدث، ثم البحث عن الوسائل والمناهج المناسبة والممكنة لمعالجة الآثار السلبية التي ترتبت على كل الذي حدث.

ودون العودة بالحديث المكرر إلى فكرة المصالحة الوطنية، وما ينبغي أن نفهمه منها، وما هي القضايا المتعلقة بها، والسبل الصحيحة والمناسبة لعلاجها ومواجهتها، حيث إننا وغيرنا قد كتبنا العديد من المقالات حول هذا الموضوع، بما يغني ويكفي في الإجابة عن كل هذه الأسئلة (للقارئ أن يرجع إلى الكتيب الذي نشره منتدى ليبيا للتنمية البشرية والسياسية حول موضوع المصالحة الوطنية)، فإننا نود في هذا الحديث أن نبين وجهة نظرنا في الطريقة التي تناول بها الموضوع الأخ سيف الإسلام في خطابه الأخير.

فقد لاحظنا في عموم الخطاب أنه يتناول قضية المصالحة الوطنية بكثير من السهولة المبالغ فيها؛ إذ يحاول أن يقفز على خطورة المسائل المتعلقة بهذا الملف، وأن يقلل من شأنها، لكي يوحي بأن التعامل معها سوف يكون سهلاً وميسوراً وبأقل الأثمان، وربما بدون أثمان على الإطلاق.

وأول ما لفت نظرنا ونظر الكثير من المحللين والمعلقين تناول الأخ سيف للدور الذي لعبته وقامت به اللجان الثورية طوال السنوات الماضية، وفي حقبة السبعينيات والثمانينيات على وجه التحديد، فيصور ما حدث بأنه مجرد أخطاء وقعت، أو استخدام مفرط للقوة، أو انحراف في الاجتهاد والفهم، ثم يحاول بطرق مختلفة أن يجد لعناصر اللجان الثورية وأجهزة الأمن الأعذار التي تبرر ما قاموا به وارتكبوه، من خلال القول بأن الثورة والبلاد كانت تواجه المؤامرات والمخططات المعادية، وأن الثورة وجناحها العقائدي والعسكري إلى جانب قوى الأمن والمخابرات المختلفة كانوا معذورين في مواجهة تلك المؤامرات والمخططات بالقوة والعنف، وأنهم هم أيضا وقعوا ضحايا للعنف والإرهاب المضاد من قبل الجماعات المعارضة التي كانوا يواجهونها ويشتبكون معها في معارك وصراعات دامية ومسلحة.

ثم يحاول أن يخلص من ذلك إلى نتيجة مؤداها أن محصلة ما حدث هو أن الطرفين متساويان في الجرم والمسؤولية، وأنه علينا أن نطوي هذه الصفحة، وننسى كل شيء، ونمضي إلى الأمام.

إلا أن المسألة أعمق وأكثر تشعباً وصعوبة من هذا.. فباستثناء تلك الحالات المحدودة من المواجهات الفعلية التي تمت بين قوى أو عناصر معارضة وبين عناصر اللجان الثورية أو أجهزة الأمن، فإن صفحة الماضي مليئة حتى حافتها بجرائم وكوارث وانتهاكات لحقوق الإنسان وحرياته وقدسية منزله وعرضه وشرفه، وقعت على مواطنين لم يتآمروا ضد الدولة والثورة مع أحد، ولم يرفعوا، بل لم يخطر ببالهم أصلا أن يرفعوا السلاح في وجه أحد، وكانت كل جريمتهم أنهم لم يوافقوا على عقائد النظام السياسية أو سياساته الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، ولم يقبلوا الآليات التي كانت تفرض عليهم لممارسة السياسة أو المشاركة في صنع القرار العام، من خلال نظام السلطة الشعبية، بمؤتمراتها الأساسية ولجانها الشعبية.

ومن هؤلاء مواطنون اتهموا، لا يعرف أحد بالحق أو بالباطل، بأنهم منتمون إلى تنظيمات سياسية (أحزاب) من تلك التي ينص قانون حماية الثورة على تجريمها وتحريمها، ثم أودعوا السجون، لسنوات طويلة، دون أن يقدموا لمحاكمة نظامية عادلة، ومنهم من قضى نحبه تحت التعذيب، أو من جراء المرض وسوء التغذية والمعاملة..

ومن هؤلاء مواطنون انتهكت حرمات بيوتهم، وتعرضوا وأهاليهم لأنماط من سوء المعاملة والترهيب والإهانة، لمجرد أن رب العائلة أو أحد أفرادها مطلوب القبض عليه لمواجهة تهمة معينة،

ومن هؤلاء مواطنون طردوا طرداً تعسفيا من وظائفهم وأعمالهم، لمجرد أن اللجان الثورية حكمت عليهم بأنهم رجعيون أو غير موالين للثورة..

ومن هؤلاء مواطنون اختطفوا من قبل عناصر "مجهولة"، وتعرضوا للتعذيب، ومنهم من قضى نحبه (ضيف الغزال نموذجا) ومنهم من ألقي على قارعة الطريق، مكتوف اليدين نازف الجروح، وبقي على قيد الحياة لأن أجله لم يحن بعد (الحاج علي زواوة نموذجا).

ومن هؤلاء مواطنون لم تستطع اللجان الثورية الانتقام منهم، لأنه تصادف أنهم كانوا خارج البلاد، فسلطت عناصرها وآلياتها لهدم بيوتهم وسرقة محتوياتها..

ومن هؤلاء مواطنون لحقت بهم عناصر اللجان الثورية في عدد من بلاد الأرض، فقتلتهم (ضحايا التصفية الجسدية في الخارج) ومن قُطّع أربا في البلد الحرام وبالقرب من البيت الحرام وفي الشهر الحرام (الشيخ المبروك غيث الترهوني مثلا)..

ومن هؤلاء مواطنون صادرت الثورة، تحت شعار تطبيق الاشتراكية، ممتلكاتهم وتركتهم يتسولون عيشهم من الدولة، ومنهم من لم يتحمل الصدمة فقضى نحبه..

ومن هؤلاء مواطنون حكمت عليهم اللجان الثورية بالموت، لمجرد أنها اتهمتهم بالتآمر مع جهات أجنبية أو معارضة، ثم نفذت فيهم الحكم دون أن تتيح لهم فرصة التقاضي أمام محكمة شرعية عادلة.

ومن هؤلاء مواطنون زج بهم دون إعداد ولا تأهيل في حروب خاسرة خارج حدود الوطن، ثم تخلت الدولة عنهم، فلم تقم بما ينبغي في حق من قتل منهم، أو في حق من وقع في الأسر، ثم في حق من ظل مفقودا حتى هذه اللحظة، ولا يعرف أهله عن مصيره شيئاً.

كل هذه جرائم ومآس ليس من السهل القفز عليها، وتجاوزها دون القيام بما ينبغي من التحقيق والنظر والمتابعة والمساءلة، فيتم ما يلي:

. حصر دقيق لمختلف التجاوزات التي تمت والجرائم التي ارتكبت.

. تحديد المسؤول عن تلك التجاوزات والجرائم، سواء الأفراد المعينون الذين قاموا بها أو ارتكبوها بأيديهم، أو جهاز من أجهزة الدولة الذي أصدر الأمر بها.

ثم يتم بعد ذلك النظر في الحلول والمعالجات الممكنة.. وهذه لابد أن تتدرج وتتنوع بحسب الأحوال والمقتضيات، ونرى أنه لابد من أن يتم الآتي:

. أن تعتذر الدولة عما حدث من تجاوزات، وتعترف بخطئها في ذلك. وفي هذا الصدد لابد أن يكون هناك "اعتذار" تاريخي عن تجاوزات الحقبة الماضية، وتحمل للمسؤولية الأدبية عنها من قبل الدولة.

. أن يتم التحقيق الدقيق والنزيه في التجاوزات والجرائم التي ارتكبت، حتى تظهر الحقيقة، ويتم تحديد المسؤول عنها، فيأخذ جزاءه.

. أن ينظر، بعد ذلك، في الإمكانيات المتاحة لجبر الضرر والتعويض المادي والأدبي، ومن ذلك تحكيم أولياء الدم، في قضايا القتل والتصفية الجسدية، وتعويضهم التعويض المجزي إن قبلوا بمبدأ العفو أو أخذ الدية.

ونحسب أن كثيرين لا يمكن أن يتفقوا مع الأخ سيف الإسلام في قوله إن القول بأن اللجان الثورية تتدخل في شؤون السلطة والحكم أو أن بيدها أن تفعل وتقرر هو خرافة وكذب، فهذا للأسف الشديد غير صحيح، فمنذ قيام حركة اللجان الثورية أخذت مقاليد الأمور تتكدس في أيدي العناصر المتنفذة فيها، التي تسلقت إلى أرفع المناصب وأكثر مفاصل الحكم أثراً وتأثيراً، وليس هنا المجال الكافي والمناسب لسرد أنماط وأشكال الممارسات التي صارت عبر العقود الثلاثة الماضية على الأقل تتوالى وتزداد وتتتابع حتى أصبحت هي السائد والمعتاد، وفُرض على الناس بقوة القهر والخوف والرعب أن تتحملها وتسكت عليها، فقط لأنه لا قبل لها بمواجهتها أو مقاومتها أو الرد عليها.

ولعله ليس أدل على هذا من ترسخ فكرة أن المعيار الأول وربما الوحيد لوصول الأفراد إلى المواقع الإدارية القيادية، أو الحصول على المنح والبعثات الدراسية إلى الخارج، أو الجدارة بعضوية الجمعيات الأهلية، أن يحظى المرشح بمباركة وموافقة مكتب الاتصال باللجان الثورية..

إذن فليس من الصحيح أن نتجاهل، هكذا وبجرة قلم، ما فعلت اللجان الثورية بالبلاد وبالمواطنين، وبدل أن نتخذ القرار التاريخي الوحيد الذي يجدر بنا أن نتخذه، إذا أردنا بالفعل إجراء مصالحة وطنية

حقيقية، وهو الإعلان عن نهاية حركة اللجان الثورية بمفهومها وتعريفها الذي أنشئت عليه منذ أوائل السبعينيات، نستمع إلى الأخ سيف الإسلام وهو يحاول تبرئة هذه اللجان مما فعلته وارتكبته، ويحاول فضلاً عن ذلك إعطاءها مبرراً جديداً لاستمرار وجودها في حياتنا السياسية، وهو يدرك ويعلم أن اللجان الثورية لا يمكن أن يكون لها مبرر وجود في ظل الصورة التي يريدها لليبيا الغد؛ ليبيا التي يتساوى فيها المواطنون جميعاً في جدارة الانتماء إلى الوطن، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، حسب تعبيره هو نفسه، وحيث تعود لجميع المواطنين الحقوق ذاتها في امتلاك الرأي والتعبير عنه من خلال منابر أو أطر شرعية، تتيح لها ذلك في ظل القانون والتشريعات النافذة التي تسري على الجميع.

وإذا حق للجان الثورية أن يكون لها وجود شرعي، وأن يكون لها تنظيمات ترتبط فيما بينها بمكتب اتصال، ينسق حركتها ويقودها، فإن من حق مختلف الأطراف في المجتمع الذين لهم رأي مختلف أو قناعة متميزة أن يكون لهم الإطار التنظيمي الذي يضمهم ويتيح لهم أن يعبروا عن آرائهم وقناعاتهم في ضوء الشمس وتحت ظل القانون والشرعية.

وهذا الحديث يقودنا إلى الإشارة إلى نقطة أخرى لفتت النظر في خطاب الأخ سيف الإسلام وهي أنه لم يتطرق عبر الخطاب الطويل إلى الأفكار المهمة التي كان قد بادر إلى طرحها وعرضها في مختلف خطاباته السابقة، وفي مقدمتها فكرتان بالغتا الأهمية هما: فكرة الدستور أو الميثاق الوطني، وفكرة المنابر السياسية التي تتيح للمواطنين الأطر المناسبة للتعبير عن الرأي. ولقد لقيت هاتان الفكرتان قبولاً وترحيباً، لدى الكثير من المثقفين خاصة، ولكن سرعان ما خاب رجاؤهم وأصيبوا بإحباط وحيرة حين توقفت فكرة المنابر السياسية قبل أن تبدأ، وحين اختفت نسخة مشروع الدستور بعد ساعات من نشرها في موقع صحيفة الوطن الليبية. ثم تأكدت خيبة الرجاء حين لم يسمعوا من الأخ سيف الإسلام أي تعليق حول ما حدث، يحدد بالضبط من كان وراء إجهاض فكرتي الدستور والمنابر، وما رأيه هو وموقفه من المسألة. ولقد ظل المثقفون الذين استجابوا لندائه بالمشاركة في الحوارات الدائرة في المنابر، ثم صدموا بما حدث من عرقلة ترافقت مع بروز تلك الأصوات الكريهة من خطاب التهديد والإرهاب والقمع، ينتظرون أن يخرج الأخ سيف لكي يفسر لهم ما حدث وما يحدث، ولكي يفهموا على وجه الدقة إن كان جاداً فيما يطرحه من أفكار وتصورات حول ليبيا الغد،

وإن كان من بعد قادراً على الصمود في وجه التيارات والقوى التي تجند نفسها، وتحشد قواها، لعرقلة مشروعه وإفشاله من قبل أن يوجد..

ولعلنا لا نُعلم الأخ سيف بشيء يجهله إذا قلنا له فليبحث عن أصابع هذه القوى في مكتب الاتصال باللجان الثورية، وفي أوساط العناصر التي امتلكت عبر السنوات مفاصل النفوذ والسلطة في هذه الحركة، فهي القوى التي رأت منذ البدء أن بروز مشروع سيف الإسلام وليبيا الغد يمثل خطراً عليها وعلى ما تحقق لها من نفوذ وسلطة وامتيازات وثروات، ومن ثم فإنها أخذت تحاربه بكل ما تملك من قوة ووسائل: من خلال إجهاض الأفكار التي يقترحها، وعرقلة المشاريع التي يخطط لها، ثم إرهاب العناصر المخلصة التي اقتنعت بمشروعه الإصلاحي، وأيدته بصدق وإخلاص ونية صافية، وها نحن أولاء نراها وهي تُقدّم للمحاكمة، وتُتّهم بتهم في منتهى الخطورة، من قبيل تضليل الرأي العام وخيانة مبادئ الثورة، لمجرد أن أحدهم صدّق أننا نعيش عصر حرية الرأي، فقال كلاماً، أو كتب مقالة، عبر فيها عن رأيه فيما يرى ويعيش من واقع البلاد وسياساتها، وانتقد ما وجده جديراً بالنقد أو التخطئة.

ومن هذا المنطلق نقول للأخ سيف: إننا نتفق معه في أن صفحة الماضي يجب أن تطوى، ولكننا نقول له إن المسألة ليست بهذه السهولة والبساطة، وأنها تحتاج إلى تكاتف كل القوى الوطنية من أجل بحثها وإيجاد الحلول المناسبة لها، حلولاً تكون ناتجة من حوار وطني شامل بين جميع الأطراف، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وليست مفروضة من علٍ، من قبل جهة واحدة، ومن خلال نظرة واحدة. ومن ثم فلن تكون مثل تلك الحلول ناجحة وناجعة، وسوف تكون المعالجة ناقصة وقاصرة، ومن ثم تظل العلة باقية مهما تصورنا أننا عالجناها واستأصلناها.

سيف الإسلام وتحدي المصداقية

26 أغسطس 2008

اللغة التي تحدث بها سيف الإسلام في خطابه في سبها في العشرين من هذا الشهر كانت واضحة ومحددة ومفهومة، وقد أوضح بما ينبغي ألا يدع أي مجال للبس أو غموض أو شك قراره بالتوقف عن التدخل في شؤون الدولة، ونيته التوجه للتفرغ للعمل الأهلي في مختلف آليات ومنظمات وجمعيات ما يسمى "المجتمع المدني".

وقد حرص المهندس سيف الإسلام على أن يضع قراره هذا في إطار تاريخي وسياسي محدد، وهو رفضه المبدئي لفكرة التوريث، التي يقول إنها صارت تتردد بأشكال وفي سياقات مختلفة، منتقداً بحدة وبوضوح الوضع السيئ الذي تعيشه الكثير من المجتمعات العربية القريبة وغير القريبة منا، بعد أن أعاد التأكيد على إيمانه بأن الحل الوحيد للأزمة السياسية والاجتماعية التي تعيشها بلادنا هو إعادة بناء الدولة، على أساس من عقد اجتماعي يختاره ويقره الناس، وتقام على أساسه دولة مؤسسات تتحدد فيها السلطات التي تمارس مهامها تحت سيادة قضاء مستقل ونزيه.

ولقد كان الأولى بكل من يحترم المهندس سيف الإسلام، ويثق في ذكائه ومدى استيعابه لمعاني ومضامين الأفكار التي عبر ويعبر عنها، أن يحترم هذا القرار وهذا الاختيار، وأن يعمل على مساعدته على المضي فيه، كي يحقق ما يصبو هو إليه من ورائه من أهداف وأغراض.

ولكننا فوجئنا بانفجار العديد من تلك التظاهرات المتخلفة الممجوجة، في شكل تجمعات وملتقيات واعتصامات تزعم أنها تصر على بقاء سيف الإسلام في الساحة، وتطالبه بالتراجع عن قراره واختياره، بل إن بعض هذه التجمعات قد ذهب إلى مدى بعيد حين أخذ يلح على فكرة، حرص سيف الإسلام نفسه على إزالة الغموض حولها، وهي أن خلاص ليبيا من أزماتها وخروجها من عنق الزجاجة الذي انحصرت فيه، مرهون ببقاء سيف في ساحة الفعل المباشر، وأن تراجع سيف أو تخليه عن الإمساك بتلك الملفات التي اعترف هو نفسه بأنه كان من الخطأ أن يورط نفسه فيها، سوف يعرض مسيرة البلاد نحو "الغد" المنشود لخطر التعثر والتوقف والفشل.

وإننا لا نملك إلا أن نعبر عن اشمئزاز حقيقي وبالغ من هذه الممارسات التي كنا نحسب أن مشروع سيف الإسلام الذي أخذ يبشر بليبيا جديدة، مختلفة عن ليبيا الماضي، قد أزالها من قاموس

الممارسة السياسية ولغتها، من خلال التأكيد على أهمية بناء الأمور على الدراسة والفهم والتخطيط، وليس على الهتافات والتلويح بالأيدي خلال التجمعات المسماة جماهيرية، التي يسيطر عليها التوجه السطحي لأخذ الأمور مأخذا عاطفيا، بعيداً عن العقلانية والواقعية والنظر الهادئ.

ومهما اتفقنا أو اختلفنا مع سيف الإسلام في جدوى وسلامة تأكيده على فكرة أن والده العقيد معمر القذافي هو خط أحمر، وأنه هو أبو الليبيين كلهم، إلا أننا لا نظن سيف الإسلام نفسه يقبل أو يجد أريحية ما لسماع ما يريد بعض المتسلقين والمرتزقة أن يصفوه به، قائلين إنه بمثابة هارون لموسى، فلقد سمعنا سيف الإسلام يتحدث في أكثر من مناسبة وفي أكثر من سياق، وفهمنا ما يقوله وحتى ما يريد أن يقوله من خلال السطور، ولا يصرح به، ونقول إنه لم يتولد لدينا من خلال ذلك أي انطباع بأن سيف يمكن أن ينظر إلى نفسه هذه النظرة، التي تريد أن تمارس الأساليب المعروفة ذاتها كي تجعله يتوقف عن النظر إلى نفسه باعتباره واحداً من أبناء هذا الشعب، وفرداً من أفراد هذه الأمة، يتساوى معهم في الأساسي من الحقوق والواجبات، ثم يتورط في النظر إلى نفسه من منظور النبي الموحى إليه، والمرسل لخلاص الأمة مما هي فيه.

وإني لشديد اليقين من أن هذا التوجه يمثل أخطر ما يمكن أن يتعرض له سيف الإسلام ومشروعه الرامي إلى خلاص ليبيا، والسعي لإعادة بنائها دولة مؤسسات وقانون وديمقراطية، ومن ثم دولة تنمية ورفاه وازدهار وتقدم. ذلك أننا إذا أصررنا على دفع سيف الإسلام إلى أن يحصر نفسه في هذه الزاوية، زاوية الحاكم الفرد الذي لا تقوم الأمة ولا تكون لها حياة إلا به وبوجوده، فإننا سوف نكون قد ألحقنا به وبمشروعه أكبر الضرر، وسوف نكون قد أجهضنا طموحه في أن يسجله التاريخ في خانة ابن الأمة الذي أنقذها من المصير الفاجع الذي انتهت إليه، لا لكي يكرس نفسه عليها حاكماً بأمره، ولكن لكي يعيد فيها الأمور إلى نصابها، من خلال إيجاد الصيغ الصحيحة المناسبة لتطبيق المقولة التي سعى إليها والده قائد الثورة، وهي أن تكون السلطة للشعب، وليس لفرد أو طائفة أو فئة.

فلتكف هذه الأصوات الزاعقة، ولتدع المهندس سيف الإسلام يمضي في طريقه الذي اختاره لنفسه، وهو في تقديري الطريق الصحيح الذي كان ينبغي أن يختطه منذ البداية، وهو طريق تمهيد السبل لوضع الأسس اللازمة والضرورية لإعادة بناء "ليبيا الغد"، من خلال السعي لتطوير فكرة العقد الاجتماعي "الدستور"، وتهيئة الظروف الملائمة لإنجاز هذه الفكرة عملياً، وهي الظروف التي يلخصها

سيف الإسلام بتأكيده على آليات العمل المدني، من خلال الجمعيات والمنظمات الأهلية، ومن خلال مزيد من الخطوات في اتجاه إزالة العراقيل التي ما زالت تعوق الممارسة الفعلية لحرية الرأي والتعبير، والتي ثبت أن الخطوات التي اتخذت من خلال ما سمي مؤسسة ليبيا الغد وصحافتها لم تكن هي الخطوات الصحيحة في الاتجاه.

وإننا نؤيد المهندس سيف الإسلام في قراره، ونرى أنه قرار صائب وحكيم، ونعلق عليه آمالاً كبيرة، إذا ما حرص على المضي في مسيرته نحو "ليبيا الغد" بعد أن يستخلص الدروس والعبر من الأخطاء والتشوهات التي شابت المسيرة في المرحلة الماضية، فيسعى إلى وضع خطط لمسيرة قادمة تتبني على أسس مختلفة، وتقوم، أساساً، على نوعية مختلفة من الرجال والعناصر، فلعل المهندس سيف الإسلام قد علم من تجربته الخاصة أن إحاطة نفسه بالآلاف المؤلفة من الشباب الذين لا مؤهلات لهم سوى الموافقة والاتباع والتصفيق والتلويح بالأيدي عند اللزوم، لا يرجى من ورائه أي نفع حقيقي، بل إن العكس تماماً هو الصحيح، إذ ينجم عنه أكبر الضرر والأذى، لأنه كفيل بتعمية حقائق الأمور عنه، وإيهامه بأن كل ما يقوم به صحيح ورائع وفي محله.

وإننا ننتهز هذه الفرصة لنعيد التأكيد على جملة من الأفكار عبرنا عنها وعبر عنها كتاب آخرون غيرنا، وهي أن المهندس سيف الإسلام، إذا أراد لمشروعه السياسي أن يتأسس على أسس متينة وراسخة وصحيحة، أن يحيط نفسه بنفر من ذوي الرأي والخبرة والتخصص، لكي يستنير بآرائهم وأفكارهم، ويعتمد على نصحهم وصدقهم وجرأتهم على قول الحق، ولو كان من شأنه أن يكون صعباً عليه، أو ليس موافقا لهواه. فمثل هؤلاء فقط هم من يمكن أن ينصحوه وأن يعينوه على رؤية الحق واتباعه. أما هؤلاء المصفقون الهتافون المنافقون فلن يعود عليه من هتافاتهم وزعيقهم إلا الضلال والتمادي في الخطأ والبعد عن الصواب.

فهل يسمح سيف الإسلام لنفسه بأن ينخدع بهذه الممارسات السخيفة الممجوجة، أم يصر على أن يظل صادقاً مع نفسه ومتمسكاً بالقرار الذي اتخذه، والاختيار الذي انتهى إليه.

[3]

(3)

مقالات نشرت بالاسم المستعار

عمرو عبد السلام

أعوان القذافي وأبناؤه .. أهم معينون أم معيقون؟

25 فبراير 2007

نفذ القذافي الثورة في سبتمبر 1969 معتمداً على ثلة من الرفاق والأعوان، وخاصة في صفوف القوات المسلحة، واستطاع بالاعتماد عليهم إحكام السيطرة على مقاليد الأمور في البلاد، ثم عمل على دعم هذا الصف من الأعوان والمؤيدين

بأعداد أخرى من بين المدنيين الذين وظفهم لإدارة مختلف الشؤون المدنية، في الوزارات والإدارات الحكومية، ومختلف الشؤون الأمنية، في اللجان الثورية وأجهزة الأمن المختلفة.

وقد ظل القذافي يعتمد على هؤلاء الأعوان، طوال العقود التي مرت منذ سبتمبر 1969، وظل دائماً قادراً على السيطرة عليهم، وتحريكهم، وتوظيفهم لخدمة أهدافه وأغراضه، مقابل ثمن كان، وما زال حتى هذه اللحظة، مستعداً لدفعه بسخاء كبير ، يتمثل في شتى المصالح والمنافع المادية والمعنوية، حتى بات هؤلاء الأعوان يمثلون في المجتمع الليبي شريحة متميزة، بما صاروا يمتلكونه من ثروات هائلة، وما يتمتعون به هم وعائلاتهم، بل وحتى عشائرهم، من مستوى معيشي خيالي، لم يعد الغالبية الساحقة من الليبيين يستطيعون حتى تخيله أو التفكير فيه: القصور الفخمة، وبيوت النزهة في المزارع والمصائف، والسيارات الفخمة، والأثاث والملابس والمجوهرات، والأرصدة المكدسة في المصارف الأجنبية..إلخ

ومع ذلك فإن ما يتمتع به هؤلاء الأعوان من منافع ومزايا مادية، ليس شيئاً ذا بال بإزاء ما يتمتعون به من مزايا معنوية، تتمثل في تلك السلطة التي منحها لهم "القائد"، والتي تجعلهم يتصرفون في البلاد والعباد كما يحلو لهم، فلا يجرؤ أحد على معارضتهم أو المس بهم أو بأحد ممن يقع تحت حمايتهم، وإلا تعرض لأسوأ العواقب، التي قد تبلغ حد الاعتقال والتعذيب، وربما الموت.

وقد كان هذا الوضع ملائماً للعقيد القذافي طوال المراحل الماضية التي مرت من عمر ثورته. لكن هذه الثورة أخذت تواجه في السنوات الأخيرة متغيرات عديدة، داخلية وخارجية، فرضت عليها أن تتوقف لمراجعة مسيرتها وسياساتها وجملة مواقفها. ووجد العقيد القذافي نفسه مضطراً لتقديم العديد من التنازلات، وتغيير العديد من السياسات، واتخاذ العديد من المواقف الصعبة، التي اضطرته إلى التخلي عن بعض أعوانه، والتضحية بهم، بوسائل شتى: سلب السلطة منهم ووضعهم على الرف،

تسليمهم لدول أجنبية لمحاكمتهم على أعمال كان أمرهم بها، وفي كثير من الأحيان لم يكن لديه من مفر سوى تصفيتهم جسدياً، بمختلف السبل، كان من أكثرها شيوعاً طريقة الحوادث المدبرة.

بيد أن مسألة التعامل مع الأعوان في مثل هذا السياق لم تكن مسألة عسيرة أو صعبة، فلم تكن التضحية بواحد أو أكثر من الأعوان، أو تقديمه ككبش فداء لأفعال كان قد أمر بتنفيذها، لتثير بقية الأعوان أو تمثل لهم أي استفزاز، فطالما ظل أحدهم يحظى برضا القائد عليه، فلا يهمه مطلقاً ما يحدث لإخوانه أو زملائه.

إلا أن الأمور أخذت، في السنتين الأخيرتين خاصة، تدخل في مسار مختلف، فقد ارتفعت نغمة الشكوى، داخلياً وخارجياً، من المستوى البشع الذي بلغه الفساد في البلاد، وهو فساد بات معروفاً لدى العامة والخاصة، ولدى الدول والمنظمات الدولية، أنه يتم لمصلحة هذه الشريحة من الأعوان، إضافة إلى الجيل الصاعد من أبنائهم وأبناء عمومتهم وأصهارهم: أبناء القائد في القمة، يليهم أبناء من بقي مرضياً عنه من أعضاء مجلس قيادة الثورة، ثم أبناء الضباط الكبار في القوات المسلحة، والعناصر ذات النفوذ في اللجان الثورية، فضلاً عن كبار رجال النظام: أعضاء أمانة مؤتمر الشعب العام، الأمناء، وهكذا نزولاً إلى أمناء المؤتمرات واللجان في الشعبيات.. ومن تحتهم.

ومع ذلك فلم يكن هذا العامل وحده أو في حد ذاته العامل الأهم في التغير الذي باتت تشهده الساحة السياسية في البلاد، فالفساد لم يكن وليد السنتين الأخيرتين، لكن العامل الأكثر أهمية هو ما حدث على الساحة السياسية من دعوات ملحة لوضع حد للتردي الذي انتهت إليه مختلف الأوضاع في البلاد، وما تفرضه من البحث عن سبل ووسائل لإصلاح ما فسد.

بالطبع هذه الدعوات هي أيضاً لم تكن جديدة، فمنذ سنوات عديدة والليبيون يرفعونها، ويلحون في اتجاهها، لكن عاملاً جديداً ومختلفاً دخل على السياق فجعل هذه الدعوات تأخذ بعداً آخر تماماً، وتفرض نفسها بقوة على الساحة، وهو تبنيها من قبل ابن قائد النظام نفسه، المهندس "سيف الإسلام". فقد ظهر سيف الإسلام على العلن، وتحدث بقوة لم يكن أحد من الليبيين، في الداخل بالطبع، يجرؤ حتى على مجرد التفكير فيها. وتحدث سيف الإسلام بجرأة وقوة، بل وبعنف شديد فاجأ حتى أشد المطالبين بالإصلاح، فدان ظاهرة "الفساد"، وتحدث بتلميح يفوق حد التصريح عمن سماهم "القطط

السمان"، ونادى بفتح ملفات "حقوق الإنسان"، وتبنى فعلياً عملية إطلاق سراح المئات من سجناء الرأي.

ثم كانت الهزة الكبرى التي أحدثها سيف الإسلام في جدر وأسس الوضع السائد عندما نشر الكتاب الذي احتوى مشروعه للإصلاح تحت عنوان "معاً من أجل ليبيا الغد"، وهو الكتاب الذي مثل مادة خطابه الشهير في تجمع الفعاليات الشبابية في مدينة سرت في 20 أغسطس 2006. فقد ظهر سيف الإسلام يحمل راية مشروع "الإصلاح"، وأطلق مقولات بالغة الأهمية، وواضحة الدلالة والمضمون، كان أهمها على الإطلاق مقولة "من الثورة إلى الدولة" ومن "ثورة السابع من ابريل" إلى "ثورة المعلومات".

وهنا أخذت الأمور منحى مختلفاً، فلم يعد الحديث عن فرد فاسد أو مجموعة خارجة هنا أو هناك، ولم يعد الحديث عن جانب أو جوانب من حياة البلاد السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، بل صار الحديث يشمل فئة كاملة، ويعم حياة البلاد بمختلف جوانبها، بما في ذلك الجانب السياسي.

وبالطبع استلمت الفئة أو الفئات المقصودة بخطاب سيف الإسلام الرسالة، وفهمت أن هذا الخطاب لو سُمِح له بأن يأخذ طريقه إلى الوجود، وأن يمد له جذوراً في تربة البلاد، فإنه سوف يقود حتماً إلى نهايتهم جميعاً، فهم وُجِدوا واستمدوا مبررات بقائهم من "الثورة" ومن "ثورة السابع من أبريل" اللذين يدعو سيف الإسلام إلى الانتقال منهما إلى "الدولة" و "ثورة المعلومات".

وهكذا شعر هؤلاء بالخطر المحدق بهم جميعهم، فأخذوا يجمعون صفوفهم، ويحشدون قواهم، لمواجهة هذه الحرب التي أعلنها عليهم سيف الإسلام ومن أخذوا يلتفون حول مشروعه الإصلاحي في الداخل والخارج. وكانت أولى مناوراتهم في هذا الصدد العودة إلى "القائد"، لرفع الأمر إليه، ومعرفة حقيقة موقفه، وإلى أي الفريقين يميل، وهل هو معهم أم مع ابنه سيف، وهل ما حدث يعني أنه يمكن أن يتخلى عنهم ويلفظهم، وهم الذين أيدوه وحموه ونصروه، ودافعوا عنه، ونفذوا أوامره، وأقام على أكتافهم بنيان سلطانه طوال أربعة العقود الماضية.

وقد لعب القائد لعبة ذكية، وقام بدوره بمناورة ممتازة لامتصاص ذلك الانزعاج، وتهدئة ذلك الرعب الذي انتاب الأعوان، فبرز بعد عشرة أيام من خطاب ابنه سيف في سرت، ليوجه لهؤلاء الأعوان كلاماً يطامن قليلاً من مخاوفهم، فأوعز إليهم أنه لن يتخلى عنهم، وإن كان شرع في وجوههم

سيف التهديد والوعيد، مذكراً إياهم بأنه يعرف تماماً صدق ما نعتهم به سيف الإسلام من فساد وإفساد، وأوهمهم بأنه ميال إلى العفو عنهم، وربما نسيان كل "ما فات" منهم، وطرح عليهم فكرة ملء "إقرارات الذمة"، لعلهم ينشغلون بمراجعة ملفاتهم "السوداء"، في إيحاء خفي إليهم بأنه يمنحهم فرصة للنجاة بأنفسهم وبما سرقوه من ثروات، قبل أن تنتهي المهلة التي قدمها لهم، وحينها فإن من لم ينتهز تلك الفرصة لينجو ويهرب، لن يلوم إلا نفسه، إذا وجد أنه يتعرض للمساءلة، وما سوف ينجم عنها بالتأكيد من تجريم وعقاب.

وقد أخذت الأمور منذ ذلك الحين تتطور بسرعة. يخرج سيف الإسلام على قناة الجزيرة ليؤكد على مشروعه الإصلاحي، وليكرر الحديث عن الفاسدين ويهددهم بالملاحقة والعقاب، وليعلن ما هو أهم وأخطر بكثير من ذلك، وهو قوله بأن كل ما يفعله وما يتخذه من خطوات هو بالتنسيق الكامل والتشاور المستمر بينه وبين والده. وبذلك وضع سيف الإسلام حداً لأية شكوك أو أوهام حول موقف "القائد"، وإلى أي الفريقين ينحاز.

بيد أن بقاء "القائد" في الخلف، واستمراره على نفس الخط القديم، ومداومته على تبني نفس الخطاب بمختلف مفرداته المعروفة، واستمرار "الأعوان" في نفس ممارساتهم وسلوكياتهم، يجعل الصورة تبدو غائمة وغير محددة الملامح، ويجعل سبل الحركة متشابكة مختلطة.

ولكني أميل إلى الظن بأن العقيد القذافي يواجه معضلة في غاية الصعوبة والتعقيد، على الأقل ظاهريًا، وهي ضرورة حسم الاختيار بين "سيف" ومشروعه الإصلاحي، وهو في الوقت نفسه مشروع "إنقاذي" له ولفكرة بقائه في قمة السلطة، وبين فئة "الأعوان" الذين يرون أن مشروع سيف هو حكم عليهم بالنهاية. ولا أستبعد أن يكون القائد قد صار يدرك أن هؤلاء الذين كانوا له طوال السنوات الماضية أعوانا، قد أصبحوا يمثلون عقبة وعائقاً أمام إمكانية إيجاد حل حقيقي للأزمة المتفاقمة التي تمر بها البلاد، والتي لم يعد هو نفسه قادراً على إنكارها أو تجاهلها.

وقد صار بالفعل يطفو على السطح، خلال الشهور الماضية، وبخاصة منذ خطاب سيف ووالده في أغسطس الماضي، ما يشير إلى أن هؤلاء الأعوان، الذي باتوا يستحقون بكل جدارة وصف "الحرس القديم" يخوضون حرباً لا هوادة فيها ضد "سيف" ومشروعه، وضد من أعلنوا تأييدهم له، في

اتجاه إدامة هيمنتهم على مقاليد الأمور، وإدامة الشعور لدى القائد بأنه لا يستطيع الاستغناء عنهم، بإشاعة هواجسه الأمنية، وادعاء وجود مختلف الأخطار على القائد وعلى الثورة..إلخ

فهل بات ينطبق على هؤلاء العنوان الذي جعلناه لهذه المقالة "معينون أم معيقون؟"، وهل تحولوا بالفعل من "معينين" للقائد إلى "معيقين" له في سبيل "الإصلاح" التي يريد أن يسلكها هو وابنه سيف؟

في قناعتي الشخصية إنهم بالفعل قد تحولوا إلى "معيقين"، وبات من الضروري والملح تنظيف السبيل منهم. فما السبيل إلى ذلك؟

الواقع السياسي الراهن في ليبيا

بين تيار المحافظين وتيار الإصلاحيين

7 مارس 2007

طوال السنوات الماضية كان لا يسمع في ليبيا إلا صوت واحد، هو صوت العقيد القذافي وأعوانه وأنصاره، عسكريين ومدنيين، مثقفين وإعلاميين، عناصر لجان ثورية وأجهزة أمن، ولم يكن أحد يجرؤ على التفوه، وأحياناً حتى على التفكير، بأي رأي أو فكر يشتم منه المخالفة أو المعارضة أو عدم الاقتناع، تحت وطأة الاتهام بالخيانة والمعاداة لما يسمى (مبادئ الثورة)، ومن ثم الوقوع تحت طائلة التهديد والملاحقة، والتجريم والعقاب.

لكن هذه الصـــورة أخذت تختلف اختلافاً بيناً، ولعلنا نحدد بداية لهذا الاختلاف البين ببدء ظهور المهندس سيف الإسلام على السطح، وشروعه في المجاهرة العلنية ببعض ما كان لا يجرؤ الآخرون على التصـريح به. ولا ينكر أحد أن ظهور المهندس سـيف الإسـلام يؤشـر بالفعل لبداية حقيقية لتيار أخذ يتسـع ويمتد، ويكسـب له يوماً بعد يوم المزيد من المؤيدين والأنصـار، وهو هذا التيار الذي اتخذ له مؤيدوه تسـمية نحسـب أنها في محلها، ونعني "تيار الإصـلاح"، وصـار يحق لهؤلاء المؤيدين أن يتسموا بدورهم (الإصلاحيين).

وتدريجياً أخذت تظهر على السـاحة السـياسـية في ليبيا ظاهرة جديدة هي هذا التدافع والتواجه الذي صرنا نشاهده بين هذا التيار الجديد (تيار الإصلاحيين) والتيار القديم الذي يتمترس في خندق (المقولات) و(الكتاب الأخضـر) و(النظرية) و(الثورة)، وهو الذي نطلق عليه تسـمية نحسـب أيضـاً أنها صحيحة من الناحية العلمية الموضوعية البحتة وهي تسميته (تيار المحافظين).

إذن هذه هي الصـــورة التي يبدو عليها الواقع الســـياســـي في ليبيا هذه الأيام، حيث ينقســـم النشـطون سـياسـياً (لكي نكون دقيقين في توصـيفنا للحقيقة، فنخص بحديثنا هذه الفئة التي تهتم بالشأن العام وتحاول أن يكون لها رأي في السياسة) إلى فئتين أصبحتا تتمايزان يوماً بعد يوم تمايزاً واضـحاً: فئة تدافع عن الوضـع القائم، وتعلن إيمانها بأطروحاته الفكرية، وبممارسـاته السـياسـية العملية (المجسـدة من خلال التطبيقات المختلفة لما يعرف باسـم سـلطة الشـعب)، وتعلن ولاءها لصاحب هذا الفكر وزعيمه العقيد معمر القذافي...

تقابلها فئة أخرى، تنطلق من الواقع الكارثي الذي تعيشــه البلاد، وتنادي بالتحول نحو الانفتاح داخليا وخارجيا وتسوية ملفات حقوق الإنسان، وإفساح مجال أوسع لحرية التعبير والتفكير والإعلام، والاندماج في الســوق العالمية بالعودة الى اقتصـــاد الســوق وتشـــجيع القطاع الخاص وإدخال إصــلاحات واســعة في مجالات الإدارة والاقتصــاد، وتتطلع إلى مســتقبل يتســاوى فيه الليبيون أمام القانون مساوة حقيقية، وبمشاركة أكبر في السلطة والثروة.

هذا الكلام يكاد يوحي للوهلة الأولى بأننا نتحدث عن الواقع السياسي في بلاد مثل بريطانيا أو أمريكا، حيث يتجاذب أطراف الســياســة فيهما تياران رئيســان: هما حزب العمال وحزب المحافظين في بريطانيا، والحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي في أمريكا. ولكن شــتان ما بين هذين النمطين من أنماط التدافع السياسي في ظل نظام ديمقراطي دستوري تعددي، وبين نمط التدافع الذي نشاهد ولادته في ليبيا، ويحدونا أمل، رغم شــتى عوامل الإحباط وأنواع العراقيل والمعوقات، أن يســمح له بأن يبقى على قيد الحياة، ثم ينمو حتى يشتد ساعده، ويصبح واقعاً ملموساً معترفاً به لدى الجميع. وهنا يكمن لب الحديث الذي نريد تطويره فيما يلي.

فما يشـــاهد في واقع الممارســـة الديمقراطية المتقدمة في بريطانيا وأمريكا، بالرغم من كل ما يمكن أن يؤخذ عليها من مآخذ ونواقص، أن وجود التيارين الســياســيين المتدافعين فيهما هو وجود شرعي، يكفله ويحميه الدستور، ويضمن لأنصارهما حرياتهم الكاملة لا في المجاهرة به والدعوة إليه وحسب، بل وفي السعي لإقناع غالبية الشعب بجدواه وفائدته. فإذا ما أفلح في ذلك، وفاز بتأييد هذه الغالبية من خلال الاقتراع الســري الحر، يصـــبح من حقه أن يتولى هو الســلطة التنفيذية، بحكم الدستور.

وفي هذه الأنظمة الديمقراطية، لا يكون لتيار أو حزب أن يحتكر شــرعية الوجود الســياســي، فيكون أي تيار أو حزب يخالفه خارجاً عن الشــرعية والقانون، ولا أن يحتكر لنفســه صــفة الحرص على مصلحة الوطن، فيكون من يخالفه أو يعارضه خائناً للوطن ومضاداً لمصلحته.

ولكن ما يحدث في ليبيا هو أن (تيار المحافظين) الذي لا يهمنا هنا التركيز على الكيفية التي وجد بها في السلطة، يزعم أنه هو وحده من يمتلك الشرعية، وأن فكره الذي يستند إليه (فكر الكتاب الأخضر) هو وحده الفكر الصحيح، وأن النظام السياسي الذي أوجده في البلاد (سلطة الشعب) هو

وحده النظام الأمثل لإدارة شؤون البلاد. وتأسيساً على هذا الموقف فإن (تيار المحافظين) يرفض الاعتراف بوجود تيار آخر يخالفه الرأي هو (تيار الإصلاحيين)، بل إنه لا يتوقف عن ممارسة شتى صنوف الإرهاب الفكري والسياسي تجاه أصحاب هذا التيار، عبر اتهامهم بأنهم مجرد عملاء لقوى أجنبية، غسلت أدمغتهم، وتدفع بهم لسلب (السلطة) من الشعب الليبي، لتسخيرها لمصالح هذا الأجنبي.

وهنا يكمن الفرق الشاسع بين الممارسة السياسية في مجتمع ديمقراطي، تكفل فيه للإنسان حقوقه الأساسية وحرياته، وعلى رأسها حرية الفكر والتعبير والعمل السياسي المنظم، وبين مجتمع تزعم فيه قوة واحدة أنها تمتلك وحدها الحقيقة والوطنية، ومن ثم تذهب إلى تخوين كل رأي مخالف أو مختلف، وتعطي نفسها الحق في تجريمه وملاحقته بالاتهام والعقاب والقمع.

إذن فنحن نعيش الآن في ليبيا واقعاً سياسياً مختلفاً، يشير إلى حقيقة لا مفر من الاعتراف بها وهي أنه ليس ثمة شيء يصح أن نطلق عليه صفة (الشعب الليبي)، ثم نزعم أن (العقيد القذافي) أو (الثورة) أو (اللجان الثورية) أو (الكتاب الأخضر) هو المعبر عن هذا الشعب، وهو المتحدث الوحيد باسمه. فالحقيقة التي نعيشها اليوم تقول إن الشعب الليبي ينقسم، على الأقل كما يظهر لنا الآن، بين فئتين أو تيارين أو جماعتين: إحداهما تريد المحافظة على الراهن كما هو، وتقف ضد أي دعوة لتغييره أو إصلاحه، وأخرى ترى أن هذا الراهن قد أودى بالبلاد وبالشعب إلى هاوية سحيقة من التخلف والتردي والتعثر والفشل، ومن ثم فقد بات ضرورياً وملحاً أن يتغير، لكي يتاح للشعب الليبي أن يسلك طريقاً آخر بديلاً، ربما يكون كفيلاً بإصلاح ما فسد، وتعويض ما فقد.

فما هو موقف (الكتاب الأخضر) من هذه الحقيقة؟ أينكرها ويتجاهلها، فيصبح كمن يحاول تغطية (عين الشمس بغربال)، أم يعترف بها، ويسمح لها بأن تمارس وجوداً سياسياً علنياً، بعيداً عن سيف الاتهام بالتخوين والعمالة، وبعيداً عن تهديدات الملاحقة والتجريم من قبل (ميليشيا) اللجان الثورية.

وبالطبع نعود إلى ما بدأنا به هذا الحديث، إذ ربطنا ظهور (تيار الإصلاحيين) بظهور المهندس سيف الإسلام على الساحة السياسية، فالواقع الذي لا يستطيع أحد إنكاره، أن (الإصلاحيين)، ونعني بهم في هذا السياق كل من رفضوا سيطرة العسكريين على الحكم، وطالبوا منذ البداية بأن يعودوا إلى ثكناتهم، وأن يكملوا عملهم بتحضير الأوضاع لتسليم الحكم لمؤسسات

مدنية يختارها الشعب، ثم تحفظوا على (الكتاب الأخضر) وما صار يترتب عليه من ممارسات وأطروحات ونظريات في الحكم، أخذت شكلها النهائي في (سلطة الشعب)... نقول إن هؤلاء (الإصلاحيين) قد وجدوا منذ سنوات عديدة، ولكنهم كانوا دائماً عرضة للقمع والمنع والتجريم والملاحقة والعقاب والتصفية البدنية المباشرة، ولم يكونوا يجدون أي فرصة للتعبير عن حقيقة أفكارهم ومواقفهم.

ولكن ما اختلف الآن هو أن واحداً منهم وضعته الأقدار في موقع وفي لحظة تاريخية أتاحا له أن يجاهر بأفكاره المختلفة مع الواقع الراهن على الملأ، دون خشية من أن يتهمه أحد بالعمالة أو بالخيانة، ودون أن يجرؤ (تيار المحافظين) وميليشياه (اللجان الثورية) على الاقتراب منه أو مسه بأذى، لأنه المهندس سيف الإسلام معمر القذافي، ابن القائد ومفجر الثورة. ولا شك أن اتهامه بالخيانة أو العمالة سوف ينسحب بالضرورة، ولو بشكل غير مباشر، على والده وأسرته، وعليهم هم أنفسهم، باعتبار أن غالبية منهم من عشيرته الأقربين.

ولا نشك في أن بروز سيف الإسلام ومجاهرته بالمعارضة للنظام القائم قد فتحا السبيل أمام كثيرين من الليبيين في الداخل والخارج، للبدء في تحسس إمكانية مجاهرتهم هم أيضاً ببعض آرائهم ومواقفهم المعارضة. فأخذنا نسمع أصواتاً كثيرة تدين النظام القائم، وتطالب بإصلاحه، وإن كان الملاحظ أنه لم يتح بعد لمثل هذه الأصوات أن تعبر عن نفسها في جو صحي نقي، خال من شوائب الخوف والرهبة.

ونعتقد أن أنظار هؤلاء الإصلاحيين لا تتطلع إلى أكثر من أن يوجد وضع يسمح لهم بأن يعبروا عن وجودهم السياسي بطريقة سلمية علنية مشروعة، فيعلنوا رأيهم فيما يحدث في بلادهم، ويسهموا مع غيرهم في البحث عن حلول للمشكلات القائمة، وفي استشراف آفاق التطوير والتحديث المستقبلية.

ونظن أنه قد آن الأوان لأن يتحمل المهندس سيف الإسلام هذه المسؤولية التاريخية التي تصدى لها، وأن يفتح التيار الاصلاحي لجميع الليبيين ليحتضن تحت لوائه كل هؤلاء الذين يؤيدون (الإصلاح) ومستعدون للعمل في سبيله، من أجل خير بلادهم وشعبهم، وأن يتيح لهم، داخل الوطن، منابر يعلنون من خلالها آراءهم وأفكارهم دون خوف أو تجريم أو تهديد. مشروع

الإصلاح وخطر الالتفاف عليه

30 مارس 2007

لعل مصطلحاً لم يثر من الجدل والاختلاف، في أوساط الليبيين في الداخل والخارج، مثلما أثار مفهوم الإصلاح، منذ أن بات يطرح نفسه على ساحة التدافع السياسي في ليبيا بقوة، وبخاصة منذ أن أطلقه بقوة، وجاهر به على الملأ، المهندس سيف الإسلام، فشجع بذلك كثيرين على المجاهرة بموقفهم المؤيد لهذا المفهوم بصفة عامة، بعد أن كانت المجاهرة بنقد النظام القائم، والمطالبة بتغييره وإصلاحه، تعد من الجرائم التي يعاقب عليها بموجب (قانون حماية الثورة)، وبموجب الأهداف المعلنة للجان الثورية، التي من ضمنها الدفاع عن الثورة والدعاية لها..إلخ.

وهكذا صارت هذه الكلمة أكثر المفردات شيوعاً في لغة الخطاب السياسي الدائر في الساحة الليبية، وبتنا نسمعها تتردد على ألسنة شريحة آخذة في الاتساع ممن يصنفون بأنهم ينتمون إلى فئة النخبة المثقفة، وبتنا كذلك نقرؤها في المقالات التي تنشر على مختلف المواقع الإلكترونية، وبتنا نراقب ما يحدث حولها من خلاف وجدل، يبلغ أحياناً حد التراشق الصريح، أو الغمز والتلميح، باتهامات أقلها الاستسلام والتراجع، وأعلاها التخوين والاتهام بالتواطؤ مع النظام ضد قضية الشعب.

ومع ذلك فالحقيقة في نظري هي أن خلطاً شديداً وتبايناً خطراً في فهم المقصود بهذا المصطلح (الإصلاح) قد أخذ يحدث ويعم لدى هؤلاء الذين يستخدمونه، دون أن يكون ثمة اتفاق تام على مفهومه وتعريفه، بحيث أننا نكاد نكون الآن في مواجهة (مصطلح) لم يعد أحد يعرف بالضبط ما المقصود به، وبات كل طرف يستخدمه بحسب فهمه الخاص له، دون معرفة أو اعتبار ما يفهمه الآخرون منه.

من هذا الخلط أو التباين في فهم المصطلح ما عبر عنه أحد الكتاب بدعوته للتفريق بين (إصلاح البلاد) و(إصلاح النظام)، مشيراً إلى ما بات يتردد في أوساط المهتمين بهذا الأمر داخل البلاد وخارجها عن محاولات غير معلنة، تدور تحت السطح، وفي دوائر ضيقة جداً، لإيجاد صيغة تكون بمثابة طوق نجاة يقدم للنظام، ومعلوم أن النظام في ليبيا يعني العقيد القذافي، لكي يجد بديلاً ما عن الطريق التي يعرف أن (الإصلاح) بمعناه الحقيقي لابد مؤد إليها في النهاية، وهي التسليم بأن نظام (الثورة) وفكرها المنظر له في (الكتاب الأخضر) ومنهجها في الحكم الذي قنن له في

(سلطة الشعب) قد انتهت إلى فشل تام، لا على الصعيد النظري فحسب، بل على مختلف الأصعدة التطبيقية العملية.

وقد أشار هذا الكاتب إلى بعض الأخبار التي أخذت تتسرب عن الأفكار المطروحة قيد البحث، وخاصة في أوساط اللجنة المكلفة بوضع تصور لدستور دائم للبلاد، وهي أفكار تدور أساساً حول البحث عن صيغة يخرج بها العقيد القذافي رابحاً على طول الخط، بحيث يقبل بالاستجابة لبعض ما يطالب به الإصلاحيون، وربما يكون مستعداً للذهاب في هذا الصدد إلى شوط بعيد جداً، قد يصل حد التخلي عما بقي من نظام (سلطة الشعب) ومن فكر (النظرية العالمية)، بعد إعلانه هو نفسه عن إلغاء أحد ركنيها الأساسيين وهو اللجان الشعبية، مقابل اختراع موقع له في النظام السياسي الذي يفترض أن ينص عليه الدستور المعكوف على إعداده، يتيح له أن يظل قابضاً على زمام السلطة الفعلية بيد قوية، والأهم من ذلك كله أن يظل محتفظاً بحصانة مطلقة عن أي نقد أو مناقشة، فضلاً بالطبع عن الحصانة عن أي اتهام أو مساءلة عما وقع في الماضي.

فإذا كان الكاتب يعني هذا الذي (يشتم) أنه (يطبخ) الآن في أوساط النظام ولجنة إعداد الدستور خاصة، فإننا نتفق معه على طول الخط، فلا شك أن ما نفهمه من الإصلاح هو بالفعل بعيد كل البعد عن هذ المسعى وعن أهدافه المبيتة. ونعتقد أن كثيرين ممن استبشروا بـ(مشروع الإصلاح) عندما أخذ يبرز على الساحة ويتردد في لغة الخطاب السياسي يتفقون على أن فكرة (الإصلاح) تقوم أصلاً عن مسلمة هي: أن الشيء الذي يحتاج إلى إصلاح، هو شيء تعرض لخلل أو عيب أو تشوه، كما نقول إن الشخص المريض يحتاج إلى علاج مرضه، وأن العليل يحتاج إلى كشف أسباب علته وإزالتها حتى يستعيد صحته وقدرته على مواصلة الحياة الصحيحة المثمرة.

من هذا المنطلق فإن من استبشروا بالإصلاح وأيدوه ورحبوا به إنما فعلوا ذلك انطلاقاً من قناعتهم بأن النظام السياسي القائم في البلاد يعاني من أمراض وعلل خطيرة، أخذت منذ سنوات عديدة تنخر في جسده، وتؤخر نموه، وتشل قدراته على الحياة الصحيحة المثمرة النامية، وأن الخطوة الأولى نحو استكشاف السبل والوسائل الكفيلة بعلاج تلك الأمراض والتغلب عليها هي بالضرورة تسليم المريض بأنه بالفعل يعاني من العلل، وأنه يحتاج إلى معونة الأطباء المختصين لعلاج هذه العلل، حتى يكون ثمة أمل في الشفاء واستعادة الصحة، ومن ثم مواصلة الحياة المثمرة النامية.

إن أي محاولة للعلاج لا تبدأ باعتراف صاحب الجسد بأنه يعاني من علة ما، وأنه يحتاج إلى مساعدة الطبيب المختص، لن تفلح في بلوغ المرام، وسوف تكون مجرد تحايل والتفاف محكوم عليه بأن يصطدم عند الممارسة بمقاومة تمنعه وتحول دونه.

وقد سبق أن كتبنا وكتب غيرنا عن أن الخطوة الأولى في السبيل إلى الحل هي اعتراف قائد النظام بأن التجربة قد أثبتت فشل النظام وعجزه، وأنه لم يعد ثمة مفر من إعادة النظر في الأمر برمته، للبحث عن نظام حكم بديل ربما يكون أقدر على مواجهة المشكلة وأعباء البحث عن الحل.

وقد ظن من صاروا يسمون الإصلاحيين، سواء أحبوا ذلك أم كرهوا، أنهم يعبرون عن سماحة نفس بالغة، ويمارسون قدراً فائقاً من الواقعية والعملية، إذ يرون أن ثمة فرصة وإمكانية لإنجاز مشروع الإصلاح عن طريق الحوار وتبادل الرأي مع النظام الحاكم نفسه، وإذ يبدون استعداداً للمضي في هذه السبيل إلى مدى بعيد جداً، قد يبلغ حد الاستعداد لطي صفحة الماضي، وعدم التوقف عند مطالب يراها آخرون جوهرية وضرورية تتمثل في اشتراط تنحي النظام وإزالته ومساءلته عما ارتكب من جرائم وما وقع من أخطاء طوال العقود الماضية.

ومن هنا فإن هؤلاء الإصلاحيين الذين أعنيهم بما سبق من حديث باتوا يشتمون رائحة غير طيبة مما يتردد ويشيع ويقال، وباتوا يشعرون بأن ثمة محاولة (التفاف) حقيقية يجري تحضيرها لإفراغ مشروع (الإصلاح) من محتواه الفعلي، عن طريق التركيز على بعض أعراض المرض الخارجية، من خلال مختلف المساعي للتطوير الاقتصادي وزيادة الأجور والمرتبات والإسراع بإنجاز المشروعات المعطلة والمتراكمة في مختلف مجالات البنية التحتية، وتجاهل أو تمييع المطالب الملحة للبحث عن العلة الفعلية التي يعاني منها النظام في جانبه الأهم وهو الجانب السياسي.

وهنا نعود إلى تأكيد القضية الجوهرية في هذا السياق، وهي أن الإصلاح المقصود والمطلوب هو الإصلاح السياسي، الذي فهم الإصلاحيون أنه المقصود فعلاً بالشعار الذي رفعه المهندس سيف الإسلام عندما نادي بضرورة التحول من (الثورة) إلى (الدولة)، والذي لا معنى له إلا بالتسليم بنهاية (الثورة)، ومن ثم الشروع في مساع مباشرة وصريحة في اتجاه بناء (الدولة)، التي لا معنى لها أيضاً إلا بالتسليم بضرورة العودة إلى (الشرعية الدستورية)، والانطلاق منها إلى بناء مؤسسات الدولة استناداً إلى دستور ديمقراطي يضعه الشعب ويقره بملء إرادته الحرة عبر استفتاء حر تكفل له كل ضمانات النزاهة والشفافية والمصداقية.

الأزمة والسبيل إلى الحل

4 أبريل 2007

ثمة مسألة لا نظن أن أحداً ما زال يمكن أن يجادل فيها هي أن النظام السياسي القائم في ليبيا يواجه أزمة حقيقية، وأنه قد انتهى إلى مأزق فعلي، لم يعد ثمة مفر من المسارعة إلى تناوله بالنظر والدرس، والعكوف على بحث السبل المتاحة والممكنة، وربما الضرورية، لإيجاد حل للأزمة، ومخرج من المأزق.

نقطة البدء الوحيدة الصالحة . في نظري– لمقاربة الموضوع ينبغي أن تنطلق من مشاهدة الواقع الراهن، وملاحظة ما آل إليه من تدهور وتأزم، والتمعن بروح نقدية موضوعية في حقيقة الأسباب التي أنتجت هذا الواقع، ومن ثم استخلاص العوامل الفعلية المؤثرة في إثمار هذه النتيجة، بمعنى تشخيص الأزمة (الداء)، لكي يمكن وضع اليد على العلاج والحل.

ما نشاهده اليوم على صعيد الواقع، في مختلف جوانب الحياة: سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وحضارياً، ينبغي أن يقود إلى استخلاص نتيجة واحدة مؤكدة ولا خلاف عليها: أن التجربة التي بدئ في تطبيقها، منذ 1969، ثم ترسخت واتضحت أبعادها، بعد إعلان قيام سلطة الشعب، وانطلقت تخوض المحاولات تلو المحاولات للعثور على تطبيقات وممارسات أفضل، قد تفلح في علاج الأمراض، وإصلاح الأخطاء، وتطوير الأداء؛ أن هذه التجربة قد فشلت فشلاً ذريعاً، وأنها انتهت بالبلاد وبالشعب إلى السير بخطى حثيثة في اتجاه التدهور والتخلف والتأزم، بدل التقدم به إلى الأمام.

الخطوة التالية في التحليل ينبغي أن تركز على أن مختلف المحاولات التي بذلت، ولا تزال تبذل، لتبرير وتفسير ما حدث، قد وقعت جميعها في خطأ فادح هو تجنب وضع اليد على السبب الحقيقي في المشكلة، والأساس الفعلي للأزمة، وهو عجز النظام السياسي عن توفير متطلبات بناء حياة سياسية ناضجة، تمتلك مقومات الحركة المبنية على أسس قوية نابعة من قناعات جماعية ورؤى متفق عليها بين غالبية أبناء الشعب ونخبه، تكون كفيلة بأن يبنى عليها بناء قوي متماسك قابل للحياة الغنية والمتطورة.

وكان من أهم أسباب عجز النظام أنه قام على رؤية واحدة، افترضت أنها على صواب مطلق، وأن كل ما عداها من رؤى ووجهات نظر هو خطأ مطلق. وتمثلت الكارثة الحقيقية في التوجه المبكر لاعتبار تلك الآراء المخالفة أو المختلفة جرائم يعاقب من يتلبس بارتكابها بالملاحقة والعذاب، بل السجن والموت.

هذه الحالة هي التي أدت إلى حدوث ذلك الانفصام التاريخي بين النظام السياسي الحاكم ومختلف فئات الشعب التي لم تقتنع بأطروحات النظام وتوجهاته، وتوزعت بين مواقف عدة:

1- الانعزال والرفض السلبي والعزوف عن المشاركة.
2- محاولات التعبير عن الاختلاف والرفض.
3- اللجوء إلى الهجرة والابتعاد.
4- التوجه إلى المعارضة الإيجابية (سلمية وغير سلمية).

نتج عن ذلك أن البلاد صارت تحكم، استناداً على رؤية واحدة، بواسطة فئة واحدة من فئات الشعب، أثبتت التجربة الواقعية أن أفرادها يفتقدون كثيراً من مقومات العمل السياسي المثمر، وفي مقدمتها امتلاك وجهة النظر المستقلة الواعية، والجرأة على التعبير عنها وإعلانها، ثم القدرة والشجاعة على الوقوف وراءها والدفاع عنها. ودون التورط في وصف هذه الفئة بأية أوصاف غير لائقة بالتحليل العلمي السليم، فقد يكفي القول إنهم توزعوا بين:

أولا: أقلية ممن يمكن اعتبارهم مثقفين أو ذوي قدر من الوعي السياسي، يفترض أنهم قادرون على رؤية الخطأ، وتشخيص مواضع التعثر والتأزم، ولكنهم تورطوا في موقف الموالاة المطلقة للنظام القائم، وهو الموقف الذي أثمر عجزهم الكلي عن الإسهام الفعلي في الإشارة إلى الأخطاء، ناهيك عن بذل أي جهد للعمل الفعلي من أجل إيجاد الحلول.

ثانيا: أكثرية من فئات متدنية المستوى الثقافي، وجدت في النظام القائم، وخاصة منذ إعلان نقاط زوارة الخمس (الثورة الشعبية)، فرصتها الوحيدة لكي تجد لها موقعاً في الحياة السياسية والاقتصادية، وكان المؤهل الوحيد الذي تملكه في هذا الشأن هو استعدادها للقبول الأعمى بما تفرضه قيادة النظام السياسي من أفكار ورؤى وتوجهات، واستعدادها للانخراط في مختلف المؤسسات التي

بناها النظام، وممارسة الأساليب المناسبة للحصول على الرضا، المؤدي إلى مختلف سبل الحصول على المنافع الشخصية والمكاسب المادية.

منذ عدة سنوات صارت الانتقادات الموجهة لما آلت إليه البلاد من تردٍّ وتعثر وانهيار تظهر على السطح، ويتم تداولها في أوساط النظام الحاكم نفسه، بل ومن قبل القيادة نفسها، ولكن ما ظل يحدث هو أن تلك الانتقادات كانت توجه لأعراض المرض ومظاهر الأزمة الخارجية، وظلت الأطروحة المتداولة هي أن المشكلة في تطبيق النظرية، وأن الأزمة ليست في النظام السياسي نفسه، ولكنها في عجز الأفراد الذين يطبقون هذا النظام.

بيد أن السنوات ظلت تمر، والأزمة تتفاقم، والأوضاع تنهار وتتردى حتى لم يبق لها مجال لمزيد من الانهيار والتردي. لهذا فإن الاستمرار في هذا الطريق لن يؤدي إلى أية نتيجة. فهو طريق مسدود.

ما الحل إذن؟

أرى أن المنطلق الوحيد لحل فعلي يتمثل في طرح المسألة برمتها على النظر من جديد، للبحث عن أسس مختلفة لنظام سياسي مختلف، ربما يكون كفيلاً بالخروج من المأزق، وفتح سبل جديدة لمسيرة مختلفة.

بيد أن هذه الخطوة تتطلب خطوة أساسية جذرية ينبغي أن تسبقها، وهي إقدام قيادة النظام السياسي على الاعتراف بأن التجربة لم تفلح، إذا تجنبنا القول إنها فشلت. إن هذه الخطوة هي الوحيدة الكفيلة بفتح السبل نحو البحث عن الحل، فهي الوحيدة التي يمكن أن تتيح فرصة لمختلف فئات الشعب، وخاصة ممن رفضوا النظام السياسي ولم يعملوا في إطاره وممن مارسوا تجاهه أشكالاً وأنماطاً من المعارضة، لكي يسهموا بآرائهم وأفكارهم، ويعملوا جميعهم، مع بقية أبناء الشعب دون تمييز، بمن في ذلك من آمنوا بالنظام القائم وعملوا في إطاره، ويؤمنون بأطروحاته ورؤاه السياسية، على وضع أسس النظام الجديد، تمهيداً لمباشرة بنائه وتشييده.

إذا تمت هذه الخطوة، سوف يكون من المنطقي، قبل أن يكون من الضروري، أن تهيأ الشروط الضرورية اللازمة لكي يتمكن المخالفون في الرأي (المعارضة) من الإسهام في عملية البحث عن الحل السياسي، عن طريق التعبير عن أفكارهم ورؤاهم بحرية وعلانية، والإعلان، دون خشية من تجريم أو ملاحقة، عن مخالفتهم ومعارضتهم، باعتبارها اختلافاً في الرأي، ينبغي أن يكون مكفولاً

للجميع. وبالطبع تتطلب هذه الخطوة إزالة كل العقبات التي ظلت تحول دون حرية التعبير عن الرأي المخالف، وتمثلت في قوانين مختلفة تجرم الرأي المخالف وتجرم التحزب له والدعوة إليه، وتعاقب على ذلك بالسجن والإعدام. وسوف يترتب على ذلك بالطبع:

أولاً – إلغاء كل ما ترتب على تجريم الرأي السياسي من عقوبات (رد الاعتبار لمن فقدوا حياتهم جراء ذلك، وتبرئة أسمائهم من الأوصاف التي ألحقت بهم، وإطلاق سراح من أودعوا السجون).

ثانياً – إلغاء كافة أشكال الأجهزة والتنظيمات التي كانت قد أسست بهدف الدعوة للنظام وطروحاته، ورفعت ضمن شعاراتها شعار حماية الثورة والدفاع عنها (اللجان الثورية)، ومنحها النظام سلطة ممارسة القمع والقهر والعدوان ضد المخالفين لتحقيق هذه الغاية.

هذه الخطوات وحدها يمكن أن تكون كفيلة بتمهيد الطريق للبدء في خطوات إعادة البناء، التي يمكن تخيلها على النحو التالي:

1– فتح الباب (داخل البلاد، وبعد إلغاء أو تعطيل العمل بنظام المؤتمرات الشعبية) أمام طرح الأفكار والرؤى والتصورات، عبر مختلف سبل وأدوات التعبير عن الرأي (صحافة، إذاعة، غيرها)، على نحو فردي أو جماعي (أفراد أو مجموعات من الأفراد يتبنون وجهة نظر واحدة).

2– هذه الخطوة هي الكفيلة بتوفير المناخ الملائم لعودة المعارضين للنظام من الخارج، الذين يرفضون ما يقدم إليهم من دعوات للعودة وممارسة المعارضة من داخل المؤتمرات الشعبية، وذلك لأنهم أولاً يرفضون هذا النظام السياسي، ومن ثم فليس من المنطقي دعوتهم للعمل من خلاله، ولأنهم ثانياً، يشترطون أن تكفل لهم حرية الحركة والتعبير، وهو ما يتطلب ما أسميناه إزالة العقبات التي تحول دون ذلك (القوانين المجرمة للرأي المخالف + الأجهزة المكلفة بمحاربة الرأي المخالف وملاحقته = اللجان الثورية).

3– تنظيم انتخابات، بإشراف جهات محايدة (دولية) لانتخاب أعضاء هيئة تأسيسية مهمتها وضع دستور للبلاد، يحدد نظام الحكم الذي تتجه لإقراره غالبية الآراء.

4– استفتاء الشعب على الدستور.

5– المباشرة في بناء المؤسسات التي ينص عليها الدستور (رئاسة الدولة، الهيئة التشريعية)، وتنظيم ما تتطلبه من انتخابات (تضمن لها النزاهة والشفافية).

النظام وتحدي الشرعية:

وواضح أن هذه الأفكار الواردة آنفاً تثير قضية جوهرية، لا يمكن تجاوزها، وهي قضية الشرعية، وتطرح سؤالاً مفاده: هل يمكن اعتبار النظام الحاكم في ليبيا نظاماً شرعياً؟ وهو سؤال نحاول الإجابة عنه فيما يلي.

إذا كنا نتفق على أن الشرعية الفعلية هي تلك التي تستند إلى اتفاق أغلبية الشعب، فإن من البديهي أن نتفق بالضرورة على أن النظام الذي يحكم ليبيا منذ الأول من سبتمبر 1969 هو نظام يفتقد هذه الشرعية الفعلية، لأنه جاء إلى الحكم بالقوة، وظل يسيطر عليه طوال هذه السنين دون أن يرجع بخصوصه إلى رأي الشعب، لكي يعتمده ويوافق عليه، فيكتسب الشرعية، أو يرفضه، فيفقد من ثم شرعيته. ويعود الأمر إلى الشعب ليقرر نظام الحكم الذي يريده، بإرادته الحرة.

في هذا الصدد من العبث وغير المجدي القول بشرعية ثورية، أو شرعية الأمر الواقع، فهذه التعبيرات تحمل التناقض في صلبها، فالثورة تعبير غائم، يعني في السياق الذي نحن بصدده الاستيلاء على الحكم بواسطة القوة المسلحة، ومن ثم فهو، من هذا المنطلق نفسه، يقف في الطرف النقيض للشرعية "الشعبية" التي تعني الاستناد إلى الاختيار الحر لأغلبية محددة من أفراد الشعب.

أما ما قد يسمى (شرعية الأمر الواقع)، فواضح أنها تعني الاعتراف القسري بوضع قائم، لم يكن نتيجة اختيار الشعب الحر، وإنما فرض فرضاً بالقوة أو بغيرها، ومن هنا فهو يفتقد الشرعية من حيث هو.

ظل هذا التحليل ينطبق دون لبس أو غموض على الوضع الذي قام في ليبيا منذ الأول من سبتمبر 1969، لكنه صار مشوباً بالكثير من الالتباس وعدم الوضوح منذ الثاني من مارس 1977، حين أعلن ما سمي (بسلطة الشعب)، وصار يتردد القول بأن السلطة قد أصبحت بيد الشعب. وفضلاً عما يعنيه هذا من أن السلطة فيما قبل ذلك التاريخ لم تكن بيد الشعب، وأن السلطة التي حكمت طوال تلك الفترة لم تكن سلطة شرعية، فإن إعلان سلطة الشعب نفسه لم يكتسب الشرعية الشعبية الفعلية، لأنه لم يستند إلى خيار شعبي فعلي، ولم يعرض على الشعب ليبدي فيه رأيه، بحرية، فيقبله أو يرفضه. ومن ثم فقد ظل هذا النظام، نظام (سلطة الشعب) فاقداً للشرعية، وسوف يظل كذلك حتى يعرض على الشعب، ليقول فيه كلمته.

وتمثل أهم وجه من وجوه الالتباس في المفهوم أنه ظل مائعاً غائماً وغير محدد الملامح، فبالرغم من الزعم بأن الشعب هو من يمتلك سلطة القرار، إلا أن الواقع الملموس يقول بأن القرار الفعلي هو، منذ إعلان قيام سلطة الشعب، بيد (قائد الثورة)، الذي يستند إلى (الشرعية الثورية) التي تجعل (توجيهاته وآراءه وإرشاداته) ملزمة التنفيذ، أي أن لها شرعية فوق شرعية (الشعب) الذي يفترض أنه ممثل من خلال المؤتمرات الشعبية، التي تلتقي في (مؤتمر الشعب العام).

ولقد ظل الواقع الذي يعيشه الليبيون بالفعل يؤكد مراراً وتكراراً أن سلطة القرار الفعلية ليست بأيديهم، بالرغم مما يسمح لعدد قليل جداً منهم بممارسته من خلال ما يصور لهم أنهم يناقشونه ويدلون بآرائهم فيه، ناهيك عن أنهم يتخذون بصدده قرارات، ويضعون سياسات. فالواقع الذي لا يمكن المجادلة فيه أن السياسات الكبرى، والقرارات الحيوية، لا أحد يملك أن يقرر بشأنها شيئاً سوى (قائد الثورة). وليس ثمة دليل على هذا أكبر من مراجعة التحولات الكبيرة التي شهدتها سياسات البلاد على الصعيدين الداخلي والخارجي، والتي ليس من المجدي الخوض في تفاصيلها.

ولكننا نريد أن نفترض جدلاً أن (سلطة الشعب) ممثلة في المؤتمرات واللجان الشعبية و(مؤتمر الشعب العام) هي تجسيد لنظام سياسي، له أطروحاته وتوجهاته الفكرية، وله أنصاره ومؤيدوه، وعناصره التي تقوده وتدير مفاصله التشريعية والتنفيذية والقضائية والأمنية وغيرها، ومن ثم يحق لنا أن نتساءل عن مدى الشرعية التي يمتلكها هذا النظام لكي يحق له أن يمارس السلطة؟

إن واقع الممارسة التي ظللنا نشهدها منذ بداية تطبيق هذا النظام يشهد شهادة قوية على أن المواطنين الذين يشاركون في ممارسة السياسة في إطار النظام القائم (نظام المؤتمرات الشعبية) لا يمثلون إلا نسبة ضئيلة جداً من عدد المواطنين الذين يكفل لهم القانون هذا الحق. للأسف لا تتوفر لنا كمراقبين من الخارج إحصاءات دقيقة في هذا الخصوص، ولكن ما يشاهده ويلمسه المواطنون في الواقع الذي يرونه بأعينهم، وأحياناً يشاهده الجميع من خلال شاشات التلفاز، أن أعداد الذين يحضرون إلى المؤتمرات، ويقال إنهم يمارسون السلطة، ويتخذون القرارات، لا تصل في أحيان كثيرة حتى إلى 1% من عدد الذين يحق لهم الممارسة، وليس ثمة دليل على هذا أكثر من مشاهدة جلسة لمؤتمر شعبي يبلغ تعداد السكان فيه عشرات الآلاف من الناس، تعقد في قاعة قد لا تتسع لأكثر من ثلاثمائة مقعد، وكثيراً ما يشاهد أكثر من نصف المقاعد خالياً. ومع ذلك يقال إن هذا العدد يمارس السلطة

باسم سكان المؤتمر، الذين ينبغي أن يفسر عدم حضور غالبيتهم بأنه يستند إلى رفض النظام نفسه، وعزوف عن المشاركة فيه.

فهل يصح أن تسمى (سلطة) هذا العدد الضئيل من المواطنين (سلطة شرعية)؟

ليس ثمة إجابة ممكنة عن هذا السؤال إلا بطرح الأمر كله، ونعني أمر (الشرعية)، على الاختبار والقياس الفعلي، وذلك باستطلاع رأي المواطنين فيه، بطريقة الاستفتاء المباشر، الذي تضمن له كل شروط الشفافية والنزاهة والموضوعية والدقة، وقبل كل ذلك السرية. وينظر حينئذ في النتيجة، فإن حصل النظام القائم على موافقة الأغلبية، فيكون من حقه الحكم، وإن لم يحصل عليها، يكون عليه أن يعترف أن الأغلبية لا تؤيده، ومن ثم يكون عليه أن يعيد الأمانة إلى الشعب ليقرر أي نظام حكم يريد ويختار.

هذا هو ما أسميناه (تحدي الشرعية)، فهل يستطيع النظام أن يواجه هذا التحدي؟ وأن يقبل الاحتكام إلى الشعب.

أفكار أولية حول المرحلة الانتقالية من الثورة إلى الدولة:

لقد حفل خطاب سيف الإسلام القذافي في 2006/8/20، ومن قبله تلك المقدمة التي جاءت في صدر الكتاب الذي صدر عن مؤسسة القذافي للتنمية، بعدد من المقولات التي لا شك أن لها أهمية بالغة في سياق الأفكار التي نحن بصدد الحديث عنها في هذه الورقة، والتي تتمحور أساساً حول فكرة الشرعية والسبل الممكنة لتجاوز الأزمة التي يواجهها النظام السياسي في ليبيا.

بيد أنه لم تظهر، حتى الآن، على الساحة السياسية الداخلية في ليبيا أية مؤشرات قد تدل على بداية تحرك ما في اتجاه تطبيق ما سماه سيف الإسلام "التحول من الثورة إلى الدولة". ومع ذلك فنحن نريد أن نفترض حسن النية، ومن ثم فلا نحكم مسبقاً بأن هذا التحرك المأمول قد تم إجهاضه، أو أنه لم يكن أصلاً أكثر من دغدغة لمشاعر الليبيين الذين يريدون، بالرغم من كل التجارب السلبية الماضية، أن يتشبثوا بشيء من الأمل. وهكذا فإننا نسهم مع كل المتطلعين للتحول من الثورة إلى الدولة بعدد من الأفكار في هذا الصدد.

ونحن نرى أن مقولة التحول من (الثورة) إلى (الدولة) تفترض بالضرورة التحول من السمات والخصائص الأساسية التي ميزت مرحلة الثورة، إلى السمات والخصائص التي تتميز بها مرحلة الدولة.

وإذا حاولنا تلخيص السمات والخصائص التي ميزت مرحلة الثورة، نجدها تتلخص في النقاط التالية:

1- قيام الدولة على ما سمي (الشرعية الثورية) القائمة على القوة، بديلاً عن (الشرعية الدستورية) القائمة على الاختيار الشعبي الحر.

2- عدم وجود دستور ديمقراطي، يحدد معالم نظام الحكم ومؤسساته، ويكفل الحقوق والحريات العامة، وينظم الفصل بين السلطات، ويقنن التداول السلمي على السلطة.

3- التطور السريع نحو تكريس نمط الحكم الفردي، من خلال تركيز كل السلطات في يد (مجلس قيادة الثورة) في مرحلة أولى، ثم في يد (قائد الثورة) في مرحلة لاحقة.

4- التطور السريع نحو تكريس نمط الحكم الشمولي الاستبدادي، من خلال فرض (الرأي الواحد) المتمثل في ما يسمى (مبادئ الثورة) في مرحلة أولى، و(النظرية العالمية الثالثة) في مرحلة ثانية، و(سلطة الشعب) في مرحلة ثالثة، وما ترتب على ذلك من مصادرة حرية الرأي والاختلاف، عبر قوانين تجريم الرأي المخالف (قانون حماية الثورة) ومقولات تجريم العمل السياسي في الكتاب الأخضر (تجريم الحزبية).

5- تكريس نمط الحكم القمعي من خلال الملاحقة العنيفة لمن يشتبه في معارضتهم لتوجهات الحكم وقيادته، وهو المنحدر الذي أدى إلى مختلف أعمال التنكيل بالمعارضين (الإرهاب، السجن، التعذيب، القتل، مصادرة الحقوق والممتلكات..إلخ).

6- فرض ما سمي (سلطة الشعب) وخوض التجارب المتلاحقة لإيجاد أطر مناسبة لتطبيقها أو تجسيدها على أرض الواقع، وهو ما أدى إلى انهيار الدولة وانحلالها، وضياع السنوات الثمينة من عمر الشعب والدولة في محاولات التعديل والتصحيح المستمرة، التي لم تتعد كونها محاولات ترقيعية، لم تصل إلى أي نتيجة، بسبب الإصرار على عدم الاعتراف بأن الخلل في المبدأ نفسه، وليس في أطر وآليات التطبيق.

7- تورط البلاد في مواصلة السير في الطريق المنحدر الذي صار يؤدي إلى التدهور السريع والمفجع في مختلف مجالات الحياة في البلاد، حتى انتهى إلى بلوغ ما تعيشه البلاد اليوم من مأزق وأزمة حادة، باتت تفرض بشدة الوقوف الحازم، للاعتراف بوجود الأزمة، والشروع في البحث عن الحل.

إذا سلمنا بصحة الافتراضات أو المقدمات السابقة، كتوصيف مجمل لأهم ما اتسمت به مرحلة الثورة السابقة، فلعله لا يعود من الصعب الاتفاق على توصيف لأهم ما ينبغي أن تتسم به مرحلة الدولة، وهو ما نلخصه في الآتي:

1- العودة إلى (الشرعية الدستورية) بمعنى تأسيس الحكم على الاختيار الشعبي الحر، وليس من خلال الفرض بالقوة.

2- بناء الحكم على دستور دائم تشارك في وضعه كل قوى الشعب، من خلال هيئة أو جمعية تأسيسية منتخبة، تعكف على وضع الدستور، وتشرف على تنظيم استفتاء الشعب عليه.

3- ضرورة أن يكون الدستور الدائم دستوراً ديمقراطياً، بمعنى أن تتوفر فيه الخصائص الأساسية التالية:

أ- كفالة الحقوق والحريات العامة للمواطنين، وعلى رأس هذه الحريات حرية الرأي وحرية التعبير وحرية العمل السياسي السلمي المنظم.

ب- سيادة القانون على الجميع، والمساواة أمامه بين كل المواطنين.

ج- حكم المؤسسات، والفصل بين السلطات.

د- كفالة التداول السلمي على السلطة.

بيد أن الانتقال من مرحلة إلى مرحلة، ليس بالأمر الهين الذي يمكن أن يتم في وقت قصير، أو بمجرد الرغبة فيه، فلا شك أن عملية التخلص من رواسب الممارسات والتجارب التي تراكمت عبر العقود الثلاثة الماضية يحتاج إلى وقت طويل، وجهود مضنية، بل إنه يحتاج إلى خوض معارك فكرية وسياسية ضارية، لابد من التحضير الجيد والمتأني لخوضها بما يتلاءم معها من أدوات وأسلحة ومنهجيات.

من هنا ينبغي التأمل في متطلبات ما لعلنا نسميه المرحلة الانتقالية:

1- متابعة وتعميق التأكيد على فشل التجربة الماضية وانتهائها إلى مأزق وطريق مسدود. وهو ما شرع في الإعلان عنه والمجاهرة به المهندس سيف الإسلام، وينبغي دعمه ومساندته في هذا السبيل بمختلف الطرق والوسائل.

2- الشروع في فتح ثغرات في جدار قمع حرية الرأي، عن طريق إيجاد وسائل إعلامية حرة، تبدأ في إتاحة المجال للتعبير عن مختلف الآراء، وبخاصة الآراء المعارضة التي لم يكن متاحاً لها في السابق أن تعبر عن آرائها بحرية.

3- هذه النقطة تتطلب بالطبع أن تسبقها خطوة جوهرية مهمة وهي إلغاء كل القوانين المجرمة لحرية الرأي، وذلك لكي يطمئن من يختلفون في الرأي مع نظام الحكم القائم إلى إمكانية التعبير عن آرائهم بحرية، دون التعرض للتجريم والملاحقة.

4- وهذه النقطة بدورها تتطلب عدداً من الخطوات اللازمة لإثبات حسن النية من قبل النظام، وإثبات الجدية في الرغبة في الوصول إلى حل سلمي للأزمة، وفي مقدمة هذه الخطوات إلغاء كل الآثار التي ترتبت على مرحلة (تجريم الرأي والعمل السياسي)، وفي مقدمتها إطلاق سراح الذين ما زالوا رهن الاعتقال، إغلاق الملفات العالقة من تعويض المتضررين وكشف الحقيقة عن مصائر المخطوفين أو المفقودين.

5- الشروع في اتخاذ مبادرات ملموسة في اتجاه ما يمكن تسميته (المصالحة الوطنية)، عن طريق الشروع في تنظيم لقاءات أو مؤتمرات للحوار الوطني، تشارك فيها مختلف الأطراف الوطنية، من أجل وضع ملامح الحل للأزمة السياسية القائمة، والخطوات الضرورية للانتقال إلى مرحلة الشرعية الدستورية.

6- عند بلوغ هذه الخطوات مرحلة كافية من التقدم، ربما يكون الأمر قد بلغ درجة كافية من النضج، بحيث يتم إعلان نهاية المرحلة الماضية، والشروع في تأسيس المرحلة الجديدة، التي يمكن تخيل أنها ستتم على النحو التالي:

أ- تنظيم انتخابات وطنية حرة (تحت إشراف أطراف دولية محايدة) لانتخاب هيئة تأسيسية، تناط بها مهمة وضع الدستور الدائم للبلاد.

ب- عرض مشروع الدستور الدائم على الشعب للاستفتاء عليه.

ج- الشروع في بناء مؤسسات الدولة كما ينص عليها الدستور، وفي مقدمتها تنظيم الانتخابات العامة لاختيار السلطة التشريعية والتنفيذية.

د- الشروع في ممارسة الحياة الدستورية الكاملة.

تيار الاصلاح والبحث عن راع

19 يونية 2007

بالرغم من أن النظام السياسي القائم في ليبيا لا يعترف باختلاف الآراء، ويعتبر الرأي الذي يقول به قائد النظام هو وحده الرأي الحق، ومن ثم فإن كل من يختلف مع هذا الرأي هو مضاد وعدو، ولا حق له في أن يعبر عن رأيه، إذا افترضنا أن له الحق في أن يكون له رأي مخالف، إلا أن ما ظل يحدث في الواقع، ومنذ البداية، أن الشعب الليبي لم يصطف كله إلى جانب النظام، وقد ظلت شريحة منه تزداد مع الأيام تنحاز إلى الجانب المقابل، الذي أقل ما يمكن أن نطلق عليه أنه الجانب الذي ليس (مع)، بمعنى أنه الجانب الذي لا يوافق على ذلك الرأي وما ظل يتفرع عنه ويستند إليه من تطورات. وقد صار الليبيون الذين ينتمون إلى هذه الشريحة يتفاوتون في المدى الذي يذهبون إليه في إبداء مخالفتهم ومعارضتهم واحتجاجهم على ما صار يحدث في البلاد من سياسات مختلفة، ظلوا يعتبرون أنها مضرة بمصلحة البلاد والعباد، وأنها تؤدي حتماً إلى تدهور الأوضاع وانهيارها على جميع الأصعدة والمستويات.

وقد ظل الجانب المسيطر على السلطة والحكم يتمتع بكامل الحرية في الترويج لآرائه وعقيدته السياسية، وبكل الحقوق في التعبير عنها عبر مختلف وسائل الإعلام التي يتيحها لنفسه، بالاعتماد على مقدرات وإمكانات المجتمع التي يسيطر عليها ويتحكم فيها. وفي الوقت نفسه اتجه هذا الجانب إلى حرمان الآخرين الذين يخالفونه الرأي من امتلاك الحق في الاختلاف معه أصلاً، ثم تطور الأمر إلى اعتبار هؤلاء أعداء ومضادين، ومن ثم انطلق في محاربتهم بمختلف الأساليب (تهجم، تشكيك، تخوين، إرهاب، قمع، ملاحقة، تصفية جسدية..إلخ).

وقد ظلت هذه الصورة هي السائدة حتى وقت قريب. هناك في المجتمع فريق واحد يحتكر لنفسه كل الحقوق والحريات، ولا يعترف بأي شيء منها للآخرين الذين لا يتفقون معه. لكن هذه الصورة أخذت في السنوات الأخيرة، والسنتين الأخيرتين خاصة، تشهد بعض التغير والتطور، فبينما أخذت قبضة الجانب الأول تخف نسبياً، إذ توقف إلى حد ما عن تلك الممارسات القمعية التي شهدها عقدا السبعينيات والثمانينيات خاصة، أخذت أصوات متفرقة من المحسوبين على الجانب الآخر (غير

الموالين) أو (المختلفين) ترتفع من هنا وهناك، وبين الحين والآخر، مقتنصة بعض الفرص النادرة التي تتاح لها من حين إلى آخر لكي تعبر عن مخالفتها أو عدم موافقتها على ما يحدث.

ثم أخذت هذه الظاهرة تزداد قوة وانتشاراً، ولا سيما بعد بروز ما صار يعرف بظاهرة "سيف الإسلام"، التي عبرت بطرق مختلفة عن الكثير من الآراء والأفكار التي كان فريق (غير الموافقين) أو (المختلفين) كما أسميناه لا يجد الفرصة ولا الظرف المناسب للجهر بها والتعبير عنها، ببساطة لأنه يخشى من الوقوع تحت طائلة التجريم، بموجب القوانين التي ما زالت نافذة، والتي تعتبر المخالفة في الرأي جريمة يعاقب عليها، وقد تصل عقوبتها إلى الإعدام والتصفية الجسدية.

في هذه الأثناء برز المهندس سيف الإسلام، محتمياً بالطبع بالموقع الذي ينطلق منه، باعتباره ابن قائد الثورة، وجهر ببعض تلك الآراء التي كان كثيرون يؤمنون بها، ولعلهم يتداولون الحديث حولها فيما بينهم، عندما يشعرون بقدر من الأمان، ولكنهم لم يكونوا يستطيعون التصريح بها علناً، ناهيك عن أنهم لا يجدون الوسيلة للتعبير عن تلك الأفكار، بحكم عدم وجود قنوات حرة للتعبير. وقد وجد أفراد هذا الفريق أنفسهم يتفقون تماماً مع مطالبة سيف الإسلام بالانتقال من "الثورة إلى الدولة"، وبمطالبته بإقامة دولة المؤسسات، والتوقف عن تمجيد ما يسمى "ثورة السابع من أبريل"، والدعوة إلى الانتقال منها إلى "ثورة المعلومات". وبالطبع وجدوا أن المهندس سيف الإسلام إنما يعبر عما هم مقتنعون به ولم يتوقفوا عن ترديده حول الفشل والتعثر الذي انتهت إليه مختلف السياسات التي طبقت على مدى العقود الأربعة الماضية، بل لعل سيف الإسلام قد بلغ ما لم يكن أحد منهم ليجرؤ على بلوغه، عندما وصف مسيرة الثلاثين عاماً الماضية بأنها كانت عبارة عن "فوضى عارمة"، وعندما قال "إننا نكذب على أنفسنا عندما ندعي أننا نطبق الديمقراطية"، ثم عندما تصدى لظاهرة "الفساد" ودان تلك الفئة من المرتشين واللصوص التي أسماها فئة "القطط السمان"، وقبل ذلك كله عندما رفع لواء الدفاع عن "حقوق الإنسان"، وشرع بالفعل في اتخاذ إجراءات عملية ملموسة على هذا الصعيد، تمثلت في إطلاق سراح أعداد من المساجين السياسيين، وحث المواطنين على رفع الشكاوى حول ما قد يكونون تعرضوا له من انتهاكات لحقوقهم وحرماتهم وممتلكاتهم.

في هذه الأثناء أطلق سيف الإسلام شعار الإصلاح، الذي لم يلبث أن صار يطلق على أولئك الذين يتفقون مع سيف الإسلام في تلك الطروحات التي طرحها، فأصبحوا يسمون "الإصلاحيين"، بل لقد أخذت تبرز في الساحة الإعلامية غير الرسمية، ونعني من خلال المواقع والمدونات التي

تنشر على الشبكة العالمية (الإنترنت)، مواقع تعلن انتماءها لتيار الإصلاح، وتسمى نفسها "مواقع إصلاحية"، أخذ الليبيون يقرؤون فيها طروحات ومقالات تتسم بالكثير من الجرأة في نقد الواقع القائم، والدعوة إلى تغييره.

إلا أن الأفراد الذين يحسبون أنفسهم من المنتمين إلى هذا التيار، ونعني "تيار الإصلاح"، ما زالوا متفرقين ومشتتين، وما زالوا من وجهة النظر الرسمية مهددين بالاتهام، ومن الناحية العملية الواقعية معرضين في أي وقت للملاحقة والمساءلة، وربما يبلغ الأمر حد التعرض للعقاب والعواقب غير المحمودة. والأمثلة معروفة وكثيرة لأولئك الذين غامروا أو جازفوا بالجهر بآرائهم المختلفة، فتعرضوا لمصائر متباينة القسوة، من المساءلة والإرهاب المخابراتي إلى الاعتقال والسجن، وحتى التصفية الجسدية والقتل.

وهنا تأتي الدعوة التي يحملها عنوان هذا المقال: **تيار الاصلاح والبحث عن راع**. فأنصار الإصلاح في ليبيا، وهم موجودون وكثيرون جداً، بحاجة ماسة إلى أن يجدوا من يجمع صفهم، ويوحد أصواتهم، ويوفر لهم نوعاً من الحماية والأمان، لا لكي يعملوا على "**قلب نظام الحكم**" أو ليدعوا إلى "**حمل السلاح والتغيير بالقوة**"، ولكن فقط لكي يعاد إليهم حقهم الطبيعي في أن يكون لهم **رأي خاص مستقل**، ومن ثم **حريتهم في التعبير** عن هذا الرأي والجهر به دون خوف من اتهام أو تخوين أو مساءلة، وأخيراً لكي تتاح لهم **وسيلة أو وسائل الإعلام الحرة المستقلة**، لكي يعبروا من خلالها عن آرائهم وتصوراتهم لما يرون أنه الأصلح والأجدى لبلادهم وشعبهم.

لكننا لا نرى أن الاستجابة لهذه الدعوة ممكنة في الوقت الحاضر، ولا سيما في ظل استمرار نفاذ القوانين المجرمة لحرية الرأي (قانون حماية الثورة) واستمرار وجود ونفوذ الجهات التي تباشر تنفيذ تلك القوانين (اللجان الثورية + أجهزة الأمن)، اللهم إلا إذا تحقق أمر واحد، نرى أنه ليس بعيد المنال وليس عسير التحقق، وهو أن يتولى المهندس سيف الإسلام بنفسه المسؤولية التاريخية التي وضعته الأقدار إزاءها، ونعني أن يحمل لواء "تيار الإصلاح"، ويتصدر لقيادته، ويوفر للمنتمين إليه ما يلزم من الرعاية والحماية والأمان، لكي تشهد البلاد نقلة نوعية جوهرية في ممارسة السياسة، تستند إلى إطلاق حرية الرأي والتعبير، ويكون الحكم فيها بين مختلف الآراء والمواقف، لا سلطة القانون والملاحقة والاتهام، ولكن أسلوب الحوار والمواجهة بالحجة المنطقية والرأي الصريح.

إن بلادنا بحاجة ماسة إلى مثل هذه النقلة في أسلوب ممارسة السياسة، لأننا لن نستطيع أن نصل إلى بلورة اتفاق وطني حول ما ينبغي فعله لإصلاح ما فسد من أمور البلاد إلا عبر حوار وطني شامل، تتاح فيه نفس الحريات في التعبير للطرفين المتواجهين: طرف المنادين بالمحافظة على الأوضاع القائمة، وطرف المنادين بضرورة التغيير والإصلاح.

فهل يستجيب المهندس سيف الإسلام إلى هذه الدعوة؟

إلى العقيد القذافي أليس الأقربون أولى بالمعروف؟

22 يونية 2007

في إطار اهتمامه الدائم بقضايا الأمم والشعوب الأخرى، ما انفك العقيد القذافي يبذل مساعيه الحميدة للتوسط بين الفرقاء المختلفين أو المتنازعين، سواء أكان المتنازعون دولا أم أطرافا في دولة واحدة، مختلفين حول السياسات الصالحة لإدارة شؤون البلاد.

آخر مبادرة للعقيد القذافي في هذا الصدد، وهي بكل تأكيد مبادرة محمودة تشكر له، مبادرته لتبني مؤتمر للحوار بين الحكومة التشادية والأطراف التي تختلف معها، متمثلة في عدد من فصائل وتنظيمات المعارضة، لكي يصلوا إلى حلول للمشكلات التي يختلفون حولها، بطريقة سلمية متحضرة، تنبذ أساليب العنف والاقتتال بالسلاح، التي لم تثبت فشلها الكامل في حل مشاكل تشاد وحسب، بل أدت إلى تدميرها وتعطيل مختلف المحاولات التي ظلت تبذلها الحكومات المتعاقبة لتنمية البلاد وتطويرها وتوفير الحد المعقول من العيش الكريم اللائق لأهلها.

وقد تحدثت الأنباء بأن الأمر قد بلغ بالعقيد القذافي، في اتجاه تشجيع نبذ العنف وتبني أساليب الحوار لحل المنازعات بالحسنى والاتفاق، حد عرضه أن يعوض فصائل المعارضة التشادية عن الخسائر التي تكبدوها مقابل شراء السلاح الذي يحاربون به الحكومة القائمة في انجامينا.

وبالفعل استجابت الأطراف المتنازعة في تشاد لدعوة العقيد القذافي، وهم الآن، حتى لحظة كتابة هذه السطور، يجلسون حول طاولة الحوار في طرابلس، للاتفاق على ملامح الحل الذي يرضيهم جميعاً، وبالضرورة سوف يكون مرضياً لكل الشعب التشادي، باعتبار أن هذه الأطراف تنتمي كلها إلى التراب التشادي انتماء متكافئاً، وليس من حق طرف منها أن يدعي أن له وحده الحق في هذا الانتماء دون الطرف أو الأطراف الأخرى.

فهل نطمع –نحن الليبيين– في أن يلحقنا من هذه الرؤية المتحضرة للعقيد القذافي بخصوص حل الخلافات بين أبناء الوطن الواحد بطريق الحوار السلمي بعض الأثر المحمود؟ وفي هذا المعنى اخترنا لهذا الكلمة العنوان الذي يقول "**أليس الأقربون أولى بالمعروف؟**". فالعقيد القذافي نفسه لا يستطيع أن ينكر أن الليبيين ليسوا كلهم متفقين معه حول الأسلوب الذي ظل يحكم به ليبيا وشعبها منذ ثمانية وثلاثين عاماً، وحول مختلف السياسات التي اتبعها طوال هذه الحقبة، وأدت بليبيا وشعبها

إلى الانتهاء إلى ما لم يعد أحد، بمن في ذلك العقيد القذافي نفسه، قادراً على تجاهله وإنكاره من دمار وانهيار وتخلف وتعثر وفشل. والعقيد القذافي نفسه لا يستطيع أن ينكر أن شرائح من هؤلاء الليبيين قد اعترضوا على شرعية وجوده في السلطة، واعترضوا على سياسته وأسلوبه في إدارة شؤون البلاد، ومنهم من دفعته أساليب القمع والإرهاب والملاحقة إلى التوجه لاختيار العمل على تغيير النظام القائم بالقوة، فحملوا السلاح وحاولوا في هذا السبيل محاولات شتى.

لسنا هنا بصدد استعراض تاريخ المعارضة الليبية لنظام العقيد القذافي، ولكننا نود الخلوص إلى حقيقة واحدة مؤكدة، وهي أن هناك معارضة حقيقية في صفوف الشعب الليبي لنظام الحكم القائم، تضم كل أولئك الذين لا يسلمون بشرعية الحكم، باعتبار أنها ما زالت تستند إلى الاستيلاء على الحكم بقوة السلاح، ويطالبون بالعودة إلى الشرعية الشعبية، أي الاحتكام إلى إرادة الشعب لتقرير نظام الحكم ومؤسساته عن طريق الاقتراع الحر المباشر، ثم يطالبون بإعادة بناء ليبيا في إطار نظام ديمقراطي يقوم على مؤسسات تُقَرر وتُنتَخب بناء على دستور يتم وضعه وإقراره عبر الإرادة الشعبية الحرة.

والمعارضة الحقيقية في مفهومنا تتجاوز تلك الأطر والتنظيمات التي تشكلت خارج الوطن، وظلت تحتكر، عن طريق الخطأ الناشئ عن التعميم المخل والقاصر، وصف المعارضة، فهذه التنظيمات، وإن كان لها الفضل تاريخياً في الجهر بصوت المعارضة، بحكم تمتعها وهي تتحرك في الخارج بقدر من حرية الحركة لم يتح للمعارضين في الداخل، إلا أنها لم تستطع في واقع الأمر أن تستقطب سوى أعداد محدودة من أبناء الشعب، ولم تمكنها الظروف والمتغيرات الدولية من أن تكون أداة مؤثرة وفاعلة في تحقيق هدف الليبيين في العودة إلى الشرعية الدستورية ودولة المؤسسات.

إذن فالمعارضة التي نعنيها هي تلك الشريحة العريضة من الليبيين الذين لا يقرون بشرعية النظام الحاكم في ليبيا، ويرفضون أسلوب هذا النظام في حكم البلاد، ويطالبون بالعودة إلى الشرعية الدستورية ودولة المؤسسات.

من الحق أن هذه المعارضة الليبية لا تتمتع بالقوة التي تتمتع بها فصائل المعارضة التشادية، من حيث إنها فصائل مجتمعة في أطر منظمة ولها من قوة البشر والسلاح ما استطاعت به أن تهدد النظام الحاكم في انجامينا، وتضطره إلى قبول الجلوس معها على طاولة المفاوضات، ولكن هذا لا

يعني بالطبع أنها، أي المعارضة الليبية، غير موجودة، وأنها تقاوم النظام الحاكم بما ظل ميسراً لها من أسلوب المقاطعة والعزوف عن المشاركة في مختلف الأطر السياسية التي أرادها النظام أسلوباً للحكم وممارسة السياسة.

ولا نظن أحداً ، بمن في ذلك العقيد القذافي، يستطيع أن ينكر أن الحكم في ليبيا ظل وما زال قائماً على شريحة محدودة من الموالين للسلطة والمنتفعين من وراء هذه الموالاة بشتى المنافع والمزايا المادية والمعنوية، في حين ظلت بقية شرائح الشعب، وهي الغالبية العظمى بدون أي شك، بعيدة عن هذه الموالاة، رفضت النظام وأطره السياسية، ومن ثم عزفت عن المشاركة فيها، وعارضتها بأساليب وعلى مستويات مختلفة ومتباينة القوة والظهور. وهذا ما أدى باعتراف الباحثين والمراقبين، وباعتراف النظام نفسه وقيادته العليا، إلى تعثر البلاد وفشل تطبيق مختلف سياسيات وخطط التنمية، حتى انتهت ليبيا بناء على تقارير الجهات والمراكز الدولية المتخصصة إلى أدنى مرتبة في سلم المعايير التنموية، ناهيك عن سلم الممارسة الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ولا نظن إلا أنه قد آن الأوان لأن يعترف العقيد القذافي بأن ثمة معارضة لنظام حكمه، تتمثل في آلاف مؤلفة من أبناء شعبه، لهم رأي مختلف عن رأيه، ومن حقهم أن توجد الظروف التي تتيح لهم أن يعبروا عن هذا الرأي دون أن يلحقهم التجريم والاتهام. ولا نرى إطاراً ملائماً لتنفيذ مثل هذا الاقتراح سوى **مؤتمر للحوار الوطني** يدعو إليه العقيد القذافي أبناء شعبه كافة، دون تمييز بينهم في الرأي أو السابقة السياسية، لكي يتداولوا في أمور بلادهم، بطريقة سلمية حضارية، لكي يصلوا إلى الرأي الذي يتفق عليه الجميع، ويكون كفيلاً بإحداث تلك النقلة التي يتطلع إليها الجميع نحو وطن مستقر، يسوده نظام حكم شرعي، يقيم دولة عصرية تستند إلى مؤسسات دستورية ديمقراطية.

وفي ختام هذه الكلمة نعيد هذا النداء إلى العقيد القذافي: **أليس الأقربون أولى بالمعروف؟**

يا أنصار الإصلاح. اتحدوا

16 يولية 2007

في مقالة سابقة تحدثنا عن تيار الإصلاح وحاجته إلى "راع"، يضم صفوفه، ويوحد جهوده، ويبلور رؤاه وتصوراته ومناهجه النضالية والسياسية، ثم يقوده ويحمل رايته. وقد ذهبنا في ذلك المقال إلى دعوة المهندس "سيف الإسلام" إلى أن يبادر لتحمل هذه المسؤولية، وللقيام بهذه المهمة التاريخية، بحكم أن الليبيين الذين باتوا يؤيدون هذا "المشروع" السياسي، وهم مستعدون ضمنياً للانضمام إلى صيغة مناسبة أو إطار عملي يتيح لهم إمكانية التعبير عن هذه القناعة، هم داخل الوطن كثيرون جداً، ولكنهم لا يملكون حرية التعبير عن رؤاهم وقناعاتهم التي هي بالضرورة مختلفة عن رؤى وقناعات التيار المؤيد للنظام القائم، باعتبار أن القوانين التي تجرم "الرأي المخالف" ما زالت قائمة ونافذة، وأن الأجهزة المخولة بملاحقة "المخالفين" وتوقيع العقاب عليهم ما زالت موجودة وعاملة.

إلا أن الأيام تمر دون أن تظهر أية مؤشرات على إمكانية أو قرب اتخاذ المهندس سيف الإسلام تلك المبادرة التي يذهب خصوم "الإصلاح" إلى القول بأنها لا تعدو أن تكون وهماً يراود "الإصلاحيين"، وحلماً يحلمون به، أو أمنية تعشش في خيالهم، وأنها غير واردة لدى سيف الإسلام، وغير محتملة التحقق في المدى المنظور، ومن خلال استمرار المعطيات السياسية القائمة.

وبالطبع لا يوجد حتى الآن بيد "الإصلاحيين" إلا القليل مما يمكن أن يشهروه في وجه خصومهم والمختلفين معهم في الرأي، باعتبار أن الساحة السياسية في ليبيا ما زالت تواجه جموداً تاماً على صعيد الحركة في مجال التغيير أو الإصلاح السياسي، وأنها لم تشهد بعد أية مؤشرات فعلية على أن لدى النظام، سواء على مستوى قيادته التاريخية، أو على مستوى الجيل الثاني من أبناء هذه القيادة (سيف الإسلام)، نية فعلية جادة للتحرك في هذا الاتجاه.

إلا أن كل هذا ليس كفيلاً بجعل من أعلنوا انحيازهم إلى فكرة "الإصلاح" والتحول السياسي السلمي يتراجعون عن موقفهم، أو يتخلون عن رؤيتهم، بكل بساطة لأن هذا الموقف وتلك الرؤية ليسا بكل تأكيد رهينين ببروز "سيف الإسلام" على ساحة العمل السياسي الليبي، التي لم يتجاوز عمرها الزمني بضع السنوات الأخيرة، وإنما كانا خياراً متميزاً لمنهجية في العمل السياسي رأى كثيرون

أنها هي المنهجية الملائمة والممكنة، وأنها هي الكفيلة بأن تفتح ثغرة في الجدار الذي اصطدمت به كل محاولات التغيير بالقوة.

ومن هنا فقد لزم بادئ ذي بدء الانتهاء من إزالة اللبس حول هذه النقطة بالذات، فتيار الإصلاح الحقيقي يضم كل الليبيين الذين لم يؤيدوا منذ البداية منهج التغيير بالقوة، إضافة إلى أولئك الذين ظلوا يتوقفون عن تأييد ذلك المنهج مرحلة إثر مرحلة، وتتجه بهم قناعاتهم إلى التسليم بوجاهة الحجج والآراء والطروحات التي كان المختلفون مع تيار "التغيير بالقوة" يعبرون عنها ويرددونها.

وفي حين تمتع خطاب "التغيير بالقوة" بحضور كبير على صعيد الليبيين في الداخل والخارج خلال عقدي الثمانينات والتسعينات، لم يحظَ خطاب "التغيير السلمي"، الذي ينادي به كل من صاروا يُحسَبون أو يحسبون أنفسهم على تيار الإصلاح، بحظ مناسب من التوفيق، أو بفرصة ملائمة لإثبات وجوده وحضوره على الساحة السياسية، ومن ثم بقي كل أولئك الذين يميلون إلى هذا الخطاب، ويوافقون على طرحه ومنهجه، مشتتين متفرقين، ليس لهم صوت مسموع موحد، ولا قيادة متحدة تحمل رايتهم وتتقدم صفوفهم.

ولعل ملاحظة هذه الحقيقة هي التي دفعت إلى المغامرة بالتعبير عن الفكرة التي حملها المقال السالف الذكر، والتي تمثلت في دعوة المهندس سيف الإسلام لتحمل هذه المسؤولية، والمبادرة لحمل تلك الراية، وذلك من منطلق أن "أنصار الإصلاح" في الداخل لن يستطيعوا أن يظهروا على السطح، أو يعبروا عن وجودهم السياسي، ما لم تتوفر لهم ظروف الأمن على أنفسهم وحياتهم وسلامتهم، وأن المهندس "سيف الإسلام" بحكم موقعه وصلته بمفاصل القوة في النظام يستطيع، إذا شاء وصح عزمه على ذلك، أن يقوم بهذا الدور، وأن يعمل ما لا بد منه لتوفير الحد المطلوب من حرية الرأي والتعبير، التي كانت من أهم الطروحات والأفكار التي عبر عنها.

بيد أنه وإن كان "الإصلاحيون" الذين يوجدون في الداخل لا يملكون إلا انتظار أن تتاح لهم الفرصة للبروز على السطح، سواء بمبادرة من سيف الإسلام لتوفير الحماية والرعاية لهم، أو بحدوث أي تغيير في معطيات الواقع الراهن، إلا أن "الإصلاحيين" في الخارج يملكون بكل تأكيد من حرية الحركة ومن ظروف الأمن ما يمكنهم من رفع صوتهم عالياً، والبحث عن صيغة مناسبة أكثر فعالية لرص صفوفهم، وجمع كلمتهم، والاتفاق على إطار يتحركون من خلاله، ووسيلة إعلامية موحدة .

رغم تعدد منابرهم . تحمل رؤاهم وتصوراتهم، وتعبر عن خياراتهم السياسية التي يرون أنها الأنسب والأجدى للتعامل مع المعطيات الراهنة للقضية الوطنية.

في هذا الإطار يأتي العنوان الذي اخترناه لهذا المقال "يا أنصار الإصلاح اتحدوا.."، بهذه الصيغة الصارخة، التي تهدف إلى قرع السمع، ونفض غبار الجمود والتردد والتشتت الذي يعم ساحة حركة "الإصلاح"، وتحمل في الوقت ذاته دعوة صريحة مباشرة إلى أن يبادر "الإصلاحيون" للحركة، بدل تلقي الضربات والاتهامات دون رد، والتعرض لمختلف حملات التشويه والتسطيح دون محاججة، ومراقبة شتى المغالطات والمزايدات دون بيان الحقيقة.

مؤامرة ضد مشروع ليبيا الغد:

الدفع بسيف الإسلام وأنصار الإصلاح إلى محرقة العمل التنفيذي

في ظل هيكليات عقيمة

17 فبراير 2008

تتردد في الآونة الأخيرة أخبار وتكهنات شتى حول تغييرات محتملة قد تتم على صعيد المكلفين بعدد من المواقع القيادية، سواء في أمانة مؤتمر الشعب العام أو في اللجنة الشعبية العامة، وصارت تكثر التكهنات حول المرشحين لتولي بعض تلك المناصب، وتبرز أسماء بعض الشخصيات المعروفة،

يأتي على رأسها اسم المهندس سيف الإسلام، إلى جانب أسماء بعض أنصار الثورة النشطين المثقفين، الذين لم يتلوثوا بأعمال مستهجنة، مثل إيذاء الناس، أو استباحة المال العام، أو اختطاف سلطة الشعب من أصحابها والادعاء بتمثيلها، كاسم الدكتور عبد الله عثمان على سبيل المثال.

وبالرغم من أن هذه المسألة لا تخرج في هذه المرحلة عن نطاق التكهنات والافتراضات غير المبنية على أكثر من التخمين والحسابات غير الدقيقة، لأننا تعودنا دائماً على حدوث مفاجآت على هذا الصعيد، لم تكن تخطر على بال أحد، وكانت تظهر على السطح في اللحظات الأخيرة لاختتام أعمال مؤتمر الشعب العام، التي تشهد عادة اختيار أمانة مؤتمر الشعب العام وأعضاء اللجنة الشعبية العامة، إلا أن المسألة قد أخذت هذه المرة بعداً آخر حيث صارت التكهنات تضع اسم المهندس سيف الإسلام ضمن دائرتها، وأخذت تقحم اسمه ضمن دائرة الأسماء المرشحة لأحد المنصبين الكبيرين: أمانة مؤتمر الشعب العام، أمانة اللجنة الشعبية العامة.

وإنني أريد أن أجازف بحكم في هذه القضية قد يبدو للكثيرين هراء وخيالاً وأوهاماً، وهو القول بأني أشتم وراء إقحام اسم المهندس سيف الإسلام في هذه المعمعة مؤامرة خبيثة، لا أشك في أن وراءها نفر ممن لا مصلحة لهم في أن يتفرغ سيف الإسلام لمشروعه التاريخي، مشروع "ليبيا الغد"، وأن يكرس نفسه تماماً لكافة الاستحقاقات التي يفرضها عليه هذا المشروع، وفي مقدمتها اتخاذ الخطوات الضرورية اللازمة لوضع مشروع "العقد الاجتماعي" أو "الدستور" قيد التنفيذ، ثم رعاية تلك الخطوات وقيادتها حتى ينتهي هذا المشروع إلى نهايته المرجوة. ولقد أكد المهندس سيف الإسلام

نفسه، رائد طرح ضرورة الإصلاح والتحديث داخل البلاد، واتفق معه الكثيرون من أنصار "ليبيا الغد" و"مشروع الإصلاح" أهمية الخطوة التي تحدث عنها كبداية ضرورية لفتح الطريق أمام السير في هذا المشروع وهي فكرة إنشاء المنابر السياسية، التي تشرع في تنظيم عملية تبادل الرأي وعرض الأفكار والتصورات حول مختلف شؤون ومتطلبات وقضايا الانتقال من "الثورة" إلى "الدولة."

وإني لمقتنع قناعة قوية بأن عناصر ذلك التيار الذي واجه مشروع سيف الإسلام الإصلاحي منذ أولى بداياته بالمقاومة والتشكيك والعرقلة، خصوصا من بين أولئك الذين يريدون الخلود فوق كراسيهم والحفاظ على مزاياهم وأموالهم، قد تبين لهم أن الطريق الأقرب والأسهل لعرقلة هذا المشروع هو العمل على إلهاء المهندس سيف الإسلام عنه، عن طريق إقحامه في محرقة الشؤون التنفيذية اليومية. وهي محرقة لأننا ندرك تمام الإدراك كيف أنها كفيلة بشغل المرء تماماً في متابعة الشؤون الصغيرة الجزئية، حتى لا يعود يجد أي قدر من الوقت والفراغ والصفاء الذهني لمتابعة الأمور الكبيرة التي كان ينبغي عليه أن يتفرغ لها بالكامل، وألا ينشغل عنها بأي شيء مهما بدا مهماً وعظيماً .

وهكذا بدؤوا يحيكون خيوط هذا الذي سميناه "مؤامرة"، وأخذوا يتداولون بأنفسهم، وربما يوحون إلى غيرهم بتداول اسم سيف الإسلام، باعتباره أكبر وأهم المرشحين لقيادة اللجنة الشعبية العامة، وربما يوحون بأنهم يريدونه لمنصب أهم وأعلى هو منصب أمين مؤتمر الشعب العام. وهم يحاولون بذلك أن يوهموا سيف الإسلام وأنصاره بأنهم يفعلون ذلك من منطلق التقدير له، والإعجاب بشخصه، والثقة في قدرته على القيام بالمهام التي قد تلقى على عاتقه من خلال هذين المنصبين بأفضل مما فعل كل من سبق إليهما من مسؤولين ومكلفين .

وإنني أخاطب قائد عملية الإصلاح، سيف الإسلام، وأنا واثق أن كثيرين غيري يتفقون معي في هذا التقييم والحكم، داعيا إياه إلى أن يأخذ حذره من الانزلاق إلى هذا "الشرك" الذي ينصب له، وذلك لقناعتي المطلقة أنه لن يستطيع، في ظل المعطيات القائمة، وفي ظل آليات الحكم والسلطة القائمة، التي ثبت بالتجربة أنها آليات عقيمة وغير فاعلة، أن يفعل أي شيء، وأنه لن يلبث بعد مرور وقت قصير حتى يحرق نفسه تماماً، عندما يتبين فشله، كغيره ممن سبقوه على مدى الثلاثين سنة الماضية، في علاج مظاهر الأزمة المتفاقمة، والتي لم نتوقف منذ زمن على القول بأنها باتت بحاجة إلى جراحات تفلح في اقتلاع جذور المرض من أسسه، ولا تتوقف عند معالجة أعراض المرض الخارجية بالمسكنات ومذهبات الألم..

وإني شخصياً قد رأيت هذا الرأي منذ بداية بروز المهندس سيف الإسلام على ساحة العمل السياسي والإصلاحي في ليبيا، ولم أوافق على إقحام سيف الإسلام نفسه في المسائل التنفيذية المباشرة، وخاصة عنايته وانشغاله الزائد عن الحد بما يسمى المشاريع الاقتصادية العملاقة، وذلك لقناعتي أيضاً بأن الأزمة في بلادنا هي في حقيقتها وجوهرها أزمة سياسية أولاً، وأن أي جهود تبذل، وأي أموال وثروات تهدر على أي مشاريع اقتصادية، مهما بلغت قيمتها وأهميتها، لن تجدي فتيلاً في حل الأزمة، ما لم تسبقها جهود مركزة ومقصودة لعلاج جذور العلة، عن طريق البحث عن آليات لممارسة الحكم والسلطة، تختلف جذريا عما هو سائد الآن.

وهذا بالضبط هو ما نقول إننا ندخر المهندس سيف الإسلام للعناية به والالتفات إليه، لأنه المجال الوحيد الذي يمكنه، إن صدقت النوايا، وإن هو أحسن اختيار العاملين معه، أن ينجز فيه إنجازاً تاريخياً، لا يبدو في الوقت الحاضر على الساحة من يقوم به، ونعني إنجاز المتطلبات اللازمة لتأمين انتقال سلمي سلس مبرمج بالبلاد من الحالة المتردية التي هي عليها الآن، إلى الحالة التي نطمح إليها جميعنا، وهي حالة الدولة التي يقوم فيها الحكم على سلطة المؤسسات وسيادة القانون، وجملة المبادئ التي ينتظر أن ينص عليها الدستور ويكرسها ويكون هو الضامن والكفيل لها.

وإننا لن نمل من تكرار التأكيد على قناعتنا بأن البلاد باتت بحاجة إلى عملية "تصحيح" تاريخية، تعيد النظر في جملة الأسس والقواعد التي تقوم عليها الممارسة السياسية، وتطورها أو تعدلها بما يستجيب لمتطلبات الانتقال إلى حالة دولة المؤسسات والقانون. وإننا لا نرى مرشحاً للقيام بهذه الحركة التصحيحية، في ظل المعطيات الحاضرة، سوى قائد الثورة نفسه، الذي عليه أن يفوض ابنه سيف الإسلام للتفرغ التام لإنجاز الخطوات اللازمة لهذه العملية، وعليه من ثم أن يحرص على إعفائه من أي مهام تنفيذية صغيرة، وأن يكرسه تماما لإنجاز هذه الثورة التاريخية الثانية، التي نعول عليها لإصلاح ما فسد، وتعديل ما اعوج، وعلاج ما تعاني منه البلاد من علل وأمراض.

ماذا نقصد من حديثنا عن مؤامرة ضد مشروع ليبيا الغد:

توضيح لابد منه..

18 فبراير 2008

لقد أثارت مقالتنا المعنونة "مؤامرة ضد مشروع ليبيا الغد" التي نشرت في موقع صحيفة الوطن الليبية بتاريخ 2008/2/16، وأعيد نشرها ضمن التعليقات التي وردت في موقع الشباب على مقالة الأخ أسعد الذي أورد الخبر عن التكهنات بترشيح المهندس الدكتور سيف الإسلام، والأستاذ الدكتور عبد الله عثمان لبعض المناصب الإدارية، في مؤتمر الشعب العام واللجنة الشعبية العامة،

نقول إن مقالتنا أثارت العديد من الردود، وربما أحدثت نوعاً من البلبلة لدى الكثيرين ممن قرؤوا المقالة قراءة خاطئة، أو لم يتمكنوا من فهم حقيقة المقصود من ورائها.

وقد وجدت أن من واجبي أولاً، ومن حق القراء علي ثانياً، أن أبادر إلى مزيد من التوضيح حول ما قصدته من حديثي عن "مؤامرة" ضد مشروع "ليبيا الغد"، تتمثل في إقحام المهندس سيف الإسلام في ما أسميته، وأنا أدرك ما أقول وأصر عليه، "محرقة" العمل التنفيذي الإداري. وأول ما يهمني أن أبادر إلى توضيحه هو أن من ذهبوا إلى فهم كلامي على أنه تشكيك في قدرات وإمكانات المهندس سيف في القيام بالمهام التنفيذية، التي ترشحه التكهنات لتوليها، قد فشلوا فشلاً ذريعاً في فهم حقيقة ما أُقصده.. ولقد ظننت أن ما أوردته في المقالة كان كافياً للتعبير عن فكرة أن تقديري للمهندس سيف، وللمهمة التاريخية العظيمة التي ينتظر ويأمل الكثيرون أن يتمكن من إنجازها، وهي المتمثلة في مشروع "ليبيا الغد"، هو ما دفعني إلى التعبير عن قلقي وتوجسي من أي احتمالات لشغل المهندس سيف عن تلك المهمة التاريخية، والتعبير عن أملي في أن يتفرغ المهندس سيف تماماً للتفكير في متطلبات واستحقاقات إنجاز تلك المهمة، وهي بكل المعايير مهمة "تاريخية" عظيمة وجسيمة وتحتاج إلى كل ما يتوفر للمهندس سيف من قدرات شخصية، ومن مساحة واسعة من حرية الحركة، حتى يتمكن من المضي بالمشروع التاريخي لنقل ليبيا من "الحاضر" المرفوض إلى ذلك "الغد" المأمول الذي نتطلع إليه.

إن المعنى المباشر الذي قصدت إليه من حديثي، وكنت أحسب أنه واضح ولا يحتاج إلى مزيد من الشرح أو الإيضاح، هو التعبير عن قناعتي بأن سيف الإسلام ينبغي أن يكون أكبر من أي

مهمة تنفيذية يمكن أن يكلف بها في ظل هيكلية الحكم وآلياته القائمة حالياً، والتي أثمرت مختلف مظاهر التعثر والفشل والتخبط والفساد التي تعاني منها البلاد منذ سنوات عديدة. إن مهمة أمين مؤتمر شعب عام بالمفهوم والصلاحيات والهيكلية القائمة حالياً سوف يؤدي إلى تحويل سيف إلى صورة هزيلة أخرى من صور الإخوة الذين تولوا هذا المنصب من قبل، وظلوا عاجزين عن فعل أي شيء في حقيقة الأمر، وانتهوا إلى مجرد مديرين لجلسات المؤتمر، أو مستلمين لأوراق اعتماد السفراء الأجانب، فهل هذا هو الموقع الذي نريد أو نتمنى أن نرى سيف الإسلام يجلس فيه؟ .

أنا أقول بصراحة، وبملء فمي، إني أربأ بسيف الإسلام عن القبول بمثل هذا الموقع، حتى لو عرض عليه، أو توسلوا إليه توسلاً لقبوله.

أم أننا نريد أن نرى أخانا سيف وهو يجلس في موقع أمين اللجنة الشعبية العامة، ثم سرعان ما نتحول جميعنا ضده بالاتهام بالتقصير والفشل، كما حدث مع الدكتور شكري غانم الذي فهمنا في حينه أنه تولى ذلك المنصب بتأييد ودعم من قائد الثورة نفسه، وعُلّقت عليه الآمال في أن يفعل شيئا، لإصلاح الأوضاع الفاسدة المتردية، ولكنه لم يلبث حتى بات موضع النقد والاتهام بالتقصير والفشل مثل سابقيه. وها نحن نشاهد ونسمع ما يتعرض له البغدادي المحمودي من هجوم لا مثيل له.

فهل هذا ما نتمناه للمهندس الدكتور سيف الإسلام؟

مرة أخرى أقول بصراحة، وبملء فمي، إني لا أتمنى أن أرى سيف الإسلام في هذا الموقع، وأرجو صادقا أن تجد كلماتي وكلمات غيري صدى لديه، فينتبه إلى ما يُدبَّر له، ويتخذ ما يلزم من مواقف تليق به، وبالدور التاريخي الذي لا نشك في أن والده قائد الثورة يريده له، وهو إصلاح ما فسد، وعلاج ما اعتل، كما عبرنا في مقالتنا السابقة.

أما الأمر الآخر الذي أحسب أنه بحاجة إلى توضيح فيتعلق بما وجدت أن عددا من القراء وكتاب التعليقات لم يتمكن من فهمه حق الفهم، وهو حديثي عما أسميته "مؤامرة". وأظن أن هؤلاء القراء يجدون في هذا التعبير نوعا من المبالغة، وربما مالوا إلى اتهامي أنا بمحاولة تدبير "مؤامرة" ضد سيف الإسلام، ومشروع ليبيا الغد، من خلال ما ظنوا أنه سعي من جانبي للحيلولة دون وصول سيف الإسلام إلى هذه المواقع التي يحسبون أنها مهمة وخطيرة، أو أنه دعوة مني لسيف الإسلام بأن يتقاعس ويتأخر. والحقيقة أن هؤلاء قد بعدوا كثيرا عن إصابة الحقيقة، وفهم القصد من وراء

الحديث. فالواقع أن حديثي هو دعوة للمهندس سيف لأن يتجاوز في تقدمه، هذه النقاط الصغيرة التي يريدون أن يقيدوه بها، وهي المناصب التنفيذية التي نعرف جميعنا أنه لا قدرة ولا صلاحية لها لفعل أي شيء على صعيد الواقع العملي الملموس، كي يحتضن بفكره وتطلعاته آفاق بناء "ليبيا الغد" كما عبر عنها في خطاباته ومختلف الأدبيات التي ظهرت معبرة عن مشروعه "معا من أجل ليبيا الغد"، وكي يكرس كل وقته وجهده وإمكاناته، وكل ما يتوفر له من صلاحية الفعل، وحرية الحركة، لإنجاز الخطوات اللازمة لبلورة ملامح ذلك "الغد" وما يتطلبه من أسس فكرية وتصورات منهجية وعملية، ثم لتهيئة الكوادر البشرية القادرة على تجسيد تلك الرؤى والتصورات على صعيد الواقع، بعد اختيارهم من بين أبناء الوطن المؤهلين علمياً وفكرياً ومهنياً للقيام بمختلف المهام المطلوبة.

من هذا المنظور فإننا عبرنا عن قناعتنا بأن أي تفكير في إقحام سيف الإسلام ومعه عدد من أنصار الإصلاح في "محرقة" العمل التنفيذي في ظل الهياكل والآليات القائمة في الوقت الحاضر هو عمل ينتهي في المحصلة النهائية إلى أن يكون ضد مشروع "ليبيا الغد" كما ينبغي ونتمنى له أن يكون، وبصرف النظر عن وجود أو عدم وجود مؤامرة فعلية، يتوفر على طبخها عدد من ذوي المصلحة في إفشال مشروع "ليبيا الغد"، وهو أمر أنا شخصيا لا أستبعده مطلقا، فإن قصدنا من الحديث عن "مؤامرة" كان دق جرس الخطر، ورفع الصوت بالتحذير والتنبيه، لكي يحرص المهندس سيف الإسلام، وإخوتنا من المخلصين من أنصار ومؤيدي الإصلاح، على عدم الوقوع في هذا "المطب" إذا صح التعبير، وأن يتنبهوا إلى أن عملية الإصلاح المطلوبة هي أبعد آفاقا، وأعمق أبعادا من مجرد إحداث بعض التحسينات هنا أو هناك، وهي بكل تأكيد لا علاقة لها بأي شيء مما يصور على أنه إنجاز، كبناء الفنادق الفخمة، والأبراج العالية، ومئات الآلاف من المساكن، وإصلاح المجاري، وتعبيد الطرق، وتوفير السيارات.. فطالما ظلت المعطيات والآليات والهياكل السياسية والإدارية التي أنتجت ما نعانيه من فشل وتعثر وفساد قائمة وفاعلة، فلا أمل في أي إصلاح، بل علينا أن نتوقع المزيد من الفشل والتعثر، والمزيد من مظاهر الفساد والعقم.

وهكذا فإني أعيد التأكيد على قناعتي بما عبرت عنه في مقالتي السابقة، ولا أملك إلا أن أضيف هنا رجاء خاصا بألا يكون المهندس سيف الإسلام هو أيضا قد فهم مقاصدي فهما خاطئا، وأن يثق في أني، ولا أشك في أن معي كثيرين من أبناء الوطن المخلصين، نريده، وكما قلت في مقالتي "ندخره" لما هو أكبر من أمين مؤتمر شعب عام أو لجنة شعبية عامة. نريده لمشروع "ليبيا الغد"،

بكل ما بات يمثله لنا من أحلام وطموحات في "ليبيا" متقدمة متطورة مزدهرة، أمورها بيد أبنائها المخلصين، وتسيرها مؤسسات دستورية، ويحكمها القانون، وتسودها العدالة والنزاهة والشفافية. وتحية لكل المخلصين من أبناء الوطن.

المنابر السياسية... وجهة نظر في مفهومها وهيكليتها

20 فبراير 2008

لقد كانت الفكرة التي عبر عنها المهندس سيف الإسلام في خطابه في مدينة بنغازي في 2007/8/20 حول إمكانية تكوين منابر سياسية يتمكن من خلالها المواطنون من التعبير عن آرائهم، والمشاركة في مختلف الشؤون العامة، فكرة بالغة الأهمية،

من جهة أنها تلمس في تقديري قضية أساسية من القضايا التي باتت تفرضها على ساحة الحوار الوطني السياسي مسألة "إصلاح" الأوضاع الحالية المتردية المتعثرة، واستكشاف السبل والوسائل المناسبة لإيجاد الحلول والمخارج الممكنة من المأزق الذي تعانيه البلاد، وهي مسألة حرية الرأي والتعبير، والحاجة إلى تقنينها وتنظيمها وإضفاء ثوب من الشرعية عليها.

وفي تقديري أن أهمية هذه الفكرة، فكرة المنابر السياسية، تتمثل في أن مسألة البحث عن حل أو حلول للمأزق أو للمآزق التي تعانيها البلاد لا يمكن أن تكون من مسؤولية فرد واحد أو جهة واحدة في البلاد، وليست في الوقت نفسه في مقدور أو في حدود إمكانات شخص واحد أو جهة واحدة، مهما امتلك هذا الفرد أو هذه الجهة من قدرات فكرية وعقلية، ومهما توفر له من علم، أو أتيح له من إمكانيات. ومن هنا فإن المنطق يفرض أن تكون النتيجة التي نخلص إليها من هذه المقدمة هي أن الحل أو الحلول لا يمكن أن تكون إلا ثمرة حوار وتفاعل حر بين مختلف الآراء والتصورات والأفكار، التي هي بالضرورة، بل ينبغي أن تكون مختلفة ومتباينة، حتى يواجه بعضها بعضا، ويصحح بعضها بعضا، ثم يضيف بعضها إلى بعض، فتخرج من كل ذلك ثمرة ناضجة، الراجح دائماً أن يكون فيها الخير للجميع، لأنها خلاصة آراء وأفكار الجميع.

فإذا ما سلمنا بهذه الأفكار الأولية، فإننا يمكن أن نتفق على ما يلي:

ضرورة أن نبدأ بالاعتراف بوجود آراء مختلفة، وليست بالضرورة متفقة على كل الأمور، وكل التفاصيل.

أن نعترف ثانياً بأن هذه الآراء، مهما علا قدر أصحابها أو انخفض من منظور موقعهم في دائرة النفوذ والسلطان، تملك جميعها قدراً متكافئا من الحق في أن توجد، وافتراض أن يكون لها نصيب من الصحة.

أن سلامة التعايش بين أفراد المجتمع الواحد، الذين هم مختلفون في الرأي بالضرورة، تقتضي أن توجد طريقة يتمكن بها أصحاب الآراء المختلفة من التعبير عن آرائهم بطريقة سلمية حضارية، ينظمها ويرعاها القانون، فلا يكون فيها لجوء إلى أساليب العنف أو الإرهاب، ولو باستخدام أساليب الدس والتخوين والاتهام وما إليها، ويكون فيها لكل أصحاب الرأي المكانة القانونية ذاتها، ولا يكون لأحد أو جهة مكانة أو قدر أسمى أو أعلى من الآخرين.

هذه الطريقة التي نشير إليها هي ما يمكن أن نسميها "منابر سياسية". وبذلك يمكن أن نتفق على تعريف المنبر السياسي بأنه: "هيكل قانوني يعبر من خلاله المواطن عن رأيه في مختلف الشؤون العامة، بشتى السبل القانونية المشروعة: الكتابة في الصحف والمجلات والكتب والمواقع الإلكترونية، الخطابة في اجتماعات عامة ومؤتمرات، الحديث والحوار عبر قنوات إذاعية مسموعة ومرئية."

وبالطبع يقتضي هذا التعريف الاتفاق على أن من حق الأفراد الذي يتفقون في آرائهم بخصوص القضايا العامة، اتفاقاً كلياً أو جزئياً، أن يشكلوا بشكل جماعي منبراً سياسياً خاصاً بهم، يمارسون من خلاله حقهم المشروع في التعبير عن آرائهم بالطرق القانونية السلمية التي يرونها مناسبة، أو تتيحها لهم إمكاناتهم الفكرية والمهنية والمعرفية والمادية وغيرها.

ولكي تكون هذه الفكرة قابلة للتطبيق عملياً، ينبغي في تقديري التمهيد لها بعدد من الخطوات الإجرائية، منها:

1. إصدار تشريع أو قانون ينظم مسألة التعبير عن الرأي وتشكيل المنابر السياسية الحرة، ينطلق أساساً من الاعتراف بحق المواطن في أن يكون له رأيه الخاص، ولا يضع حظراً على الآراء مهما تباينت واختلفت.
2. تشكيل لجنة في إطار مؤسسة القذافي للتنمية، أو في إطار مشروع "معا من أجل ليبيا الغد"، تكون مهمتها الإشراف التنظيمي على هذه المنابر، وتقديم الدعم لها، حتى تتمكن من ممارسة مهمتها، من قبيل توفير المقرات والإمكانات المادية والتقنية.
3. السماح لأصحاب الرأي بإصدار الصحف الورقية والإلكترونية، وامتلاك وسائل إعلام مسموعة ومرئية، تكون قنوات شرعية للتعبير عن آرائهم، والتفاعل مع غيرهم من المواطنين.

إن هذه الفكرة هي في تقديري المدخل الصحيح للبدء في خلق الظروف المناسبة لإطلاق الحوار الوطني الشامل، الذي يشترك فيه جميع أبناء الوطن، دون إقصاء أو تهميش، وبالطبع دون تخوين أو اتهام، للشروع في البحث عن حلول للمآزق التي تعانيها بلادنا، في مختلف المجالات، لتأمين انتقال سلس ومخطط له نحو "ليبيا الغد" التي نحلم بها، وهي ليبيا "الدولة" التي تقوم على حكم المؤسسات وسيادة القانون، والمساواة التامة بين المواطنين، في ظل دستور يكفل الحقوق والحريات، ويحقق الفصل والتوازن بين السلطات، ويمهد السبيل نحو فتح الآفاق لبناء مستقبل نام ومتطور ومزدهر .

الحاجة إلى تطوير آليات تطبيق نظام سلطة الشعب:

مؤتمر الشعب العام: تساؤلات حول الهيكلية والاختصاص

22 فبراير 2008

نعيش هذه الأيام على أبواب انعقاد مؤتمر الشعب العام في دورته العادية الأولى لعام 2008 م، وتتعلق أنظار الجماهير بهذه الدورة على نحو خاص، بأمل أن تسفر عن إحداث تغييرات مهمة على صعيد الأفراد الذين سوف يكلفون بمختلف المهام في الدولة، سواء على صعيد أمانة مؤتمر الشعب العام أو أمانة وأعضاء اللجنة الشعبية العامة، عسى أن يتمكن الأفراد المكلفون الجدد بإصلاح الأوضاع المتردية التي تعاني منها البلاد على جميع المستويات، وفي مختلف المجالات .

ولكني أود في هذه المقالة أن أطرح تساؤلات تتجاوز مسألة التكليفات المرتقبة، وتقفز فوق التخمينات بخصوص أسماء الأفراد الذين سيكلفون بهذه المهمة أو تلك، لأن المسألة في نظري هي أبعد غوراً من مجرد التغيير الشكلي السطحي في الأفراد المكلفين، ولقناعتي القوية بأن المسألة بلغت الحد الذي بات ينبغي أن توضع فيه الأمور الجوهرية الأساسية على محك النظر والتساؤل وإعادة التقييم، انطلاقاً من قناعة أخرى قوية بأن التغيير الحقيقي الذي يمكن أن نؤمل من ورائه في إصلاح الأوضاع يجب أن يطال الآليات والهياكل ذاتها التي ظللنا نحاول خلال الثلاثين عاماً الماضية تطبيق نظام سلطة الشعب من خلالها.

وفي هذه المقالة أود أن أثير بعض التساؤلات المتعلقة بمؤتمر الشعب العام باعتباره أنه يقع في قمة هرم السلطة في نظام "سلطة الشعب"، وسوف أتناول من خلال هذه التساؤلات جانبين هما: طبيعة مؤتمر الشعب العام من حيث العناصر المكونة له، وطبيعته من حيث الاختصاصات المخول بمباشرتها.

أما على الصعيد الأول فنجد أن مؤتمر الشعب العام يتكون، حسب نظرية سلطة الشعب، من أمناء المؤتمرات الشعبية وأمناء اللجان الشعبية وأمناء الاتحادات والنقابات والروابط المهنية، إضافة إلى أمناء بعض الأجهزة ذات الطبيعة القانونية الخاصة، كمصرف ليبيا المركزي، وجهاز التفتيش والرقابة، ومجلس التخطيط الوطني ..إلخ. وتحدد النظرية بوضوح تام أن الأفراد الحاضرين في مؤتمر الشعب العام، وخاصة أولئك الذين يمثلون المؤتمرات الشعبية الأساسية هم أعضاء في المؤتمر، لا

باعتبارهم ممثلين عن جماهير المؤتمرات أو نواباً عنهم، ولكن فقط باعتبارهم حاملين لقرارات هذه الجماهير، ومن ثم ليس لهم في المؤتمر أي صفة اعتبارية، ولا يحق لهم ادعاء النطق باسم الجماهير أو الحديث نيابة عنها.

وهنا يفرض التساؤل نفسه: إذا كان دور أمين المؤتمر الشعبي هو مجرد حمل الأوراق التي صيغت فيها قرارات مؤتمره، لكي تستلمها لجنة صياغة وتضمها إلى صياغات قرارات بقية المؤتمرات، فما الداعي أصلاً لأن يذهب أمين المؤتمر الشعبي بنفسه، ويبقى في المؤتمر طوال المدة التي تستغرقها دورة الانعقاد، ولا يكون له من دور طوال الجلسات سوى إعادة تلاوة قرار من قرارات مؤتمره، أو التنبيه على أن ملاحظة ما من ملاحظات مؤتمره قد سقطت من الصياغة وما إلى ذلك.

فإذا كان الأمر بالفعل هكذا فإن المنطق يقول بأنه لا داعي مطلقا لتكليف أمناء المؤتمرات الأساسية بالانتقال شخصياً لتسليم صياغة القرارات، لأنهم بكل بساطة بات بإمكانهم أن يفعلوا ذلك بضغطة واحدة على أحد أزرار جهاز الحاسوب، لتصل قراراتهم عبر البريد الإلكتروني إلى لجنة الصياغة المركزية، ومن ثم يوفرون على أنفسهم وعلى البلاد تلك المصاريف الباهظة التي تتكبدها خزينة الدولة للصرف على جلسات مؤتمر الشعب العام، التي يلتقي فيها مئات الأفراد، لكي يختاروا من بينهم لجان صياغة، لا عمل لها سوى تجميع الصياغات الواردة من المؤتمرات الشعبية وتنسيقها، وضمها في صياغة واحدة.

ومن هنا فعلينا أن نبحث عن إجابة عن هذا التساؤل: هل مؤتمر الشعب العام هو مجرد لجنة صياغة؟ وإذا كانت الإجابة بنعم، فهل ثمة أي حاجة لأن تتكون لجنة الصياغة من مئات الأفراد؟ أليس أكثر معقولية أن يستغنى عن ذلك بلجنة صياغة دائمة، تكون مهمتها استلام قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية أولاً بأول، عبر منظومة حاسوب خاصة بها، وتعكف على تنسيقها وتجميعها، واستخلاص الصياغة النهائية منها؟

إما إذا كانت الإجابة عن السؤال بلا، فإننا نواجه السؤال المترتب على ذلك وهو: إذن ما هي حقيقة مؤتمر الشعب العام؟

وبالطبع تنبني على الإجابة المحتملة بالنفي فكرة التساؤل الثاني الذي تحدثنا عنه وهو: إذا كان مؤتمر الشعب العام هو مجرد لجنة صياغة، فبأي صفة يخول الأفراد المشاركون فيه، وهم بحسب

النظرية لا يمثلون أحداً، ولا يحق لهم التحدث نيابة عن أحد، ممارسة بعض المهام البالغة الحساسية والأهمية والخطورة، وهي: مساءلة اللجنة الشعبية العامة، واختيار أمين وأعضاء مؤتمر الشعب العام، ثم اختيار أمين وأعضاء اللجنة الشعبية العامة، فضلاً عن اختيار أمناء الأجهزة والهياكل الدستورية الأخرى مثل مصرف ليبيا المركزي، وجهاز الرقابة والتفتيش، ومجلس التخطيط العام، ومستشار الأمن القومي .

فبأي صفة يحق لهؤلاء، الذين نعتبرهم مجرد حاملين لقرارات المؤتمرات، أن يمارسوا هذه المهام، باسم الجماهير ونيابة عنها. ألسنا بهذا نلتف على مفهوم "سلطة الشعب" نفسه، فمن ناحية نقول بأن "السلطة للشعب" و"لا سلطة لسواه"، ومن ناحية نسمح لأفراد لا صفة لهم سوى أنهم حاملون لتوصيات وقرارات الجماهير، بأن يمارسوا سلطات بالغة الأهمية، بدلاً من الجماهير، إذا لم نستخدم المفردة التي بتنا نخشى استخدامها وهي مفردة "التمثيل" و"النيابة."

فإما أن يكون هؤلاء المجتمعون في مؤتمر الشعب العام ممثلين ونواباً عن الجماهير، وإما ألا يكونوا كذلك. فإن كانوا ممثلين ونواباً، فيجب علينا أن نعيد النظر في مفهوم مؤتمر الشعب العام، بحيث نضع هؤلاء الممثلين والنواب في إطارهم الصحيح، ومن ثم نعيد التفكير في مختلف الآليات التي سوف تترتب على ذلك، بدءاً من الشروط والمواصفات اللازم توفرها فيمن يصلح لهذه المهمة، وانتهاء بالطريقة المناسبة لاختيارهم بما يكفل العدالة في التعبير عن الجماهير حسب الكثافة العددية، ويكفل نزاهة ودقة عملية الاختيار، ويوفر لها ما يلزم من شروط الحرية والشفافية، ويبعدها عن تأثيرات العصبية والقبلية والفساد.

وانطلاقا من هذا التحليل فإني أرى أن أولئك الإخوة الذين سوف يجتمعون في مؤتمر الشعب العام، لا يملكون الصفة الشرعية القانونية لاتخاذ أي قرارات تتعلق بمساءلة الأجهزة التنفيذية، وليس لهم حسب النظرية صلاحية اختيار أمانة مؤتمر الشعب العام وأمين وأعضاء اللجنة الشعبية العامة.

وإني أضم صوتي إلى أصوات العديد من المواطنين الذين ما انفكوا يهيبون بقائد الثورة، وصاحب نظرية "سلطة الشعب"، أن يبادر إلى اتخاذ ما يلزم لتصحيح هذا الخلل البالغ الخطورة، ولا سيما أنه كان أول من نبه إلى الخلل ومظاهر الفشل والتعثر، وأول من طالب بالتطوير والتحديث في الآليات المتبعة، إذا ما تبين من التجربة الواقعية أنها لا تلبي المطلوب، ولا تستجيب كما ينبغي للحاجات الملحة .

مستعدون لقول كلمة الحق .. ولكن من يعطينا الأمان؟ ...

25 فبراير 2008

لا يستطيع أحد أن ينكر أن هناك ليبيين، كثروا أم قلوا، لهم آراء مختلفة في عدد من القضايا والجوانب المتعلقة بالأساليب والآليات التي اتبعت في تطبيق نظام "سلطة الشعب"، ومن ثم فهم لا يوافقون على العديد من السياسات التي تم تطبيقها تحت هذا الشعار، ويرون أنها لم تكن سياسات صائبة، بل إنها كانت السبب المباشر فيما انتهت إليه البلاد بعد أربعة عقود من التطبيق من فشل وتعثر وتأخر .

إلا أن هؤلاء الذين كانت لهم آراء مختلفة حول ما يجري في البلاد، ظلوا طوال هذه السنين يعيشون في ظل التهديد المستمر بأن ينكشف أمرهم، أي أن ينكشف كونهم غير موافقين على ما يجري، فيصنفون بأنهم معادون للثورة، وأنهم عملاء للأعداء، وأنهم خونة للوطن..إلخ تلك التصنيفات المعروفة، ومن ثم يقعون تحت طائلة القانون الذي يحرّم الاختلاف، ومن ثم يجرِّمُه، ويجعل مرتكبَه عرضةً للملاحقة والعقاب، الذي بلغ بالفعل في الكثير من الحالات حد معاناة أبشع أشكال التعذيب، والانتهاء إلى فقدان الحياة نفسها.

بيد أن هؤلاء الذين اعتبروا ذوي آراء مختلفة، وهم الذين باتت تطلق عليهم دون تمييز واستثناء صفة "المعارضين"، بعد تحميل هذه الكلمة بمختلف المضامين والإيحاءات غير الصحيحة علميا وموضوعيا، أخذوا يتطلعون إلى أن تتاح لهم الفرصة لقول كلمة الحق التي يؤمنون بها، كما أتيحت الفرصة ذاتها للمهندس سيف الإسلام، الذي جهر برأيه المخالف، ونطق بكلمة الحق التي يؤمن بها على الملأ، وبشتى الوسائل المتاحة، بالكتابة والكلمة وعبر وسائل الإعلام الداخلية والخارجية .

إن هؤلاء الذين نتحدث عنهم، ولنسمهم بأي تسمية شئنا، مخالفين في الرأي أو معارضين سياسيين أو غير ذلك، ليس في ذهن كثيرين منهم أن يقولوا أكثر ولا أشد مما قاله المهندس سيف الإسلام، عندما انتقد كيفية تطبيق سلطة الشعب، وانتقد ما تم من التفاف عليها حتى فرغت من مضمونها ومعناها، فبدلا من أن تكون تجسيداً لسلطة الشعب، انتهت إلى أن تكون سلطة لزمر من المتسلقين والمرتشين والمنافقين، الذين لم يخطئ سيف الإسلام مطلقا عندما أطلق عليهم اسم "القطط السمان"، وكثيرون من هؤلاء المصنفين معارضين لا يحلمون بأكثر مما عبر عنه المهندس سيف

الإسلام عندما ركز الهدف الأساس لمشروع "معا من أجل ليبيا الغد" في مقولة التحول من "الثورة" إلى "الدولة."

ولكن هؤلاء المختلفين، وربما كانوا داخل الوطن كثر، لا يستطيعون أن يجازفوا بقول كلمة الحق، مثلما قالها المهندس سيف الإسلام، قبل أن يأخذوا من قائد الثورة الأمان على سلامتهم وحياتهم، فلا تبادر "اللجان الثورية" لاتهامهم بأنهم "أعداء الثورة" أو "خونة للوطن" أو "عملاء للأعداء"، ومن ثم تطبق عليهم بنود قانون حماية الثورة، التي يمكن أن تحكم عليهم بالسجن أو حتى الموت.

إن هؤلاء الذين لهم آراء مختلفة هم أبناء لهذه الأرض، وينبغي أن نفترض أنهم حريصون مثلهم مثل كل أبناء الوطن، على مصلحتها ومصلحة شعبها، ولكن لهم رأياً آخر في السياسة التي يؤمنون بأنها كفيلة بتحقيق تلك المصلحة. وهم لا يطالبون بأكثر من أن تتاح لهم الفرصة للتعبير عن ذلك الرأي، بطريقة علنية سلمية موضوعية، وبأسلوب علمي منهجي، لا يتجاوز حدود عرض الأفكار والدفاع عنها بالحجة والمنطق، لكي يتمكنوا من أن يقولوا كلمة الحق، دون أن يخشوا على أنفسهم وسلامتهم، وليكن لكل من يختلف معهم، ويرى في الأمور رأياً آخر، حقاً متساوياً ومتكافئا لمواجهتهم بالرأي والحجة والمنطق، في إطار "المنابر السياسية" التي اقترح المهندس سيف الإسلام إنشاءها، لتكون أطراً قانونية شرعية للتعبير عن الآراء المختلفة، بطريقة حضارية سلمية منظمة، لعل تلك المواجهة تسفر عن جلاء الحق، وبيان المصلحة، بعد تدافع الآراء بعضها ببعض، وتقابل الحجج ووجهات النظر.

وإن هؤلاء المختلفين في الرأي، ولهم وجهة نظر أخرى في ما هو قائم وواقع في البلاد، لن يكفوا عن الإيمان بأن لا مخرج لليبيا وشعبها من المأزق الذي انتهوا إليه، إلا بطرح الأمور كافة على بساط البحث والحوار والنظر، وهم مستعدون للإسهام والمشاركة في هذا الحوار والبحث، بنفوس خالية من الغرض والتحيز والانغلاق.

هل نقرأ الفاتحة على روح المرحوم [مؤتمر الشعب العام]؟

6 مارس 2008

لعلنا لا نبالغ كثيراً، ولا نبعد بعداً بالغاً عن وصف الحقيقة، إذا ما قلنا إن دورة مؤتمر الشعب العام الأخيرة كانت بمثابة الإعلان عن وفاة "مؤتمر الشعب العام"، فلم يكد يبدأ المؤتمر حتى فوجئنا بالإعلان عن انتهاء أعماله، وإصدار أقصر بيان صدر في تاريخ مؤتمر الشعب العام منذ بداية تطبيق نظام سلطة الشعب.

ولم يتمكن أحد من فهم حقيقة وأبعاد ما حدث، فقد شاهدنا كيف تغيرت تشكيلة أمانة المؤتمر، فسقطت منها أسماء وجاءت أسماء أخرى، ولم نشاهد مؤتمر الشعب العام وهو يمارس هذه الصلاحية التي كانت تقليدياً إحدى صلاحياته القليلة التي يتمتع بها، ثم لم نشاهد مؤتمر الشعب العام وهو يقوم بصياغة قرارات المؤتمرات الشعبية، وفوجئنا ببيان مختصر يقول إن مؤتمر الشعب العام قام بصياغة تلك القرارات، ولم يعرف أحد من قام بذلك.

على كل حال.. إن ما حدث ليس له إلا تفسير واحد، هو تأكيد مصداقية ما قلناه في مقالة سابقة حول الحاجة إلى إعادة النظر في آليات تطبيق نظام سلطة الشعب، وخاصة فيما يتعلق بهيكلية واختصاصات مؤتمر الشعب العام، فما حدث هو باختصار شديد تجسيد لفكرة أن مؤتمر الشعب العام بهيكليته واختصاصاته التي نُصّ عليها في نظام سلطة الشعب يعاني من خلل قاتل في هاتين الناحيتين، فهو في حقيقته لا يعدو أن يكون لجنة صياغة، وقد حدث بالفعل ما عبرنا عنه من أن هذه المهمة، أي مهمة صياغة القرارات، لا تحتاج أصلاً لأن تنظم لها جلسة، يتجشم هذا العدد الكبير من الأشخاص مشقة الحضور إلى مكان انعقادها، ولا يكون لهم في الحقيقة أي دور على الإطلاق سوى الجلوس للاستماع إلى ما تنتهي إليه لجنة الصياغة. وقد شاهدنا في هذه الدورة كيف اقتصر الأمر كله على جلسة بالغة الاختصار، لتلاوة صياغة بالغة الاختصار بدورها، قامت بإعدادها لجنة تتكون من عدد محدود من الأفراد.

وقلنا إنه، والحالة على هذا النحو، يكفي أن ترسل قرارات وتوصيات المؤتمرات الشعبية، عبر البريد الإلكتروني، إلى لجنة الصياغة، ولا داعي لأن تعقد جلسات يحضرها مئات الأفراد لكي يجلسوا، فيستمعوا ويصفقوا ويرفعوا أيديهم بالموافقة أو لا يرفعوها.

وهكذا فإننا نعتبر أن ما حدث هو في الحقيقة إعلان "وفاة" لصيغة مؤتمر الشعب العام كما تم تطبيقها حتى الآن. وبات من المحتم أن نبحث عن آلية مختلفة قد تكون أكثر جدوى وفاعلية في تطبيق مفهوم "سلطة الشعب"، قد تتمثل في إعادة النظر في مفهوم مؤتمر الشعب العام، من حيث طريقة تشكيله ومن حيث اختصاصاته .

أما من حيث تشكيل المؤتمر فلا بد أن نجد طريقة لتخويل من يجلسون في مقاعد مؤتمر الشعب العام صلاحية التعبير عن الجماهير الذين يفترض أنهم يحملون آراءها وتوجهاتها وتوصياتها، ثم المساهمة في اتخاذ القرارات المجسدة لتلك الآراء والتوجهات والتوصيات، من خلال وضع التشريعات والقوانين المناسبة. فإذا ذهبنا مع هذا التصور إلى نهايته المنطقية فسوف نجد أننا نقترب، شئنا أم أبينا، ومهما حاولنا المناورة والالتفاف على المفاهيم والتعريفات، من فكرة التمثيل والنيابة، فلكي يكون للعضو الجالس في مؤتمر الشعب العام مهمة ووظيفة فعلية، فإن من الضروري أن تكون له صلاحية واختصاص بإبداء الرأي والمشاركة في صياغة القرارات والتوصيات، وليس مجرد حمل صياغات ما يفترض أنها قرارات وتوصيات المؤتمر الشعبي الذي يمثله.

فإذا ما فعلنا ذلك فسوف نجد أن المنطق يحتم علينا أن نعيد النظر أيضاً في المواصفات اللازم توفرها في مثل هؤلاء الأشخاص، حتى يكونوا مؤهلين وقادرين على ممارسة المهام التي يخولون لممارستها. وهذا سوف يقودنا بالضرورة إلى ملاحظة أخرى في غاية الأهمية هي أن الأسلوب الذي كان يتبع لإفراز الأفراد الذين يتولون مهمة "أمين المؤتمر الشعبي الأساسي"، الذين يفرز من بينهم "أمين المؤتمر الشعبي للشعبية" الذي هو بهذه الصفة عضو في مؤتمر الشعب العام، هو أسلوب عقيم ومتخلف وغير دقيق على الإطلاق.. ولعلنا لا نحتاج إلى إضاعة كثير من الوقت للتذكير بهشاشة وتخلف نظام "التصعيد" الذي يتبع في هذه الحالة .

إذاً فالمنطق أيضاً يحتم أن نعيد النظر في الآلية التي يتم بها اختيار هؤلاء الأشخاص الذين اتفقنا على أنهم سوف يكونون معبرين عن آراء وتوجهات وآمال الجماهير، بحيث يكونون قادرين على أداء المهمة التي سوف يخولون القيام بها في مؤتمر الشعب العام. ولا نحسب أن ثمة آلية تمكن من إنجاز عملية الاختيار على أكمل وجه وأدقه، أفضل من آلية الانتخاب بأسلوب الاقتراع السري، الذي يتم تحت رقابة جهاز قضائي مستقل، يضمن له الشفافية والبعد التام عن مؤثرات العصبية القبلية والفساد .

هذا من حيث أسلوب الاختيار، وتبقى مسألة أخرى بالغة الأهمية تتعلق بعدالة توزيع عدد المندوبين في مؤتمر الشعب العام، بحسب حجم المؤتمرات الشعبية من حيث عدد السكان، فلا شك أنه من غير المنطقي على الإطلاق أن نساوي بين مؤتمر شعبي صغير لا يتجاوز عدد سكانه بضع مئات، بمؤتمر شعبي قد يبلغ عدد سكانه عشرات الآلاف، وهذا يحدث فعلاً في التجمعات السكانية الكبيرة، في المدن الرئيسة مثل طرابلس وبنغازي. إذاً علينا أن نعيد تشكيل المؤتمرات الشعبية استناداً إلى عدد سكان المؤتمر، أو تخصيص عدد من المندوبين لكل مؤتمر، يزيد وينقص بحسب عدد السكان فيه.

وأخيراً تبقى قضية الشروط الضرورية لكي يتمكن مؤتمر الشعب العام بمفهومه الجديد، وباعتباره مخولاً بالتعبير عن رغبات وآراء وتطلعات الجماهير في المؤتمرات الأساسية، من ممارسة مهامه على الوجه الأكمل. ونحسب أن من أهم هذه الشروط أن يكون المؤتمر هيئة متفرغة لممارسة مهام التشريع والرقابة على تنفيذ السياسات والتشريعات، وبذلك نضمن أن تتم ممارسة هذه المهام طوال الوقت، ومن قبل مندوبين متفرغين لأدائها، وتتيح لهم التشريعات المناخ الملائم لذلك، فتوفر لهم المقار الملائمة لمتابعة عملهم، من حيث التجهيز بالمساعدين والأجهزة والتقنيات الفنية الضرورية.

ولعلنا بهذه الطريقة نفلح في تطوير آلية ممارسة الشعب سلطته، من خلال هيئات متخصصة ومتفرغة، تشكلها جماهير الشعب باتباع آليات اختيار مطورة ومجددة، تضمن أداء أفضل، وتتيح بالفعل فرصة فعلية لاختيار عناصر مؤهلة وجديرة بالقيام بمهامها خير قيام. وتظل خاضعة بشكل منتظم لتجديد الجماهير اختيارها، أو عدم التجديد لها، واختيار غيرها، في حال ثبوت عدم القدرة أو الكفاءة لأداء المهمة.

ولن نمل من إعادة التأكيد مرة ومرة بأنه ليس من العيب أن نخطئ، ولكن العيب كل العيب أن نظل متمسكين بالخطأ، وأن نكابر ونرفض الرجوع إلى الحق، رغم بيانه ووضوحه لكل ذي عين ترى وأذن تسمع .

عودة فاجعة لخطاب التخوين والإرهاب الفكري

12 مايو 2008

"الفكر الأحادي المتسلط المغلق يتوهم أنه يملك وحده كل الحقيقة، وأن كل من لا يتفق معه في آرائه وأفكاره وتصوراته هو عدو له، يستحق أن يتم التصدي له، كما ينبغي لعدو أن يتصدى لعدوه في ساحة القتال والصراع، مستخدما كل الأسلحة التي تحقق له الانتصار على خصمه".

***

لقد مثلت المقالة التي نشرت في صحيفة قورينا يوم الحادي عشر من هذا الشهر (مايو 2008)، وحملت توقيع مصباح المصراتي، فاجعة فكرية ومعنوية بكل معنى الكلمة، فبعد أن بتنا نميل إلى أننا شرعنا في سلوك طريق تبتعد بنا رويداً رويداً عن ممارسات الإرهاب الفكري، التي عكرت حياتنا السياسية، ولبدت سماءها بالغيوم السوداء الكثيفة المتراكمة، ها نحن أولاء نفاجأ بها تعود إلى الظهور من جديد، في شكل كلام يفترض أنه يأتي رداً على مقالة كتبها الدكتور فتحي البعجة ونشرت في الصحيفة نفسها قبل ذلك .

ونسمي هذا الذي نشر رداً على مقالة الدكتور البعجة كلاماً لأننا نربأ بمصطلح المقالة أن ينطبق على هذا النوع من الكلام الذي شحن بروح من السخط الأهوج المتخلف، عبرت عن نفسها بأنماط من مفردات وألفاظ السباب والتجريح والاتهام، ثم حفلت بما لا يستحق حتى عناء الرد عليه من المغالطات والمزايدات المكررة الممجوجة، التي عفى عليها الزمن، ولم تعد قادرة على أن تقنع أحداً أو تنطلي على أحد.. مروراً بالعديد من التلميحات التي تكاد تكون تحريضاً صريحاً ومباشراً ضد الدكتور البعجة، ومن ورائه كل من يؤيدون ما ذهب إليه وعبر عنه أرقى وأروع تعبير في مقالته التي أحسب أنها سوف تمثل نقطة بارزة في تاريخ مسيرة الإصلاح السياسي في بلادنا.

وبالرغم من أننا لا نريد أن نشغل أنفسنا كثيراً بالرد المفصل على ما جاء في كلام المصراتي، إلا أننا نود الحديث عن الدلالات والمعاني التي يمثلها هذا الكلام، وخاصة حينما يوضع جنبا إلى جنب مع كلام الدكتور البعجة.

ولا شك أن مثل هذه المقارنة تبين لنا بوضوح تام أننا بإزاء نمطين متميزين من التفكير والخطاب :

النمط الأول هو نمط الفكر الأحادي المتسلط المغلق، الذي يتوهم أنه يملك وحده كل الحقيقة، وأن كل من لا يتفق معه في آرائه وأفكاره وتصوراته هو عدو له، يستحق أن يتم التصدي له، كما ينبغي لعدو أن يتصدى لعدوه في ساحة القتال والصراع، مستخدما كل الأسلحة التي تحقق له الانتصار على خصمه.

والنمط الثاني هو نمط التفكير الحر المنفتح العقلاني، الذي ينطلق أساساً من إيمان راسخ بأن لا أحد بوسعه أن يمتلك كل الحقيقة، أو أن يكون في جميع الأحوال والأوقات على صواب، أو أنه لا يلحقه الخطأ، ولا يأتيه الباطل من أي جهة، ومن ثم فهو يقدم رأيه الذي يراه صواباً، ويحاول أن يقنع به الآخرين بما لديه من حجة ومنطق، ولا يهدف أصلاً لأن يفرضه فرضاً على الآخرين، ثم يتقبل بصدر رحب وروح سمحة ما يرد به الآخرون على رأيه، منتقدين أو مخالفين أو معترضين أو مفندين.

وقد رأينا بكل وضوح كيف انتمى خطاب المصراتي إلى النمط الأول، وانتمى خطاب البعجة إلى النمط الثاني. ففي حين تحدث البعجة عن رأيه فيما وصلت إليه البلاد، وأكد قناعته بحاجة الأمور إلى وقفة وإعادة نظر في العديد من السياسات والمناهج، وأبدى وجهة نظر فيما ينبغي أن يحدث، دون أن يتعدى على أحد، أو يتجاوز حدود الحديث الموضوعي المباشر، وجدنا المصراتي يكاد يبني كلامه كله على محاولة مفضوحة لإثارة الشكوك والظنون حول شخص الدكتور البعجة وحول غاياته وأهدافه، وصب عليه جام مخزونه من مفردات وعبارات الاتهام والتخوين والتشكيك، وهي مفردات خطاب كنا نحسب أنه قد عفى عليه الزمن ولم يعد أحد يجرؤ على العودة لاستخدامه، فالبعجة عند المصراتي: مأجور، وهو يتحدث نيابة عن "أسياده الذين سخروه بالمال"، وهو لا "يفصح عن هويته وانتمائه"، وهو يتسم في رأيه "بمنتهى الانحطاط والسفالة" وهو يتستر وراء "مشروع ليبيا الغد" لكي يطعنه، ثم لا يتورع عن ممارسة الكذب الصريح عندما يزعم أن البعجة "يتناول النظام السياسي في ليبيا، ويكيل له السباب والشتائم والتقريع"، ثم يتحول البعجة في نظر المصراتي إلى عميل "نذر قلمه لخدمة أعداء الليبيين"، لأنه يتحدث عن أن ليبيا تواجه أزمات على مستويات وصعد مختلفة، لكن المصراتي يرى أن الأمور في ليبيا تسير على أكمل وأروع وجه، وأن الأزمة لا توجد إلا في رأس البعجة، وأن كل ما كتبه إنما يعبر عن نفس "مأزومة" تريد أن تسقط أزمتها على ليبيا وشعبها، ثم يتمادى المصراتي في انهياره حتى يبلغ حد التشكيك في انتماء البعجة إلى ليبيا، عندما

يخاطبه بقوله "وأنت ربما تكون ليبيا"، بعد أن يمر بالتشكيك في نوايا البعجة، قائلاً: "وليس أدل على نياتك السيئة أكثر من تعمدك تشويه الحقائق وليها."

ونحن نقول إننا كنا سنبتهج غاية البهجة لو وجدنا الأخ المصراتي يحاول أن يرد على كلام الدكتور البعجة بالحجة والمنطق والدليل، فهذا بالضبط هو ما نحلم بأن نراه يتحقق على أرض بلادنا، وهو بالضبط ما يسعى إليه كل الذين يؤيدون نهج الإصلاح، حيث تكتسب حرية الفكر والرأي والتعبير مكان الصدارة في خطابهم السياسي، ويأخذون هذه الحرية بمعناها الحقيقي، أي أنها حرية كل صاحب رأي في أن يعبر عن رأيه بحرية تامة، مستخدما كل الوسائل والأدوات التي يراها مفيدة لرأيه وموقفه، من حجة ومنطق ودليل وبرهان وحقائق مدعومة بالشواهد والأرقام والإحصاءات، دون أن يتجاوز ذلك إلى حد التهجم على الآخرين وآرائهم أو اتهامهم أو الانتقاص من حقهم المتكافئ مع حقه في امتلاك رأيه الخاص وحقه في التعبير عنه بحرية، تعبيراً علمياً موضوعياً سلمياً.

ولعلنا كنا سنسعد ونبتهج أكثر من ذلك لو أمكن أن نشاهد على شاشة التلفاز في إحدى القنوات الفضائية مناظرة مباشرة علنية، يتقابل فيها البعجة والمصراتي مثلا، وتتاح لكل منهما فرصة متكافئة للتعبير عن رأيه وإيراد ما لديه من حجج وأدلة وبراهين تدعمه.

وإننا من خلال هذه الكلمة نوجه دعوة إلى قناة الليبية الفضائية لأن تدرس فكرة إعداد برنامج للمناظرات الفكرية والسياسية، يستضاف فيه متحدثون يتبنى كل منهم رأياً مختلفاً عن الآخر، وتتاح لهم فرصة كاملة للتعبير عن الرأي والفكر، بحضور حكم نزيه وعادل، يكون قادراً على كبح جماح المتناظرين، ومنعهم من الانزلاق إلى مستوى التهجم والسباب أو الاتهام.

رسالة إلى سيف الإسلام ... رأي حول ملتقيات الشباب

11 يولية 2008

شهر وأسبوع واحد يفصلنا عن الموعد الذي اعتاد المهندس سيف الإسلام منذ عام 2006 أن يلتقي فيه بما يسمى الفعاليات الشبابية، فيلقي خطابه المرتقب، الذي يتضمن وجهة نظره حول ما أنجز وما يتوقع أو يؤمل إنجازه في إطار مشروع "معا من أجل ليبيا الغد".

وإني أريد أن أجازف بإبداء وجهة نظر حول هذه الملتقيات، ربما تصدم كثيرين أو تغضبهم، فتحفزهم إلى رفع العقيرة باتهامي بما يعن لهم من كوني معادياً لمشروع ليبيا الغد، ولصاحب المبادرة به المهندس سيف الإسلام، ومن ثم بأني معاد للشباب وما صارت الدعاية تصوره من أن مشروع "ليبيا الغد" هو مشروع للشباب وحدهم، وأنه ليس لباقي الليبيين من غير الشباب نصيب أو مصلحة فيه.

وجهة النظر هذه تنطلق من تساؤل مباشر ما انفك يراودني ويلح علي منذ متابعتي للملتقى الأول الذي عقد بسرت في أغسطس 2006، وهو: هل ثمة مبرر فعلي لأن يجمع آلاف الشباب في مكان واحد، لكي يستمعوا إلى خطاب، ولا يكون لهم أي دور في التفاعل معه بالحوار أو النقاش أو إبداء الرأي والمشورة؟ وما الفرق في النتيجة بين أولئك الذي يحضرون الملتقى بأشخاصهم، ويستمعون إلى الخطاب من خلال لواقط الصوت ومكبراته، وأولئك الذي يتابعون الخطاب نفسه من خلال الإذاعات المرئية والمسموعة في اللحظة ذاتها، متابعة مباشرة على الهواء؟

وإذا كانت الإجابة عن هذين السؤالين بالنفي، وهو ما أحسبه مؤكداً ولا جدال فيه، فإن السؤال الذي ينشأ من هذه الإجابة نفسها هو التالي: ما المبرر لصرف تلك المبالغ الطائلة على حشد أولئك الشباب ونقلهم من مختلف أماكن إقامتهم في شتى أنحاء البلاد إلى مكان الاجتماع، ثم تكبد مشاق ومصاريف توفير أماكن الإقامة والإعاشة لهم. وما المبرر لصرف المبالغ الطائلة على متطلبات إعداد المكان الذي يتم فيه الملتقى، من مبان ومنصات وتجهيزات فنية وغيرها، من أجل لقاء لا يستغرق سوى بضع ساعات على أكثر تقدير؟

وإني أرى أن الرسالة التي يريد المهندس سيف الإسلام أن يبلغها إلى الشباب، ومن خلالهم إلى الشعب الليبي بأسره، يمكن بكل سهولة ويسر وفعالية أن تصل إليهم عبر المذياع وجهاز التلفاز، وربما حتى عبر جهاز الهاتف المحمول، بل إنها تصل في اللحظة نفسها إلى الليبيين والناس كافة في شتى أنحاء العالم.

ومن هنا فإن السؤال الذي يطرح نفسه تلقائياً وبقوة هو: ما المبرر إذن لصرف الأموال الطائلة على حشد الآلاف من الشباب من مختلف أنحاء البلاد، ونقلهم بمختلف وسائط النقل، ثم تأمين إقامتهم وإعاشتهم في المكان المختار لعقد الملتقى؟

وما المبرر لصرف الأموال الطائلة لإعداد مكان اللقاء، بما يتطلبه من مبان وإنشاءات ومنصات للخطابة والاحتفال، وتجهيزات فنية للنقل والبث الإذاعي؟

وما المبرر لصرف الأموال الطائلة لتأجير مقدمي برامج ومغنين وفرق موسيقية تأتي من الخارج؟

وبالطبع هذه التساؤلات تتضمن بالضرورة تساؤلاً من نوع آخر هو: أليس من الأولى أن تصرف هذه الأموال، وهي بكل تأكيد من خزينة الشعب الليبي، في وجوه هي أجدر وأحق بأن تصرف فيها:

على ليبيين فقراء ما زالوا يعانون الأمرين ولا يجدون ما يسد رمقهم ويشبع جوعهم؟

وعلى ليبيين ما زالوا لا يجدون المأوى الذي يليق بآدميتهم وكرامتهم؟

وعلى ليبيين لا يجدون في بلادهم مرافق العلاج الصالحة، فيضطرون لتكبد المشاق والتكاليف الباهظة لتدبير السفر للعلاج في تونس ومصر والأردن؟

وعلى ليبيين، حتى داخل المدن الكبرى والرئيسة، ما زالوا لا يجدون الماء الصالح للشرب، فيضطرون لتسوله أو شرائه بالمال؟

وعلى ليبيين يعيشون وسط البرك والمستنقعات الناشئة عن تسرب مياه المجاري، بسبب انعدام أو تلف مرافق الصرف الصحي؟

وعلى ليبيين باتوا يركضون وراء الأسعار التي تصعد باستمرار، وباتوا يوشكون أن يعجزوا حتى عن شراء قنينة زيت الطبخ وعلبة الشاي، وقد يعجزون عما قريب حتى عن شراء رغيف الخبز؟

وعلى شباب ليبيا الذي لا يجد فرصة العمل، ويعاني المرارات من بقائه عالة على أبويه أو إخوته وعلى المجتمع، ناهيك عن انسداد آفاق الحياة الكريمة والمستقبل أمامه؟

وعلى المحسوبين موظفين في الإدارة العامة، وتمارس عليهم هذه الإدارة أبشع ممارسات التضييق والعرقلة، لحرمانهم حتى من الزيادات التي أقرتها المؤتمرات الشعبية على المرتبات؟

والمجال لا يتسع للتطرق لباقي التفاصيل الصغيرة التي يعرفها ويعيشها الناس في واقعهم المرير، ولا يملكون أنفسهم من الشعور بالغضب والسخط وعدم الرضا حين يشاهدون بأعينهم كيف تصرف الملايين على لقاء يلقى فيه خطاب، يمكن للجميع أن يستمعوا إليه من خلال شاشة التلفاز في بيوتهم، أو على مقدمة برامج عربية، تحضر لكي تقدم فقرات حفل غنائي، أو على مغن إنجليزي يستأجر للقدوم خصيصاً من بريطانيا العظمى. ويقولون ومعهم الحق: ألسنا نحن وأبناؤنا وشيوخنا ومرضانا أولى بهذه الأموال؟ فكم يمكن أن تسد لنا هذه الأموال من خلل، أو تقضي من حاجة؟

إننا نشاهد ما يحدث حولنا في العالم، ويأخذنا العجب حين نجد أن زعماء الدول الكبرى في العالم المتحضر لا يجدون حاجة، وليس لهم صلاحية حتى لو وجدوا الحاجة في نفوسهم، إلى صرف الأموال لحشد مواطنين كي يلقي أمامهم الزعيم كلمة أو خطاباً. ونجدهم يكتفون بمؤتمر صحفي يحضره عدد محدود من الصحفيين الذين تتمثل مهمتهم لا في الاستماع إلى ما يقال، ولكن في نقل تساؤلات الناس واستفساراتهم ووجهات نظرهم إلى الزعيم لكي يجيب عنها أو يشرحها أو يرد عليها.

ولعل الجميع يعرفون ويتابعون التقليد السائد في الولايات المتحدة، حيث يكتفي رئيس الدولة بخطاب أسبوعي يبث للأمة من خلال الإذاعة، وبخطاب سنوي أو في الأحوال الطارئة، يلقيه على ممثلي الأمة في الكونجرس ومجلس الشيوخ.

فهل يسمح لنا المهندس سيف الإسلام، صاحب مشروع ليبيا الغد ومطلقه وراعيه، أن نوجه إليه هذه الرسالة، تحمل اقتراحاً محددا وواضحاً، وهو أن يستعيض عن ملتقى الشباب هذا العام بخطاب يلقيه أو يبثه على الليبيين في الداخل والخارج، وإلى العالم كله، من خلال وسائل الإعلام المسموعة والمرئية ومن خلال الشبكة العالمية للمعلومات، وأن يعلن أنه قد قرر في هذا العام أن يخصص الميزانية التي قد تكون معدة للصرف على الملتقى لكي تصرف على مشروعات محددة، له أن يختارها من بين آلاف المشاريع التي تحتاجها البلاد ويحتاجها الناس، أو تصرف في شكل إعانات للفقراء والمساكين، من المتعيشين على معاشات الضمان الاجتماعي ونزلاء المصحات النفسية، ودور رعاية المسنين والمعاقين والأيتام. .....